



النظام الإجتماعي العربي الجديد

دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية



الدكتور سعد الدين ابراهيم



النظام الإجتماعي العربي الجديد



مركز دراسات الوحدة العربية

النظام الإجتماعي العربي الجديد

دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية

الدكتور سعد الدين ابراهيم

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى : بيروت : كانون الثاني / يناير ١٩٨٢
الطبعة الثانية : القاهرة : دار المستقبل العربي ١٩٨٢
الطبعة الثالثة : بيروت : تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

هـذه الدراسـة

الجزء الأكبر والأساسي من هذه الدراسة، جرت كتابته خلال عام ١٩٨٠، عندما كان المؤلف يعمل أستاذاً زائراً في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس. وقد كان للجو العلمي الذي توفر في مركز جوستاف فون جرنباوم لدراسات الشرق الأوسط، ولعبء التدريس المخفف، الذي كان يتطلبه العمل في قسم الاجتماع بالجامعة المذكورة، الفضل في اتاحة الفرصة أمام انجاز القراءات المتعلقة بالبحث فضلاً عن كتابته.

ويأتي هذا البحث جزءاً من مشروع بحوث أكبر، حول الدول العربية الفقيرة والغنية، يتولى تنسيقه الأستاذان مالكولم كير من جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس، والسيد يسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام بالقاهرة. وقد كان لتشجيعهما طوال مراحل البحث ـ إلى جانب تعليقاتهما القيمة، على مسودته الأولى ـ الفضل في استكمال هذا العمل ورفع مستواه.

وكانت جامعة كاليفورنيا قد عقدت حلقة دراسية وعملية في صيف عام ١٩٨٠ للمشاركين في مشروع الدول العربية الفقيرة والغنية بمقر الجامعة المذكورة، حضر هذه الحلقة كل من الأساتذة: جلال أمين، ونزيه الأيوبي، وحازم الببلاوي، وبول ثابت، وفدوى الجندي، وجورج صباغ. كما شارك فيها منسقا المشروع. ومرة أخرى، يرجع الفضل في تجويد هذه الدراسة إلى ما أبداه المشاركون في الحلقة من ملاحظات عميقة، وانتقادات حادة.

وقد أتيح لعدد من الأصدقاء والزملاء والطلاب الاطلاع بصورة أو بأخرى، على الأفكار والمقولات والطروحات التي حفلت بها الدراسة. وأذكر بشكل خاص احدى مواد الدراسات العليا في جامعة كاليفورنيا التي كنت أقوم بتدريسها مع صديقي الدكتور

علي الدين هلال دسوقي. وفيها طرحنا المقولات الأساسية لهذا الكتاب في شكلها الأولي. وهكذا وضعت هذه الأفكار والطروحات على محك اختبار لا يجامل، ولا يرحم من جانب الطلاب في هذه المادة، ومعهم الأساتذة نزيه الأيوبي ونيكس كدّي وجورج صباغ الذين كانوا يحضرون محاضراتنا بانتظام. وقد تولت الأستاذة عفاف لطفي السيد مارسو من جامعة كاليفورنيا أيضاً قراءة المسودة الأولى، وأبدت عدة تعليقات مشجعة، كان المؤلف أحوج ما يكون إليها في ذلك الوقت.

ثم كان للسيدتين لندا الأيوبي، واليزابيت السود، فضل معاناة التعامل مع المخطوطة في مسوداتها الأولى، حيث قامتا بمراجعة وتصحيح ما انتابها من أخطاء هجائية أملاها التسرع ولا شك، كما قامتا، على التوالي بطباعة المسودتين، الأولى والنهائية على الآلة الكاتبة. وجاء دور جيهان عطية ونعمت جنية مساعدتي الجامعيتين اللتين عملتا معي لعدة سنوات، وقد عكفتا بصبر طويل على تحقيق وتدقيق الهوامش والحواشي، وعلى اعداد القائمة الببليوغرافية الملحقة.

ولا أنسى أخيراً الاشادة بفضل زوجتي، وتلميذتي السابقة، الدكتورة بربارة ليثام ابراهيم التي أتاحت لي استكمال هذا العمل رغم كونها أشد نقادي حدة وقسوة. لقد كان لغيابها مدة ثلاثة شهور كاملة في صيف عام ١٩٨٠ (وتحملها كافة مسؤوليات طفلينا رندة وأمين) فضل كبير سوف أذكره لها بكل عرفان وامتنان.

سعد الدين ابراهيم

القاهرة، آذار/مارس ١٩٨١

مقدّمــة

الأنظمة الاجتماعية تنتقل من طور إلى طور ، مع مقدم كل جيل جديد . ولكن مع كل انتقال ، تحدث درجات متباينة من التعديل ، أو حتى من الطفرة في مسار هذه الأنظمة . وليس النظام الاجتماعي العربي استثناءً من هذه القاعدة . فمنذ صدمة اعادة اكتشاف الغرب ، التي عاشها العرب في نهاية القرن الثامن عشر ، وما أعقب ذلك من تغلغل الغرب نفسه في الوطن العربي ، تركت أربع موجات عاتية من التغير الاجتماعي آثارها العميقة على البنية الاجتماعية العربية . أما العلامات البارزة التي تتجسد فيها هذه الموجات الأربع ، فتتمثل في التجربة الاستعمارية ، والعلم والتكنولوجيا الحديثة ، والنضال الوطني والقومي من أجل التحرر ، وأخيراً الظاهرة النفطية . وكل من هذه الموجات ارتبط بعدد من الاستجابات والآثار التي لا تزال فاعلة في سياق عملية التحول التي يتعرض لها المجتمع العربي [١] .

ولقد عاش كل جيل عربي منذ سنوات القرن التاسع عشر ، انهيار واحدة ، أو أكثر من السمات التي انطوى عليها النظام الاجتماعي السابق على عملية التحديث هذه ، فضلاً عما عاشته تلك الأجيال من معاناة ، بل ومن عملية قيصرية ولد بها النظام الاجتماعي الجديد . حقيقة ، أن تلك الفترة شهدت أكثر من حمل كاذب ، بل وأكثر من عملية

---

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه الموجات الكبرى من التغير الاجتماعي ، انظر :
Saad E. Ibrahim and N. Hopkins, eds., *Arab Society in Transition* (Cairo: American University in Cairo, 1977), pp. 197-182, 299-322, 409-417 and 615-587; Frantz Fanon, *A Dying Colonialism* (New York: Monthly Review Press, 1965), and Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), pp. 107-162.

اجهاض. ولكن في سياق هذا كله، لم تختف الهياكل الاجتماعية القديمة عن مسرح الحياة العربية قط. إنها موجودة باستمرار، ولو بشكل منكمش أو مشوه، هي موجودة ومتعايشة مع الهياكل الاجتماعية الجديدة، أو حتى مع الصور المشوهة من تلك الهياكل المحدثة. من هنا، ما فتىء هذا التفاعل المتواصل بين عناصر القديم والجديد يضع الوطن العربي في حالة دائمة من «التحول» عبر القرنين الماضيين. فكل جيل ظل على قناعة بأنه هو الذي يحمل أعباء عملية «الانتقال». ولطالما شعرت تلك الأجيال بما تنطوي عليه هذه العملية، من تبعات تحملها، ومن مغارم ومشكلات تنوء بها. وشعر بعضهم على وجه الخصوص بأنهم ضحايا أبديون في مصيدة هذه العملية الاجتماعية التاريخية.

إن النظام العربي الجديد في الثمانينات، من القرن العشرين، ما هو إلا نتاج للنظم السابقة في حال تفاعلها وتشابكها مع الأحداث، التي شهدها العقدان السابقان من هذا القرن، سواء أكان على الصعيد الاقليمي أم على المستوى الدولي. أما النقطة الرمزية الجنينية لهذا النظام الاجتماعي الجديد، في الوطن العربي، فيمكن أن ترجع إلى الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ أو إلى رحيل جمال عبد الناصر سنة ١٩٧٠، أو إلى لحظة إحساس العرب «بالانتصار» في حربهم الرابعة مع اسرائيل عام ١٩٧٣[٢]. لكن أياً كانت النقطة التي نفترض فيها قيام ونشوء هذا النظام الجديد، فان النفط هو المحرك الأساسي لهذا النظام. ولا يتمثل دور النفط في كونه القوة البارزة الكاملة التي أحدثت تغييراً في التفاعل الشامل بين العرب وبقية العالم الذي يعيشون فيه فقط، ولكنه أطلق عقال عدد من القوى الظاهرة والكامنة، هي قوى التغيير في المعادلة العربية المتعددة المستويات: في العلاقة بين أقطاره، وفي داخل كل مجتمع قطري، وفي داخل صدور رجال الوطن العربي، ونسائه على حد سواء. وإذا كان النفط قد ظل يمارس تأثيره، على الساحة الاجتماعية، في عدد من البلدان المنتجة له عبر العقود الثلاثة السابقة، إلا أن السنوات العشر الأخيرة بالذات، تشهد بأن التغييرات الاجتماعية المرتبطة بالنفط، قد تسارعت خطاها بشكل مثير على صعيد تلك البلدان، بل امتدت آثارها بصورة أشد اثارة إلى

---

(٢) لاحظ بعض علماء الاجتماع قيام نظم جديدة في المنطقة، اقليمية وسياسية، أنظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)؛

John Waterbury and Ragei El-Mallakh, *The Middle East in the Coming Decades: From Well-head to Well-being* (New York: McGraw-Hill, 1978), and Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, pp. 389-404.

البلدان المجاورة. وبهذا يجوز القول، لدى تناول نظام اجتماعي عربي من هذا القبيل، إن سلسلة الأسباب والنتائج، أو العلة والمعلول، قد تبدأ في هذا البلد العربي أو ذلك وتنتهي في بلدان أخرى من المنطقة العربية نفسها والعكس صحيح.

من باب التبسيط المخل، أن نعزو جميع ملامح النظام الاجتماعي العربي الجديد، إلى النفط، إلا أنه ليس من المبالغة في شيء القول، إن النفط كان أهم عامل أعطى هذا النظام خصائصه، وملامحه الفريدة التي بات يتصف بها. من هنا، جاز لنا القول إن النفط - وليس غيره - هو الشرارة المفجرة لكثير من التغيرات الكيفية والكمية، مَثَلُه في ذلك، مَثَلُ كل من موجات التغيير الثلاث، السالفة الذكر: الاستعمار، العلم والتكنولوجيا، ثم النضال الوطني من أجل التحرير.

على أن النظام الاجتماعي العربي الجديد، الذي نقصد إلى تحليله هنا لا يزال في حالة متواصلة من السيولة والتدفق. من هنا، فلا ينبغي أن تفيد كلمة «نظام» معنى «التناظم»، أو «التطابق»، أو «التناغم» أو «الانسجام». ذلك لأن الدلائل المبكرة، تشير إلى ما يعتور النظام الاجتماعي العربي الجديد من توتر ملحوظ وصراع لا شبهة فيه، وضروب من التخبط لا تخطئه العين. مع هذا كله، فهو «نظام»، بمعنى أن عناصره مترابط بعضها ببعض، كما أن بعضها يؤثر على بعض. قد يكون الترابط في هذا النظام الجديد، بفعل الخوف أو الثقة، الحب أو الكراهية، وقد تتداخل فيه عوامل التوحيد القومية مع عوامل التشتيت والتجزئة الثقافية والقطرية، وقد ينطوي الأمر على مزيج من هذه العناصر جميعاً. ولكنه نظام متماسك بفضل حركته الداخلية المتواصلة، حتى ولو بدا للناظرين إليه من خارجه، وقد افتقر إلى التحرك الصاعد إلى الأمام.

وعندما نؤكد، أن النفط هو المحرك الرئيسي لهذا النظام الاجتماعي الجديد، فلا بد بطبيعة الحال من أن ندرك أننا نتحدث عن النفط، ليس لأنه مجرد «مادة خام». ولكننا نعني الوجوه المتعددة لهذه المادة الاستراتيجية، بمعنى كونها مصدراً للطاقة، وللتكنولوجيا، وللمال، وعاملاً من عوامل الجيوبوليتيكا، وميداناً لنشاط القوى العاملة. كذلك فان التفاعل بين هذه الوجوه المتعددة من ناحية، وبين الهياكل الاجتماعية القائمة من ناحية أخرى، قد نجمت عنه طائفة من التغيرات الاجتماعية الثقافية، التي نوجزها تحت تسمية «نظام جديد». إنه يشمل قيام تكوينات اجتماعية جديدة، (منها مثلاً طبقات، أو فئات ذات مكانة اجتماعية)، كما يشمل أيضاً ضروباً من اعادة توزيع أو تشتيت الكيانات الديموغرافية، ويشمل قيماً جديدة ونظماً معيارية جديدة وأنماطاً

جديدة للسلوك. وفضلاً عن كل ذلك فهو ينطوي على محاور جديدة للصراع.

ومثل كل التكوينات المجتمعية، فان النظام الاجتماعي العربي الجديد له صوره الخاصة به، وهي المظاهر الخارجية للقوى المحركة الكامنة في هيكل هذا النظام. ولسوف نستهل الفصل الأول بعدد من هذه الصور، ومن ثم نمضي إلى تتبعها، كي نحيلها إلى القوى الاجتماعية الرئيسية الفاعلة حالياً في المجتمع العربي المعاصر. وهناك ثلاث من هذه الصور (البدوي الميكن، والرأسمالي الهلامي، و«الكفيل»). وهذه الصور الثلاث، مستقاة من واقع البلدان العربية الغنية بالنفط. ثمة صور ثلاث أخرى (الفلاح المصري في الجزيرة العربية، وطالبة الطب المحجبة، والمناضل المسلم الساخط). وكل هذه الصور مستقاة بالدرجة الأولى، من البلدان الفقيرة غير النفطية. هذه الصور الست جميعاً هي في كل مكان من أرجاء الوطن العربي، وان كان بعضها أكثر ما يكون وضوحاً، في البلدان النفطية، في حين أن البعض الآخر أشد بروزاً في البلدان غير النفطية. وهناك مقولة واحدة، تلخص قوى الدفع المجتمعية الرئيسية التي تستند إليها، هذه الصور وغيرها من الافرازات الاجتماعية الثقافية الجديدة في الحياة العربية، وهذه المقولة هي: تدفق القوى العاملة والأموال عبر الحدود العربية القطرية بسبب النفط. وسوف نعرض بالتحليل في الفصل الثاني لهذا الانتقال، من حيث حجمه والنمط الذي يتبعه.

وسوف تكون كل من مصر والمملكة العربية السعودية، هما النقطتان المرجعيتان، اللتان نرتكز إليهما، فكل منهما تكاد تلخص الملامح البارزة لطرفي النظام الاجتماعي العربي الجديد. فمصر كثيفة السكان، وتمتلك فائضاً من الأيدي العاملة، وتتمتع بقدرة هائلة على استيعاب رؤوس الأموال، التي لا تملك منها سوى النذر اليسير، كما أنها تملك قوى بشرية ومؤسسات اجتماعية، حققت بعض الأشواط على طريق التطور. أما البلد الآخر وهو العربية السعودية، فهو بلد قليل السكان يعاني نقصاً في الأيدي العاملة، وقدرته محدودة على استيعاب رأس المال الذي يمتلك منه وفرة غزيرةً، في حين أن القوى العاملة به متخلفة، ولا تزال مؤسساته الحديثة في طور التكون الجنيني. إن كلاً من هذين القطرين يمثل، على أكثر من نحو، طرفي نقيض داخل النظام الاجتماعي الذي يتبلور حالياً في الوطن العربي. وسوف نناقش في الفصلين الثالث والرابع، الأسباب والنتائج الناجمة عن تصدير العمالة من مصر، واستيرادها بواسطة المملكة العربية السعودية.

لقد شهد الوطن العربي عدة ثورات في هذا القرن؛ جاء بعضها عالي الصوت متأججاً

بالغضب، في حين كان بعضها الآخر صامتاً أو هادئاً. وسواء أكانت الثورة صاخبة أم صامتة، فانها تُعرّف بالدرجة الأولى - كثورة - من خلال الأثر الذي تحدثه. من هنا يمكن القول إن النفط، وانتقال اليد العاملة والأموال عبر الحدود القطرية، تمثل واحدة من الثورات الصامتة في الوطن العربي. ذلك أن أثرها يتمثل في مولد نظام عربي اجتماعي جديد يتجسد ملمحه الرئيسي في تقسيم طبقي جديد فيما بين البلدان العربية، ثم على صعيد كل من هذه البلدان. هذه الظاهرة الجديدة من التقسيم «القطري - الطبقي» في الوطن العربي يناقشها الفصل الخامس. ولقد نجم عن هذا النظام، من التقسيم الطبقي الجديد على صعيد الوطن العربي، عدة صلات وترابطات جديدة فيما بين الفقراء ومتوسطي الحال والأغنياء من الأقطار العربية. وسنطرح في الفصل الخامس مقولة أن هذه العلاقات الجديدة تعطي الوطن العربي مستوى من الترابط الاجتماعي - الاقتصادي لم يسبق له مثيل منذ وصول الامبراطورية العربية الاسلامية إلى أوج قوتها في القرن الثامن للميلاد. مع ذلك، فثمة بون شاسع بين نوعية هذه الوحدة، وبين ما كان يحلم به القوميون العرب في القرن العشرين.

وفي الفصل السادس والأخير نناقش بعض الاختناقات السياسية التي تعوق مسيرة النظام العربي الجديد. وفي هذا الصدد سنطرح مقولة أن النمو الكبير في الثروة العربية لم يصاحبه تطور وتنمية حقيقية متسقة هيكلياً على الصعد السياسية والاجتماعية - الاقتصادية. ولا بد في هذا الصدد من القول إن عوامل اللامساواة القائمة في الوطن العربي بين أقطاره وفي داخل كل منها، فضلاً عن علاقات التبعية المتزايدة للبلدان المتقدمة، ولا سيما بلدان الغرب، تلحق بالنظام العربي الجديد قدراً هائلاً من التوتر والصراع. إن بعض خطوط المعارك في الثمانينات، وما تبقى من هذا القرن، هي استكمال لصراعات تخلفت من الحقبة السابقة دون حسم. وهي حقبة النضال، من أجل الاستقلال القومي، ضد الامبريالية والصهيونية. وبعضها الآخر حديث ناتج عن التقلصات والتناقضات، التي ينطوي عليها النظام الاجتماعي العربي الجديد.

الفصـل الأول

صور النظام الإجتماعي الجديد

عرف المجتمع العربي ثلاثة أساليب رئيسية للحياة ، هي الصحراء والريف والمدينة . وهناك طرق لدراسة التغير الاجتماعي ، تتمثل في رصد ما يطرأ على أساليب الحياة الثلاثة هذه من تطورات على مر الزمن . ونعرض فيما يلي صور التغيير الست التي تنحصر في إطارها الايكولوجيا البشرية العربية . والصورة الأولى ـ صورة « **البدوي المميكن** » ـ يتمركز حولها أسلوب الحياة الصحراوية اليوم . أما صورة « **الرأسمالي الهلامي** » (المنظم والكفيل) وصورة « **طالبة الطب المحجبة** » وصورة « **المناضل المسلم الساخط** » فهي صور ، تتميّز بها الحياة في المدينة العربية . في حين أن صورة « **الفلاح المصري خارج وادي النيل** » فهي تجسم لأسلوب الحياة في الريف .

وكل من هذه الصور الست ، تمثل مؤشراً للتغيرات البنيوية في المجتمع العربي المعاصر . ويعرّف التغيير بأنه « بنيوي » إذا كان يتضمن تغييراً كيفياً ، لا مجرد تغيير كمي في القيم أو المعايير أو الاتجاهات أو العلاقات أو الأنماط السلوكية[١] .

أولاً : البدوي المميكن

تعد حياة البدو الرحل أسلوباً من أقدم أساليب الحياة في الوطن العربي[٢] . ذلك أن

---

(١) حول مفهوم « التغير الهيكلي » ، انظر :

Lincoln Gordon, *The Growth Policies and the International Order*(New York: McGraw-Hill, 1979), pp. 7-11, and Fred Hirsch, *Social Limits to Growth* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1976).

(٢) هذا التقرير عن البدوي المميكن يعتمد أساساً على العمل الميداني للمؤلف عن البدو السعوديين في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ . وقد وردت بعض نتائج هذا العمل الميداني في : =

كون أكثر من ٨٠ بالمائة من المساحة، صحراء جرداء، لا تعرف إلا كمية أمطار قليلة جداً، وقد هيأ هذا ظهور الحياة الرعوية البدوية، لقطاع من السكان العرب، هم البدو. ويوجد البدو في كل قطر من أقطار الوطن العربي. إلا أن عدد السكان البدو يتجاوز ١٠ بالمائة من مجموع السكان في المملكة العربية السعودية، ودول الخليج، وجنوب غرب العراق، والصحراء السورية، وليبيا، والسودان، والصومال. وتفيد تقديرات التعداد السكاني للمملكة العربية السعودية، عام ١٩٧٧، أن عدد البدو، يبلغ نحو ١٫٩ مليون نسمة، أي ٢٥ بالمائة من مجموع سكان المملكة حسب التعداد المذكور.

والتنظيم الاجتماعي الرئيسي للبدو، هو القبيلة وتقسيماتها الفرعية (العشيرة والبطن والفخذ). وموطنهم الصحراء، وموئلهم الخيام المصنوعة من الشعر، وغذاؤهم من منتجات الابل أو الغنم. ويشدد نظام القيم لديهم على الولاء البدائي (لذوي القربى)، والحياة الجماعية، والشجاعة، والكرم. ومجمل القول، إن الصورة التقليدية للبدو الرحل عبر آلاف السنين الماضية تتمثل في خيمة، وقطيع، وسيف، ونظام بدائي للقيم، وارتحال دائم في الصحراء. وقد أتاحت مجموعة العناصر هذه، قيام نظام ناجح للتكيف مع بيئة قاسية. كما أنها جعلت أسلوب الحياة، متميزاً تميزاً قاطعاً عن أسلوبي الحياة المستقرة في المجتمع العربي، أي الحياة في الريف والمدينة.

ويشهد الأسلوب البدوي في الحياة، الذي قاوم أي تغيير ملحوظ لآلاف السنين، تغيرات مهمة في الوقت الحالي. ففي الأيام الأولى لاستكشاف النفط في أواخر الثلاثينات من القرن الحالي، بدأ البدو يعملون كمرشدين لشركات النفط الامريكية في البداية، ثم عمالاً غير مهرة بعد ذلك. وتم تدريب بعضهم على قيادة عربات النقل وصيانتها. وبدأ بعضهم يشتري عربات نقل - بيك آب - مستعملة من شركة النفط العربية الامريكية (أرامكو)[٣]. وكان ذلك رمزاً لوضع جديد، بالنسبة للقلة خلال الخمسينات والستينات. ولكن «عربة النقل» وغيرها من أنواع السيارات، أصبحت من لوازم «أهل الخيام» في السنوات العشر الأخيرة. وهي الآن «المعادل الوظيفي» لجمال نقل الأمتعة والخيل. وتستخدم عربات النقل في سحب المياه، ونقل قطعان الأغنام من مرعى لآخر، ومراقبة قطعان الابل، وهي ترعى في رقعة شاسعة من الصحراء.

كان للسيارة تأثير هائل على حياة البدو. وقد فتحت آفاقاً ثقافية واقتصادية جديدة

= Saad E. Ibrahim and D.P. Cole. *Saudi Arabian Bedouin,* Cairo Papers in Social Sciences, vol. 1, monograph 5 (Cairo: American University in Cairo, 1978), and D. Cole, *Nomads of the Nomads* (Chicago: Aldine, 1975).

(٣) D. Cole, "Bedouins of the Oil Fields," *Natural History,* (November 1973).

أمام البدو الرحل. فقد أصبحوا الآن، يذهبون إلى المدن مراراً وتكراراً، ويستمعون طول الوقت إلى الاذاعة، وهم يجوبون الصحراء، ويتعاملون مع وكلاء السيارات والميكانيكيين والكهربائيين ومحطات بيع البنزين. واقترن الاستخدام المتزايد لعربات النقل في الصحراء بتغييرات لا تقل أهمية في البنية الأساسية لاستغلال الصحراء. فقد عملت كل من الحكومة، وشركات النفط، على تطوير موارد المياه الجوفية عن طريق حفر آبار عميقة. ونتيجة ذلك، تغيرت أنماط الرعي، والدورات الزمنية الموسمية للبدو تغيراً ملحوظاً. فقد أصبح بوسعهم الآن الإقامة لفترة أطول، وبخاصة في الصيف، في موقع قريب من مصادر المياه. كما تعلموا اقتسام مصادر المياه مع القبائل الأخرى، لأن الآبار لم يعد يجري حفرها، أو امتلاكها على أساس قبلي، وإنما بواسطة الدولة أو شركات النفط. وقد دفع هذان التطوران الحكومة، إلى تقديم خدمات تعليمية واجتماعية وصحية إلى البدو خلال موسم الصيف. ويعرف برنامج إيصال الخدمات هذا باسم «الحملات الصيفية»، والتي توسعت باطراد منذ عام ١٩٧٧ لتشمل المملكة كلها. وتأمل الحكومة، بل وتعمل في الواقع على ارساء أسس حياة الاستقرار للبدو السعوديين أثناء حملات الصيف. ذلك، أن المدرسة والمسجد والعيادة الصحية، حول بئر عميقة للمياه من شأنها أن تزود قبائل البدو بنقطة مرجعية وبحافز للاستقرار، كما يجري باستمرار تقديم اغراءات أخرى[٤].

ويكمن وراء اهتمام الحكومة بتوطين البدو، النقص الخطير في القوى البشرية في المملكة العربية السعودية. وهي مشكلة محل مناقشة، في أكثر من موضع في هذا الكتاب. ويشكل البدو الرحل السعوديون والمرأة السعودية مصدرين رئيسيين، لم يستغلا بعد من مصادر القوى البشرية المحلية، التي توجد حاجة ماسة إليها. وإن كان استغلال قوى المرأة، قد يتطلب قدراً كبيراً من الوقت، قبل أن تسمح به العادات السعودية المحافظة، إلا أن الوصول إلى البدو أصبح ممكناً الآن.

لم تنجح الجهود المبذولة لادماج البدو في القطاعات الحديثة من المجتمع السعودي، إلاّ في مجالين اثنين فقط، هما: العمل في حقول النفط، والتجنيد في صفوف الحرس الوطني

---

(٤) هناك حوافز أخرى تشمل تقديم منح من الأراضي وقروض لبناء مساكن دائمة وتشمل أيضاً خدمات بيطرية أفضل وتتم بصورة دورية لرعاية قطعانهم. لكن هذه الحوافز لا تشمل أنحاء المملكة كلها بحال من الأحوال. فقد جرت تجربتها على نطاق محدود في مشروع «حرض» في الجنوب الغربي من المملكة.

السعودي[٥]. غير أن الفرد البدوي في كلتا الحالتين، ما زال مرتبطاً ارتباطاً شديداً بقبيلته، وبأسلوبها البدوي في الحياة. ويأخذ في التردد بين كلتا الثقافتين الفرعيتين لبضع سنوات، ثم يتزوج في أغلب الأحيان، ويترك القطاع الحديث، ويستقر ثانية في النمط البدوي للحياة مع سائر عشيرته أو قبيلته. وطبيعي أن البعض منهم، يختار حياة الاستقرار الدائمة، ولكن ذلك ما زال هو الاستثناء.

غير أن العودة إلى أسلوب الحياة البدوية، لا يعني العودة إلى البداوة التقليدية. إن الخيمة والجمل والغنم والفرس والسيف لا تزال جميعاً هناك. ولكن، يوجد فوق ذلك السيارة والراديو والمدفع الرشاش. ولا يزال البدو، يجوبون الصحراء العربية الواسعة. ولكنهم يمكثون فترة أطول في كل موقع، وعندما يقررون الانتقال، من مكان إلى آخر، فان الأمر، يتم الآن بسرعة أكبر. ولا يزال قطيع الماشية، هو القاعدة الاقتصادية الرئيسية للبدو، من أجل تأمين اللبن واللحم والشعر والنقل وكوسيلة للتبادل. ولكن، يضاف إلى هذه القاعدة الآن، أموال نقدية من أجور ومرتبات، يتم الحصول عليها، من العمل في حقول النفط، أو في صفوف الحرس الوطني. كما يستكمل الغذاء التقليدي للبدو (اللبن والتمر واللحم) بأرز «انكل بنز» (أرز أمريكي مستورد) والغذاء المحفوظ.

لقد كان للنفط والثروة الناجمة عنه، تأثيرٌ على البدو بطريقة أخرى أيضاً. إذ يجري الآن تربية الإبل، كنوع من الترف والرياضة. فقد انغمست العائلة الملكية والطبقة السعودية العليا، في هواية سباق الإبل في السنوات الأخيرة. وحقق البدو، بدورهم، أرباحاً طائلة من الرياضة الجديدة. إذ أن جمل السباق الجيد، يباع بمبلغ قد يصل إلى ١٥ ألف دولار.

لقد تأثر البدو السعوديون، شأنهم شأن الجماعات الأخرى في الوطن العربي، تأثراً عميقاً بالنفط وسلسلة الآثار المترتبة عليه. وقد أشرنا هنا، إلى بعض النتائج الواضحة. ولا شك في أن هناك نتائج أخرى لا تزال كامنة. كذلك فان البدو، شأنهم شأن

---

(٥) الحرس الوطني السعودي منظمة عسكرية متكاملة مزودة بمدفعية ودبابات وأسلحة خفيفة. وهو مستقل عن القوات السعودية المسلحة النظامية ويعتقد أنه قوة موازنة لها. وقد قدّر حجم هذا الحرس الوطني بـ ٣٥ ألف رجل في حين أن عدد أفراد الجيش قدر بـ ٤٥ ألف رجل في عام ١٩٧٨. انظر:

Institute for Strategic Studies (ISS), *The Military Balance, 1977/1978* (London: ISS, 1977), and J.T. Cummings et al., "Military Expenditure and Manpower Requirements in the Arabian Peninsula," *Arab Studies Quarterly*, vol. 2, no. 1 (Winter 1980), pp. 38-49.

الجماعات الأخرى، يناضلون في صمت للحفاظ على أسلوبهم في الحياة في مواجهة التكنولوجيات الجديدة، وأساليب الانتاج الجديدة، والقوى الاقتصادية الجديدة. ومحصلة هذا التفاعل الديالكتيكي هي، مزيج من كلا الأمرين. وهكذا تستخدم التكنولوجيا الحديثة، التي ترمز إليها السيارة في الحفاظ على أسلوب تقليدي في الحياة هو الرعي والترحال في الصحراء، أي «بدونة» أو اضفاء الطابع البدوي على السيارة. وبالمثل، تحول الجمل، وهو وسيلة تقليدية للقوت والانتقال، من ضرورة للبقاء إلى وسيلة للرياضة والترف. وأصبحت الأموال النقدية، تقوم بدور الرابطة العضوية بين مواقع الرعي في الصحراء وساحات الألعاب الرياضية الحديثة في المدينة.

ويقف البدوي موقفاً انتقائياً في رد فعله إزاء المهن الحديثة. وعندما سألهم مؤلف هذا الكتاب عن المهنة التي يود أن ينخرط في سلكها أبناؤهم (بخلاف الرعي)، اختارت أغلبية البدو المهن العسكرية، وجاء طيارو السلاح الجوي في أول القائمة. وتلقى المهن أو الأشخاص الذين يتمتعون بصفة القيادة جاذبية لدى البدو. ولا نشك في أن اختيارهم هذا، ذو صلة بنظامهم التقليدي للقيم. فاذا كانت الشجاعة والفروسية والتنقل المستمر جزءاً من النظام المعياري للبدو، فان قيادة مقاتلة أسرع من الصوت تابعة للسلاح الجوي تبدو وثيقة الصلة. كما أن قيادة دبابة، أو عربة مدرعة أو عربة نقل، تعكس أيضاً النظام المعياري عينه. وبالتالي، فلا غرابة أن معظم البدو الذين اختاروا مهناً حديثة، انتهى بهم المطاف إلى الجيش السعودي أو الحرس الوطني أو قيادة عربات النقل. وبهذا المعنى، تجنب البدو الاختيارات ذات الانقسامات الحادة التي قد تنفي احداها الأخرى. وبعبارة أخرى، انتقى البدو من مجموع المستحدثات، أموراً يمكن أن تتزاوج مع تقاليدهم، أو حتى تعزز هذه التقاليد. ولا نقول إن هذه المزاوجة جاءت سهلة على الدوام أو دون عناء. فهناك دلائل تشير إلى زيادة الطلاق، وادمان الخمر، وتعاطي المخدرات، بين الجيل الجديد من البدو، الذين يتنقلون بين نمطي المعيشة البدوي والحضري. وهناك أيضاً قلق متزايد وتحد للسلطة التقليدية بين الأجيال الجديدة. ولكن هذه الدلائل جميعاً لا تزال محدودة في نطاقها وتكرارها بما يتعذر معه استخلاص نتائج قاطعة.

ثانياً: الرأسمالي الهلامي: المنظم السعودي[٦]

هناك صورة أخرى من صور النظام الاجتماعي المتغير، في الوطن العربي، هي صورة

(٦) هذا القسم يعتمد على مقابلات متعمقة وملاحظات ميدانية أجراها المؤلف خلال عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨.

المنظم السعودي الجديد (New Saudi Enterpreneur) . لقد كان لدى معظم البلدان النفطية ـ وبالدرجة الأولى المملكة العربية السعودية والكويت ـ طبقة تجارية تقليدية تعادل تجار « البازار » في ايران ، وتجار خان الخليلي في مصر . وعلى العكس من ايران ، في ظل حكم الشاه ، فان التجار التقليديين في البلدان النفطية العربية ، يأخذون في الازدهار بعدما توسعت أنشطتهم وتنوعت تجارتهم . ولكن ، نشأت إلى جانبهم ، طبقة جديدة من المنظمين . والاطار المرجعي لأفراد هذه الطبقة الجديدة ذو طابع دولي ، فهم يتعاملون مع الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات . ولا تندرج أنشطتهم ضمن الفئات المألوفة للمنظمين في ظل الرأسمالية الغربية الحديثة ، ولا ضمن فئات التجار التقليديين . فهؤلاء المنظمون السعوديون الجدد ، ليسوا منتجين مثمرين ، كما أنهم ليسوا طفيليين تماماً . ولكنهم قد يقعون في مكان ما بين كلا الطرفين . وعلى العكس من النظير الغربي التقليدي ، لا يتحمل المنظم السعودي أي مخاطرة ، ويكاد ألا يفقد شيئاً من رأسماله . والواقع إن بامكانه القيام بدوره ، دون قدر كبير من رأس المال ، أو حتى بلا رأس مال في البداية . إلا أنه مع ذلك ، يضمن الربح لنفسه دائماً .

ونقدم فيما يلي قصة **عبد الله** كنموذج للمنظم السعودي الجديد[٧] . إن سيرته وطريقة عمله ، تصوران بوضوح هذه الطبقة كلها . وعبد الله ، من أبناء احدى قبائل نجد الوسطى ، وقد أنهى دراسته الثانوية في المملكة العربية السعودية . وكان يعتزم الذهاب إلى مصر ، لتلقي تعليمه الجامعي في أوائل الستينات . ولكن تدهور العلاقات بين المملكة ، ومصر في عهد عبد الناصر ، أدت به إلى الذهاب إلى الولايات المتحدة . وبعد دروس مكثفة في اللغة الانكليزية في تكساس ، التحق عبد الله باحدى الجامعات في الساحل الغربي ، حيث نال درجة الليسانس في العلوم الاجتماعية . وعاد إلى السعودية ، وعمل في وظيفة حكومية لمدة سنتين . ثم أرسل مرة أخرى إلى الولايات المتحدة للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والادارة العامة . وعقب الانتهاء من بعثته ، التحق بوزارة التخطيط التي كانت حديثة الانشاء في ذلك الوقت . وتولى مع عدد آخر من التكنوقراط السعوديين ، الذين تلقوا تعليمهم في الغرب ، الاشراف على اعداد الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة . وسرعان ما قدم عبد الله بعد ذلك استقالته من وظيفته الحكومية ، وبدأ يدير « شركة خاصة » وهو في سن الرابعة والثلاثين . وكانت هذه ، شركة تضامن متعددة الأنشطة منذ البداية . وقد جاء في أول كتيب أصدرته الشركة عن أعمالها ، أنها تتعامل وتعتزم أن تتعامل في الاستيراد

(٧) أسماء الاعلام في هذا التقرير كلها من وضع المؤلف .

والتصدير؛ ودراسات الجدوى للمؤسسات الخاصة والعامة؛ والاستشارات في الادارة والهندسة؛ ونظم إيصال الخدمات الاجتماعية؛ وبناء الطرق والمباني العامة ومحطات الكهرباء والماء؛ وبناء الفنادق والمستشفيات والمحلات التجارية الكبرى (السوبر ماركت). وباختصار لا يكاد يكون هناك أي مجال من مجالات النشاط سواء في ميادين الدراسات أو الانشاءات لم يشمله النظام الأساسي للشركة. وفي أقل من خمس سنوات، من عمل الشركة أصبح عبدالله وشركاؤه من أصحاب الملايين. ويزداد ذهولنا أمام هذا «النجاح» الخارق للعادة إذا علمنا أن الشركة بدأت برأس مال، يعادل ٥٠ ألف دولار، و«فيللا» من أربع غرف، تبرع بها أحد الشركاء الخمسة، لتكون مقراً مؤقتاً للشركة، وهاتف ووصلة تليكس، واثنين من الطابعين. وكان عبد الله هو العضو الوحيد المتفرغ، من بين الشركاء الخمسة. وبهذا العدد الهزيل من الموظفين ـ وهو أقل عدد ممكن لتسيير العمل ـ كانت الشركة تتعامل في عقود حكومية، قيمتها عدة مئات من ملايين الدولارات. وشملت الأعمال الأولى للشركة بناء مدارس ابتدائية، وانشاء مطار، وطريقين فرعيين، ومراكز للتنمية الاجتماعية، واجراء سبع دراسات ضخمة لوزارات مختلفة. وكانت جميع أعمال الشركة في السنوات الخمس الأولى مع الحكومة السعودية.

وقصة عبدالله هي قصة عدة آلاف من السعوديين، الذين يرتدون في بيوتهم وفي الأماكن العامة السعودية جلابيب بيضاء فضفاضة، ولباس الرأس التقليدي (الحطة والعقال) ويحرصون على تقاليد المملكة والشعائر الاسلامية. وهم أنفسهم الذين نلقاهم خارج المملكة يلبسون آخر أزياء «بيير كاردان» ويجوبون دوائر الأعمال، حيث يعقدون صفقات بمئات الملايين من الدولارات في باريس ولندن ونيويورك، أو ينفقون مئات الألوف، في دور القمار في موناكو ولاس فيجاس.

إن «سر» نجاح المنظم السعودي الجديد هو مصادفة تاريخية، خلقتها طبقات الجيولوجيا (النفط)، والتعليم، والخدمات الحكومية، والازدهار الاقتصادي في السبعينات. ولأن الأمر، لا ينطوي على أي مخاطرة، فان الشيء الوحيد الذي يميّز منظماً عن آخر، هو القدرة على حشد «مجموعة» من الشركاء في شركة خاصة. وتتكون المجموعة «المثالية» من أفراد يرتبطون بأواصر الدم أو الصداقة الوثيقة ولكنهم يحتلون مواقع استراتيجية في المجتمع والحكومة السعودية[٨]. ولما كانت الدولة هي المنفق رقم

(٨) للاطلاع على رأي متعمق حول المنظِّم السعودي الجديد، انظر:

= Marwan Ghandour, "The Leader-Entrepreneur in the Private Sector," in: F. Khuri,

واحد ، فمن هنا ، لا بد من أن يتم التعامل مع الحكومة ، حتى يمكن انجاز أكثر الأعمال تحقيقاً للربح . ويساعد في هذا الشأن ، أن يكون هناك شريك أو أكثر يحتلون مناصب عليا في الحكومة ، وفي تخطيط المشاريع الخمسية المقبلة . إذ سوف يحصلون على معلومات قيّمة ومسبقة ، فضلاً عن فرص الوصول بسهولة إلى زملاء سابقين ، من التكنوقراط أو حتى مرؤوسين سابقين يكونون في ذلك الوقت في موقع اتخاذ القرارات . كذلك لا بد للمجموعة من أن تتوفر لديها صلة واحدة على الأقل ، مع أحد كبار الشخصيات لتأمين التغطية السياسية خصوصاً في أوقات الأزمات . والمجموعة الناجحة حقاً ، هي تلك التي تضم عضواً أو تكون على علاقة بأحد أفراد العائلة المالكة .

والمنظم السعودي ، بارع في فن العقود من الباطن . ولا يقوم الشركاء السعوديون المحليون في الواقع ، بأكثر من تأمين العقود الكبيرة . ثم يقومون بطرحها للتنفيذ على مقاولين من الباطن من الوطن العربي ، وأحياناً كثيرة من أماكن بعيدة مثل كوريا الجنوبية والولايات المتحدة . ولكن المنظم السعودي في جميع الحالات يحصل في نهاية الأمر على ربح وفير . ومن الصعب تقييم الربح أو عائد الاستثمار (return on investment) من حيث النسبة المئوية كنسبة من رأس المال المستثمر ، حيث أنه لا يوجد عادة ، إلا القليل من المال ، أو لا يوجد على الاطلاق مال لاستثماره في البداية .

وليس معنى ذلك ، أن المنظم السعودي طفيلي تماماً ، أي أنه يجني أرباحاً دون عمل ، أو يحقق فائض قيمة من الاستغلال البشع لطبقة « البروليتاريا » العاملة . الواقع أنه ، يقوم بدور اجتماعي اقتصادي ، أطلقنا عليه اسم « **الرأسمالي الهلامي** » لعدم توفر اسم أفضل[٩] . فهو يقوم بتجميع الشركاء والمعلومات . ويقيم الصلات مع العالم الخارجي ، ويؤمّن لنفسه غطاء سياسياً داخل السعودية . وكل هذه الاعتبارات مجتمعة ، تجعل من « الجماعة » أو الشركة ما يشبه (**البولدوزر**) « الذي يمهد الأرض في البيئة السعودية » . فهذه « البيئة » المجازية ، تحتوي على كثير من الأراضي الوعرة غير المعبدة والجرداء أحياناً ، بحيث لا يصلح للعمل فيها إلا (للبولدوزر)[١٠] .

Leadership and Development in the Arab World (Beirut: American University of Beirut, 1981).

والتي قدمت في : الجامعة الأميركية في بيروت ، كلية الآداب والعلوم ، ندوة القيادة والتنمية في العالم العربي ، بيروت ، ١٠ ـ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

(٩) نحن مدينون في صياغة هذا المصطلح لمناقشة مع البروفيسور شارل عيسوي من جامعة برنستون .

(١٠) Ghandour, "The Leader-Entrepreneur in the Private Sector," p. 10.

والمنظم السعودي الجديد، شخص عصري ومتعلم، ويستجيب بمهارة للطفرة النفطية وللثروة الهائلة المتدفقة عنها. وهو يؤمن ايماناً عميقاً ويتصور مخلصاً أنه يؤدي دوراً مفيداً في بناء المملكة العربية السعودية. وقد لا يجادل في أنه يبني نفسه، ويحقق مصالحه الشخصية في المقام الأول خلال العملية. كما أنه قد لا ينكر، أن أرباحه لا تتناسب على الاطلاق مع أدائه الفعلي. ولكنه مع ذلك على يقين، بأن كل ذلك يمثل «حقوقاً مشروعة».

وهو «سمسار حضاري» (Cultural Broker) من الطراز الأول، بقدر ما هو وسيط تجاري. فهو «يفسر» البيئة الاجتماعية السياسية السعودية للخارج والعكس بالعكس. ولا يلزم أن يكون «التفسير» دقيقاً أو موضوعياً، ما دام يؤدي إلى خدمة مصالحه. ويعلم المنظم، أو رجل الأعمال السعودي أن الأرباح الطائلة التي يحصل عليها من جراء هذه السمسرة الحضارية ذات طابع مؤقت، ولن تستمر إلى ما بعد النفط. ومن ثم فان استجابة السعوديين المتعلمين لوفرة الثروة النفطية تتميّز بمزيج من الوطنية والفطنة والانتهازية في آن واحد!

ثالثاً: الرأسمالي الهلامي: الكفيل[١١]

هناك صورة ثالثة للنظام الاجتماعي الجديد، المنبثق عن النفط وهي صورة **الكفيل**. وهو عادة من أبناء منطقة حضرية في بلد عربي، منتج للنفط وقليل السكان مثل المملكة العربية السعودية، والكويت، والامارات العربية المتحدة، وقطر، وليبيا. وكان لتضافر الثروة، ونقص القوى العاملة المحلية، والخوف المحلي الوطني، من الأجانب، أن أدى إلى نشوء دور اجتماعي ـ اقتصادي جديد يعتبر من أغرب الأدوار في التاريخ وهو دور الكفيل.

فعلى الرغم من الاتفاقيات الاقتصادية، ومواثيق العمل للجامعة العربية[١٢]. فقد سن ١٢ بلداً عربياً غنياً بالنفط تشريعات صارخة للهجرة والعمل. وتنطوي هذه التشريعات، على تمييز سافر ضد غير الوطنيين بمن فيهم أبناء البلدان العربية الأخرى. وباستثناء العراق والجزائر، لا يسمح بحرية السفر (حق للسياحة) إلى البلدان الغنية

(١١) هذا التقرير يستند إلى ملاحظات المؤلف الميدانية في المملكة العربية السعودية في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨.

(١٢) وتشمل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧) واتفاقية السوق العربية المشتركة (١٩٦٤)، وكلتاهما تدعو إلى حرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة عبر حدود الدول العربية.

بالنفط . ولا بد من أن يكون السفر من أجل العمل أو الأعمال الرسمية أو زيارة الأسرة أو الحج (في حالة السعودية) . وبالنسبة للباحثين عن العمل لا بد من وجود عقد أو كفيل أو كليهما كشرط مسبق للحصول على تأشيرة دخول وبطاقة اقامة وتصريح عمل . وعندما تكون الدولة هي صاحب العمل ، فانها تتصرف وكأنها كفيل تنظيمي معنوي . ولكن طبقة الكفلاء لم تظهر بالكامل «كبدعة» في المجتمعات النفطية إلا في القطاعين ، الخاص ، غير المنظم .

وأبو حمد[١٣] نموذج لهذا الكفيل . وقد التقى به المؤلف خلال بعثة لحساب منظمة تابعة للأمم المتحدة في السعودية . وكان أبو حمد يعمل سائقاً في مكتب هذه المنظمة في الرياض . كان الهدف الرسمي للبعثة ، المساعدة على الارتقاء بمستوى القوى العاملة السعودية الوطنية من خلال برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتدريب المهني . وكان من الطبيعي ، أن يتناول الحديث مع سائق البعثة موضوع التعليم . وقد دار الحديث بمزيد من السهولة لأن أبو حمد كان فضولياً ويتوق إلى الحديث مع ضيوفه . وقد تبيّن أن اابا حمد أميّ في أواخر الأربعينات من عمره ، ومن الجيل الثالث لأسرة بدوية استقرت في الرياض ، ومتزوج ولديه خمسة أطفال جميعهم في المدارس . وكان من الأمور اللافتة للنظر بالنسبة لأبو حمد ، أنه يؤمن بقيمة التعليم لأولاده ، ولكن ليس بالنسبة له على الاطلاق . فحينما أخبرناه أننا على وشك افتتاح فصول (صفوف) دراسية مكثفة لتعليم الكبار وسألناه عما إذا كان سيلتحق بهذه الفصول المسائية كل أسبوع؟ كان جوابه نفياً قاطعاً مع ايراد الحجج التي تبرر هذا النفي . لقد كان أبو حمد مشغولاً جداً وقانعاً بحياته .

استفسر أبو حمد عما يتلقاه كل شخص ، في بعثة الأمم المتحدة من رواتب ، وكانت خلاصة الحديث عن هذه النقطة ، مع ابي حمد، أن رئيس البعثة وهو يحمل درجة الدكتوراه (أي ٢٠ عاماً من التعليم الرسمي على الأقل) وعدة سنوات من الخبرة ، يحقق من المال أقل مما يكسبه أبو حمد من مصادر مختلفة! لقد تبيّن أن ابا حمد يعمل « كفيلاً » . وإن قيادة سيارة الأمم المتحدة كانت مجرد عمل يؤديه ، لأن القيادة كانت المهارة الوحيدة التي لديه . وكان الراتب الذي يتقاضاه يشكل جزءاً ضئيلاً من مجموع دخله . أما الجزء الأكبر ، من دخله ، فكان يأتي من متجرين للبقالة ، ومن متجر للعب الأطفال ، مرأب (جراج) ، ومحل حلاقة ، ومحل خياطة . لم يكن عند أبو حمد ، أي من المهارات اللازمة لهذه المشاريع ، ولم يكن ، حتى راغباً في تعلمها . ولكنه كان يستأجر أشخاصاً

(١٣) جميع أسماء الأعلام من وضع المؤلف .

آخرين لأداء هذه الأعمال. ولمزيد من التحديد، هؤلاء «الآخرون» هم الذين قصدوه ليكون لهم «كفيلاً».

لا يمكن لغير السعودي، بموجب القانون، أن ينشيء أو يمتلك مشروعاً بالكامل في المملكة العربية السعودية، ومن ثم يتعين على الخياط السوري أو الميكانيكي المصري الراغب في فتح محل أن يجد كفيلاً سعودياً كشريك له. وكان أبو حمد شريكاً أو مالكاً وصاحب عمل بالكامل، لمصريين وفلسطينيين وسوريين ولبنانيين ويمنيين وباكستانيين. ويقدم هؤلاء «الأجانب» المال أو المهارات والعمل. أما هو، فيقدم لهم الغطاء القانوني فقط أي يمهر ببصمته (ثم بامضائه فيما بعد) على الأوراق الرسمية اللازمة للحصول على ترخيص. وفي مقابل ذلك، يحصل أبو حمد (وهو تقي وعادل جداً) على خمسين بالمائة من ربح كل مشروع. وكان هو والمكفولون سعداء جداً بهذا الترتيب. وهناك كفلاء أكثر جشعاً، قد يطلبون ثمانين بالمائة من الأرباح، مقابل الغطاء القانوني نفسه.

وهناك أشكال أخرى لنظام الكفيل. ففي أحد هذه الأشكال التي تتميز «بالمبادرة»، قد يقوم الكفيل بالسفر إلى الدول المجاورة، حيث يتولى تدبير عاملين ذوي مهارات مختلفة، يقوم بتوظيفهم في مشروعات مناسبة كموظفين لديه أو شركاء له. وقد يقوم الكفيل ببساطة باستيراد الأيدي العاملة، ثم يقدمهم إلى أصحاب عمل محليين آخرين مقابل نسبة من أجورهم. أما أكثر الأشكال سهولة فهو عندما يقوم الكفيل بتقديم «امضائه» فقط، لتمكين العمال من بلدان أخرى من القدوم إلى السعودية. وهؤلاء يسعون بمفردهم، إلى أن يجدوا عملاً، وعندئذ يدفعون رسماً لكفيلهم.

وكل ما يتحمله الكفيل هو مسؤولية قانونية مبهمة تجاه الحكومة والمكفول. فقد يتحمل مسؤولية السلوك العام للذين يكفلهم. وغالباً ما يحتفظ الكفيل بجوازات وجميع وثائق السفر الخاصة بالأشخاص الذين يكفلهم. وهكذا، لا يستطيعون السفر داخل البلد أو خارجه أو العمل لدى أي شخص آخر إلا بموافقته. وبعبارة أخرى، لا يحصل الكفيل على ربح كبير من المكفولين فحسب، بل أنه يتحكم فيهم بالكامل تقريباً أثناء فترة اقامتهم في بلده.

وتقترب هذه «التجارة البشرية» في صورتها السافرة والمتطرفة، مما يمكن تسميته **«الرق المؤقت»**. وتقف التشريعات القانونية المحلية كلياً في صف الكفيل. إذ أن لديه الحق في انهاء العمل، أو الشركة مع الشخص المكفول حسب مشيئته، وله أن يطلب ترحيله في أي وقت. وإذا كانت حقوق الكفيل هذه، يساء استخدامُها من وقت لآخر، فان الجانب الأكبر من المعاملات، التي تتم بموجب هذا النظام، تعود بالنفع المتبادل،

وإن لم يكن على قدم المساواة.

وصورة الكفيل، شأنها شأن الصورتين الأخريين للنظام الاجتماعي الجديد، هي نتاج ثانوي لتغير هيكل البلدان العربية الغنية بالنفط. ذلك أن ايرادات النفط الضخمة، والانفاق العام الهائل، وطفرة التشييد والبناء، والطلب المتصاعد على اليد العاملة، والعرض المحدود من القوى العاملة المحلية، كل ذلك استوجب استيراد اليد العاملة. ولكن ذلك ليس مجرد تدفق حر لليد العاملة استجابة لقانون العرض والطلب، إذ يتدخل متغير غير اقتصادي في العملية، وهو الخوف الاجتماعي السياسي من تفوق الأجانب وغلبتهم على الوطنيين. وينعكس هذا الخوف في قوانين الهجرة، والعمل والتجارة والملكية، التي تميل إلى مساندة الوطنيين، والتمييز ضد الأجانب. هذه السلسلة السببية الجدلية المعقدة، التي انبثقت عن النفط، هي التي أدت إلى ظهور الكفيل.

والكفيل فرد من أبناء البلد يتميز بالفطنة، ولم يتلق أي تعليم رسمي أو تلقى القليل منه، وهو يستجيب لبيئته كما يستجيب الآخرون. لقد انطوت هذه البيئة في السنوات الأخيرة، على تفاعل عوامل مالية وبشرية وقانونية فريدة. وهو يستخدمها لمصلحته. ولا يعمل كل فرد ـ من أبناء البلدان النفطية ـ كفيلاً. ولكن، هناك عدد كاف يقوم بهذا العمل في البلدان الغنية بالنفط، مما يجعل منهم طبقة، أو فئة أو تكويناً اجتماعياً في طور التبلور. والكفلاء، شأنهم شأن المنظمين الجدد الذين تحدثنا عنهم من قبل، يقومون «بدور» ويحققون أرباحاً ضخمة أثناء أداء ذلك الدور. ولكن لما كان الدور غير محدد تحديداً دقيقاً، من الناحية الانتاجية، ولما كان الربح لا يتناسب اطلاقاً مع الجهد الذي يبذله الكفلاء، فقد اعتبرناهم أيضاً جزءاً من مجموعة «الرأسماليين الهلاميين».

رابعاً: الفلاح المصري خارج وادي النيل[١٤]

وإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر، من الخط الذي يفصل بين الثروة والفقر في الوطن العربي، نلحظ أيضاً عدة صور للنظام الاجتماعي الجديد. عادة ما يفاجأ الزائر إلى مطار القاهرة الدولي، مثلاً، منذ منتصف السبعينات وما بعدها، بمشاهدة الآلاف من الفلاحين

(١٤) هذا التقرير يستند إلى ملاحظات المؤلف الميدانية في سياق البحث الذي أجراه حول توزيع الدخل والحراك الاجتماعي، والذي سترد نتائجه في مؤلف يصدر قريباً، انظر:
Robert Tignor and Gouda Abdel-Khalek, eds., "Income Distribution in Egypt," (forthcoming).

المصريين الذين يزدحم بهم المكان، سواء أكانوا قادمين أم مسافرين أم في أغلب الأحيان مودعين لأقاربهم أو أصدقائهم أو مرحبين بعودتهم. وسوف يلحظ الزائر، أن معظم هؤلاء الريفيين يستخدمون هذه الوسيلة من المواصلات لأول مرة في حياتهم. ويدل مستوى ما يحدثونه من ضجة، وكمية ونوع أمتعتهم، والخليط من مشاعر الحيرة والاثارة، على أن الفلاحين لا يألفون هذا النوع من «عالم الطيران».

إن معظم هؤلاء الفلاحين متجهون إلى، أو قادمون من بلدان النفط. ومثلهم كمثل مجموعات أخرى قبلهم (قوى عاملة عالية أو متوسطة المستوى) يبحثون عن العمل والثروة في مكان آخر خارج وادي النيل. إن هذا المشهد ـ هجرة الفلاحين المصريين ـ يضع نهاية لتصور نمطي جامد طال أمده، ويصف المصريين بأنهم أكثر العرب استقراراً، وأقلهم نزوعاً للهجرة. ولم يكن هذا التصور مجافياً للحقيقة تماماً. ذلك أن المصريين كانوا في الواقع أقل العرب نزوعاً إلى الهجرة، بالمقارنة مع نظرائهم السوريين واللبنانيين واليمنيين والتونسيين والجزائريين والمغاربة. لقد كانت هناك أسباب اجتماعية ايكولوجية لهذا الاستقرار الزائد، والتمسك بالأرض من جانب المصريين، ولكننا لسنا في حاجة للخوض فيها. ويكفي القول إن المصريين، مثلهم كمثل سائر «المجتمعات النهرية» (Hydraulic Societies)، قد اعتمدوا على الأراضي الزراعية المروية بمياه النهر في الوادي والدلتا. ومنها أشبعوا حاجاتهم الأساسية. وقد نشأ، على مدى آلاف السنين، تفاعل وتعايش بين الانسان والأرض والنهر والسلطة المركزية. واعتمد استمرار هذا التوازن على علاقة الفلاح بالأرض، ككادح ومنتج للقيمة. وكانت السلطة المركزية، أو من يمثلها تصادر معظم انتاج هذا الفلاح وتترك له ما يكفي لبقائه على قيد الحياة [١٥].

ولكن سكان مصر تضاعفوا عدة مرات خلال المائتي سنة الأخيرة (من ٥ ملايين في عام ١٨٠٠ إلى ١٠ ملايين في عام ١٩٠٠، إلى ٤٢ مليوناً في عام ١٩٨٠) دون توسع مقابل في الأرض الزراعية (ازدادت من ٥ إلى ٧ ملايين فدان فقط خلال ٢٠٠ سنة)، الأمر الذي كان معناه تخلخل التوازن ـ التعايشي القائم منذ آلاف السنين. وأدى الضغط

---

(١٥) للاطلاع على مزيد من تفاصيل حول هذه العلاقات، انظر: ابراهيم عامر، **الأرض والفلاح** (القاهرة، ١٩٦٤)؛ أحمد عزت عبد الكريم وآخرون، **الأرض والفلاح في مصر على مر العصور** (القاهرة: الجمعية التاريخية المصرية، ١٩٧٤)؛ محمد شفيق غربال، **تكوين مصر** (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٥٧)؛

Nazih Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London: Ithaca, 1980), pp. 77-156, and Talcott Parsons, *Societies: An Evolutionary and Comparative Perspective* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1966).

السكاني المتزايد إلى ازدياد عدد الفلاحين المعدمين والفقراء كل عام. وكان رد الفعل الأولي للمعدمين هو التدفق إلى المناطق الحضرية في مصر؛ ولكن الأجيال الجديدة الأخرى من المصريين المعدمين اكتشفت منافذ جديدة في السنوات العشر الماضية، وهي بلدان النفط.

الشاب سراج هو حالة نموذجية في هذا الشأن. فقد ولد في احدى قرى الدلتا، وكان واحداً من ستة أبناء لفلاح صغير، وأرسل للعمل لدى أحد أعيان القرية في سن الثامنة. وشب بالقرب من أبناء مخدومه، وكانوا جميعاً يذهبون معاً إلى المدرسة الابتدائية في القرية. ولكنه توقف عند ذلك الحد. وفي سن الثامنة عشرة تم تجنيده في الجيش عقب حرب ١٩٦٧. وتم استبقاء سراج في الجيش حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤. كان سراج أحد الذين عبروا القناة واشترك كجندي مشاة في معارك الدبابات، مستخدماً قاذفة صواريخ مضادة للدبابات من النوع الذي يحمل فوق الكتف. عاد إلى القرية في سن السادسة والعشرين، آملاً في الزواج وتكوين عائلة والاستقرار بالقرية. وجد سراج أن مخدومه السابق، قد توفاه الله وتوزعت أراضي الأسرة بين الورثة، ومعظمهم غائبون. ووجد أن والده الفقير، قد اضطر إلى بيع نصف الفدان الذي كان يمتلكه لدفع نفقات زواج ابنتيه. لم يجد سراج في القرية ما كان يبتغيه، وبدت أفق الحياة فيها ضيقة. بعد شهرين، ترك سراج القرية وذهب إلى الاسكندرية حيث كان أحد أبناء مخدومه السابق يقيم، ويتولى التدريس في الجامعة. وقد طلب إلى هذا الابن مساعدته في البحث عن وظيفة، وعرض عليه قيادة سيارته. وفي حين أن الابن كان بامكانه استخدام سائق، إذ كان هو وزوجته يعملان، ولهما طفلان في سن المدرسة وكانا يملكان سيارة واحدة، إلاّ أن الأستاذ المساعد الشاب، لم يكن بوسعه تحمل مرتب سراج ونفقات اقامته في المدينة. مع ذلك فقد حالت تقاليد الضيافة ومقتضيات الوجاهة وواجبات المكانة الاجتماعية بين هذا الابن وبين رفض مطلب سراج. لذلك استخدم سراج عنده كسائق بمرتب يبلغ عشرة جنيهات شهرياً. واتضح بعد مدة أن هذا الترتيب أسعد جميع الأطراف، إذ كان بامكان الأستاذ المساعد، أن يؤدي عملاً اضافياً خارج إطار الجامعة للحصول على دخل اضافي لأسرته. إلا أنه ما أن انقضت بضعة أشهر حتى طرأ على هذا الترتيب عامل جديد، إذ علم الأستاذ المساعد أن طلبه للاعارة إلى جامعة الرياض قد تم قبوله وأن عليه أن يغادر إلى المملكة العربية السعودية في غضون أسابيع قليلة. وهنا توسل سراج إلى الأستاذ أن يأخذه معه. وما كان من الأستاذ إلا أن أعطى سراج مكافأة سخية واعداً إياه أن يجد له عملاً بالعربية السعودية، وأن يرسل في طلبه حينذاك. ولدهشة سراج، أن تلقى في غضون بضعة أسابيع خطاباً من الأستاذ وعقداً من

سعودي ثري للعمل لديه كسائق.

وفي خلال عشرة أيام حصل سراج على مستندات سفره، وعلى سمة الدخول واستقل الطائرة، لأول مرة في حياته، قاصداً المملكة العربية السعودية. وسرعان ما بدأ عمله الجديد براتب شهري قدره ٥٠٠ ريال سعودي (مئة جنيه مصري، ١٥٠ دولاراً)، بالاضافة إلى غرفة ونفقات اعاشة على حساب صاحب العمل. وكان هذا مدعاة غبطة وابتهاج شديدين لدى سراج، الأمر الذي مكنه من أن يدخر كل مرتبه تقريباً. وفي مدى ستة أشهر منح اجازة ثلاثة أسابيع لزيارة عائلته. وصل سراج إلى القرية، مرتدياً ملابس قشيبة وحاملاً جهاز راديو كاسيت هدية إلى أبيه الشيخ، فضلاً عن هدايا متنوعة لكل فرد من أفراد العائلة. أصبح سراج حديث القرية كلها، على امتداد أسابيع عدة، إذ جاء الناس زرافات ووحداناً للسلام عليه، وربما كي يتأكدوا بأنفسهم مما سمعوه عن الثروة التي اقتناها، والأهم من هذا كله، أن كثيراً من القادمين للتحية والسلام من بين شباب القرية همسوا في أذن سراج أن أملهم قد انعقد على مساعدته لهم لكي يذهبوا إلى المملكة العربية السعودية. وبدأ سراج بالفعل لدى عودته إلى السعودية ينشط في البحث عن عمل لثلاثة من أخوته، ولاثنين من أصهاره، وفي مدى عام استطاع أن يؤمّن عقوداً لهؤلاء الخمسة جميعاً. وبعد ذلك بدأ يساعد غيرهم من الأصدقاء والأقارب.

في صيف عام ١٩٧٩ أحصى المؤلف عدد الفلاحين الذين ينتمون إلى قرية سراج والذين ذهبوا وأقاموا في المملكة السعودية. وكان الرقم هو، ١٧٤ فرداً كلهم أتاح لهم سراج سبل العمل في أقل من أربع سنوات. وثمة حقيقة بالغة الدلالة بالقدر نفسه هي أن عدداً آخر من أبناء القرية بدأوا يسعون للهجرة إلى بلدان عربية وغير عربية. وأوضح الحصر نفسه الذي قام به المؤلف عام ١٩٧٩ أن حوالى مئة وخمسين شخصاً من القرية عينها كانوا موزعين ما بين لبنان والأردن وسورية والعراق (لم يكن أقرباؤهم على علم دقيق بمواطن اقامتهم)[١٦]، بينما قيل أن ثلاثين من أبناء تلك القرية كانوا في ليبيا. وكان هناك ستة من أبناء القرية في ميلانو بايطاليا. ومن هنا بلغ المجموع الكلي حوالى ٣٦٠ فلاحاً من القرية، كانوا مقيمين خارج موائلهم الأصلية، في وادي النيل لأول مرة

(١٦) بسبب التوتر الذي حدث في الوطن العربي بعد اتفاقات كامب ديفيد، توقفت خطوط الطيران بين مصر ومعظم بلدان الرفض العربية (العراق وسوريا وليبيا والجزائر). وتعيّن على المصريين المسافرين إلى هذه البلدان أن يقصدوها عن طريق لبنان أو الأردن أو اليونان. وقد انتهى الأمر ببعضهم إلى الاقامة، ولو على سبيل مؤقت، في بعض من تلك الأقطار، ولا سيا الأردن ولبنان.

في حياتهم ، وربما لأول مرة في تاريخ القرية نفسها . وفي واقع الأمر ، لم يكن هناك من تلك القرية ، من عرف أنه غادر مصر أو فلنقل ، سافر على متن طائرة حتى أوائل عقد الستينات ، باستثناء قلة منهم ، كانوا يذهبون للحج بين آن وآخر الى الأراضي المقدسة .

وليست حالة سراج وقريته استثناءً فريداً بين غيرهما من الفلاحين ، الذين ينتمون إلى القرى المصرية البالغ عددها ٤ آلاف قرية . إن هؤلاء العمال المهاجرين إلى الخارج ، يزاولون أي عمل يجدونه متوفراً . فالذين تعلموا منهم مهارات أثناء خدمتهم في الجيش ينتهون بمزاولة أعمال ، تدر دخلاً أكبر ، كأن يحترفوا قيادة السيارات ، أو الميكانيكا أو الكهرباء أو فن اللحام . إلا أن معظمهم يعمل في قطاع التشييد ، أو في أعمال الخدمات . ومن الغريب أن قلة قليلة منهم قد استخدمت كعمال زراعيين في العربية السعودية ، حيث أن نظراءهم ، من أبناء اليمن يبدو أنهم قد سبقوهم قليلاً على الطريق نفسه . كذلك فجميع الفلاحين ، بلا استثناء من العاملين في الخارج يدخرون نقوداً . ويشير نمط استخدام هذه المدخرات ، إلى أن أموالهم تذهب إلى سداد تكاليف زواجهم أو زواج ذوي رحمهم الأقربين ، أو شراء الهدايا أو شراء الأرض أو بناء بيوت جديدة ، أو الاستثمار في الجرارات الزراعية أو في مطاحن الدقيق ، أو في مضخات الري . وبدأت كذلك أجهزة التلفزيون والثلاجات ومواقد الغاز تظهر في معظم القرى فور ادخال الكهرباء إليها . من ناحية أخرى ، يعتبر كثير من الفلاحين المهاجرين أن فترة عملهم بالخارج هي مؤقتة . فاذا ما كان المهاجر متزوجاً ، فانه يترك زوجته وأولاده في القرية ، إما لدى والديه ، أو في منزل مستقل مجاور لمنزل والديه ، أو والديها ، ويرسل من ثم النقود بصورة دورية إما إلى والديه أو إلى زوجته .

لقد أحدث كثير من هؤلاء المهاجرين تأثيراً ملحوظاً في الهيكل الطبقي بالقرية . ففي الخمسينات والستينات كان التعليم بالنسبة لهؤلاء القرويين . هو أسرع السبل نحو الحراك الاجتماعي إلى أعلى . أما الآن ، فان الهجرة إلى بلد عربي غني ، أصبحت هي الوسيلة الأولى في هذا المضمار : وكثير من أبناء الفلاحين المعدمين ، الذين رزحوا تحت نير الفقر ، أصبحوا الآن ميسوري الحال لدرجة أنهم باتوا ينتمون إلى الشرائح الوسطى ، أو الشرائح الوسطى العليا في قراهم . وهم الآن يتزاوجون والعائلات ، التي كانت تستأجرهم كعمال زراعيين ، منذ ما لا يزيد عن عشر ، أو خمس عشرة سنة ، كما تشهد بذلك حالة الشاب سراج .

خامساً: طالبة الطب المحجبة

ثمة صورة أخرى تفاجىء زائر القاهرة في العقد الأخير، وهي منظر النساء المحجبات، وشبه المحجبات في الشوارع، وفي الأماكن العامة. ومن ذلك ما يشاهده الزائر عند جسر (كوبري) القصر العيني، على نهر النيل بين فندق ميريديان، وقصر النيل. هناك تجد عشرات من الطالبات الجامعيات اللائي يعبرن عند اشارة المرور في طريقهن إلى كلية الطب بجامعة القاهرة. والشيء الغريب، عن هؤلاء الطالبات هو أن عدداً غير قليل منهن محجبات.

على امتداد قرون عدة كان الحجاب يرمز إلى «اضطهاد» المرأة العربية المسلمة وإلى المركز المتدني الذي كانت تحتله في المجتمع. ومنذ أوائل العشرينات، قادت الزعيمة هدى شعراوي حركة نسائية في سبيل المزيد من المساواة بين الجنسين[١٧]. وفي طليعة أعمال التحدي التي انطوت عليها هذه الحركة كان «السفور» رمزاً لتصميم النساء على التحرر من الأغلال. ولقد نجحت تلك الحركة فعلاً في صوغ قوانين للأسرة وللأحوال الشخصية، منها القانون الصادر سنة ١٩٢٧، والذي حصلت بموجبه المرأة على مزيد من الحقوق في مجالات التعليم والمهن المختلفة فضلاً عن الالتحاق بالخدمة الحكومية.

وجاءت ثورة ١٩٥٢، لتقدم دفعات جديدة إلى الأمام لقضية حقوق المرأة، فمنحتها حق الاقتراع في الانتخابات، وحق الترشيح للمجالس النيابية (أي حق المساواة السياسية مع الرجل) وذلك بموجب دستور سنة ١٩٥٦[١٨]. في هذا التاريخ، كان الحجاب قد اختفى نهائياً أو كاد من المناطق الحضرية الرئيسية، (لم يوجد الحجاب مطلقاً في مناطق الريف، على أي مستوى ملحوظ). إلاّ أن مسيرة المرأة على طريق التحرر، والانعتاق، كان أمامها شوط بعيد تقطعه، وإن كانت خطاها ثابتة على ذلك الطريق. فقد ارتفعت أعداد الفتيات المقيدات بالمدارس الابتدائية من أقل من ٣٠٠٠٠٠ فتاة

---

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه الحركة الرائدة، انظر:

Lois Beck and Nikki Keddie, eds., *Women in the Muslim World* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979).

ولا سيما النصوص التي اختارتها عفاف لطفي السيد:

Marsot, "The Revolutionary Gentle-women in Egypt," and Thomas Philips, "Feminism and Nationalist Politics in Egypt,".

(١٨) تم تعيين أول وزيرة في عام ١٩٦٠ ولكن أول نائبة في مجلس الشعب انتخبت قبل ذلك بأربع سنوات (١٩٥٦). الوزيرة كانت د. حكمت أبو زيد، والنائبة كانت السيدة راوية عطية.

عام ١٩٥٢ ، إلى ما يزيد على ١٫٦ مليون سنة ١٩٧٦ ـ أي بزيادة ٥٣٠ بالمائة. بل كانت الزيادة على المستوى الجامعي ، أكثر إثارة وعمقاً . فبعد ما كانت أعدادهن تقل عن ١٠٫٠٠٠ فتاة عام ١٩٥٢ ، ارتفع عدد الطالبات الجامعيات سنة ١٩٧٦ إلى أكثر من ١٥٣٫٠٠٠ طالبة ، أي بزيادة تربو على ١٥٠٠ بالمائة في غضون ربع قرن من الزمان . وعينت المرأة وزيرة أكثر من مرة ، وبلغ عدد السفيرات ثماني عشرة سفيرة . كذلك عينت كرئيسة للمؤسسات العامة ، وانتخب عدد منهن نائبات في مجلس الشعب.

لماذا إذاً وعلى حين غرة عاد الحجاب إلى الظهور؟ ولماذا ظهر بالذات بين مجموعة تمثل أكثر القطاعات تعلماً ، هو قطاع الطالبات الجامعيات في المدن؟ وماذا يعني هذا بالنسبة لقضية حقوق المرأة؟ بمعنى آخر ، هل يمثل نكسة؟ وأين موقع هذه الظاهرة ضمن النظام الاجتماعي الناشىء الجديد في الوطن العربي؟

إن حالة « الهام » حالة لها دلالتها في هذا المجال[١٩] . ففي سن الحادية والعشرين كانت الهام تجتاز السنة الثالثة في كلية الطب . والهام هي الابنة الثانية بين خمسة أبناء ينتمون إلى عائلة من الطبقة المتوسطة في مدينة المنصورة بشرقي الدلتا . تلقى أبوها تعليمه الجامعي وحصل على بكالوريوس في المحاسبة ، وظل يعمل على امتداد عشرين عاماً موظفاً حكومياً في مصلحة الضرائب . أما أمها فلم تنل سوى سنوات قليلة من التعليم المنتظم . كانت الهام أول فتاة في عائلتي أبيها وأمها تلتحق بالجامعة . وعندما قابلها الباحث ، تذكرت ذلك الشوق الذي كان يجيش في صدري والديها وتشجيعهما إياها لكي تتفوق في دراستها بالمرحلة الثانوية . كانت الهام دائماً تتصدر صفها الدراسي ، وكان هناك ما يدفعها ويدفع والديها لكي تفكر في الالتحاق بكلية الطب وتصبح طبيبة . كانت أول مشكلة في سبيل تحقيق هذا الهدف ، الحصول على مجموع درجات عال في الثانوية العامة . وبهذه المناسبة ، فان سنة امتحان الثانوية العامة تمثل كابوساً طويلاً لمعظم العائلات المصرية . فاذا ما كان هناك ابن أو ابنة لعائلة ما ، يستعد أو تستعد لهذا الامتحان فان الأسرة كلها غالباً ما توضع في « حالة طوارىء » . وهذه الحالة من الطوارىء القصوى لها ما يبررها بالنسبة للعائلات المصرية من الطبقة الوسطى . إذ أن آفاق المستقبل لأبناء هذه العائلات ، تتوقف تماماً على نتيجة هذا الامتحان الوحيد (امتحان الثانوية العامة) . أما الهام فقد اجتازت هذا الامتحان بتفوق باهر ، ورشحتها

---

(١٩) أسماء الأعلام خيالية . والتقرير الذي يتناول نموذج الدور قائم على أساس البحث الميداني للمؤلف عن حركات العنف الاسلامية (١٩٧٧ ـ ١٩٧٩) تحت رعاية المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر .

درجاتها لدخول أهم كلية للطب، وهي كلية طب القاهرة، في تلك السنة[٢٠]. ورغم أنها كان بوسعها الالتحاق بكلية الطب جامعة المنصورة (مسقط رأسها) إلا أنها اختارت هي وعائلتها كلية الطب الأفضل.

وفي سن الثامنة عشرة انتقلت الهام إلى القاهرة، وهي مفعمة بالسعادة التي يخالطها شيء من الوجل والخوف. لقد كانت تلك تجربتها الأولى في الاعتماد على نفسها، وفي الحياة، بعيداً عن أسرتها. وقد استطاعت أن تحظى بغرفة في مدينة الطالبات بجامعة القاهرة. إلا أن اختلاطها بالناس الذين كانوا يأتون كل يوم إلى مدينة الطالبات، وغيرهم من رفاق الصف الدراسي وسواهم، من ركاب الحافلة (الأوتوبيس) ومن السائرين في الشوارع، كل هذا كان يصيبها ببعض الحيرة والارتباك. أكثر ما كان يربكها هو ذلك الوقت الذي كانت تمضيه في محاولة التواصل مع زميلاتها في الصف اللائي ظهرن وكأنهن يملكن أموالاً أكثر، وملابس أفضل، وتجربة أوسع وأعمق. كانت معرفتهن أوسع بشؤون الحياة والجنس والحب ومواعيد الغرام. بعضهن كن في غاية التبرج، ومنهن من كن يدخن بل ويذهبن مع الشباب في سياراتهم، وقد حكت إلهام عن الخوف الذي اعتراها عندما حاولت بعض زميلاتها اجتذابها إلى الدوائر والأوساط اللائي كن يعشنها. إلا أن نوعية الحياة التي دعيت في القاهرة إلى أن ترتادها، سرعان ما بعثت موجات من الخوف في عروقها، وظنت نفسها عاجزة ليس على أن تفعل ما تفعله (الأخريات) فقط، ولكنها من صميم قلبها دانت تصرفهن وسلوكهن.

في حوالى الشهر الرابع من أول سنوات دراستها، وقع لها ما كفل لها السكينة وراحة البال. ففي الحافلة التي أقلتها من المنصورة إلى القاهرة بعد إجازة نصف السنة، جلست إلى جانب فتاة أخرى محجبة. وبعد برهة قصيرة لاحظت أن الفتاة المحجبة فتحت كتاباً تقرأه وكان كتاباً جامعياً في الكيمياء. دخلت الهام في محادثة مع رفيقتها في السفر، وكان يحدوها حب الاستطلاع عن سبب تحجب رفيقتها ما دامت طالبة جامعية تجلس مع الطلبة الشباب في قاعة الدرس نفسها. وهنا أخبرتها رفيقتها، أنها قد راعها

---

(٢٠) على خلاف النظام الجامعي الأميركي، فان الطلاب يندرجون في سلك تخصصاتهم منذ السنة الأولى من التحاقهم بالجامعة، بما في ذلك الكليات العملية كالطب والهندسة، فضلاً عن كليات الحقوق والتجارة. ويعتمد توزيع الطلاب على الكليات بشكل قاطع على مجموع درجاتهم في الثانوية العامة أكثر مما يعتمد على رغبات الطلاب أنفسهم. وبطبيعة الحال يستطيع الطالب الذي حصّل مجموعاً عالياً جداً أن يختار أي تخصص يتواءم مع مجموعه أو مع ما هو أقل من هذا المجموع. وقد أدخل هذا النظام في بدايات الثورة لكي يضمن العدالة المطلقة في قبول الطلاب الجامعيين بعد أن كان الأمر يعتمد إلى حد ما في المراحل السابقة على الواسطة.

سلوك بعض بنات القاهرة ، وأنها لا توافق على مهرجان الأزياء الباهظة التكاليف التي يلبسنها ، كما تخالفهن في تجاهلهن لـ « قيمنا الأصيلة » ومبادئنا الاسلامية . وأوحت إلى الهام ، أن بعضاً من « الفتيات المنحرفات » قد يكن عواهر ، يعملن في خدمة السياح الأثرياء القادمين من بلدان النفط . وقالت أنها تعرف بعض فتيات ينتمين إلى عائلات متواضعة ، وليس بمقدورهن أبداً الحصول على الملابس التي يرتدينها فعلاً في الجامعة . صدمت الهام بهذه « الايحاءات » . وسرعان ما اختتمت رفيقتها في السفر هذا الحديث بقولها أنها قررت أن تتحجب حتى تبعد نفسها عن الجماعة المنحرفة ، وقالت إنها منذ أن تحجبت قد انتظمت أكثر في أداء الصلوات مع صديقاتها المحجبات ، بل وانتظمت أكثر وأفضل في تحصيل دروسها ، وكان لهذا الحديث أثر بالغ في نفس الهام . وبعد أسبوع ، عادت إلى المنصورة حاملة معها مجموعة ملابسها العصرية والمتواضعة في الوقت نفسه ، وأبلغت عائلتها بقرارها أن تتحجب . وشد ما كانت دهشتها ، عندما لم تلق هذه الفكرة موافقة والديها . كما أن أخويها الأصغرين عارضا بشدة على أساس أنها ستبدو شاذة أمام الناس ، الأمر الذي يعرضهما لتعليقات أصدقائهما من أبناء الحي . أما هي فقد حسمت القضية أخيراً بأن أجهشت بالبكاء ، وقالت أنها لا تريد أن يظن الناس فيها أنها عاهر تقدم خدماتها للسياح النفطيين الأثرياء في القاهرة . ومضت دون أن تكون متأكدة في واقع الأمر لتقول أن بعضاً من زميلات صفها عواهر بالفعل . وهنا خيم الصمت على والديها وأخويها ، وما كان منهم إلا أن سلموا بالقرار الذي اتخذته .

في حديثها لم تذكر الهام أي شيء له طابع سياسي وبخاصة بعد اتخاذها قرار التحجب . ولكن عندما سُئلت عن آرائها بخصوص بعض الجماعات الدينية ذات الاتجاهات السياسية العاملة في الجامعة ، أعلنت بوضوح تأييدها لأهداف تلك الجماعات ، والمتمثلة في تطبيق الشريعة الاسلامية في مجالات الحياة كافة . وذكرت أنها أدلت بصوتها لصالح مرشحي هذه الجماعات في الانتخابات الطلابية ، وأنها ستتزوج واحداً منهم ، إذا ما أتيح لها ذلك . وعندما سُئلت عن العمل خارج البيت ، أجابت بالايجاب ، واشترطت على ذلك ، موافقة زوجها ، على ألا يتعارض العمل وواجباتها كزوجة وأم .

إن الهام وآلافاً مثلها في مصر ، وفي بقاع أخرى من الحزام الشمالي من الوطن العربي (لبنان ، سوريا ، الأردن ، تونس ، المغرب ، والجزائر) تمثل لغزاً مبهماً أمام أعين المراقبين الخارجيين ، بل بالنسبة لكثير من أبناء جنسهن . فهؤلاء الفتيات لسن سيدات في خريف العمر ، ولا هن في متوسط العمر ، ولا من المنتميات إلى الأجيال التقليدية . هن شابات ، قطعن شوطاً كبيراً في مضمار التعليم . كذلك ، فقد تحجبن بارادتهن الحرة بل

وفي كثير من الحالات ضد رغبات آبائهن[٢١]. فهل الحجاب يمثل نكسة ضد الحداثة؟ هنا لا بد من القول، إن هناك من الفئات أو التصنيفات التي يعتمدها علم الاجتماع الغربي، ما يمكن أن يتهاوى، أو على الأقل ما يمكن أن يكون مقطوع الصلة بمثل هذه الظواهر. ذلك أنه، إذا كانت الحداثة تعني السفور والملابس العصرية والاختلاط الحر مع الجنس الآخر، واللقاء الرومانسي بين الجنسين، ففي هذه الحالة، تكون الهام وآلاف مثلها نكسة لقضية «الحداثة». أما إذا كانت الحداثة من ناحية أخرى تعني اكتساب العلوم الحديثة والتكنولوجيا والانسانيات، وإذا كانت تعني أيضاً الالتزام والاستعداد للعمل في مهنة خارج البيت، ففي هذه الحالة، تعد الهام ومن على شاكلتها فتيات «حديثات» بكل المعاني.

هنا قد يفيد التمييز بين الحجاب المفروض والحجاب الاختياري، مثلاً بين فتيات الجامعة بالسعودية ونظيراتهن في مصر. إن اختيار المرأة المتعلمة ارتداء الحجاب، يبدو وكأنه يطرح رسالة رمزية لها مغزاها، شأنها في ذلك شأن أي فرد آخر يختار أسلوباً بعينه أو مظهراً لذاته[٢٢]. إن هؤلاء الفتيات يؤكدن على واحد أو أكثر من المعاني التالية: هوية أصيلة في مواجهة تقليد أساليب الحياة الغربية؛ اعتراض على ما يبدو أمامهن سلوكاً منحرفاً أو فاسداً في المجتمع، ثم التخفيف من الآثار الباهظة الناجة عن ارتفاع معدلات التضخم وذلك بتجنب ارتداء الملابس الغالية، والحرص على حسن السمعة (الأخلاقية).

إن طالبة الطب المحجبة تمثل استجابة معقدة لعالم معقد من حولها، عالم لا تستطيع هي السيطرة عليه من قريب أو بعيد. هذا العالم يشمل سيلاً متدفقاً من الأجانب، والثروة النفطية، والسلع الاستهلاكية الغالية، والتضخم المرتفع، فضلاً عن أساليب الحياة «الغربية». وعلى الرغم من النجاحات الباهرة التي أحرزتها هذه الفتاة في

---

(٢١) لمناقشة قضية عودة الحجاب إلى مصر، انظر:

John A. Williams, "A Return to the Veil in Egypt," *Middle East Review*, vol. 11, no. 3 (Spring 1978).

(٢٢) هنا قد يتشابه الموقف مع ذلك الذي وصفه فرانز فانون عن المرأة الجزائرية التي كان حجابها أو سفورها جزءاً لا يتجزأ من تأكيدها لذاتها القومية والثقافية والحضارية. وعندما شجع الاستعماريون الفرنسيون النساء الجزائريات على السفور، عمدن إلى التمسك بالحجاب كرمز للمقاومة. لكن، عندما تطلبت المقاومة الوطنية سفور النساء للتسلل داخل صفوف المستعمرين الفرنسيين وزرع المتفجرات في الأحياء السكنية الأجنبية، تخلت النساء فوراً عن الحجاب. انظر:

Frantz Fanon, *A Dying Colonialism* (New York: Monthly Review Press, 1965), pp. 35-67.

الامتحانات، إلا أنها تجد نفسها مهزومة غريبة بل تكاد تكون تافهة وسط عالم حضري، لا مجال فيه للفرد، وللذات. كذلك فهي تتعلق بـ «تراث» يبدو كأنه يستعيد احساسها بالجدارة ويحميها من المجهول ويعيد تأكيد وجودها وشخصيتها. إن طالبات الطب المصريات المحجبات يشبهن ـ ويا للغرابة ـ البدو في المملكة السعودية في أنهم ينتقون من بين محتويات «حقيبة الحداثة». هؤلاء الفتيات يأخذن من الحداثة ما تحتويه من علم وتكنولوجيا، ومن التزام بمستقبل مهني، ثم يتركن بقية هذه المحتويات، يحدوهن شعور وقناعة عميقة، بأن ما اخترنه من هذه الحقيبة إنما يتسق مع «تراثهن» ومع «تعاليم الاسلام» ومع «الأصالة». هذا هو سبيلهن لكي يفرضن بعض النظام على عالم، يبدو لهن مفعماً بالفوضى والاضطراب.

سادساً: المناضل المسلم الساخط

المناضلون المسلمون الشباب هم النظراء من الذكور للفتاة الجامعية المحجبة، وتلك صورة أخرى، يتمثل فيها رجل بلغ أعلى درجات التعليم الجامعي، وهو ملتح وساخط في الوقت نفسه. وهي صورة ملأت وسائل الاعلام في كل الدنيا منذ اندلاع الثورة الايرانية، ولا سيما منذ الاستيلاء على السفارة الامريكية والقبض على خمسين رهينة في طهران في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩. ولكن المتعمقين في شؤون المنطقة العربية، وشؤون الشرق الأوسط كانوا قد شهدوا ولادة هذه الظاهرة، في وقت مبكر بكثير. ففي مصر على الأقل، ترجع هذه الظاهرة إلى ما بعد نكسة ١٩٦٧ التي منيت بها الأنظمة العربية على يد اسرائيل. وفي تلك المرحلة استشعر كثير من المراقبين لشؤون المنطقة نوعاً من البعث للشعور الديني، الذي كان في بداياته يتخذ شكلاً هلامياً وغموضياً ونكوصياً بل وقد تخالطه الخرافة والغيبيات في بعض الأحيان[٢٣]. بل أن النظام المهزوم في مصر استشعر هذه الظاهرة وحاول استغلالها لمصالحه[٢٤].

---

(٢٣) الاشارة هنا هي إلى ما حدث مثلاً من الهستيريا الجماعية التي شملت المصريين والأقباط على السواء بعد ظهور العذراء على شكل ضوء في ساحة كنيسة قبطية صغيرة في ضاحية الزيتون بالقاهرة، بعد أشهر قليلة من هزيمة ١٩٦٧. وقد تلقف الاتحاد الاشتراكي العربي وصحيفة **الاهرام** المصرية الكبرى الفرصة، وشرع الاثنان في الدق على وتر الحماس الديني بين المواطنين.

(٢٤) عندما أعلن الرئيس عبد الناصر، وقد كان علمانياً صريحاً، في احدى خطبه العامة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ بأن الدين لا بد وأن يلعب دوراً أكثر أهمية في المجتمع، حيت الجماهير بطلها الجريح بموجة من الحماس والتصفيق لم يسبق لها مثيل، انظر: =

ولكن مع اقتراب عقد الستينات من نهايته ، بدأ هذا النزوع الديني الهلامي يتخذ شكلاً محدداً ، ونبتت له أسنانه ، وتنمو له من ثم خلايا صلبة يتمحور من حولها . من هنا بدأنا نسمع عن الجماعات الاسلامية المنظمة داخل الحرم الجامعي ، التي تدعو إلى فرض التعاليم الاسلامية ، وإلى تخليص مصر وسائر الوطن العربي ، من كل الايديولوجيات المستوردة ومن النفوذ الأجنبي . وقد تعاصرت هذه البدايات مع ولاية الرئيس السادات للسلطة عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر . وجاء السادات أيضاً ليتبع الخطى المفضلة لحكام مصر . فكان أن سعى لاستغلال هذه الروح الجديدة ، التي سادت بين الشباب . كان بحاجة إلى قاعدة شعبية يوازن بها قاعدة الناصريين واليساريين ، الذين كان يراهم بمثابة تحد خطير لزعامته . ومن هنا كانت « الايديولوجية المستوردة » بالنسبة إليه ، وإلى وسائل أعلامه مرادفة تماماً للاشتراكية والاتحاد السوفياتي . لكن السادات لم يكد يعرف أن هذه الجماعات الاسلامية هي عينها ستصبح أكثر عداوة للبدائل العقائدية التي طرحها والمتمثلة في « سياسة الانفتاح » ، والتسوية مع اسرائيل ، ثم الانحياز إلى الغرب ، ولا سيما الولايات المتحدة . هذه الحقيقة تجلت تماماً على أرضية النظام نفسه متمثلة في المحاولة الأنقلابية الدامية التي وقعت في نيسان/ابريل عام ١٩٧٤ ، أي بعد أشهر ستة فقط من حرب تشرين الأول/أكتوبر التي اعتبرت انتصاراً عربياً . كان السادات في تلك المرحلة لا يزال في قمة الشعبية ، حيث كانت أجهزة أعلامه تخلع عليه صفة « بطل التحرير » . أما محاولة الانقلاب ، فقد جاءت على يد جماعة تعرف باسم منظمة التحرير الاسلامية ، في حين أطلقت عليها أجهزة الاعلام العربية ، اسم جماعة الكلية الفنية العسكرية (وهو الاسم الذي سنعتمده)[٢٥] وقد سميت بهذا الاسم ، لأن مخططها للاستيلاء على السلطة ، بدأ باحتلال الكلية ، والاستيلاء على مخزن أسلحتها . وكان تدبيرها يقضي بأن تنطلق الجماعة من الكلية الفنية العسكرية إلى مقر الاتحاد الاشتراكي العربي ، حيث كان من المقرر أن يعقد الرئيس السادات وبقية الصفوة الحاكمة في مصر اجتماعاً رسمياً كبيراً . فشلت المحاولة ، ولكن بعد ما ذهب ضحيتها عدد كبير من أعضائها ، فضلاً عن عدد من

= Nazih Ayubi, "The Political Revival of Islam: The Case of Egypt," 1980, p.17.(mimeo.)

أما الرئيس أنور السادات فقد أعلن بدوره ، بعد توليه مقاليد السلطة ، أنه ملتزم ببناء مجتمع يقوم على العلم والايمان. ثم تعمد السادات أن تظهر صورته في وسائل الاعلام وهو يؤدي صلاة الجمعة من كل أسبوع .

(٢٥) لمزيد من التفاصيل عن هذه الجماعة ، انظر :

Saad E. Ibrahim, "Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 12, no. 3 (November 1980), pp. 423-453.

رجال الجيش والأمن، الذين سقطوا صرعى، وغيرهم من أصيب بجراح.

ومنذ ذلك الحين، حدثت أكثر من مواجهة عنيفة بين النظام، وبين جماعة اسلامية تلو أخرى. ومن بين هذه الجماعات تنظيم الجهاد، وجند الله، وجماعة المسلمين (أو الجماعة الاسلامية)، وجماعة التكفير والهجرة. وقد باتت معروفة للرأي العام بعد مواجهتها العنيفة مع السلطات[٢٦]. وقد سلطت الأضواء بكثافة على انتشار هذا التيار الاسلامي الساخط، وذلك من خلال الصدام الذي حدث مع السلطة في شهر تموز/يوليو ١٩٧٧ عندما اختطفت جماعة التكفير والهجرة، ثم أعدمت أحد الوزراء السابقين في حكومة السادات وهو الشيخ محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف الأسبق[٢٧]. وعقب صدام مسلح تبودل فيه اطلاق الرصاص وشهد اعتقالات ومحاكمات واعدامات لزعماء تلك الجماعة، كشف النقاب عن أن الجماعة ضمت ما بين ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ من الأعضاء الأقوياء الجيدي التنظيم الذين كانوا ينتشرون في طول البلاد وعرضها[٢٨]. من ناحية أخرى اكتسح مرشحو الجماعات الاسلامية الانتخابات الطالبية في جميع الجامعات المصرية بعد سنة ١٩٧٦[٢٩]، وتلك حقيقة عززها قيام الرئيس السادات بحل الاتحادات الطالبية في مصر بقرار جمهوري في صيف ١٩٧٩. كذلك فقد لقيت المجلتان الاسلاميتان، وهما الدعوة والاعتصام استجابةواسعة بين جمهور القراء. فبعد الحظر الكامل لكل المطبوعات اليسارية، لم يكن أمام القراء سوى هاتين المجلتين الاسلاميتين اللتين تصدران شهرياً بوصفهما الصحف المعارضة الجادة الوحيدة، التي كانت تنتقد سياسات السادات الداخلية والخارجية، ولا سيا معاهدة السلام التي عقدها مع اسرائيل، وعلاقته بالولايات المتحدة الامريكية وبشاه ايران المخلوع.

---

(٢٦) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المصدر نفسه.

(٢٧) للاطلاع على تفاصيل حية عن هذه الأحداث، انظر: **الاهرام**، ١٥ - ١٩٧٧/٧/١٩.

(٢٨) للاطلاع على تفاصيل عن هذه الجماعة من حيث عقيدتها، وتنظيمها، وقيادتها، والاستراتيجية التي تعتمدها، انظر:

Ibrahim, "Anatomy of Egypt's Militant Groups".

(٢٩) تصور الانتخابات الطلابية لعام ١٩٧٨ بجامعة الاسكندرية هذه النقطة. «فاز مرشحو الجماعات الاسلامية في جميع الكليات على النحو التالي: ٦٠ من ٦٠ في كلية الطب، ٦٠ من ٦٠ في الهندسة، ٤٧ من ٤٨ في الزراعة، ٤٢ من ٤٨ في الصيدلة، ٤٣ من ٦٠ في كلية العلوم و٤٤ من ٤٨ في كلية الحقوق». انظر:

Ali E.Hillal Dessouki, "The Resurgence of Islamic Movements in Egypt," 1979, p.4. (mimeo.).

من هم هؤلاء المناضلون المسلمون؟ ولماذا ظهروا في هذا الوقت بالذات؟ وهل سيصل الأمر بهم إلى أمر شبيه بما حدث في ايران؟ هذه الأسئلة، وما يتصل بها ليس من سبيل إلى تقديم اجابات كافية عنها، فثمة معالجات أكثر تفصيلاً للموضوع،[٣٠] إذ أن همنا مقصور على رسم معالم هذه الصورة الناشئة لنظام اجتماعي عربي جديد.

طلال هو مناضل مسلم عميق الاخلاص[٣١]. كان واحداً من الشخصيات القيادية في واحدة من المحاولات الانقلابية، وقد حوكم ونال حكماً بالاعدام مع غيره من زعماء تلك الجماعة، ولكن الحكم خفف إلى السجن المؤبد بسبب صغر سنه (٢١ سنة في ذلك الحين). وقد تمت مقابلته مع غيره من المناضلين المودعين السجون بين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩. ولد طلال، وهو الابن البكر بين أربعة أبناء في مدينة صغيرة لعائلة صغيرة من الطبقة الوسطى. كان أبوه موظفاً حكومياً نال تعليمه الجامعي، وظل يبذل المحاولة تلو المحاولة، في مجالات كتابة الشعر والرواية، ولكنه لم يحقق أي شهرة على المستوى القومي بحال من الأحوال. أما والدته، فلم تكن قد نالت سوى قسط ضئيل من التعليم، وكانت من ثم ربة بيت متفرغة تماماً لبيتها. ولد الأبوان في قرية من القرى، ولكن الأم ظلت، أكثر من الأب، محافظة على أخلاقها وقيمها الريفية. شب طلال وترعرع في منزل حافل بالكتب ومن حوله أصدقاء والده الذين كانوا يتعاطون ويتداولون فيما بينهم مختلف الأفكار السياسية والأدبية. ولكنه اكتسب قدراً قوياً من الشعور الديني ومن الاحساس بالأعراف والتقاليد التي اكتسبها عن والدته. وعلى نحو ما يحدث في معظم عائلات الطبقة المتوسطة، ظل طلال ينال التشجيع باستمرار لكي يتفوق في مضمار الدراسة، وفي الثانوية العامة. ونال طلال مجموعاً كبيراً وتمكن من ثم من الالتحاق بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية وهي كلية لها مكانتها، وكانت سنه آنذاك هي السابعة عشرة.

---

(٣٠) انظر مثلاً:

Bernard Lewis, "The Return of Islam," *Commentary,* vol.66, no. 1 (January 1976), pp. 34-49; Williams, "A Return to the Veil in Egypt,"; R.S. Humphreys, "Islam and Political Values in Saudi Arabia, Egypt and Syria," *Middle East Journal,* vol. 33, no. 1 (Winter 1979); Israel Altman, "Islamic Movements in Egypt," *The Jerusalem Quarterly,* vol. 3, no. 10 (Winter 1979); Dessouki, "The Resurgence of Islamic Movments in Egypt,"; Nazih Ayubi, "The Political Revival of Islam: The Case of Egypt,", and Hrair Dekmejian, "The Anatomy of Islamic Revival and the Search for Islamic Alternatives," *Middle East Journal,* vol. 34, no. 1 (Winter 1980), pp. 1-12.

(٣١) أسماء الاعلام من وضع المؤلف. وهذا التقرير عن الدور قائم على أساس بحث المؤلف المشار إليه سلفاً حول حركات العنف الاسلامية في مصر.

يتذكر طلال أنه رغم نجاحه في الدراسة، إلا أن التفوق لم يكن همه الأساسي. فعندما وقعت هزيمة ١٩٦٧، كانت سنه في الخامسة عشرة، إلا أنه يؤكد، أنه كان على وعي سياسي كبير، وكانت صدمته بالنكسة شديدة. وهو يتذكر في هذا الصدد، أنه اعتزل في غرفته عدة أيام تتناوبه حالات البكاء والتأمل والتفكير والنوم. وأنه لم يكد يتناول طعاماً أو يتحادث مع أي انسان آخر اللهم إلا والدته، التي كانت قلقة على حالته تلك، وأخيراً حثته على أن يستحم ويصلي ويقرأ آيات من القرآن الكريم. فعل ذلك، وكانت دهشته كبيرة عندما انتابه شعور مهيمن ملأ نفسه سلاماً وسكينة. لقد قرأ وحفظ بعض آياتٍ من القرآن الكريم في سياق واجباته الدراسية من قبل. ولكن الذي أحسه طلال، في تلك اللحظة، كان شعوراً مختلفاً تماماً؛ نفذت معاني الآيات إلى وجدانه، إلى صميم نفسه، إلى أزمته ذاتها بل وإلى أزمة أمته بصورة مباشرة. هكذا ولد طلال مسلماً «من جديد». عرف ساعتها أن القرآن لا يأتيه الباطل، من يديه ولا من خلفه، وأنه يحتوي الحقيقة كلها. وتعجّب، لماذا لم يكن يدرك ذلك من قبل، لا هو ولا الآخرون. واحتفظ باكتشافه هذا لنفسه، فترة من الزمن. وكانت أمه في الوقت نفسه، سعيدة بخروج طلال من غرفته، وبانفتاح شهيته ثم باستعداده للخروج من المنزل مرة أخرى.

كان خروجه هو المرة الأولى بعد أيام عشرة من وقوع النكسة. ذهب مع والده إلى مدينة قريبة لحضور اجتماع سياسي كان يشهده، ويتكلم فيه واحد من كبار مساعدي الرئيس عبد الناصر. يتذكر طلال أنه نشأ على محبة وتصديق عبد الناصر. ولكنه يتذكر أيضاً كيف تملكته الحيرة والارتباك من كل حدب وصوب وهو يسمع المتحدث الذي كان يؤكد لمستمعيه، أن العرب لم يمنوا بالهزيمة في الحرب، إذ أن الهدف النهائي لاسرائيل وللاستعمار الامريكي، كما قال، كان خلع عبد الناصر وتدميره، وبما أن عبد الناصر والنظم التقدمية العربية الأخرى كانت لا تزال في السلطة، إذن فقد تم احباط مؤامرة العدو. لم يصدق طلال هذا المتحدث، بل سرعان ما انتابه شعور من الريبة شديد، وهو يرى الحضور، بمن فيهم والده، يصفقون لخطيب الاجتماع. وظلت هذه الحيرة تلازمه طوال السنتين التاليتين، ولم يكن يجد من راحة أو سلوى إلا في الصلاة وفي قراءة القرآن.

ولم تجد هذه الحيرة نهاية لها إلا في جامعة الاسكندرية، حيث التحق بها طلال كطالب جديد. كان يعيش هناك بعيداً عن عائلته، لأول مرة في حياته. وفي مسجد الكلية اقترب منه جاره في الصلاة وسلم عليه بالتحية التقليدية التي تعقب أداء الصلاة. وفي سياق هذه العملية، قدم له نفسه وبدأ معه حديثاً. وكان في هذا بداية ادخال طلال

مضمار النضال الاسلامي. فقد دعاه رفيق صلاته هذا إلى حضور محاضرة في الحرم الجامعي حول الكفاح والنضال ضد اسرائيل. وكان المتحدث زميلاً جامعياً ملتحياً جاء من كلية مجاورة. وقد وقع تناوله للموضوع موقعاً حسناً في نفس طلال إذ قال إن الصهيونية والشيوعية والرأسمالية، جميعاً أعداء للاسلام والمسلمين، وإن السبيل الوحيد هو المقاومة ضدهم من خلال الالتزام بتعاليم القرآن والسنة الشريفة. واستعاد المتحدث النضال الباهر الذي سبق وخاضه الأخوان المسلمون ضد اليهود في حرب سنة ١٩٤٨، والذي كان (حسبما قال المتحدث، وحسبما ردد طلال فيما بعد) هو الجهد الفعال الوحيد الذي كاد يخلص الفلسطينيين من «العصابات اليهودية» لولا خيانة الحكومات العربية، ومنها بالذات حكومة مصر، التي طعنت الأخوان المسلمين في الظهر، وهم يخوضون غمرات النضال على أرض فلسطين. رحب الجميع بكلمات الخطيب، ووجد طلال نفسه في ذلك الوقت، يصفق مع الحضور وعكف من ثم على المزيد والمزيد من القراءة عن الأخوان المسلمين.

وسرعان ما تم «تجنيد» طلال في احدى الجماعات الاسلامية. وقد رشحته حماسته واخلاصه للجماعة كي يصبح، في مدى عام واحد، جزءاً من الخلية الأساسية التي تتزعم الجماعة. كانت أهداف الجماعة هي انقاذ العالم الاسلامي، من جميع النظم الفاسدة، بغية العمل بالشريعة الاسلامية. وفي سنة ١٩٧٤ شعروا أن السادات قد تمادى كثيراً في التهادن مع الغرب واسرائيل. وإنه لا بد من عمل شيء في هذا المجال. هكذا رتبوا ضربتهم الانقلابية التي لم تنجح بطبيعة الحال.

طلال وكثير من أبناء جيله ساخطون أشد السخط على النظام الاجتماعي الراهن، وسخطهم هذا يأخذ عادة شكل مواجهة متسرعة ضد النظام، وهم أحياناً يدركون أن مثل هذه المواجهة لن يكون من شأنها اسقاط الحكم القائم ولكنها كما يصفونها «غضبة في سبيل الله». وهي بالنسبة لهم نوع من «الدعوة من خلال العمل» ولن تكون نتيجتها إلا الشهادة أو النصر وكلاهما احدى الحسنيين. وعندما يكون هناك من يقنعهم بالافصاح عن عقيدتهم ومواقفهم ومشاعرهم، فان المستمع يخرج بانطباع شامل واضح عما يقفون ضده، في حين أنه لن يخرج إلا بانطباع مبهم غامض وإن بعبارات مزوقة، عما عساهم ان يفعلوا إذا ما استولوا على السلطة. إن في وجدانهم عداء متأصلاً للغرب وللشيوعية ولاسرائيل. وأي حاكم يتعامل مع هذه الجهات، أو يصادقها لا بد من أن يكون قد خان قضية الاسلام. كذلك فالثروة الفاحشة والسفه والاسراف، فضلاً عن الفقر المدقع والاستغلال واغتصاب الحقوق، كلها لا مكان لها في إطار مسلم حق، وهم في

هذا الصدد يعارضون تقريباً جميع نظم الحكم في الوطن العربي والعالم الاسلامي. وهم يعزون كثيراً من مظاهر الانحلال، في السلوك في مصر، إما لتأثيرات آتية من الغرب، أو لبعثرة أموال النفط. وهم أيضاً على قناعة عميقة، بأنه إذا ما جرى تطبيق «الاسلام الحق» فان مصر والعالم الاسلامي جديران بتحقيق الاستقلال والحرية والرخاء والعدالة وإقامة مجتمعات صالحة مستقيمة(٣٢).

المناضلون المسلمون معظمهم مثل الهام، طالبة الطب المحجبة. لقد تحدروا من الطبقات الوسطى، والوسطى الدنيا، وهم من أصول ريفية أو ينتمون إلى المدن الصغيرة، وهم جادون في التحصيل والتفوق الدراسي، وهم أيضاً في غاية الذكاء. بيد أنهم يجدون أنفسهم يعيشون وسط عالم معقد واسع عريض، لا يستطيعون معه تواصلاً أو تفاعلاً أو تأقلماً. إنهم يتمتعون بمواهب ويبذلون جم النشاط: لكن يبدو لهم أن لا المواهب ولا النشاطات تلقى تقديراً أو جزاءً كاملاً من قبل النظام الذي يعيشون في ظله. إنهم وعائلاتهم يشعرون، بوطأة التضخم المرتفع الذي يكاد يعتصرهم اقتصادياً. إنهم يشاهدون تلك الثروة الهائلة من حولهم، ولكن الحسرة تنتابهم، إذ لا يستطيعون أن ينالوا نصيبهم العادل من تلك الأموال التي يرونها وهي تتبدد في سفه واسراف من حولهم. لقد كانت طبقتهم باستمرار هي مستودع الوطنية، آباؤهم وأجدادهم طالما حاربوا في سبيل الاستقلال. لكن ها هم يرون وطنهم وهو يعود مرة أخرى فريسة لما يعدونه بمثابة الاستعمار الجديد ممثلاً في ذلك السيل العارم، من الأجانب ومن الشركات المتعددة الجنسيات فضلاً عن أساليب الحياة الفاسدة.

إن هؤلاء المناضلين المسلمين الساخطين في مصر، لهم نظراؤهم أيضاً في أقطار عربية أخرى. إنهم في صميمهم «وطنيون» و«اشتراكيون» ومناهضون للاستعمار. ولكنهم لا يستخدمون هذه المصطلحات بسبب ما ارتبطت به في مراحل سابقة. إن سعيهم نحو الأصالة والكرامة والمساواة والاستقلال، كل هذا يلقى تسمياته ومصطلحاته من واقع التراث الاسلامي. لقد سبقهم على الطريق جيل من شباب المناضلين، الذين صاغوا مسعاهم نحو أهدافهم في شعارات القومية العربية؛ وكان هناك جيلان سبقا، تحركا نحو الأهداف نفسها تحت أعلام الوطنية المصرية.

---

(٣٢) لمزيد من التفاصيل حول عقيدة هؤلاء المتشددين، انظر:
Ibrahim, "Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups,".

سابعاً: صور أخرى من التغير

الصور الست التي رسمنا معالمها فيما سبق ليست بمجال من الأحوال هي الصور الوحيدة التي تملأ الساحة العربية. هناك صور أخرى للنظام الاجتماعي الجديد، منها صورة الفلسطيني الذي تحولت حياته من لاجىء بائس تعس إلى مناضل في صفوف المقاومة. وربما كان الأثر السيكولوجي لهذه الصورة، أهم بكثير من نتائجها العسكرية أو الجيوبوليتيكية في تشكيل النظام الاجتماعي العربي الجديد. لقد شهد عقد السبعينات مدى ما يمكن أن يحدثه هذا المناضل الفلسطيني من أجل الحرية من هزات عميقة في قلب اسرائيل، وفي الوطن العربي نفسه، بل وعلى الصعيد الدولي بأكمله. إن الغارات التي شنها في داخل فلسطين المحتلة، وحرب الشوارع التي خاضها في عمان[٣٣]، وعملية الاغتيال التي دبرها عند فندق شيراتون القاهرة[٣٤]، والهجوم الذي شنه في القرية الأولمبية في ميونيخ[٣٥]، ومخاطبته العالم كله من فوق منبر الأمم المتحدة[٣٦]. والحرب الأهلية في لبنان، ومحاربته للسوريين[٣٧]، ورفعه العلم الفلسطيني على مقر البعثة

---

(٣٣) الاشارة هنا إلى القتال بين قوات الملك حسين المسلحة والمقاومة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.

(٣٤) الاشارة هنا إلى اغتيال رئيس وزراء الأردن أمام فندق شيراتون ـ القاهرة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١. وقيل أن القاتلين هما شابان فلسطينيان عضوان في منظمة أيلول الأسود السرية. وقد اغتيل رئيس الوزراء، وصفي التل، بسبب دوره في احداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ بالأردن. انظر:

Arab Reports and Records, (16-30 November 1971), p. 600.

(٣٥) حدث الهجوم بواسطة أعضاء منظمة أيلول الأسود في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ في ميونيخ وفي هذه الحادثة قتل ١١ رياضياً اسرائيلياً و٥ من الفدائيين الفلسطينيين ورجل شرطة واحد من المانيا الغربية. انظر:

Arab Reports and Records, (1-15 September 1972), p. 437.

(٣٦) الاشارة هنا إلى دعوة الأمم المتحدة السيد ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) لزيارة الجمعية العامة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤. وقد كانت تلك أول زيارة يقوم بها ممثل للمقاومة الفلسطينية تعترف به منظمة الأمم المتحدة وتدعوه لالقاء خطابه في الجمعية العامة.

(٣٧) اشتعلت الحرب الأهلية اللبنانية في نيسان/ابريل ١٩٧٥ عندما هاجمت جماعات مسلحة يمينية احدى الحافلات التي كانت تقل عدداً من الفلسطينيين، فقتلت وجرحت حوالى ٤٠ منهم. واستمرت الحرب بصورة متقطعة خلال بقية عام ١٩٧٥ ثم عام ١٩٧٦ وجزءاً من ١٩٧٧. ثم دخلت القوات السورية في غمرة هذا الصراع عام ١٩٧٦، من اجل وضع حد لهذا القتال. ولكن الأمر =

الاسرائيلية السابقة في طهران[٣٨]، فضلاً عن عدد كبير من أعمال التحدي الأخرى أو أعمال اثبات الذات التي، وان لم توصل الفلسطينيين إلى استرجاع بوصة واحدة من أرضهم المغتصبة، إلا أنها أوصلت رسالتهم إلى مقصدها عالية واضحة جلية: إلى منتجي النفط ومستهلكيه، إلى أغنياء العرب وفقرائهم، إلى يهود اسرائيل ويهود الشتات، رسالة تقول، إن ليس من سبيل إلى تحقيق السلم، أو الاستقرار ولا دوام أي منهما قبل إيجاد حل لوضع الفلسطينيين في المنطقة. كذلك فان وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين بمنطقة الخليج وعلى مقربة من شرايين النفط، كل ذلك أضفى على رسالتهم هذه ما تحتاج إليه تماماً من المصداقية. إن أزمة أقطار الخليج تتمثل في اعتمادها الشديد على الأيدي العاملة الفلسطينية، في الوقت الذي تخشى فيه مما يمكن لهؤلاء الفلسطينيين أنفسهم أن يفعلوه إذا ما تراءى لحاكم من حكام تلك المنطقة أن يتبع خطى الرئيس أنور السادات.

ثمة صورة أخرى هي صورة اللبناني الذي اكتوى بويلات الحرب، والذي يحاول البقاء على قيد الحياة، بينما تلاشت دولته شعاعاً أو بصورة أدق تحللت تلك الدولة إلى عدة دويلات. إلا أن الآثار المترتبة على الحرب الأهلية اللبنانية تتجاوز المآسي الانسانية الفردية. لقد فجرت الحرب مشكلة بأكملها هي قضية الجماعات «الاثنية» وجماعات الأقليات في جميع بلدان المنطقة. حقيقة أن الأكراد وأبناء جنوب السودان حاربوا سنوات عدة قبل نشوب الحرب الأهلية، ولكن تلك الحروب رغم دمويتها وطول أمدها كانت تنشب على أطراف الوطن العربي. كما لم يكن الدين مطروحاً فيها بصورة أساسية، ولكن الأمر يختلف في مسألة لبنان إنها في قلب الوطن العربي. كما أن التخطيط لتفجير الصراعات والخلافات الدينية والمجتمعية قد تم عن عمد وسابق اصرار.

لقد تورط في هذا الصراع اللبناني الداخلي كل من اسرائيل، وجميع الأقطار العربية الكبيرة والقوتين العظميين. إن قضية «الانتماء الاثني» في طريقها بشكل حاسم، إلى أن تثار في جميع البلدان العربية المجاورة للبنان. بل إن دلائل لاحت في كل من سورية ومصر، تبين أن التوترات الدينية بدأت تتحول إلى أحداث من الصراع السافر[٣٩]. من

=انتهى بها إلى الدخول في مصادمات مع المقاومة الفلسطينية التي كانت في ذلك الوقت قد انحازت تماماً إلى جانب اليسار اللبناني وقوى الحركة الوطنية.

(٣٨) الاشارة هنا إلى زيارة ياسر عرفات لآية الله الخميني في شباط / فبراير ١٩٧٩ بعد أيام قليلة من عودة الخميني إلى وطنه زعيماً للثورة الاسلامية الايرانية.

(٣٩) في سورية، هوجمت حكومة الرئيس حافظ الأسد على أسس طائفية. لمزيد من التفاصيل عن =

هنا جاء اشتعال الحرب الأهلية اللبنانية، رمزاً تجلى فيه أحد جوانب النظام الاجتماعي العربي الجديد، إن عوامل التنوع والخصوصية والعصبيات المحلية في صراع جدلي الآن مع عوامل التوحيد السياسي الحضاري التي كانت في أوج قوتها خلال سنوات جمال عبد الناصر.

كل هذه الصور التي ينطوي عليها النظام الاجتماعي الجديد تتصف بخيوط عديدة متشابكة. من بين هذه الخيوط الرئيسية متوالية النفط المركبة بما تنطوي عليه هذه المادة الخام من جوانب قضية الطاقة والأموال والعوامل الجيوبولوتيكية وحركة انتقال الأيدي العاملة. وإذا لم تكن أي من تلك الصور دالة مباشرة من دلالات متوالية النفط هذه، فهي قد تأثرت بها على نحو أو آخر. إن البدوي الميكن، والرأسمالي السعودي، والكفيل، والفلاح المصري النازح بعيداً عن وادي النيل: كل هؤلاء، هم نتائج مباشرة لمتوالية النفط. كذلك، فقد كان للنفط تأثيره غير المباشر على صور التغير الأخرى. إن عودة الحجاب، والدعوة إلى النضال تحت شعارات الاسلام، كلها استجابات لعدد كبير من الأشياء: من بينها ارتفاع التضخم والاسراف في الاستهلاك، وأنماط السلوك، التي أتت بها متوالية النفط. ومن عجب أن أثر النفط على اتجاه أو دعوة النضال الاسلامي له جانباه. إذ يتمثل جانب من هذا الأثر في اعتماد معظم الجماعات المناضلة هذه اعتماداً شديداً على اشتراكات أعضائها والمتعاطفين معها العاملين في بلدان النفط الغنية[٤٠]، كذلك فبعض المناضلين المسلمين من مصر كانوا أعضاء ناشطين في الجماعة التي استولت على المسجد الحرام في مكة في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٩[٤١]. من ناحية أخرى،

= الصدامات العنيفة وعمليات القصف والاغتيال التي حدثت، انظر: *Arab Reports and Records*، للسنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠. أما الحكومة السورية فقد ألقت بدورها اللوم في هذه الحوادث على الاخوان المسلمين، واصفة منظمتهم بأنها مجموعة من المتعصبين اليمينيين. وفي مصر، فان زيادة التوتر بين بعض الجماعات القبطية والاسلامية في السنوات الثلاث الأخيرة قد حدت بالحكومة وبمجلس الشعب إلى تكوين عدد من لجان تقصي الحقائق كان آخرها في أيار/مايو ١٩٨٠. وقد اضطر الرئيس أنور السادات نفسه إلى طرح قضية الفتنة الطائفية علناً لأول مرة في خطاب عام في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٠. أنظر: **الاهرام**، ١٦/٥/١٩٨٠.

(٤٠) هذه الحقيقة تم الكشف عنها خلال التحقيق والمحاكمات التي قدمت إليها جماعة الكلية الفنية العسكرية في عام ١٩٧٤ ثم جماعة التكفير والهجرة في عام ١٩٧٧، انظر:

Arab Reports and Records, (11-16 July 1977), and (1-15 August 1977).

(٤١) أعلنت السلطات السعودية أن هناك ٥ من المصريين على الأقل كانوا بين الذين اعتقلوا وحوكموا وصدر الحكم باعدامهم.

فان المقاومة الفلسطينية بصفة عامة ومنظمة التحرير بصفة خاصة تعوّل كثيراً على ما يأتيها من دعم مالي أو هبات أو اشتراكات من الفلسطينيين العاملين في البلدان النفطية. بل ترامت الشائعات أيضاً أن المال النفطي، قد وجد طريقه في سياق الحرب الأهلية اللبنانية إلى مختلف الفصائل المتحاربة.

باختصار فان النفط، من خلال انتقال الأموال، واليد العاملة، عبر حدود هذه الدولة أو تلك على ساحة الوطن العربي، تمثل أثره في ألف ظاهرة وظاهرة. وعلى هذا الأساس فمن المهم أن نقوم في شيء من التفصيل بفحص أهم آليات أثر النفط على النظام الاجتماعي العربي، ونعني بها ظاهرة الهجرة.

الفصل الثاني

الهجرة الداخلية للعمالة العربية

تَشكَّل النظام الاجتماعي العربي الجديد خلال عملية التقاطع بين الثروة النفطية والهياكل الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية التي كانت قائمة بالفعل في مختلف أقطار الوطن العربي. ومن هنا تأتي حركة انتقال اليد العاملة بين الأقطار العربية في السنوات الأخيرة، كمظهر وكناتج وكدعامة أيضاً لهذا النظام الاجتماعي الجديد. إن دراسة الهجرة الداخلية للعمالة العربية جديرة بأن توضح بجلاء المدخلات والديناميات والمخرجات المتعلقة بهذا النظام الجديد. وعلى هذا الأساس فلسوف نقدم صورة شاملة لظاهرة الهجرة في هذا الفصل. وفي الفصلين التاليين سنركز على مصر والمملكة العربية السعودية كبلدين ممثلين لطرفي المجرى أو المسار الذي تسلكه هذه الهجرة. لكي نضع ظاهرة الهجرة الداخلية للعمالة العربية في سياقها الديموغرافي الكامل، نعرض في الجدول ٢ ـ ١ بعض المؤشرات السكانية الأساسية للوطن العربي. وباختصار فقد بلغ العرب في مجموعهم عند منتصف السبعينات ما يزيد على ١٣٦ مليون نسمة، كان معظمهم أطفالاً (دون الخامسة عشرة). ويتصف الهيكل السكاني العربي بمعدل مرتفع للمواليد ومعدل مرتفع أيضاً، وإن كان يتجه إلى الانخفاض في الوفيات. لذلك يتسم المجتمع العربي بمعدلات مرتفعة من النمو الطبيعي (حوالى ٣ بالمائة سنوياً). ومع هذا فقد ظلت معدلات مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي ومعدلات اجادة القراءة والكتابة منخفضة نسبياً (حوالى ٣٠ بالمائة). إلا أن هذه الصورة الشاملة تخفي وراءها، بطبيعة الحال، بعض التباينات القطرية المهمة من الناحيتين الكمية والكيفية على نحو ما يعكسه بوضوح الجدول ٢ ـ ١. وهذه التباينات في الحقيقة هي التي أتاحت وجود نظام من الهجرة الداخلية العربية.

على أن انتقال العرب، أفراداً وعائلات وقبائل، في كل أنحاء المنطقة الممتدة من

جدول رقم (٢ ـ ١)

المؤشرات الديمغرافية الأساسية في الوطن العربي لمنتصف السبعينات[أ]

البلدان العربية	تعداد المواطنين (ب) (مليون نسمة)	المساحة (ألف كم²)	الكثافة (شخص/ كم²)	معدل المواليد الخام (٪)	معدل الوفيات الخام (٪)	معدل النمو (٪)	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان البالغين سن الخامسة عشرة وما فوق (٪)
مصر	٣٨,٢	١٠٠١	٣٨	٣,٥	١,٢	٢,٣	٤٠
المغرب	١٨,٤	٤٤٥	٤٤	٤,٦	١,٥	٣,١	٢٦
الجزائر	١٦,٩	٢٣٨٣	٧	٤,٤	١,٤	٣,٠	٣٥
السودان	١٤,١	٢٥٠٦	٧	٥,١	١,٩	٣,٢	١٥
العراق	١١,١	٤٣٥	٢٦	٤,٢	١,١	٣,١	٢٦
الجمهورية العربية السورية	٧,٣	١٨٥	٤١	٤,٨	١,٥	٣,٣	٥٣
المملكة العربية السعودية	٦,٤	٢١٥٠	٢	٥,٠	٢,٠	٣,٠	٣٣
تونس	٥,٦	١٦٤	٣٦	٣,٦	٠,٩	٢,٧	٥٥
اليمن	٥,٣	١٩٥	٢٧	٤,٩	٢,٥	٢,٤	١٠
الصومال	٣,٢	٣٩٣	٨	–	–	–	١٠
الاردن	٢,٦	٩٨	٢٧	٤,٧	١,٦	٣,١	٦٣

لبنان	٣,٦	١٠	٢٦٠	–	–	–	٦٨
الجماهيرية العربية الليبية	٣,٣	١ ٧٥٧	٢	٤,٧	١,٦	٣,١	٣٩
اليمن الديمقراطية	١,٧	٢٨٨	٦	–	–	–	١٠
موريتانيا	١,٣	٦٧٠	٢	–	–	–	١٠
عمان	٠,٦	٢١٢	٣	–	–	–	٢٠
الكويت	٠,٥	١٦	٣١	٥,١	٠,٦	٤,٥	٥٥
البحرين	٠,٣	٠,٦	٤٣٧	–	–	–	٤٧
الامارات العربية	٠,٢	٨٤	٣	٥,٠	١,٩	٣,١	١٤
قطر	٠,١	٢٢	٥	٥,٠	٢,٠	٣,٠	٣٣
المجموع	١٣٦,٩ (ب)	١٣ ٠١٥	١٠				٣٠

(أ) البيانات رتبت تنازلياً، حسب حجم تعداد المواطنين.

(ب) بيانات تعداد المواطنين هي لسنة ١٩٧٥، فيا عدا السودان، مصر، المغرب والجزائر، حيث اعتمدت بيانات الأعوام ١٩٧٣، ١٩٧٦ و١٩٧٧ على التوالي.

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» إلى أن البيانات غير متوفرة.

المصادر: احتسبت من:

World Bank, *World Development Report, 1978* (Washington, D.C.: World Bank, 1978), table 18, p. 11; United Nations, Economic Commission for Western Asia (ECWA), *Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets for the Countries of Economic Commission for Western Asia Region* (Beirut: ECWA, 1978), no. 2;

العالم العربي سنة ٢٠٠٠ (بيروت: مؤسسة المشاريع العربية والانماء، ١٩٧٥)، ص٢٢، ومكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية، **التعليم والتنمية في البلاد العربية** (القاهرة: مكتب اليونسكو للتربية في البلاد العربية، ١٩٧٦)، ص٢.

العراق إلى المغرب ، كان أمراً شائعاً على مدى قرون (من القرن الثامن حتى القرن العشرين) . ذلك أن وشائج اللغة والدين وأساليب الحياة عملت على تسهيل هذا الانتقال وبالتالي على إمكانية التأقلم في الوطن الجديد ، فضلاً عن أن غياب حدود قطرية جامدة لهذه الدولة أو تلك في الماضي الوسيط جعل كل هذا ممكناً . مع ذلك ، فباستثناء المرحلة المحدودة التي شهدت هجرات واسعة ، وهي المرحلة التي وقعت في بدايات الفتوحات العربية الاسلامية في القرنين السابع والثامن للميلاد ، فقد ظلت الهجرة البشرية محدودة النطاق وان لم تنقطع . إن رحلات الحجاج إلى مكة التي كانت تأتي من كل فج عميق ، من أرجاء العالم الاسلامي قد أبقت على الحد الأدنى من حركة الانتقال البشري في المنطقة على مدار العصور .

ولكن مقدم الاستعمار الغربي ، وما نتج عن ذلك من تجزئة الوطن العربي وإقامة حدود ثابتة ، وما تلاه من قيام الدول القطرية ، أدى إلى ابطاء حركة الانتقال على صعيد الوطن العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين . إلا أن اكتشاف واستغلال النفط في بلدان شبه الجزيرة العربية في منتصف القرن هيأ المجال من جديد لكي تستعيد ظاهرة انتقال العمالة العربية قوتها على امتداد عقدي الخمسينات والستينات . ولكن عقد السبعينات هو الذي شهد هجرة العمالة الداخلية العربية على نطاق واسع لم يسبق له مثيل منذ الفتح العربي في القرن السابع للميلاد . وهناك بالطبع مفارقة تاريخية ديموغرافية اتخذتها حركات الانتقال البشرية بين الماضي والحاضر . لقد كانت الهجرة العربية الأولى في القرن السابع وكذلك تغريبة بني هلال في القرن الحادي عشر ، كلها من شبه الجزيرة العربية إلى خارجها . أما الآن فقد جاءت موجات الهجرة إلى داخل شبه الجزيرة العربية ، مما يحيط بها من أقطار . لقد أدت الحرب العربية الاسرائيلية سنة ١٩٧٣ ، وما تلاها من حظر لتصدير النفط العربي ، ثم تضاعف أسعار النفط بمقدار أربعة أمثال إلى زيادة فلكية في الدخول الحكومية للبلدان العربية المنتجة للنفط . وكما يوضح الجدول ٢ ـ ٢ فقد ارتفعت هذه العائدات النفطية من ٢ر٢ مليار دولار عام ١٩٦٥ إلى ٥ر١٢ مليار دولار عام ١٩٧٣ وإلى ٥ر٥١ مليار دولار عام ١٩٧٤ ، ثم بلغت ٨ر٧٧ مليار دولار عام ١٩٧٧ ، حتى بلغت ٩ر١٣٤ مليار دولار عام ١٩٧٩ و٢٠٤,٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ . ومن هنا فاذا أخذنا سنة ١٩٧٠ كسنة أساس ، فان منتجي النفط العرب الرئيسيين قد رفعوا عائداتهم النفطية من أقل من ٥ مليار دولار إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في غضون أقل من عقد واحد من عمر الزمان . بتعبير كمي بلغت الزيادة أكثر من أربعين ضعفاً (٤٠٠٠ بالمائة) .

بهذا المقدار من الأموال ، فان البلدان العربية الغنية بالنفط أو « الغنية برؤوس

جدول رقم (٢ ـ ٢)

تطور العائدات النفطية للبلدان العربية المنتجة الرئيسية، للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠
(بملايين الدولارات)

السنة / البلدان المنتجة الرئيسية	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الامارات العربية المتحدة	٣٣	٢٣٣	٤٣١	٥٥١	٩٠٠	٥٥٣٦	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٩٠٣٠	٨٢٠٠	١٢٨٦٢	١٩٣٤٤
الجزائر	٧٦	٢٧٢	٣٢١	٦١٣	٩٨٨	٣٢٩٩	٣٢٦٢	٣٦٩٩	٤٢٥٤	٤٥٨٩	٧٥١٣	١٠٧٨٧
الجماهيرية العربية الليبية	٣٥١	١٣٥١	١٦٧٤	١٥٦٣	٢٢٢٣	٥٩٩٩	٥١٠١	٧٥٠٠	٨٨٥٠	٨٤٠٠	١٥٢٢٣	٢٢٥٢٧
العراق	٣٦٨	٥٢١	٨٤٠	٥٧٥	١٨٤٣	٥٧٠٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠	٩٦٣١	١٠٢٠٠	٢١٣٩١	٢٥٩٨١
قطر	٦٩	١٢٢	٢٠٠	٢٥٥	٤٦٣	١٨٤٩	١٦٨٥	٢٠٩٢	١٩٩٤	٢٢٠٠	٣٦٤٢	٥٣٧٧
الكويت	٥٩٨	٨٢١	٩٥٤	١٤٠٤	١٧٣٥	٦٥٤٣	٦٣٩٣	٦٨٧٠	٧٥١٦	٧٧٠٠	١٦٨٦٣	١٨٠١٦
المملكة العربية السعودية	٦٦٤	١٢١٤	١٨٨٥	٢٧٤٥	٤٣٤٠	٢٢٥٧٤	٢٥٦٧٦	٣٠٧٥٥	٣٦٥٣٨	٣٢٢٣٣	٥٧٥٢٢	١٠٢٢١٢
المجموع	٢١٥٩	٤٥٣٤	٦٣٠٥	٧٧٠٦	١٢٤٩٢	٥١٥٠٠	٥٥٦١٧	٦٦٤١٦	٧٧٨١٣	٧٣٥٢٢	١٣٤٩١٦	٢٠٤٢٤٤

المصدر: احتسب من:
Middle East Economic Survey (MEES), vol. 25, no. 1 (19 October 1981), supplement, p. *VII.*

الأموال »[1] انطلقت لكي تنفذ خططاً إنمائية اجتماعية واقتصادية غاية في الطموح . وترمي هذه الخطط إلى : (١) استكمال بناء مرافقها الأساسية (طرق ، مطارات ، معامل لازالة ملوحة المياه ، محطات قوى كهربائية ... إلخ) ؛ (٢) توسيع وتدعيم المؤسسات الخدمية (مدارس ، مستشفيات ، اسكان ، وحدات اجتماعية ، فضلاً عن الأجهزة المكتبية الملائمة لصيانة وتشغيل هذه المؤسسات) ؛ (٣) تنويع القاعدة الاقتصادية القائمة فيها استباقاً للدخول في حقبة ما بعد النفط ؛ (٤) تنمية وتحديث القدرات الدفاعية لهذه البلدان .

لقد وضعت هذه العائدات النفطية الضخمة عدداً من الأقطار العربية ضمن فئة قائمة بذاتها بوصفها بلداناً غنية برؤوس الأموال ، وهذه الاقطار هي : المملكة السعودية ، والكويت ، وقطر ، والامارات العربية المتحدة ، والبحرين ، وعُمان وليبيا . أما العراق والجزائر ، فعلى الرغم من امتلاكهما موارد وعائدات نفطية كبيرة ، إلا أنهما يضمان عدداً كبيراً من السكان إلى جانب قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً . فضلاً عن قدرتهما الاستيعابية العالية . من ناحية أخرى فان بقية البلدان العربية ، بالمقارنة ، لا تزال فقيرة للغاية من ناحية رؤوس الأموال ، على الرغم من أن معظمها كثيفة السكان ، بشكل عام (كما هو الحال مثلاً في مصر واليمن وتونس) في حين أنها تتمتع بقواعد اقتصادية متنوعة (مثل مصر وسورية ولبنان) .

باستثناء العراق والجزائر ، فان جميع الأقطار العربية الغنية بالنفط وبرؤوس الأموال هي بلدان قليلة السكان . وبسبب قواعدها الديموغرافية الصغيرة ، كان من الطبيعي أن يكون مجموع ما لديها من قوة العمل محدوداً حتى قبل طفرة الازدهار النفطي عام ١٩٧٣ . لقد كان كل من هذه البلدان مستورداً صافياً لليد العاملة منذ عقد الخمسينات ، وبعد الطفرة النفطية ازداد فيها الطلب على اليد العاملة أضعافاً مضاعفة ،

---

(١) هذا التعبير صاغه بركس وسنكلير في عملهما الرائد ، انظر :

J.S. Birks and C. A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labor Organisation (ILO), 1980).

ويأتي هذا العمل تتويجاً لسلسلة من الدراسات التي اضطلعت بها جامعة درهام البريطانية تحت رعاية منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٧٦ . ونحن من جانبنا نجد أن مصطلح « الغنية برؤوس الأموال » ملائماً بالذات ، لا لأنه يشدد على أبرز حقيقة تعيشها هذه الأقطار ، ولكن لأنه يؤكد أيضاً الجانب الوحيد من الثراء الذي تملكه تلك الأقطار في الوقت الحالي . وعلى نحو ما يقول النص ، فهذه الأقطار تعاني من نقص (أي من فقر) في جميع الموارد الأخرى تقريباً (مثلاً القوى العاملة ، الزراعة ... إلخ) .

وهو الأمر الذي أدى إلى تكثيف استيراد العمالة بشكل هائل بغية تنفيذ خططها الجديدة الطامحة.

أولاً: حجم الهجرة الداخلية العربية

لا يعرف أحد بالضبط حجم حركة انتقال اليد العاملة داخل الوطن العربي. فالبلدان المرسلة للعمالة، وتلك المستقبلة لها لم تتأصل لديها عادة الاحتفاظ بسجلات مرجعية وموثوقة. ولكننا استطعنا، بفضل مصادر متنوعة، بما في ذلك، جهود علمية جسورة بذلتها مجموعة من الرواد[٢] أن نجمع الشتات المبعثر مع بعضه البعض كي تتجلى أمام أعيننا صورة تقريبية للوضع القائم.

ويوضح الجدولان ٢ ـ ٣ و٢ ـ ٤ الحجم المقدر للهجرة الداخلية لليد العاملة العربية قبل وبعد حرب النفط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وتشير الأرقام إلى أنها قفزت من أقل من ٦٨٠ ألف نسمة إلى حوالى ١٫٣ مليون نسمة. أي أنها تضاعفت في مدى سنوات أربع. والعامل الحاسم الوحيد الذي ترجع إليه هذه الزيادة الضخمة هو بطبيعة الحال العائدات النفطية. ويتضح بجلاء مثلاً زيادة العمالة التي تستوردها المملكة العربية السعودية من ٣٤٥ ألف إلى ٧٠٠ ألف في غضون تلك الفترة القصيرة أي بزيادة ١٠٠ بالمائة. أما ليبيا فقد رفعت حجم استيرادها من العمالة العربية ثلاث مرات في مدى سنتين، أي من ١٠٧ آلاف سنة ١٩٧٣ إلى ٣١٠ آلاف سنة ١٩٧٥.

مع ذلك فقد بقيت الأطراف المستوردة للعمالة العربية، وتلك المصدرة لها على حالها

---

(٢) تشمل:

Birks and Sinclair, Ibid.; Nazli Choucri, N. Eckaus and Amr Mohie El-Din, "Migration and Employment in the Construction Sector, Critical Factors in Egyptian Development," MIT Technnology Adaptation Program, 1978; Nazli Choucri, «Migration Among Developing Countries: The Middle East,» in: The American Political Science Association Meeting, Washington D.C., September 1977; Joan Clarke, "Jordan: A Labor Receiver – a Labor Supplier," a paper prepared for and presented to: AID/NEAR East Bureau, The Seminar on Labor Migration in the Middle East, Washington, D.C., 2 September 1977, and Clarke, "Yemen a Profile," in: Ibid.

انظر أيضاً: محمد الأمين فارس، «تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول العربية،» في: **المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ ـ ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٨** (بغداد: المؤسسة العربية للدراسات والنشر لجامعة الدول العربية، الادارة الاقتصادية، اتحاد الاقتصاديين العرب، الأمانة العامة، ١٩٧٨)؛ محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ونعيم الشربيني، «تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال إلى الوطن العربي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣، العدد ٤ (١٩٧٧)، ص ٤٤ ـ ٦٤.

جدول رقم (٢ - ٣)

الهجرة الداخلية للعمالة العربية قبل التحول النفطي سنة ١٩٧٣ (أ)

البلدان المستوردة للعمل	السنة	البلدان المصدرة للعمل							المجموع
		اليمن	مصر	الجمهورية العربية السورية	الأردن فلسطين(ب)	لبنان	عمان	بلدان عربية أخرى	
الامارات العربية المتحدة	١٩٦٨	–	١١٠٠٠	٧٠٠٠	١٤٠٠٠	–	٧٠٠٠	٤٠٠٠	٤٣٠٠٠
البحرين	١٩٧١	٢٠٠٠	–	–	٤٠٠٠	–	٦٠٠٠	٤٠٠٠	١٦٠٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٣	–	٦١٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠		٢٤٠٠٠	١٠٧٠٠٠
عُمان	١٩٧٣	–	–	–	–	–	–	–	٢٠٠٠
قطر	١٩٧٠	–	–	–	–	–	–	–	٢٤٠٠٠
الكويت	١٩٧٠	٧٠٠٠	١٨٠٠٠	١٣٠٠٠	٤١٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٢١٠٠٠
لبنان	١٩٧٠	–	٥٠٠٠	٣٤٠٠٠	٨٠٠٠		–	–	٤٧٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١٩٧٠	٢٢٥٠٠٠	–	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	–	–	٣٤٥٠٠٠
المجموع	قبل تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣	٢٣٤٠٠٠	٩٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٤٦٠٠٠	٢٣٠٠٠	٥٦٠٠٠	٦٧٩٠٠٠

(أ) الاشارة في هذا الجدول وفي غيره من الجداول هي إلى المهاجرين الكسبة وليس إلى معاليهم.

(ب) تستخدم فلسطين والأردن بطريقة تبادلية من قبل الكثير من الهيئات الرسمية العربية.

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» إلى أن البيانات غير متوفرة.

المصدر: احتسب من:

A. Farrag, "Migration Between Arab Countries," in: International Labor Organisation (ILO), *Manpower and Employment in Arab Countries* (Geneva: ILO, 1976).

جدول رقم (٢ ـ ٤)

الهجرة الداخلية للعمالة العربية، لسنة ١٩٧٥
(بعد الطفرة في أسعار النفط في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤)

البلدان المصدرة للعمل / البلدان المستوردة للعمل	الاردن ـ فلسطين		تونس		الجزائر ـ المغرب		الجمهورية العربية السورية		السودان		الصومال		العراق	
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)
الاردن (الضفة الشرقية)	-	-	-	-	-	-	٢٠ ٠٠٠	٢٨	-	-	-	-	-	-
الامارات العربية المتحدة	١٤ ٥٠٠	٥,٥	-	-	-	-	٤ ٥٠٠	٦	١ ٥٠٠	٣	١ ٠٠٠	١٥	٥٠٠	٢
البحرين	٦١٤	٠,٢	-	-	-	-	٦٨	٠,١	٤٠٠	١	-	-	١٢٦	٤
الجماهيرية العربية الليبية	١٤ ١٥٠	٥,٣	٣٨ ٥٠٠	٩٩,٦	٢ ٥٠٠	٩٨	١٣ ٠٠٠	١٩	٧ ٠٠٠	١٥	-	-	-	-
العراق	٥ ٠٠٠	١,٩	-	-	-	-	-	-	٢٠٠	٠,٤	-	-	-	-
عُمان	١ ٦٠٠	٠,٦	١٠٠	١,٣	-	-	٤٠٠	٠,٦	٥٠٠	١	٣٠٠	٥	-	-
قطر	٦ ٠٠٠	٢٣	-	-	-	-	٧٥٠	١	٧٠٠	١	-	-	-	
الكويت	٤٧٦٥٣	١٨,٠	٧٩	٠,١	٤٧	٤	١٦٥٤٧	٢٣	٨٧٣	٢	٢٤٧	٤	١٨٠٠٠	٧٨
المملكة العربية السعودية	١٧٥ ٠٠٠	٦٦,١	-	-	-	-	١٥ ٠٠٠	٢١	٣٥ ٠٠٠	٧٦	٥ ٠٠٠	٧٦	٢ ٠٠٠	١٠
اليمن	٢٠٠	٠,١	-	-	-	-	١٥٠	٠,٢	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢٦٤ ٧١٧	١٠٠,٠	٣٨ ٦٤٩	١٠٠,٠	٢ ٥٤٧	١٠٠,٠	٧٠ ٤١٥	١٠٠,٠	٤٥ ٨٧٣	١٠٠,٠	٦ ٥٤٧	١٠٠,٠	٢٠ ٦٢٥	١٠٠,٠
النسبة المئوية	٢٠,٤		٣,٠		٠,٢		٥,٤		٣.٥		٠,٥		١,٦	

تابع جدول رقم (٣ ـ ٤)

البلدان المصدرة للعمل / البلدان المستوردة للعمل	عمان		لبنان		مصر		اليمن		اليمن الديمقراطية		المجموع
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
الاردن (الضفة الشرقية)	-	-	٥٠٠	١	٥ ٣٠٠	١,٣	-	-	-	-	٣٢ ٨٠٠
الامارات العربية المتحدة	١٤ ٠٠٠	٣٦	٣ ٠٠٠	٦	١٢ ٥٠٠	٣,١	٤ ٥٠٠	١,٦	٤ ٥٠٠	٦	٦٢ ٠٠٠
البحرين	١ ٣٨٣	٤	-	-	١ ٢٣٧	٠,٣	١ ٢١٢	٠,٤	١ ٢٢٢	٢	٦ ٢٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	-	-	٥ ٧٠٠	١٢	٢٢٩ ٥٠٠	٥٧,٨	-	-	-	-	٣١٠ ٣٥٠
العراق	-	-	١ ١٠٠	٢	٧ ٠٠٠	١,٨	-	-	-	-	١٥ ٢٠٠
عُمان	-	-	-	-	٤ ٦٠٠	١,٢	١٠٠	صفر	١٠٠	٠,١	٨ ٨٠٠
قطر	١ ٨٧٠	٥	١٢٩	صفر	٢ ٨٥٠	٠,٧	١ ٢٥٠	٠,٤	١ ٢٥٠	٢	١٤ ٨٧٠
الكويت	٣٦٦٠	١٠	٧٢٠٠	١٥	٣٧٥٨٨	٩,٤	٢٧٥٧	١,٠	٨,٦٥٨	١٢	٤٣٢٨٠
المملكة العربية السعودية	١٧ ٥٠٠	٤٦	٢٠ ٠٠٠	٤٠	٩٥ ٠٠٠	٢٣,٩	٢٨٠ ٠٠٠	٩٦,٦	٥٥ ٠٠٠	٧٨	٦٩٩ ٩٠٠
اليمن	-	-	-	-	٢ ٠٠٠	٠,٥	-	-	-	-	٢ ٣٥٠
المجموع	٣٨ ٤١٣	١٠٠,٠	٤٩ ٦٠٠	١٠٠,٠	٣٩٧ ٥٤٣	١٠٠,٠	٢٩٠ ١٢٨	١٠٠,٠	٧٠ ٦٣٠	١٠٠,٠	١ ٢٩٥ ٧٥٠
النسبة المئوية	٣,٠		٣,٨		٣٠,٧		٢٢,٤		٥,٥		١٠٠,٠

لصدر: احتسب من:

J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: ILO, 1980), pp. 134-135.

ضمن الترتيب القائم ، فالمملكة السعودية وليبيا والكويت ظلت تتصدر قائمة مستوردي العمالة قبل وبعد ١٩٧٣ والترتيب نفسه . ويتصدر قائمة مصدري اليد العاملة من ناحية أخرى كل من مصر واليمن والأردن وفلسطين .

التغير الملحوظ في الترتيب بين مصدري العمالة هو المراوحة بين مصر واليمن على احتلال المركزين الأول والثاني ، في هذا المجال ، قبل وبعد عام ١٩٧٣ . فقد قفز نصيب مصر في تصدير الأيدي العاملة من أقل من ١٠٠ ألف إلى ٣٩٨ ألف عامل ، بمعنى أنه تضاعف أربع مرات تقريباً ، وزاد نصيب اليمن الشمالي من ٢٣٤ ألفاً إلى ٢٩٠ ألف عامل أي بزيادة قدرها ٢٤ بالمائة .

مع أواخر السبعينات كان حجم الهجرة للعمالة العربية قد زاد ، ولا شك إلى أكثر من هذا القدر بكثير . ومع ذلك فمن الصعب حتى الآن ، الحصول على الأرقام الدقيقة في هذا الصدد . ويعطي الجدول ٢ - ٥ ثلاثة تقديرات في هذا الخصوص ، اثنان منها من

جدول رقم (٢ - ٥)

مقارنات بين التقديرات المختلفة لهجرة العمالة العربية ، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٧٧

مصدر التقديرات / البلـد	(١) منظمة العمل الدولية	(٢) صندوق النقد الدولي	(٣) مصادر عربية
	(١٩٧٥)	(١٩٧٧)	(١٩٧٧)
١ - المصدرون الرئيسيون للعمالة العربية			
الاردن/فلسطين	٢٦٥ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠
تونس	٣٩ ٠٠٠	-	٣٩ ٠٠٠(أ)
الجمهورية العربية السورية	٧٠ ٠٠٠	-	٧٠ ٠٠٠(أ)
السودان	٤٦ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٧٤ ٠٠٠
لبنان	٥٠ ٠٠٠	-	٥٠ ٠٠٠(أ)
مصر	٣٩٨ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠
اليمن	٢٩٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠
اليمن الديمقراطية	٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠

تابع جدول رقم (٢ ـ ٥)

مصدر التقديرات / البلد	(١) منظمة العمل الدولية	(٢) صندوق النقد الدولي	(٣) مصادر عربية
	(١٩٧٥)	(١٩٧٧)	(١٩٧٧)
بلدان أخرى	٦٨ ٠٠٠	-	٦٨ ٠٠٠ (أ)
المجموع	١,٢٩٦ ٠٠٠	١,٣٥٠ ٠٠٠	٢ ١٢٦ ٠٠٠
٢ ـ المستوردون الرئيسيون للعمالة العربية			(تقديرات المؤلف)
الامارات العربية المتحدة	٦٢ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠	١١٥ ٠٠٠
البحرين	٦ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٩ ٠٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٣١٠ ٠٠٠	٣٢٥ ٠٠٠	٤٢٠ ٠٠٠
عمان	٩ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠
قطر	١٥ ٠٠٠	١٩ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٠
العراق	١٥ ٠٠٠	-	١٠٠ ٠٠٠
الكويت	١٤٣ ٠٠٠	٢٧٦ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٧٠٠ ٠٠٠	٩٠٠ ٠٠٠	١ ١٧٠ ٠٠٠
المجموع	١ ٢٦٠ ٠٠٠	١ ٦٣٥ ٠٠٠	٢,٢٠٦,٠٠٠

(أ) التقديرات هي لأعوام ١٩٧٥.

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» إلى أن البيانات غير متوفرة.

المصادر: احتسبت من:

ـ بالنسبة لتقديرات منظمة العمل الدولية: Birks and Sinclair, Ibid., pp. 134-135.

ـ بالنسبة لتقديرات صندوق النقد الدولي: International Monetary Fund (IMF), "International Monetary Fund Survey," Washington, D.C., 4 September 1978, pp. 260-262.

ـ بالنسبة لتقديرات مصادر عربية: محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٣٠.

ـ بالنسبة لتقديرات المؤلف: استناداً إلى مجموعة واسعة من المصادر الرسمية.

وكالات دولية ، والتقدير الثالث من واقع مصادر عربية. فمنظمة العمل الدولية ، ودراسة جامعة درهام تضع الرقم في حدود ٣ر١ مليون سنة ١٩٧٥ . أما صندوق النقد الدولي ، فبعد سنتين من هذا التاريخ يضع الرقم عند ٤ر١ مليون على أساس بيانات رسمية متحصلة من الدول المصدرة للعمالة ، ثم يطرح الرقم ٦ر١ مليون على أساس بيانات من الدول المستوردة لهذه العمالة. أما محمود عبد الفضيل ، الذي كان يعمل في المعهد العربي للتخطيط (الكويت) فقد ناقش التحيز الخافض للأرقام في هذه البيانات ، على أساس أنها لا تأخذ في اعتبارها عادةً المهاجرين غير الشرعيين ، ولا تضع في حسبانها حقيقة أن بعض البلدان لا تتطلب الحصول على سمة دخول أو تسجيل لمواطني بلدان عربية أخرى. فالمملكة العربية السعودية مثلاً لم تكن تطلب ، حتى فترة قريبة جداً ، أياً من هذين الشرطين من اليمنيين. كذلك فالعراق بلد آخر يعامل المهاجرين العرب ، كما لو كانوا مواطنين عراقيين ، ومن ثم فهم لا يظهرون في معظم الاحصاءات الرسمية ، أو في تقديرات الوكالات الدولية عن الهجرة الداخلية للعمالة العربية. وقد اعتمد عبد الفضيل على مصادر عربية متنوعة من البلدان المصدرة للعمالة ، فخرج بالتقدير الذي يتمثل في رقم ١ر٢ مليون عامل. وقد استكمل المؤلف تقدير عبد الفضيل بأرقام من مصادر رسمية تابعة للبلدان المستوردة للعمالة وخرج برقم ٢ر٢ مليون لعام ١٩٧٧[٣].

وفي سنة ١٩٨٠ ، ربما كان حجم الهجرة الداخلية العربية قد وصل إلى حوالى ٣ ملايين نسمة. هذه الزيادة المستمرة تعود إلى العوامل نفسها التي ظلت فاعلة منذ عام ١٩٧٣ ، ألا وهي مزيد من ارتفاع عائدات النفط ومزيد من الخطط الانمائية الطامحة ، ومزيد من الطلب على اليد العاملة بأكثر مما يمكن أن توفره المصادر الوطنية في البلدان الغنية برؤوس الأموال ، ومزيد من المعروض من اليد العاملة في البلدان الفقيرة في رؤوس الأموال ، والذي يزيد عن قدرة تلك البلدان على استيعاب هذه القوى داخلياً ،

---

(٣) مصادرنا الرئيسية شملت: مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والاسكان ، ٢٢ ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦** (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٧٧)؛ منظمة العمل العربية ، «امكانيات تنقل الأيدي العاملة العربية الزراعية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، » كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧؛

Lee Ann Ross, "Yemen, Migration: Blessing and Dilemma," in: AID/Near East Bureau, Seminar on Labor Migration in the Middle East, Washington,D.C., 2 September 1977, and Clarke, "Jordan: A Labor Receiver - a Labor Supplier,".

وفيه اعتمدت على تقارير نشرتها وزارة العمل في الأردن.

أو حفزها على أن تبقى داخل أوطانها. إن النقص في الأيدي العاملة في معظم البلدان الغنية برؤوس الأموال، لا يرجع إلى قلة عدد سكانها، ولا إلى مجرد ضيق قاعدتها الديموغرافية. إن ثمة عوامل اضافية اجتماعية واقتصادية حدّت من التدفق السنوي للقوى العاملة الناشطة اقتصادياً. في مقدمة تلك العوامل الأعراف والعادات الاجتماعية التي تحول بين المرأة، وبين المشاركة في أعمال خارج المنزل. نجد ذلك على وجه الخصوص في المملكة العربية السعودية[٤]. كذلك فحقيقة أن الهرم الديموغرافي في تلك البلدان شديد التضخم عند قاعدته. من جراء وجود عدد ضخم من الأطفال، ينتج عنها تقليل نسبة الذكور الذين يمكن اعتبارهم قوة عمل ناشطة اقتصادياً[٥]. وأخيراً فان وجود نسبة لا يستهان بها من السكان البدو[٦] في جميع البلدان الغنية برؤوس الأموال يعني على الأقل أن هناك خسارة محتملة بنسبة ١٠ بالمائة من قوة العمل الوطنية القابلة للتوزيع على القطاعات الحديثة. وعلى ذلك، فان معدل مشاركة السكان في قوة العمل في هذه البلدان، معدل منخفض بكل المقاييس الدولية والاقليمية. وكما يبين الجدول ٢ - ٦ فان النسب الخاصة بالبلدان الغنية بالنفط وبرؤوس الأموال تراوح بين ١٨٫٤ بالمائة في قطر و٢٤٫٩ بالمائة في عمان بمتوسط شامل بالنسبة للمجموعة بأكملها، من هذه البلدان يبلغ ٢١٫٧ بالمائة. أما في معظم البلدان العربية المصدرة للعمالة، فان النسبة المقابلة تراوح بين ٢٠٫٤ بالمائة (الأردن) و٣٣٫٥ بالمائة (مصر) بمتوسط عام لهذه المجموعة ككل يقارب نسبة ٣٠ بالمائة.

لذلك نجد في منتصف السبعينات أن العمالة الوافدة من خارج الحدود تسهم بحوالى النصف (٤٨٫٧ بالمائة) في مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي بالبلدان العربية الغنية

---

(٤) Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region,* pp. 20-21.

(٥) انظر:
Saad E. Ibrahim, "Population of the Arab World, an Overview," in: Saad E. Ibrahim and N. Hopkins, eds., *Arab Society in Transition* (Cairo: American University in Cairo, 1977).

(٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر:
Saad E. Ibrahim and Donald Cole, *Saudi Arabian Bedouin,* Cairo Papers in Social Sciences, vol. 7, monograph 5 (Cairo: American University in Cairo, 1978).

جدول رقم (٢ ـ ٦)

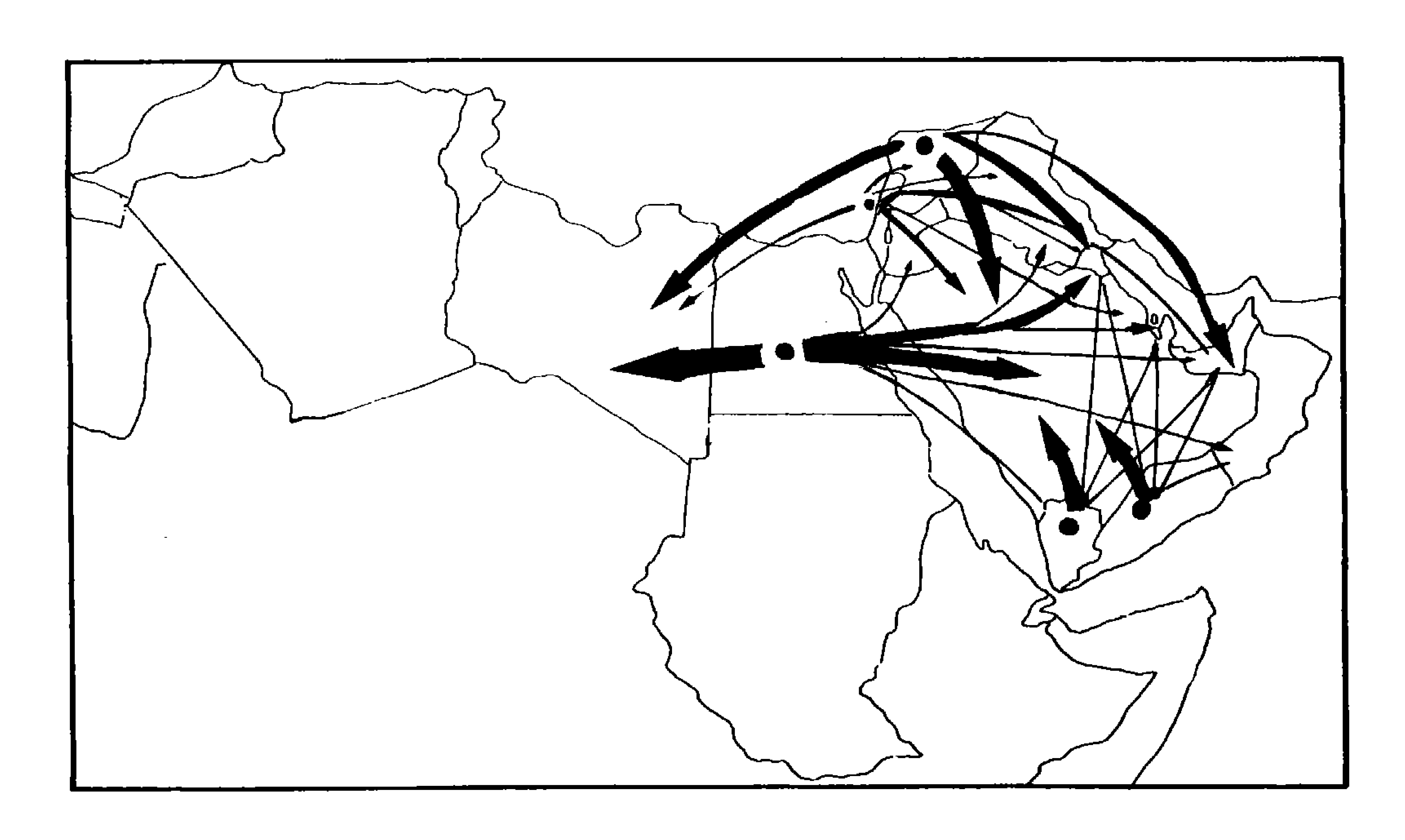
السكان الوطنيون والأيدي العاملة في البلدان العربية الغنية والفقيرة في رؤوس الأموال، لسنة ١٩٧٥

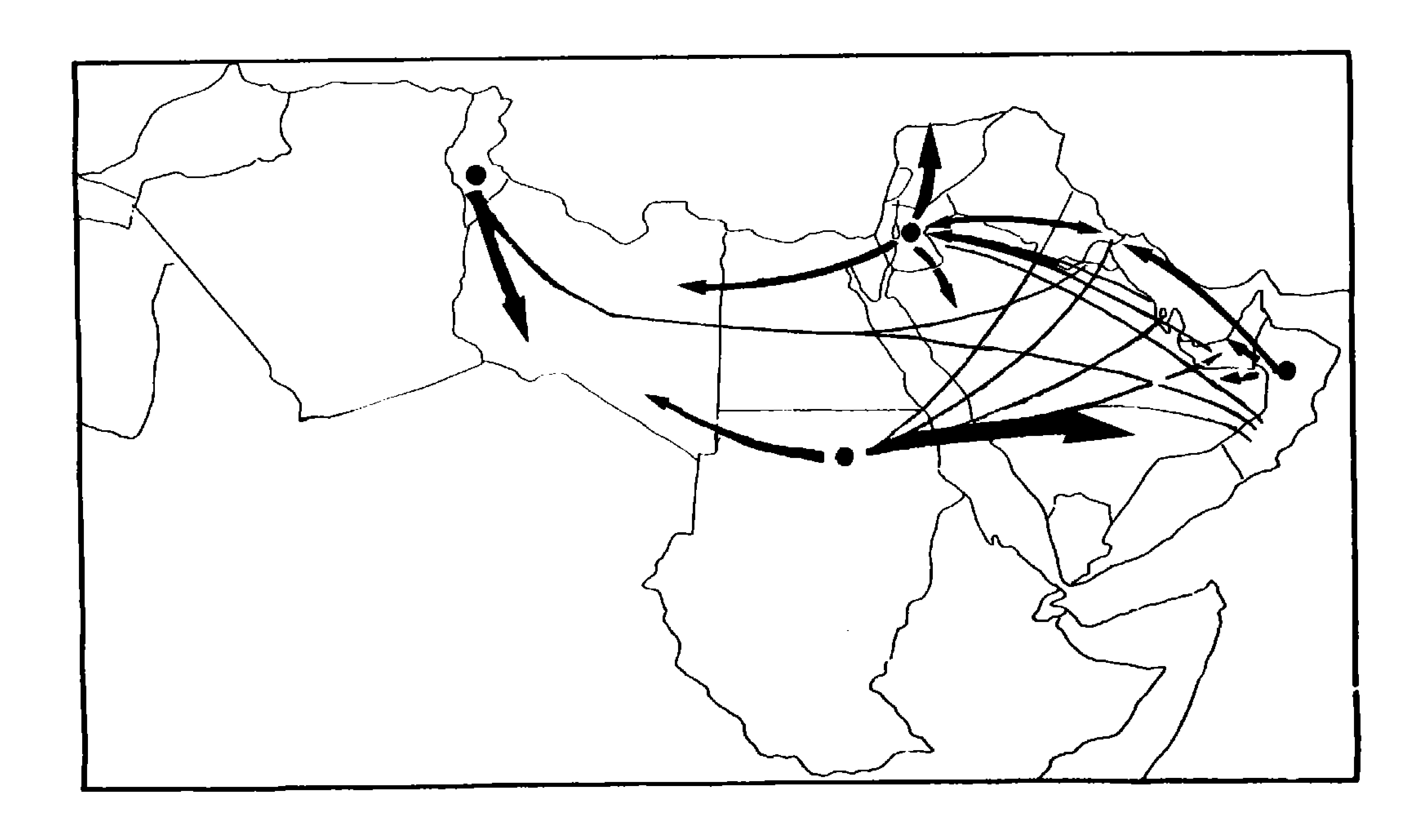
البلـــد	السكان (بالآلاف)	قوة العمل (بالآلاف)	معدل المشاركة الخام (٪)
١ ـ البلدان الغنية برؤوس الأموال			
المملكة العربية السعودية	٤٥٩٢,٥	١٠٢٦,٥	٢٢,٤
الجماهيرية العربية الليبية	٢٢٢٣,٧	٤٤٩,٢	٢٠,٢
عمان	٥٥٠,٠	١٣٧,٠	٢٤,٩
الكويت	٤٧١,١	٩١,٨	١٩,٤
البحرين	٢١٤,٠	٤٥,٨	٢١,٤
الامارات العربية المتحدة	٢٠٠,٠	٤٥,٠	٢٢,٥
قطر	٦٧,٩	١٢,٥	١٨,٤
المجموع	٨٣٢٠,٢	١٨٠٧,٨	٢١,٧
٢ ـ البلدان الفقيرة برؤوس الأموال			
مصر	٣٧٣٦٤,٩	١٢٥٢٢,٢	٣٣,٥
السودان	١٥٠٣١,٣	٣٧٠٠,٠	٢٤,٦
الجمهورية العربية السورية	٧٣٣٥,٠	١٨٣٨,٩	٢٥,١
اليمن	٥٠٣٧,٠	١٤٢٥,٨	٢٨,٣
الاردن	٢٦١٦,٧	٥٣٢,٨	٢٠,٤
اليمن الديمقراطية	١٦٦٠,٠	٤٣٠,٥	٢٥,٩
المجموع	٦٩٠٤٤,٩	٢٠٤٥٠,٢	٢٩,٦
المجموع العام	٧٧٣٦٥,١	٢٢٢٥٨,٠	٢٨,٦

(أ) البيانات رتبت تنازلياً، حسب حجم السكان.

المصدر: احتسب من: Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region*, pp. 131-132.

شكل رقم (٢ ـ ١)
خريطة توضح مسارات الهجرة العربية الداخلية





برؤوس الأموال، على نحو ما يوضحه الجدول ٢ ـ ٧. وفي بعض هذه البلدان وصل نصيب العمال الوافدين إلى حوالى ٨٥ بالمائة من قوة العمل، مثلما هو قائم في الامارات العربية المتحدة. هذا الاعتماد الشديد على العمالة العربية الوافدة يمثل احد الملامح البارزة للنظام الاجتماعي الجديد في الوطن العربي. ولسوف نحاول استكشاف النتائج الكاملة الناجمة عن هذه الحقيقة في فصول لاحقة.

ثانياً: تكوين العمال العرب المهاجرين

تشير البيانات المتوافرة، حول الخلفية المهنية والتعليمية للعمال العرب المهاجرين، إلى أن عملية الهجرة انتقائية إلى أبعد الحدود. فكما يوضح الجدول ٢ ـ ٨ يبدو أن المهاجرين في الكويت والمملكة السعودية وليبيا وعُمان يتركزون في قطاعي التشييد والبناء وكذلك في قطاعات الخدمات (التعليم، الصحة، الأعمال المصرفية، التأمين، الخدمة المدنية... إلخ). وتلك هي أكبر قطاعات النشاط الاقتصادي. وفي ثلاثة من البلدان النفطية الأربعة التي يعرضها الجدول ٢ ـ ٨ تزيد نسبة العمال الوافدين على

الجدول رقم (٢ ـ ٧)

العمالة حسب الجنسية في البلدان
الغنية برؤوس الأموال، لسنة ١٩٧٥

البلد	المواطنون		غير المواطنين		مجموع العاملين
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
الامارات العربية المتحدة	٤٥ ٠٠٠	١٥,٢	٢٥١ ٥٠٠	٨٤,٨	٢٩٦ ٥٠٠
البحرين	٤٥ ٨٠٠	٦٠,٤	٣٠ ٠٠٠	٣٩,٦	٧٥ ٨٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٤٩٩ ٢٠٠	٧٥,٥	٣٣٢ ٤٠٠	٤٢,٥	٧٨١ ٦٠٠
عُمان	١٣٧ ٠٠٠	٦٦,٠	٧٠ ٧٠٠	٣٤,٠	٢٠٧ ٧٠٠
قطر	١٢ ٥٠٠	١٨,٩	٥٣ ٧٠٠	٨١,١	٦٦ ٢٠٠
الكويت	٩١ ٨٠٠	٣٠,٦	٢٠٨ ٠٠٠	٦٩,٤	٢٩٩ ٨٠٠
المملكة العربية السعودية	١٠٢٦ ٥٠٠	٥٧,٠	٧٧٣ ٤٠٠	٤٣,٠	١٧٩٩ ٩٠٠
المجموع	١٨٠٧ ٨٠٠	٥١,٣	١٧١٩ ٧٠٠	٤٨,٧	٣٥٢٧ ٦٠٠

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه، ص١٣٢.

٦٠ بالمائة من قوة العمل في مجال التشييد ـ فهم ٦٥ بالمائة في ليبيا ، و٦٧ بالمائة في عمان ، و٩٥ بالمائة في الكويت. ولكن حتى في قطاعات الصناعات التحويلية والتجهيزية ، فان النسبة المئوية للعمالة الوافدة كبيرة في الكويت (٨٦ بالمائة) ، وفي المملكة السعودية (٦٢ بالمائة). وثمة قطاع لا نملك بيانات عنه ألا وهو الدفاع. ففي ثلاثة من البلدان الأربعة الغنية برؤوس الأموال ، لا تتوافر بيانات حول النسبة المئوية لغير المواطنين العاملين بصفة عامة في مؤسسات ومنشآت القوات المسلحة والدفاع. وليس سراً أن معظم البلدان الخليجية الغنية تجند في قواتها المسلحة أفراداً من غير مواطنيها ، أو تستخدمهم كموظفين مدنيين في مؤسساتها الدفاعية.

ويبدو أن الخصائص المهنية للعمالة العربية الوافدة قد تطورت خلال السنوات العشر الأخيرة ، لتشمل جميع مستويات القوى العاملة. ففي الخمسينات ، بل وعند أوائل الستينات ، كان معظم المصريين العاملين في أقطار النفط من المهنيين (مدرسون ، أطباء ، مهندسون). ولكن مع توسع النشاطات الاقتصادية الذي أعقب القفزة في أسعار النفط في السبعينات ، فان الحاجة إلى جميع المستويات والتخصصات المهنية تعكس من واقع البيانات المتوافرة حديثاً.

إن الكويت ، التي تحتفظ بأفضل سجلات احصائية بين البلدان الغنية تجسد حالة الاعتماد الواسع على العمالة الوافدة ، كما يتضح من الجدول ٢ ـ ٩. من هنا ، فبينما تبقى النسبة المئوية للعمالة الوافدة في الفئتين المهنيتين الرئيسيتين على حالها من الارتفاع (٨٩٫٦ و٤٦ بالمائة ، في مقابل ١٠٫٤ و٥٣٫٩ بالمائة من الكويتيين على التوالي) ، فان نسبة العمال المهاجرين في المستويات الدنيا مرتفعة بالقدر نفسه. فمن بين جميع فئات العاملين اليدويين المهرة وشبه المهرة نجد مثلاً أن الوافدين يشكلون حوالى ٨٦ بالمائة ، في حين لا يزيد الكويتيون عن ١٤ بالمائة. وحتى عند أدنى مستوى من القوى العاملة (اليدوية غير الماهرة) فان غير الكويتيين يشكلون حوالى ثلثي مجموع هذه الفئة (٦٥ بالمائة). وبالمناسبة إن فئات الوافدين العرب الذين فاقوا نظراءهم من حيث تمثيلهم عند هذا المستوى المنخفض من القوى العاملة تنتمي أولاهما إلى شمال اليمن (٦٨ بالمائة) وتنتمي الثانية إلى اليمن الجنوبي (٥٣ بالمائة). وبينها أيضاً عراقيون (٣٩ بالمائة) ومصريون (٣٥ بالمائة). ومن بين العمال الوافدين من غير العرب في الكويت نجد الهنود والايرانيين ممثلين بكثافة في مجال المهن اليدوية غير الماهرة (انظر الجدول ٢ ـ ٩). أما الفلسطينيون ، فهم على النقيض من ذلك يقل تمثيلهم في هذه الفئة (١٣ بالمائة) ؛ في حين أنهم أكثر تمثيلاً في الفئة المهنية العليا (١١ بالمائة) ويليهم المصريون في هذه الفئة

جدول رقم (٢ ـ ٨)

التوزيع القطاعي لقوة العمل المحلية والمستوردة في بعض البلدان النفطية

(نسب مئويــة)

البلــد / القطاع الاقتصادي	الجماهيرية العربية الليبية (١٩٧٣)		عمان (١٩٧٥)		الكويت (١٩٧٥)		المملكة العربية السعودية (١٩٧٣)	
	المهاجر	المحلي	المهاجر	المحلي	المهاجر	المحلي	المهاجر	المحلي
الزراعة	٨٩,٥	١٠,٥	–	–	٥٣,٠	٤٧,٠	٣٧,١	٦٢,٩
التحويل والتجهيز	٦٥,٥	٣٤,٥	٦٤,١	٣٥,٩	١٣,٦	٨٦,٤	٣٨,٢	٦١,٨
التشييد	٣٥,٤	٦٤,٦	٣٣,٤	٦٦,٦	٥,٥	٩٤,٥	٥٢,٤	٤٧,٦
الغاز والمياه والكهرباء	٨٤,٣	١٥,٧	٨٠,٥	١٩,٥	٢٨,٠	٧٢,٠	٧٨,٣	٢١,٧
التجارة	٩٠,٣	٩,٧	٥٤,٠	٤٦,٠	١٦,٠	٨٤,٠	٤٧,٢	٥٢,٨
النقل والمواصلات	٩٥,٦	٤,٤	٨١,٤	١٨,٦	٢٩,١	٧٠,٩	٥٣,٩	٤٦,١
الخدمة المدنية والدفاع	٩٦,١	٣,٩	–	–	–	–	–	–
الخدمات (التعليم والصحة والبنوك الخ)	٨١,٣	١٨,٧	٣٦,٠	٦٤,٠	٣٨,٥	٦١,٥	٤٣,٧	٥٦,٣
المجموع	٧٨,٠	٢٢,٠	٦٦,٠	٣٤,٠	٢٩,١	٧٠,٩	٥٧,٠	٤٣,٠

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» إلى أن البيانات غير متوفرة.

المصادر : احتسبت من : السعودية ، العمالة في القطاع الخاص ، ١٩٧٣ ؛ ليبيا ، وزارة التخطيط ، « النتائج الأولية لتعداد السكان ، ١٩٧٣ ، » طرابلس ، ١٩٧٦ (غير منشور) ؛ الكويت ، وزارة الداخلية ، الادارة المركزية للاحصاء ، تعداد السكان ، ١٩٧٥ (الكويت : الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٦) ؛ عمان ، مكتب الاحصاء الوطني ، مسح العمالة في منشآت القطاع الخاص في عمان التي تستخدم عشرة أفراد فأكثر ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ـ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، وعبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية.

جدول رقم

التوزيع المهني للكويتيين والجاليات مختارة من المهاجرين

(نسب

البلد المصدر للمهاجرين / الفئة المهنية	الاردن	ايران	باكستان	الجمهورية العربية السورية	العراق	فلسطين
(أ ـ ١)	٦,٥	٠,١	٢,١	١,٧	١,٩	١٠,٨
(أ ـ ٢)	٢,٨	٠,٢	١,٠	١,٦	١,٢	٣,٣
(ب)	١٧,٦	٢,٧	٥,٥	٨,٨	٤,١	٣٥,٩
(ج ـ ١)	٢٦,١	١٣,٩	١١,٧	٢١,١	١٢,٧	٢٣,٧
(ج ـ ٢)	٢٥,٨	٤٨,٣	٥٩,٥	٣٩,٧	٤٠,٨	١٤,٢
(د)	٢,١٢	٣٤,٨	٢٠,٢	٢٧,١	٣٩,٣	١٣,١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجموع القوة العاملة	٣٨٩٠٠	١٧٥٠٠	١١٠٠٠	١٦٥٠٠	١٧٨٠٠	٨٢٠٠

(أ ـ ١): الاعمال المهنية التي تتطلب عادة درجة جامعية في العلوم أو الرياضيات.

(أ ـ ٢): الأعمال المهنية وما يتفرع منها، التي تتطلب عادة درجة جامعية في الآداب.

(ب): المهنيون وغيرهم، الذين تتطلب أعمالهم عادة ما بين سنة وثلاث سنوات من التعليم أو التدريب بعد المرحلة الثانوية.

المصدر: احتسب من: الكويت، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، تعداد السكان، ١٩٧٥، ص١٠٥.

(٢ ـ ٩)

حسب مستوى المهارة ، لسنة ١٩٧٥ (النسب المئوية)

مئويـة)

الكويت	لبنان	مصر	الهند	اليمن	اليمـن الديمقراطية	النسبة المئوية الى المجموع	
						كويتي	غير كويتي
١,٢	٤,٠	٧,٢	٣,٦	٠,٣	٠,٢	١٠,٤	٨٩,٦
٥,٨	٣,٨	٣,٣	١,٠	١,٣	٠,٥	٥٣,٩	٤٦,١
١٢,٠	١٧,٥	٢١,١	٩,٠	١,٣	٠,٧	٢٨,٦	٧١,٤
٢٤,٤	٢٦,٥	٧,٩	٢١,٧	١٦,٢	٤٠,٩	٣٥,٦	٦٤,٤
١٢,١	٢٧,٨	٢٥,٦	١٢,٩	١٢,٦	٤,٧	١٤,٣	٨٥,٧
٤٤,٥	٢٠,٤	٢٤,٩	٥١,٨	٦٨,٢	٥٣,٠	٣٥,٠	٦٥,٠
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٩,١	٧٠,٩
٨٦٦٢١	٧٢٠٠	٢٧٣٠٠	٢٤٠٠	٢٧٠٠	٨٦٠٠		

(ج ـ ١): المهن الماهرة وشبه الماهرة العاملة في المكاتب.

(ج ـ ٢): الحرف اليدوية الماهرة وشبه الماهرة.

(د): الحرف التي لا تتطلب مهارة.

العليا (٧ بالمائة). بتعبير آخر فقد كان الوافدون المصريون، ممثلين بكثافة عند ذروة وقاعدة الهرم المهني على السواء في دولة الكويت[٧].

ويبدو أن الوضع في الكويت، ممثل بحق للبلدان الأخرى الغنية. ففي دراسة أعدها محمد فارس، من منظمة العمل العربية، كشف النقاب عن أن العمال العرب الوافدين كانوا يحتلون ٧٥ بالمائة، من جميع الأعمال المهنية والادارية العليا بالمملكة العربية السعودية، و٥٦ بالمائة من هذه الأعمال في ليبيا، و٨٥ بالمائة في عمان في منتصف السبعينات[٨]. وفي معرض تعليقه على هذا الوضع يلاحظ محمود عبد الفضيل « ... أن تيار الهجرة، في ظل الحقبة النفطية الجديدة، أصبح أكثر تنوعاً من ذي قبل، إذ أنه سمح لأعداد كبيرة من عمال الانتاج، وعمال الخدمات العاديين بالهجرة إلى البلدان النفطية، وهي فئات لم تكن تهاجر على نطاق واسع من قبل »[٩].

ومرة أخرى تأتي حالة المصريين، لتكون خير ممثل للحالات المناظرة لها في البلدان الأخرى الفقيرة في رؤوس الأموال. ففي سنة ١٩٦٥، كان هناك ما يزيد عن ٥٢ بالمائة من جميع المصريين وغيرهم من الفئات رفيعة التخصص. ومع ذلك، فما أن جاء عام ١٩٧٥ حتى انخفض نصيب هذه الكفايات العالية إلى ٢٩٫٥ بالمائة، في حين أن المصريين المهاجرين من فئة المستوى المنخفض، قفزت نسبتهم من ٢١٫٨ إلى ٣٨٫٣ بالمائة خلال هذه الفترة نفسها[١٠]. وبطبيعة الحال فان العدد المطلق للمصريين، في كلتا الفئتين، استمر في ارتفاعه، ولكن الزيادة، كانت أكبر ما تكون بالنسبة للقوى العاملة في المستويين المتوسط والمنخفض. وتلك نقطة جديرة بأن نتذكرها حيث بدأ المراقبون

---

(٧) يعتقد أن نسبة المشاركة الفعلية أعلى في البلدان المصدرة للأيدي العاملة في مصر واليمن الشمالية، حيث يوجد عدد كبير من النساء العاملات في مزارع عائلاتهن، ولكن لا يجري احصائهن بوصفهن ضمن الفئات المكتسبة برغم كونهن في الحقيقة كذلك.

(٨) M.A. Faris, "Regional Cooperation and Integration of Arab Manpower Resources: A Migration Strategy," in: The Seminar on Population, Labor and Migration in the Arab Gulf States, Kuwait, 16-18 December 1978.

(٩) عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية**، ص٤٠.

(١٠) محمد عبد الفتاح رمضان، «دراسة عن أوضاع المصريين في الكويت،» (دبلوم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، حزيران/يونيو ١٩٧٨)، كما ورد في: عبد الفضيل، المصدر نفسه، ص٤١.

يلاحظون نقصاً شديداً في العمالة في بعض القطاعات حتى في البلدان الفقيرة في رؤوس الأموال كمصر في أواخر السبعينات، وتلك قضية سوف نعالجها لاحقاً.

ثالثاً: العمالة المهاجرة بين الاحلال والدوران

خاصيتان مهمتان للهجرة العربية جديرتا الاهتمام في هذا السياق. **أولاهما**، ظاهرة الاحلال في بعض البلدان العربية، بمعنى أن بلداً واحداً يكون مصدراً للقوى العاملة، ومستورداً لها في الوقت نفسه[11]. وإذا عدنا إلى الجدول ٢ ـ ٣ نلاحظ، أن الأردن والعراق وعمان تدخل كلها ضمن هذه الفئة. أما في حال الأردن واليمن فلا يزال الميزان مائلاً بشدة إلى جانب تصدير العمالة، على نحو ما يوضحه الجدول ٢ ـ ١٠. ولكن في حال العراق وعُمان، وكلاهما من البلدان المنتجة للنفط، فان الفرق بين حجم الصادر والمستورد من العمالة ليس كبيراً. أما المصدر الرئيسي للاحلال محل العمالة المهاجرة بالنسبة للبلدان الأربعة التي تظهر في الجدول رقم ٢ ـ ٣ فهي، مصر وسورية

جدول رقم (٢ ـ ١٠)

البلدان العربية المصدرة ـ المستوردة للعمالة، لسنة ١٩٧٥

البلد	حجم تصدير العمالة	حجم استيراد العمالة	الصافي
الاردن	٢٦٤ ٧١٧	٣٢ ٨٠٠	٢٣٢ ٩١٧
العراق[أ]	٢٠ ٦٢٥	١٥ ٢٠٠	٥ ٤٢٥
عُمان	٣٨ ٤١٣	٨ ٨٠٠	٢٩ ٦١٣
اليمن	٢٩٠ ١٢٨	٢ ٣٥٠	٢٨٩ ٧٧٨

(أ) اختلفت الصورة كثيراً فيا بعد، إذ يعتقد أن في العراق، في الوقت الحاضر (١٩٨١)، ما يزيد على مليون من العاملين الوافدين.

المصدر: احتسب من:

Farrag, "Migration Between Arab Countries,".

(١١) لمعالجة موضوع هجرة الاحلال، انظر الدراستين اللتين وضعتهما كلارك:

Clarke, "Jordan: A Labor Receiver - a Labor Supplier," and "Yemen, a Profile,».

ولبنان. فمن بين حوالى ٣٣ ألفاً من اليد العاملة غير الأردنية، التي وجدت عملاً في الأردن عام ١٩٧٥ كان هناك ٢٠ ألفاً من السوريين و٧٥٠٠ من اللبنانيين و٥٣٠٠ من المصريين. وفي العراق وعمان واليمن مجتمعة، كان هناك ما بين ٢٦ ألفاً من اليد العاملة العربية المستوردة، ١٤ ألفاً من المصريين (٥٤ بالمائة) و٧٠٠٠ من الأردنيين ـ الفلسطينيين (٢٧ بالمائة) و٤٠٠٠ من اللبنانيين. ومن المعتقد أن هذا النوع من إحلال العمالة قد زاد أكثر كثيراً في أواخر السبعينات. ومن هنا فعندما يبدأ بلد مصدر للعمل في الاحساس بنقص في سوق العمل المحلي الخاص به، نتيجة العجز عن ضبط الهجرة إلى خارج حدوده، فهو يلجأ إلى استيراد عمالة بديلة لكي تسد هذه الفجوة. ويصدق هذا بصفة خاصة على الأردن، حيث أن السوريين والمصريين، هم الذين يحلون ببساطة في مجال اليد العاملة المتوسطة والمنخفضة محل الأردنيين ـ الفلسطينيين الذين ينزحون إلى البلدان النفطية الغنية. من الواضح، أن هذه العمالة البديلة تتقاضى أجوراً أكبر بكثير، من تلك السائدة في بلدها الأصلي، مصر أو سورية مثلاً، لكن هذه الأجور ليست بحال من الأحوال بالارتفاع نفسه، الذي بلغته في البلدان النفطية الغنية.

والموقف مختلف بالنسبة لكل من عُمان واليمن الشمالي، بمعنى أن حركة عمالتها الثلاثية المسار لا تؤدي تلقائياً، إلى ذلك الاحلال الآلي الميكانيكي، الذي عرضناه فيا سبق. ففي معظم الأحوال تتصف العمالة العربية الوافدة إلى اليمن وعُمان، بارتفاع في مستواها المهني، في حين أن اليد العاملة المصدرة، من هذين البلدين، لا تنتمي إلا إلى المستويين المتوسط أو المنخفض.

الظاهرة الثانية حول هذا المضار، هي عملية دوران عملية الهجرة أو الأمد الذي تستغرقه. إن معظم المعالجات التي سبقت في هذا الموضوع، تعمد إلى تحليل الهجرة الداخلية للعمالة العربية من الناحية الاحصائية ومن الناحية القطاعية. إن مفهوما «الرصيد» و«التدفق السنوي» لا يأخذان في إعتبارهما أن معظم حالات هجرة العمالة هذه مؤقتة[١٢]. ففي عام ١٩٧٠ بلغ متوسط فترة العمل بالنسبة للمصري في الكويت مثلاً حوالى ٣ر٦ من السنوات، وكانت فترة اليمني ٤ر٧ من السنوات. أما الفلسطيني، فوصلت مدة عمله بالكويت إلى ٦ر٣ من السنوات. مع ذلك، فعندما يعود هؤلاء المهاجرون إلى أوطانهم، فان آخرين من بني وطنهم يحلون محلهم في البلدان النفطية الغنية. وبتعبير آخر، ثمة دورة متواصلة من العمالة العربية المهاجرة، بما يعني أن العملية تتصل بما هو أكثر من مفهومي «الرصيد» و«التدفق» اللذين توحي بهما

(١٢) عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية**، ص٣٣.

الاحصاءات. وعلى هذا، فثمة ١ر٧ مليون مصري جدد ينخرطون في سلك العمالة المهاجرة كل عشر سنوات، وذلك دون أن نحصي معهم من يعولهم[١٣]. وبالمقياس نفسه فهناك حوالي ٢ر٢ مليون من المهاجرين العرب الآخرين الذين يتأثرون بالعملية نفسها كل عقد من الزمان. وطبقاً لهذا المنظور حول دوران العمالة الوافدة، فإننا نجد أن هناك عدداً يصل في مجموعه إلى حوالى ٤ ملايين عربي ينتقلون عبر حدود دولهم، سعياً وراء العمل كل عشر سنوات. فاذا كان كل منهم عضواً في أسرة، يبلغ متوسط عدد أفرادها خمسة أشخاص، فهناك حينئذ ما يصل إلى عشرين مليون عربي، يتأثرون تأثراً مباشراً بظاهرة هجرة العمالة العربية كل عقد من الزمن، وذلك، دون أن ندخل في هذا الحساب، مستقبل النمو المتراكم من المهاجرين، ومن يعولونهم.

رابعاً: العمال العرب المهاجرون والجاليات العربية المهاجرة

اقتصرت معالجتنا للموضوع حتى الآن، على التعرض لفئات العمالة العربية المهاجرة، أي تلك التي تزاول نشاطاً اقتصادياً مجزياً في بلدان غير بلدان المنشأ. لكن بعضاً من هذه الفئات، وليس كلها يصطحب معه آخرين من أفراد الأسرة (الزوجة والأطفال مثلاً). والواقع أن معظم المهاجرين، لا يصحبون عيالهم لأسباب عدة، منهم من يعتبر أن الاقامة في بلد المهجر هي فترة قصيرة ومؤقتة لدرجة لا تغري أو تسمح باحضار عائلاتهم معهم. قد يكون هناك من يرغب في احضار عائلته، ولكن مما يحول بينه وبين هذه الرغبة، كلفة السكن الباهظة وغيرها من الخدمات اللازمة في البلدان النفطية الغنية. وحتى إذا ما تمكن العامل المهاجر من تحمل تلك التكاليف، فان ذلك بحد ذاته كفيل باحباط الغايات التي سعى إليها بالدرجة الأولى من وراء هجرته المؤقتة، وهي تجميع المدخرات. وأخيراً يجد بعض المهاجرين، أن البيئة الجديدة ونوعية الحياة في بلد المهجر لا تتلاءم وظروف أسرته.

مع هذا كله، فثمة فئات من العاملين العرب المهاجرين يصطحبون عائلاتهم معهم إلى البلد الذي يعملون فيه. وتلك الفئات تشمل المهنيين، الذين تتولى جهة العمل تحمل نفقات اسكانهم، وتسفير عائلاتهم وتعليم أبنائهم (غالباً ما يكون رب العمل هنا هو الحكومة). إلا أن المثل البارز في هذا المجال، هو حالة المهاجرين الأردنيين ـ

---

(١٣) المصدر نفسه، ص٣٣.

الفلسطينيين. إنهم غالباً ما يشكلون هرماً سكانياً طبيعياً في البلدان المضيفة[١٤]. ومرة أخرى، فعلى أساس البيانات الكويتية، يعرض الشكل ٢ - ٢ الأهرام السكانية لعدد من الجماعات المهاجرة، حيث يبين أن النسبة المئوية للنساء والأطفال المعالين بين المهاجرين الأردنيين - الفلسطينيين، نسبة كبيرة بالمقارنة إلى نظيرتها في الجماعات الأخرى، التي تميل إلى كونها جماعات من الذكور في أغلب الأحوال. وفي سنة ١٩٧٥ بلغ متوسط فترة الاقامة بالنسبة للفلسطينيين - الأردنيين ٧ر٨ من السنوات (في مقابل ٣ر٦ في عام ١٩٧٠). وتلك أطول فترة إقامة لأي جماعة مهاجرة[١٥]. وفي الحقيقة، فهناك ما يصل إلى ٤٥ بالمائة من أعداد الجالية الفلسطينية الأردنية في الكويت ممن ولدوا هناك - على نحو ما يعرضه الشكل ٢ - ٣. ونحن نعتقد أن ما تكشف عنه البيانات الكويتية هو ممثل لنظائره من الحالات الأخرى في سائر البلدان النفطية الغنية - بمعنى أن الفلسطينيين - الأردنيين يميلون، إلى أن يصبحوا أكثر وأكثر جماعة مستقرة في البلدان المضيفة. وهذا ليس بالصعب تفسيره بحال من الأحوال، فمن نسميهم بالأردنيين الفلسطينيين، هم بالأساس وفي الغالبية، فلسطينيون يحملون جوازات سفر أردنية. ان انتزاعهم من وطنهم، مع استمرار اغتصاب هذا الوطن جعلهم يستقرون ولو بصفة مؤقتة مع عائلاتهم، حيثما استطاعوا أن يجدوا فرصاً للعمل. وقد جعلهم ذلك أشد الجاليات المهاجرة تأثيراً في البلدان النفطية الغنية. وهو الأمر الذي تترتب عليه آثار سياسية بعيدة المدى. فلا يقتصر الأمر على أنهم يشكلون ما بين عشرة وعشرين بالمائة من قوة العمل في معظم دول الخليج، ولكنهم أكثر من ذلك يتركزون في القطاعات الوسطى والعليا من الهيكل المهني الاقتصادي. وبما أنهم أكثر أبناء العروبة تسيساً، وبما أن ثمة روابط عميقة تربطهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، فان هذه الجاليات الفلسطينية المهاجرة، تمثل نوعاً من الردع الرصين لسلوك الصفوة الحاكمة وللسياسات الرسمية في الدول النفطية الغنية.

خامساً: العمالة المهاجرة غير العربية

على الرغم من أن العمالة المهاجرة العربية، تشكل الجزء الأكبر من قوة العمل في البلدان النفطية الغنية إلا أن هناك وجوداً متزايداً ومتسع النطاق للأيدي العاملة غير العربية في هذه البلدان. لقد شهد العقدان الأخيران تقاطر مهاجرين من غير العرب

---

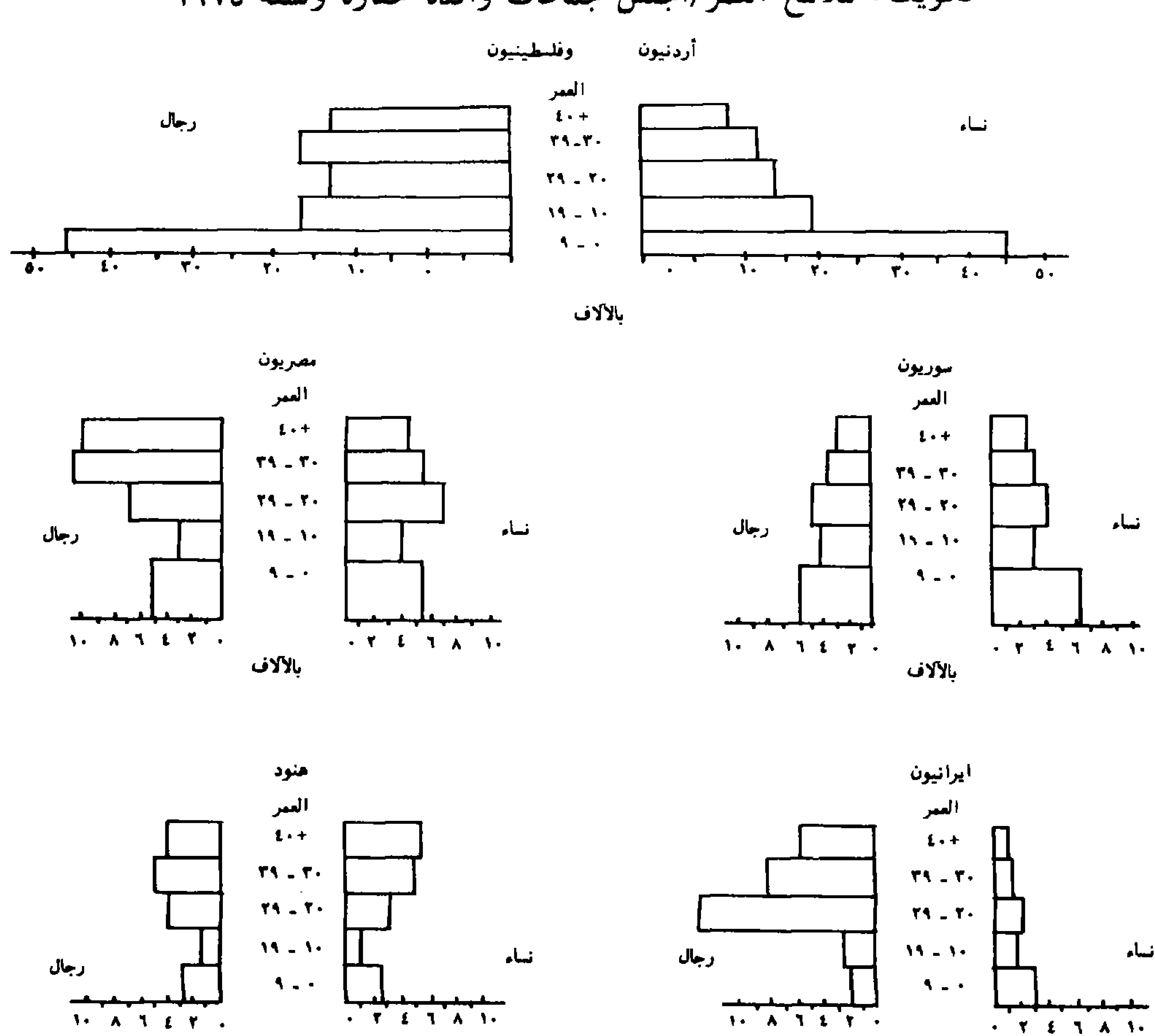
(١٤) Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region*, pp. 49-50.

(١٥) المصدر نفسه.

جاؤوا من أقطار آسيوية نتيجة عوامل الجذب والدفع ما بين بلدانهم الأصلية ، والبلدان النفطية الغنية . وهم في هذا يماثلون المهاجرين العرب ، سواء بسواء . ومع ذلك ، فان هذا التقاطر للعمالة الآسيوية ، سرعان ما تحول ليصبح تدفقاً له ، مغزاه في عقد السبعينات ويأتي المهاجرون من غير العرب أساساً من الهند وباكستان وايران وأفغانستان . وفي الآونة الأخيرة فقد ظهر على الساحة العربية أيضاً الكوريون والفليبيون الذين وفدوا طلباً للعمل والرزق .

شكل رقم (٢ ـ ٢)

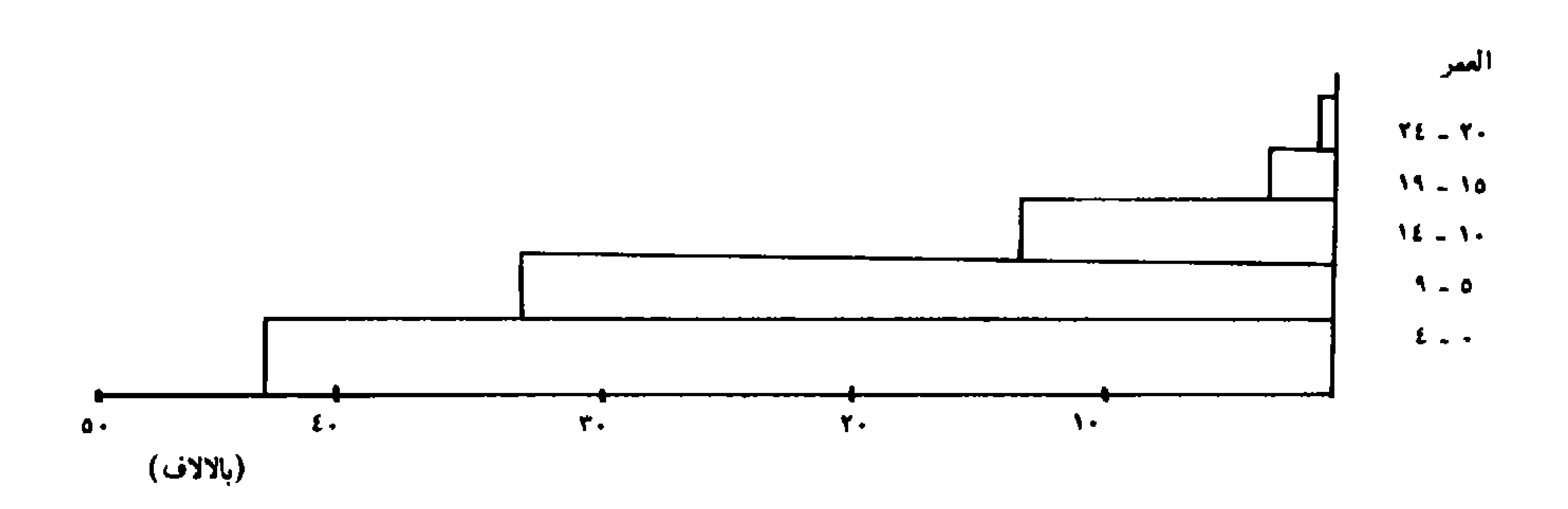
الكويت : ملامح العمر/الجنس لجماعات وافدة مختارة ولسنة ١٩٧٥

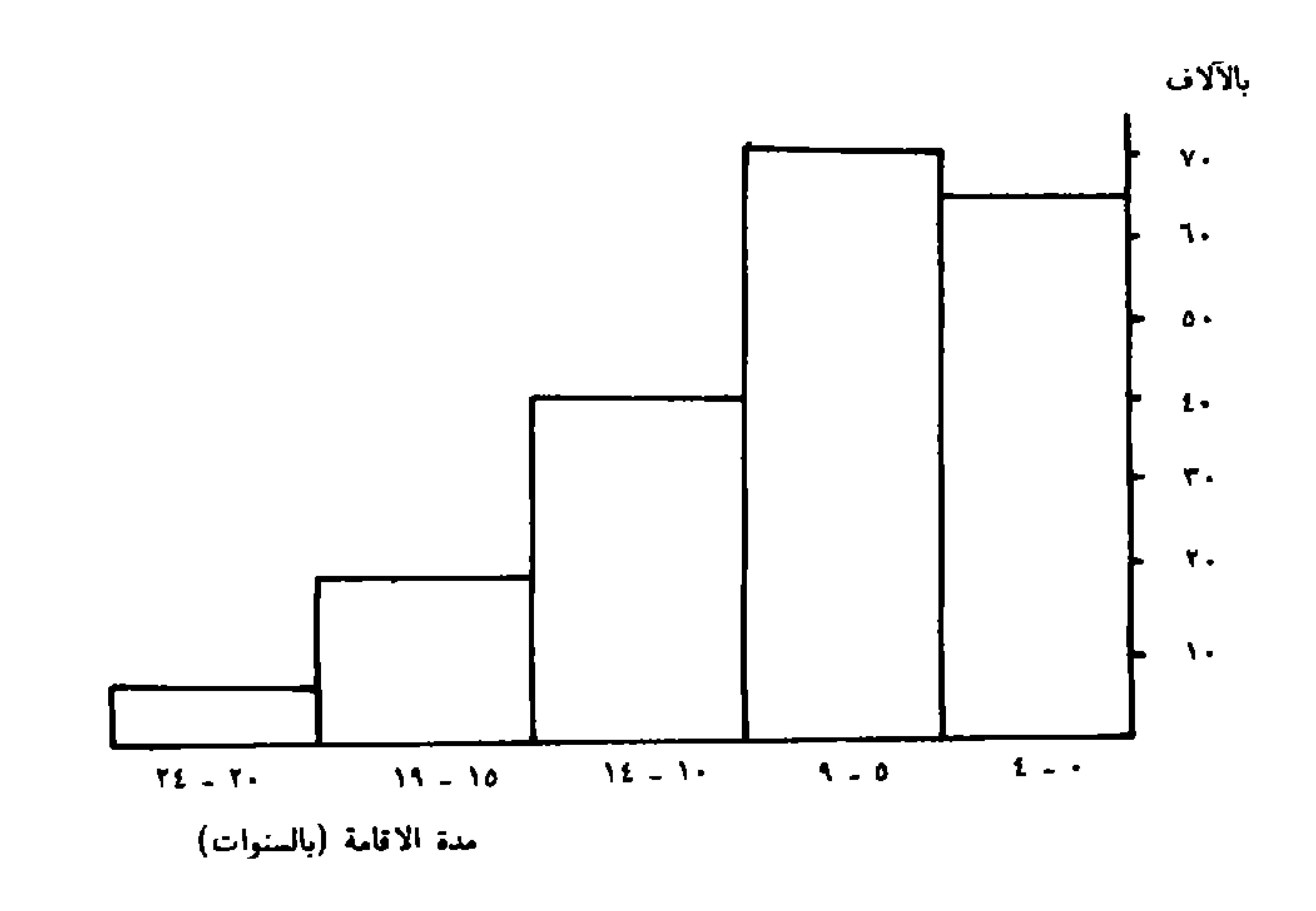


المصدر : استناداً إلى : الكويت ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، تعداد السكان ، ١٩٧٥ (الكويت : الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٦)، كما ورد في :

J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labor Oganisation (ILO), 1980), p. 51.

شكل رقم (٢ ـ ٣)
أعمار الاردنيين والفلسطينيين المولودين بالكويت والمقيمين بها ، لسنة ١٩٧٥





المصدر : استناداً إلى : « توزيع الجالية الأردنية والفلسطينية حسب مدة الاقامة ، ١٩٧٥ ، ».
المصدر : استناداً إلى :

Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region*, p. 52.

ويبين الجدول ٢ ـ ١١ عدد المهاجرين من غير العرب في دول الخليج بالأرقام المطلقة والنسبية. لقد زاد الآسيويون (أي الهنود والباكستانيون وبقية أبناء الشرق الآسيوي) من حوالى ٨٤ ألفاً سنة ١٩٧٠ إلى حوالى ٢٤٨ ألفاً في منتصف ذلك العقد ، أي بزيادة ثلاثة أضعاف أو حوالى ٣٠٠ بالمائة في مدى خمس سنوات لا تزيد. إن الآسيويين لم يشكلوا سوى ٢٦ بالمائة من مجموع قوة العمل الوافدة سنة ١٩٧٠ ، إلا أنهم سرعان ما زادوا ليصلوا إلى حوالى ٤٦ بالمائة من قوة العمل هذه ، بحلول عام ١٩٧٥ . وعند هذه النقطة زاد الوافدون غير العرب على الوافدين العرب في دول الخليج. وعلى

جدول رقم (٢ ـ ١١)

قوة العمل في الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر والكويت حسب الاصل العرقي ، للسنتين ١٩٧٠ و ١٩٧٥

الاصل العرقي	١٩٧٠		١٩٧٥	
	العدد	(٪)	العدد	(٪)
عرب (غير مواطنين)	١٦٥ ٩٠٠	٥١,٠	٢٢٦ ٤٠٠	٤١,٧
آسيويون	٨٣ ٩٠٠	٢٥,٨	٢٤٧ ٧٠٠	٤٥,٧
ايرانيون ، أوروبيون وغيرهم	٧٥ ٣٠٠	٢٣,٢	٦٨ ٤٠٠	١٢,٦
المجموع	٣٢٥ ١٠٠	١٠٠,٠	٥٤٢ ٥٠٠	١٠٠,٠
مواطنون	١٤٧ ٦٠٠	٣١,٢ (أ)	١٩٥ ١٠٠	٢٦,٥ (أ)
المجموع العام	٤٧٢ ٧٠٠	١٠٠,٠	٧٣٧ ٦٠٠	١٠٠,٠

(أ) نسبة مئوية من المجموع.

المصدر: احتسب من:

Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region.*

الرغم من أن العمال الوافدين العرب ما زالوا يتزايدون بالأعداد المطلقة (من ١٦٦ ألفاً عام ١٩٧٠ إلى ٢٢٦ ألفاً عام ١٩٧٥) إلا أن التمثيل النسبي للمهاجرين العرب في الخليج قد انخفض من ٥١ بالمائة إلى ٤٢ بالمائة في الفترة السابقة نفسها. فاذا ما عرفنا أن السكان المواطنين في دول الخليج، أعدادهم متواضعة غاية التواضع (حوالى مليون واحد عام ١٩٧٥) فان الوجود المتزايد لجماعات غير عربية، من شأنه أن يغير بصورة جذرية من الهيكل الحضاري ـ العرقي القائم في تلك الدول. وقد ارتفعت حول هذا المجال أصوات التحذير من جراء عملية ذوبان الطابع العربي للخليج[١٦]. لكن يبدو أن اغراء العمالة الرخيصة هو من القوة لدرجة، يصعب معها وقف ذلك التدفق من المهاجرين، غير العرب إلى تلك المنطقة.

سادساً: آفاق هجرة العمالة في المستقبل

سوف يشهد عقد الثانينات استمرار نظام الهجرة الذي انطلقت مسيرته مع عقد السبعينات، بمعنى استمرار هجرة الأيدي العاملة من البلدان الكثيفة السكان والفقيرة

(١٦) انظر مثلاً: محمد الرميحي، «الهجرة العربية إلى الخليج: الأسباب الاقتصادية والنتائج الاجتماعية،» العربي (الكويت)، العدد ٢٤٤ (آذار/مارس ١٩٧٩).

في رؤوس الأموال ، إلى البلدان العربية القليلة السكان ، والغنية برؤوس الأموال . وفي دراسة حديثة صادرة عن البنك الدولي[١٧] تم تقدير حاجات الأيدي العاملة بالنسبة للبلدان العربية الغنية بالنفط خلال منتصف الثمانينات (انظر الجدول ٢ - ١٢). فبموجب « سيناريو » نمو اقتصادي مرتفع ، تدل الاسقاطات على أن الطلب على العمالة سيرتفع من المستوى الذي كان قد بلغه سنة ١٩٧٥ وهو ٩,٧ مليون شخص إلى حوالى ١٥,٣ مليون شخص عام ١٩٨٥ ، أي بزيادة صافية تبلغ ٥ر٦ مليون ، ونمو نسبي يصل إلى ٥٨ بالمائة . وفي إطار « سيناريو » نمو منخفض ، فسوف تبقى الزيادة الصافية في حاجات القوى العاملة في هذه البلدان عند رقم ٣ر٤ مليون . من ناحية أخرى يشير التركيب القطاعي للحاجات كلياً من القوى العاملة ، على نحو ما يشرحه الجدول ٢ - ١٣ إلى زيادة نسبية في الطلب على العمالة في القطاعات التحويلية (٩٤ إلى ١٠٩ بالمائة) ؛ والمنافع العامة (١١٩ إلى ١٣١ بالمائة) ، والتشييد (١١٢ إلى ١٣٠ بالمائة) ، والتجارة والمال (٦٥ إلى ٧٦ بالمائة) ، والخدمات (٥٥ إلى ٦٧ بالمائة) . ومن المتوقع كما تشير الاسقاطات أن أدنى طلب على العمالة سيكون في القطاع الزراعي ، إذ سيقتصر على حوالى ٧ بالمائة بموجب « سيناريو » النمو المرتفع . لكن على أساس التجزئة النسبية للطلب ، فلسوف يستوعب قطاع الخدمات حوالى ٣٠ بالمائة من الزيادة الصافية المسقطة ، يتبعه في هذا القطاع التشييد ، فقطاعا التجارة والمال ، وأخيراً قطاع الأعمال التحويلية والتجهيزية .

ثمة اتجاه آخر في مجال الحاجات إلى الأيدي العاملة خلال منتصف الثمانينات يتمثل في زيادة الطلب النسبي على الكفاءات من القوى العاملة . إذ يبيّن الجدول ٢ - ١٤ ، وعلى أساس « سيناريو » النمو المنخفض عينه ، تدل الاسقاطات على زيادة الحاجات من الأعمال المهنية ـ الفنية أو التقنية بحوالى ١٧٠ بالمائة ، يتلوها الأعمال الفنية (١٠٨ بالمائة) ، والأعمال شبه المهنية (١٤٥ بالمائة) . أما الحرف اليدوية فلسوف يطرأ عليها نمو معتدل خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ متراوحة بذلك بين ٧١ بالمائة بالنسبة للحرف شبه الماهرة ، و٢١ بالمائة بالنسبة للحرف غير الماهرة . مع ذلك فان الفئتين الأخيرتين ستظلان ، على أساس الحجم المطلق ، تمثلان معظم النمو الصافي في الحاجات من القوى العاملة خلال السنوات العشر المنتهية عام ١٩٨٥ .

---

(١٧) World Bank, "Research Project on Labor Migration and Manpower in The Middle East and North Africa-Interim Report," Washington. D.C., December 1979. (mimeo)

جدول رقم (٢ - ١٢)

معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والمنخفضة للاحتياجات الاجمالية من اليد العاملة في البلدان العربية الرئيسية المستوردة للعمل ، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥

البلد	١٩٧٥		معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ١٩٨٥			معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة ١٩٨٥		
	متطلبات اليد العاملة	الأنصبة بالنسبة المئوية	متطلبات اليد العاملة	الأنصبة بالنسبة المئوية	الزيادة المئوية	احتياجات اليد العاملة	الانصبة بالنسبة المئوية	الزيادة المئوية
الامارات العربية المتحدة	٢٩٢٠٠٠	٣,٠	٦٣٢٠٠٠	٤,١	١١٦,٤	٥٧٠٠٠٠	٤,١	٩٥,٢
البحرين	٧٩٠٠٠	٠,٨	١٥١٠٠٠	١,٠	٨٩,٩	١٢٩٠٠٠	٠,٩	٦٣,٣
الجزائر	٣٠٨٣٠٠٠	٣١,٧	٤٥١١٠٠٠	٢٩,٤	٤٦,٣	٣٩٥٤٠٠٠	٢٨,١	٢٨,٣
الجماهيرية العربية الليبية	٧٣٥٠٠٠	٧,٦	١٤١٤٠٠٠	٩,٢	٩٢,٤	١٢٦٠٠٠٠	٩,٠	٧١,٤
العراق	٣٠٠٨٠٠٠	٣٠,٩	٤٥٦٦٠٠٠	٢٩,٨	٤٠,٢	٤٣٠٢٠٠٠	٣٠,٧	٣٢,٣
عُمان	١٩٢٠٠٠	٢,٠	٢٥٧٠٠٠	١,٧	٣٣,٩	٢٥٧٠٠٠	١,٨	٣٣,٩
قطر	٧٤٠٠٠	٠,٧	١٣٦٠٠٠	٠,٩	٨٣,٨	١٣٣٠٠٠	٠,٩	٧٩,٧
الكويت	٢٩٧٠٠٠	٣,١	٤١٤٠٠٠	٢,٧	٣٩,٤	٣٩٣٠٠٠	٢,٨	٣٢,٣
المملكة العربية السعودية	١٩٦٨٠٠٠	٢٠,٢	٣٢٤٥٠٠٠	٢١,٢	٦٤,٩	٣٠٥٥٠٠٠	٢١,٧	٥٥,٢
المجموع	٩٧٢٨٠٠٠	١٠٠,٠	١٥٣٢٦٠٠٠	١٠٠,٠	٥٧,٥	١٤٠٥٣٠٠٠	١٠٠,٠	٤٤,٥

المصدر : احتسب من :

World Bank, "International Labor Migration and Manpower in the Middle East and North Africa-Interim Report," Washington, D.C., September 1980, p. 36. (mimeo)

جدول رقم

معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والمنخفضة لاحتياجات اليد العاملة العربية الرئيسية للعمالة،

القطاع	١٩٧٥		معدلات النمو الاقتصادي ١٩٨٥		
	الاحتياجات من القوى العاملة	الانصبة المئوية	الاحتياجات من القوى العاملة	الانصبة المئوية	الزيادة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (بالعدد)
الزراعة	٣٦٩٩٠٠٠	٣٨,٠	٣٩٥٢٠٠٠	٢٥,٨	٢٥٣٠٠٠
المناجم والمحاجر	١٤٥٠٠٠	١,٥	٢٢٦٠٠٠	١,٥	٨١٠٠٠
الصناعات التحويلية	٦٣٥٠٠٠	٦,٥	١٣٢٧٠٠٠	٨,٧	٦٩٢٠٠٠
المرافق العامة	٢٦٠٠٠٠	٢,٧	٥٩٨٠٠٠	٣,٩	٣٣٨٠٠٠
التشييد	١١٤١٠٠٠	١١,٧	٢٧٣٤٠٠٠	١٧,٨	١٥٩٣٠٠٠
التجارة والمال	٨٧٥٠٠٠	٩,٠	١٥٣٦٠٠٠	١٠,٠	٦٦١٠٠٠
النقل والمواصلات	٤٩٩٠٠٠	٥,١	٨٢٩٠٠٠	٥,٤	٣٣٠٠٠٠
الخدمات	٢٤٧٤٠٠٠	٢٥,٥	٤١٢٤٠٠٠	٢٦,٩	١٦٥٠٠٠٠
المجموع	٩٧٢٨٠٠٠	١٠٠,٠	١٥٣٢٦٠٠٠	١٠٠,٠	٥٥٩٨٠٠٠

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه.

(٢ - ١٣)

حسب القطاعات وأنصبة الزيادة الكلية في الاحتياجات في البلدان للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥

المرتفعة		معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة				
		١٩٨٥				
الزيادة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (٪)	الانصبة المئوية من الزيادة	الاحتياجات من القوى العاملة	الانصبة المئوية	الزيادة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (بالعدد)	الزيادة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (٪)	الانصبة المئوية من الزيادة
٦,٨	٤,٥	٣٥٥٠٠٠٠	٢٥,٣	ـ١٤٩٠٠٠٠	ـ٤,٠	ـ٣,٤
٥٥,٨	١,٤	٢٢٦٠٠٠	١,٦	٨١٠٠٠	٥٥,٨	١,٩
١٠٨,٩	١٢,٤	١٢٣١٠٠٠	٨,٨	٥٩٦٠٠٠	٩٣,٨	١٣,٨
١٣٠,٠	٦,٠	٥٦٨٠٠٠	٤,٠	٣٠٨٠٠٠	١١٨,٥	٧,١
١٣٩,٦	٢٨,٥	٢٤١٩٠٠٠	١٧,٢	١٢٧٨٠٠٠	١١٢,٠	٩,٥
٧٥,٥	١١,٨	١٤٤٣٠٠٠	١٠,٣	٥٦٨٠٠٠	٦٤,٩	٣,١
٦٦,١	٥,٩	٧٨٥٠٠٠	٥,٦	٢٨٦٠٠٠	٥٧,٣	٦,٤
٦٦,٧	٢٩,٥	٣٨٣١٠٠٠	٢٧,٢	١٣٥٧٠٠٠	٥٤,٩	٣١,٤
٥٧,٥	١٠٠,٠	١٤٠٥٣٠٠٠	١٠٠,٠	٤٣٢٥٠٠٠	٤٤,٥	١٠٠,٠

جدول رقم
معدلات النمو الاقتصادي
من اليد العاملة، حسب المستوى المهني وأنصبة
في البلدان العربية الرئيسية المستوردة

المستوى المهني	١٩٧٥		معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ١٩٨٥			
	الاحتياجات من القوى العاملة	الانصبة المئوية	الاحتياجات من القوى العاملة	الانصبة المئوية	الزيادة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (بالعدد)	الزيادة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (٪)
حرف مهنية وفنية(أ ـ ١)	١١٣٠٠٠	١,٢	٣٢١٠٠٠	٢,١	٢٠٨٠٠٠	١٨٤,١
حرف مهنية (أ ـ ٢)	٢٤٦٠٠٠	٢,٥	٥٤٧٠٠٠	٣,٤	٣٠١٠٠٠	١٢٢,٤
حرف مهنية وفنية(ب ـ ١)	١٨٦٠٠٠	١,٩	٥٠٢٠٠٠	٣,٣	٣١٤٠٠٠	١٦٩,٩
حرف دون مهنية (ب ـ ٢)	٣٦٤٠٠٠	٣,٧	٨١٨٠٠٠	٥,٣	٤٥٤٠٠٠	١٢٦,٧
حرف مكتبية ويدوية (د)	٧٩٧٠٠٠	٨,٢	١٥٠٤٠٠٠	٩,٨	٧٠٧٠٠٠	٨٨,٧
حرف مكتبية شبه مهنية ويدوية (ج ـ ٢)	١٨٥٣٠٠٠	١٩,٠	٣٤٥٠٠٠٠	٢٢,٥	١٥٩٧٠٠٠	٨٦,٢
حرف غير ماهرة (د)	٦١٦٩٠٠٠	٦٣,٥	٨١٨٣٠٠٠	٥٣,٤	٢٠١٤٠٠٠	٣٢,٦
المجموع	٩٧٢٨٠٠٠	١٠٠,٠	١٥٣٢٥٠٠٠	١٠٠,٠	٥٥٩٧٠٠٠	٥٧,٢

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه.

(٢ - ١٤)

المرتفعة والمنخفضة للاحتياجات

الزيادة الاقليمية الكلية في الاحتياجات

للعمالة، للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥

		معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة					
		١٩٨٥					
الانصبة المئوية من الزيادة	نسبة الزيادة الاقليمية	الاحتياجات من القوى العاملة	الانصبة المئوية	الزيادة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (بالعدد)	الزيادة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (٪)	الانصبة المئوية من الزيادة	نسبة الزيادة الاقليمية
٣,٧	١,٥	٣٠٥٠٠٠	٢,٢	١٩٢٠٠٠	١٤٩,٩	٤,٦	٢,٢
٥,٤	٢,٢	٥١٢٠٠٠	٣,٦	٢٦٦٠٠٠	١٠٨,١	٦,٢	٣,١
٥,٧	٢,٣	٤٥٥٠٠٠	٣,٢	٢٦٩٠٠٠	١٤٤,٦	٦,٢	٣,١
٨,١	٣,٣	٧٦٢٠٠٠	٥,٤	٣٩٨٠٠٠	١٠٩,٣	٩,٢	٤,٦
١٢,٦	٥,١	١٣٩٥٠٠٠	٩,٩	٥٩٨٠٠٠	٧٥,٠	١٣,٨	٦,٩
٢٨,٥	١١,٦	٣١٨٣٠٠٠	٢٢,٧	١٣٣٠٠٠٠	٧١,٨	٣٠,٨	١٥,١
٣٦,٠	١٤,٧	٧٤٤١٠٠٠	٥٣,٠	١٢٧٢٠٠٠	٢٠,٦	٢٩,٤	١٤,٦
١٠٠,٠	٤٠,٨	١٤٠٥٣٠٠٠	١٠٠,٠	٤٣٢٥٠٠٠	٤٤,٥	١٠٠,٠	٤٩,٧

ويبقى السؤال الأهم بالنسبة للنظام الاجتماعي العربي الجديد، وهو، كيف يمكن تلبية هذه الحاجات من القوى العاملة من واقع المصادر الوطنية؟ وكم من هذه القوى يستلزم جلبها من الخارج، ولا سيما من البلدان العربية المجاورة؟

وقد أجرت دراسة البنك الدولي، التي أشرنا إليها، عملية تقدير للقاعدة الديموغرافية ولمخرجات النظام التعليمي، في البلدان العربية الغنية برؤوس الأموال، فأوضحت أن هذه المخرجات، لن توفر أكثر من ٥٠ بالمائة، من الزيادة الصافية المطلوبة من العمالة في أدنى المستويات المهنية، ألا وهو مستوى الحرف شبه الماهرة واليدوية[١٨] وهذا ما يوضحه بجلاء الجدول ٢ ـ ١٥.

جدول رقم (٢ ـ ١٥)

مقارنة النمو الصافي المسقط لاحتياجات القوى العاملة بالنسبة للبلدان العربية السبعة الرئيسية المستوردة للعمل، للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥

الحرفة	النمو الصافي في الاحتياجات من القوى العاملة		المنضمون الى قوة العمل الوطنية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥)		العرض كنسبة من المتطلبات
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
حرف مهنية وفنية (أ ـ ١)	١٣٦ ٧٠٠	٥,٢	٢٤ ٧٠٠	١,٩	١٨,١
حرف مهنية (أ ـ ٢)	١٩٧ ٠٠٠	٧,٦	٥٣ ٧٠٠	٤,٠	٢٧,٣
حرف دون مهنية وفنية(ب ـ ١)	١٥١٨٠٠	٥,٨	٤٠ ٣٠٠	٣,٠	٢٦,٥
حرف دون مهنية أخرى (ب ـ ٢)	٢٣٤ ٨٠٠	٩,٠	١١٦ ٥٠٠	٨,٧	٤٩,٦
حرف مكتبية ماهرة ويدوية(ج ـ ١)	٤٤٦ ٤٠٠	١٧,١	١٥٨ ١٠٠	١١,٨	٣٥,٤
حرف مكتبية شبه مهنية ويدوية (ج ـ ٢)	٦٧٦ ٣٠٠	٢٥,٩	٤٨٠ ٤٠٠	٣٥,٩	٧١,٠
حرف غير ماهرة (د)	٧٦٨ ٨٠٠	٢٩,٤	٤٦٤ ٠٠٠	٣٤,٧	٦٠,٤
المجموع	٢٦١١ ٨٠٠	١٠٠,٠	١٣٣٧ ٧٠٠	١٠٠,٠	٥١,٢

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه.

---

(١٨) المصدر نفسه، ص٩٥.

غير أن مجال القوى العاملة المتوسطة والعالية المستوى ، هو المجال الذي ستشتد فيه حاجة البلدان الغنية خلال منتصف الثمانينات . فبين ٥٠ بالمائة و٨٢ بالمائة من الحاجات من القوى العاملة ، في أربعة من أعلى المستويات المهنية الخمسة سيلتزم الأمر شغلها بواسطة وافدين إلى البلاد النفطية . وتشير الاسقاطات إلى أن الحجم المطلوب سيزيد في كل من البلدان الغنية المشار إليها ، كما أن الزيادة الصافية في الحاجات من القوى العاملة من بين صفوف الوافدين ، في جميع المستويات ، سوف تصبح كما تدل الاسقاطات حوالى ٥ر١ إلى ٩ر١ مليون بحلول عام ١٩٨٥ (انظر الجدول ٢ ـ ١٦) . ويمثل هذا بالطبع ، إضافة إلى الحجم السابق الذي يراوح بين ٧ر١ و٢ مليون عامل ، كانوا يشتغلون بالفعل في تلك المناطق عام ١٩٧٥ . وعلى هذا الأساس ، فان الحجم الاجمالي للعمالة المهاجرة في البلدان العربية النفطية الغنية السبعة سوف يصل إلى حوالى ٥ ملايين بين إجمالي القوى العاملة المطلوبة عام ١٩٨٥ والبالغ عددها ٢ر٦ مليون (انظر الجدول ٢ ـ ١٧) .

إن هذا التطور المتوقع للعمالة المهاجرة يشير بجلاء ، إلى أن هذه العمالة ستنمو في الناحيتين المهنية والتقنية ، فضلاً عن زيادة العناصر الرفيعة التعليم بين صفوفها . وهذه الصورة للقوى العاملة الوافدة ، سينجم عنها بلا ريب نتائج خطيرة بالنسبة للبلدان العربية الفقيرة والمصدّرة لقواها العاملة . وبهذا فان الطلب على القوى العاملة ، من شأنه أكثر من أي وقت مضى ، أن يستنزف امكانات البلدان المصدرة للعمالة من العاملين الأفضل تأهيلاً . وإذا كان عام ١٩٧٥ قد شهد نسباً مرتفعة من الشواغر في المجالات المهنية والفنية والمكتبية في البلدان المستوردة للعمالة والتي تشترط لشغلها اجادة اللغتين العربية والانكليزية ، فمن الطبيعي أن نفترض بأن القوى العاملة المرتفعة المستوى والمتوسطة المستوى في البلدان العربية المصدرة للعمالة ، سوف يزيد الطلب عليها ويسعى إلى تشغيلها القطاعين العام والخاص في البلدان العربية المستوردة للعمالة . أما المناطق الواسعة المصدرة للعمالة في جنوب وجنوب شرقي آسيا ، والتي كانت قد وفرت أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة الاضافية منذ منتصف السبعينات ، فقد لا تعود فتصبح مصادر ملائمة لليد العاملة في المستقبل ، إذ أن هيكل القوى العاملة الوافدة المطلوبة ، يعتريه تحول من الحرف غير الماهرة ، وشبه الماهرة في مجالي الانتاج والخدمات إلى حيث يتطلب حرفاً أعلى في مضمار المهارة والمهنة على حد سواء .

جدول رقم

معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والمنخفضة لاستخدام المواطنين وغير المواطنين حسب

الحرفة				معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة		
	١٩٧٥			١٩٨٥		
	الاستخدام الكلي	النسبة المئوية لكل حرفة	نسب المساهمات (٪)	الاستخدام الكلي	النسبة المئوية لكل حرفة	نسب المساهمات (٪)
مهنيون وتقنيون (أ ـ ١)						
مواطنون	١٠٤٩٦	١٩,٤	٠,٥	٣٢١٠٠٠	١٦,٠	١,٢
غير مواطنين	٤٣٤٩٤	٨٠,٦	٢,٧	١٥٨٧٠٠٠	٨٣,٢	٤,٥
حرف مهنية أخرى (أ ـ ٢)						
مواطنون	٤٧٤٠٧	٣٣,٣	٢,٣	٨٦٥٠٠	٢٥,٤	٣,٢
غير مواطنين	٩٥٤١٢	٦٦,٧	٦,٠	٧٥١٦٠٠	٧٤,٦	٧,١
حرف دون مهنية وفنية (ب ـ ١)						
مواطنون	١٣٨٠٤	٧٠,٣	٠,٧	٤٧٦٠٠	٢١,٥	١,٨
غير مواطنين	٥٤٣٢٠	٧٩,٧	٣,٤	١٧٣٦٠٠	٧٨,٥	٤,٩
حرف دون مهنية أخرى (ب ـ ٢)						
مواطنون	٦٦٣٢٠	٤٩,٩	٣,٣	١٦١١٠٠	٤٣,٧	٥,٩
غير مواطنين	٦٦٥٧٦	٥٠,١	٤,١	٢٠٧٧٠٠	٥٦,٣	٥,٩
حرف مكتبية ماهرة ويدوية (ج ـ ١)						
مواطنون	١٦١١٨١	٣٧,٢	٧,٩	٢٦٢١٠٠	٢٩,٨	٩,٧
غير مواطنين	٢٧١٨٧٩	٦٢,٨	١٧,٠	٤١٨٦٠٠	٧٠,٢	١٧,٤
حرف مكتبية غير ماهرة ويدوية (ج ـ ٢)						
مواطنون	٣٤٧١٩٠	٥٢,٦	١٧,٠	٦٩١٤٠٠	٥١,٧	٢٥,٦
غير مواطنين	٣١٣٢٨١	٤٧,٤	١٩,٦	٦٤٥٥٠٠	٤٨,٣	١٨,٢
حرف غير ماهرة (د)						
مواطنون	١٣٨٩٩٨٦	٦٤,٨	٦٨,٣	١٤١٩٧٠٠	٤٨,٨	٥٢,٦
غير مواطنين	٧٥٥٨٧٨	٣٥,٢	٤٧,٢	١٤٩٠٥٠٠	٥١,٢	٦٢,٠
المجموع: مواطنون	٢٠٣٦٥٩٤	٥٦,٠	١٠٠,٠	٢٧٠٠٥٠٠	٤٣,٢	١٠٠,٠
المجموع: غير مواطنين	١٦٠٠٨٤٠	٤٤,٠	١٠٠,٠	٣٥٤٨٢٠٠	٥٦,٠	١٠٠,٠

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه.

(٢ - ١٦)

الحرفة في الامارات العربية المتحدة ، عُمان ، قطر والكويت ،للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥

		معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة				
		١٩٨٥				
الزيادة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (بالعدد)	الزيادة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (٪)	الاستخدام الكلي	النسبة المئوية لكل حرفة	نسب المساهمات (٪)	الزيادة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (بالعدد)	الزيادة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (٪)
٢١٦٠٤	٢٠٥,٨	٣٢١٠٠	١٧,٨	١,٢	٢١٦٠٥	٢٠٥,٨
١١٥٢٠٦	٢٦٤,٩	١٤٨١٠٠	٨٢,٢	٤,٨	١٠٤٦٠٦	٢٤٠,٥
٣٨٨٩٣	٨١,٧	٨٦٦٠٠	٢٧,٠	٣,٢	٣٨٩٩٣	٨١,٩
١٥٨١٨٨	١٦٥,٨	٢٣٤٥٠٠	٧٣,٠	٧,٥	١٣٩٠٨٨	١٤٥,٨
٣٣٧٩٤	٢٤٤,٨	٤٧٦٠٠	٢٢,٥	١,٨	٣٣٧٩٤	٢٤٤,٨
١١٩٢٨٠	٢١٩,٦	١٦٣٦٠٠	٧٧,٥	٥,٣	١٠٩٢٨٠	٢٠١,٢
٩٤٧٧٢	١٤٢,٩	١٦١١٠٠	٤٥,٧	٦,٠	٩٤٧٢٢	١٤٢,٩
١٤١١٢٤	٢١٢,٠	١٩١١٠٠	٥٤,٣	٦,١	١٢٤٥٢٤	١٨٧,٠
١٠٠٩١٩	٦٢,٦	٢٦٢١٠٠	٣١,٤	٩,٨	١٠٠٩١٩	٦٢,٦
٣٤٦٧٢١	١٢٧,٥	٥٧٣١٠٠	٦٨,٦	١٨,٤	٢٠١٢٢١	١١٠,٨
٣٤٤٢١٠	٩٩,١	٦٧٢٥٠٠	٥٣,٦	٢٥,١	٣٢٥٣١٠	٩٣,٧
٣٣٢٢١٩	١٠٦,٠	٥٨٣٢٠٠	٤٦,٤	١٨,٧	٢٦٩٩١٩	٨٦,٢
٢٩٧١٦	٢,١	١٤٢٠٥٠٠	٥٣,٨	٥٧,٩	٣٠٥١٤	٢,٢
٧٣٤٦٢٢	٩٧,٢	١٢٧٠٤٠٠	٤٦,٢	٣٩,٢	٤٦٤٥٢٢	٦١,٥
٦٦٣٩٠٦	٣٢,٦	٢٦٨٢٥٠٠	٤٦,٣	١٠٠,٠	٦٤٥٩٠٦	٣١,٧
١٩٤٧٣٦٠	١٢١,٦	٣١١٤٠٠٠	٥٣,٧	١٠٠,٠	١٥١٣١٦٠	٩٤,٥

جدول رقم

معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والمنخفضة لقوة العمل حسب الجنسية

البلد	١٩٧٥				
	قوة عمل وطنية	قوة عمل غير وطنية	المجموع	نسبة غير المواطنين (٪)	قوة عمل وطنية
الامارات العربية المتحدة	٤٥٠٠٠	٢٤٨٠٠٠	٢٩٣٠٠٠	٨٤,٦	٦٢٠٠٠
البحرين	٥٠٠٠٠	٢٩٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣٦,٧	٧٠٠٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٤٥٤٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٧٣٤٠٠٠	٣٨,١	٨٩٥٠٠٠
عُمان	٨٩٠٠٠	١٠٣٠٠٠	١٩٢٠٠٠	٥٣,٦	١٥٠٠٠٠
قطر	١٢٠٠٠	٦١٠٠٠	٧٣٠٠٠	٨٣,٦	١٩٠٠٠
الكويت	٨٧٠٠٠	٢١١٠٠٠	٢٩٨٠٠٠	٧٠,٨	١٤٠٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١٣٠٠٠٠٠	٦٦٨٠٠٠	١٩٦٨٠٠٠	٣٣,٩	١٥٦٥٠٠٠
المجموع	(٢٠٣٧٠٠٠)	(١٦٠٠٠٠٠)	(٣٦٣٧٠٠٠)	٤٤,٠	(٢٧٠١٠٠٠)
الجزائر	٣٠٧٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٨٣٠٠٠	٠,٣	٤٢٤٨٠٠٠
العراق	٣٠٠٨٠٠٠	صفر	٣٠٠٨٠٠٠	صفر	٤١١٠٠٠٠
المجموع	(٦٠٨١٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	(٦٠٩١٠٠٠)	٠,٢	(٨٣٥٨٠٠٠)
المجموع العام	٨١١٨٠٠٠	١٦١٠٠٠٠	٩٧٢٨٠٠٠	١٦,٦	١١٠٥٩٠٠٠

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه.

(٢ - ١٧)

في البلدان العربية الرئيسيةالمستوردة للعمالة ، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥

معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة			معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة			
١٩٨٥			١٩٨٥			
قوة عمل غير وطنية	المجموع	نسبة غير المواطنين (٪)	قوة عمل وطنية	قوة عمل غير وطنية	المجموع	نسبة غير المواطنين (٪)
٥٧١٠٠٠	٦٣٣٠٠٠	٩٠,٢	٥٧٠٠٠	٥٠٨٠٠٠	٥٧٠٠٠٠	٤٩,١
٨١٠٠٠	١٥١٠٠٠	٥٣,٦	٧٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٤٦,٢
٧١٩٠٠٠	١٤١٤٠٠٠	٥٠,٨	٦٧٦٠٠٠	٥٨٤٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠	٤٦,٣
١٠٧٠٠٠	٢٥٧٠٠٠	٤١,٦	١٥٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠	٢٥٦٠٠٠	٤١,٤
١١٧٠٠٠	١٣٦٠٠٠	٨٦,٠	١٩٠٠٠	١١٥٠٠٠	١٣٤٠٠٠	٨٥,٨
٢٧٣٠٠٠	٤١٣٠٠٠	٦٦,٠	١٤٠٠٠٠	٢٥٢٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	٦٤,٣
١٦٨٠٠٠٠	٣٢٤٥٠٠٠	٥١,٨	١٥٦٥٠٠٠	١٤٩٠٠٠٠	٣٠٥٥٠٠٠	٤٦,٨
(٣٥٤٨٠٠٠)	(٦٢٤٩٠٠٠)	٥٤,٨	(٢٦٨٢٠٠٠)	(٣١١٥٠٠٠)	(٥٧٩٧٠٠٠)	٥١,٧
٢٦٣٠٠٠	٤٥١١٠٠٠	٥,٨	٣٨٣٢٠٠٠	١٢٢٠٠٠	٣٩٥٤٠٠٠	٣,١
٤٥٦٠٠٠	٤٥٦٦٠٠٠	١٠,٠	٤٠٣٢٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	٤٣٠٢٠٠٠	٤,٣
(٧١٩٠٠٠)	(٩٠٧٧٠٠٠)	٧,٩	(٧٨٦٤٠٠٠)	(٣٩٢٠٠٠)	(٨٢٥٦٠٠٠)	٤,٧
٤٢٦٧٠٠٠	١٥٣٢٦٠٠٠	٢٧,٨	١٠٥٤٠٠٠٠	١٥٠٧٠٠٠	١٤٠٥٣٠٠٠	٢٥,٠

جدول رقم (٢ ـ ١٨)

معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والمنخفضة للسكان والقوى العاملة من غير المواطنين في الامارات العربية المتحدة، البحرين، الجماهيرية العربية الليبية، عمان، قطر، الكويت، والمملكة العربية السعودية، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥

الجنسية	١٩٧٥			معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ١٩٨٥			معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة ١٩٨٥		
	السكان	قوة العمل	معدل النشاط الخام (٪)	السكان	قوة العمل	معدل النشاط الخام (٪)	السكان	قوة العمل	معدل النشاط الخام (٪)
١ ـ بلدان ومناطق عربية									
الاردن	٥٠٣٠٠٠	١٣٩٠٠٠	٢٧,٦	١٣٠٨٩٠٠	٢٤٦٣٠٠	١٨,٨	١٢٩٠٣٠٠	٢٤٢٠٠٠	١٨,٨
تونس	٥٢٤٠٠	٢٨٠٠٠	٥٣,٤	٢٢٥١٠٠	٦٤٥٠٠	٢٨,٧	١٩٢٩٠٠	٥٤٢٠٠	٧٨,١
الجمهورية العربية السورية	١٠٤٦٠٠	٣٨١٠٠	٣٦,٤	٤١٢١٠٠	٩٦٢٠٠	٢٣,٣	٣٨١٧٠٠	٨٧١٠٠	٢٢,٨
الجزائر	٦٠٠	٣٠٠	٥٠,٠	٤٠٠	٢٠٠	٥٠,٠	٤٠٠	٢٠٠	٥٠,٠
السودان	٦٤٥٠٠	٢٥٩٠٠	٤٠,٣	٣٦٥٨٠٠	٨٨٨٠٠	٢٤,٣	٣٤٥٨٠٠	٨٠٦٠٠	٢٣,٣
العراق	٤٧٠٠٠	١٨٧٠٠	٣٩,٨	٥٧٨٠٠	١٢٤٠٠	٢١,٥	٥٥٧٠٠	١١٦٠٠	٧٠,٨
عُمان	٥٦٩٠٠	٣٠٨٠٠	٥٤,١	١٤٥٥٠٠	٤٦١٠٠	٣١,٧	١٤٣٤٠٠	٤٥١٠٠	٣١,٥
لبنان	٥٧٦٠٠	٢٨٥٠٠	٥٤,٧	٢٨٦٨٠٠	١٧٤٠٠	٢٥,٢	٢٧٠٩٠٠	٦٨٥٠٠	٢٥,٣
مصر	٦٢٠٣٠٠	٣٣٦٨٠٠	٥٤,٣	٢٣٢٨٨٠٠	٧١٦٣٠٠	٣٠,٨	٢٠٢٤٢٠٠	٦٠٩٣٠٠	٣٠,١
المغرب	٤٧٠٠	٢٠٠٠	٤٢,٦	٥٣٣٠٠	١٢٧٠٠	٢٣,٨	٣٩٩٠٠	٩٣٠٠	٢٣,٣
اليمن	٦٠٧٦٠٠	٣٧٨٥٠٠	٥٤,١	٨٨٩٧٠٠	٥١١١٠٠	٥٧,٤	٧٦٩٤٠٠	٣٩٧٧٠٠	٥١,٧
اليمن (الديمقراطية)	١٢٣١٠٠	٤٥٨٠٠	٣٧,٢	٣٧٤٦٠٠	٨٤٧٠٠	٢٢,٦	٣٦٣٧٠٠	٨١٠٠٠	٢٢,٣

تابع جدول رقم (٢ ـ ١٨)

الجنسية	١٩٧٥			معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ١٩٨٥			معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة ١٩٨٥		
	السكان	قوة العمل	معدل النشاط الخام (٪)	السكان	قوة العمل	معدل النشاط الخام (٪)	السكان	قوة العمل	معدل النشاط الخام (٪)
٢ ـ بلدان ومناطق آسيوية									
ايران	١٤٧٥٠٠٠	٦٩٩٠٠	٤٩,١	٤٢٥٢٠٠	١١٧١٠٠	٢٧,٥	٣٧٥٣٠٠	١٠١٠٠٠	٢٦,٩
باكستان	٣٥٣٨٠٠	٢٠٥٥٠٠	٥٨,١	١٨٤٧١٠٠	٥٣٠٥٠٠	٢٨,٨	١٦١٤٢٠٠	٤٦٧١٠٠	٢٨,٩
جنوب شرق آسيا	٢١٥٠٠	٢٠٥٠٠	٩٥,٣	٣٧٢٣٠٠	٣٤٦٠٠٠	٩٢,٩	٣٧٠٩٠٠	٣٤٣٥٠٠	٩٢,٦
الهند	٢٠٥٧٠٠	١٤١٩٠٠	٦٩,٠	٩٩٧٣٠٠	٣٢١٥٠٠	٣٧,٢	٨٣٨٧٠٠	٢٧٤٥٠٠	٣٢,٧
٣ ـ بلدان أخرى	١٦٦٩٠٠	٩٠٤٠٠	٥٤,٣	٨٥٩٩٠٠	٢٨١٤٠٠	٣٢,٧	٧٢٨٤٠٠	٢٤٠٨٠٠	٣٣,١
المجموع	٣١٢٧٧٠٠	١٥٥٠٦٠٠	٤٩,٦	١٠٩٤٥٦٠٠	٣٥٤٨٢٠٠	٣٢,٤	٩٨٠٥٣٠٠	٣١١٣٥٠٠	٣١,٨

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه.

ولا شيء يوضح ديناميكية نظام انتقال العمالة بين البلاد العربية ، أفضل من حالتي مصر والسعودية . وفي الفصلين التاليين سنركز على الأسباب والنتائج العائدة إلى هجرة العمالة في كل من البلدين . ولكن قبل أن نختتم هذا الفصل ، لا بد من أن نشير إلى المستقبل الذي سيكون عليه التكوين الاثني للجماعات السكانية في البلدان الغنية السبعة المنتجة للنفط . فكما يشير الجدولان ٢ - ١٨ و٢ - ١٩ فان المهاجرين الوافدين إلى هذه البلدان يميلون بشكل متزايد ، إلى أن يحضروا عائلاتهم معهم ، أو يرسلوا في طلب هذه العائلات ، كي تلحق بهم في فترة تالية . وهم يقيمون في البلد الذي يعملون فيه . وإذا كان هذا الأمر ، قد اقتصر على الفلسطينيين فقط في الستينات ، فاننا نجد ، أن منتصف السبعينات قد شهد السلوك نفسه من جانب العمال المهاجرين ، الذين ينتمون إلى جنسيات أخرى . وفي الثمانينات ، ينتظر أن يزيد هذا الاتجاه كثافة وعمقاً . وهكذا ، فان عدد العاملين الوافدين الذي تشير الاسقاطات إلى أنه سيكون ٣,٧ مليون عامل في البلدان العربية الغنية بالنفط سوف يرافقه ضعفا هذا العدد من أقربائهم . إذ أن كثيراً من العائلات ، سوف ترافق عائلها عام ١٩٨٥ ، بمعنى أن هذا العدد سيصحبه ما بين ٦ر٧ و٤ر٧ مليون شخص من هذه العائلات . وبتعبير آخر ان المهاجرين ، يخضعون حالياً ، لعملية تحول من كونهم مجرد تجمعات لعدد من البالغين الذكور ، الذين يعيشون في غالب الأحيان بمفردهم ، إلى أن يصبحوا جاليات أو مجتمعات (طبيعية) تنطوي على توزيع طبيعي عادي لفئات الأعمار في كلا الجنسين . من هنا فان معدل النشاط الخام للوافدين سوف ينخفض من المعدل العالي السابق الذي كان عليه ، والذي كان يبلغ ٥٠ بالمائة عام ١٩٧٥ إلى معدل آخر متوقع يبلغ حوالى ٣٢ بالمائة سنة ١٩٨٥ . وبالتالي فان عدد السكان الاجمالي من غير المواطنين في البلدان السبعة المستوردة للعمالة في الوطن العربي يمكن أن يزيد من١ر٣ مليون في عام ١٩٧٥ ليصل إلى حوالى عشرة ملايين نسمة عام ١٩٨٥ . وهناك على الأقل ثلاث دلائل عامة ستنجم عن هذا التطور ويمكن أن يكون لها تأثيرها البارز على النظام الاجتماعي العربي الجديد . أولاها أن مواطني معظم البلدان النفطية سيصبحون أقليات من الناحية العددية ، فوق أرضهم . ثانيها ، ستميل المجتمعات أو الجاليات المهاجرة إلى أن تشكل مجتمعات أثنية دائمة في البلدان السبعة الرئيسية المستوردة للعمالة . وثالث هذه الدلالات أن بقايا الهياكل الاجتماعية التقليدية ، في هذه البلدان ، سوف تقترن بنشوء معدل عال جداً من التركز الحضري والمديني . وسوف يحاول الفصل الخامس ، الذي يعالج المملكة العربية السعودية أن يسهب في تحليل هذه الدلالات الثلاث وغيرها .

الخلاصة أن النفط ، والعائدات النفطية التي نجمت عنه ، قد خلق هجرة داخلية في

جدول رقم (٢ ـ ١٩)

معدل النمو الاقتصادي المرتفعة والمنخفضة للسكان حسب الفئة العرقية الرئيسية في الامارات العربية المتحدة، البحرين، الجماهيرية العربية الليبية، عُمان، الكويت، قطر، والمملكة العربية السعودية، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥

الفئة العرقية الرئيسية	١٩٧٥		معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة			معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة		
			١٩٨٥			١٩٨٥		
	السكان	النسبة المئوية	السكان	النسبة المئوية	الزيادة السنوية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	السكان	النسبة المئوية	الزيادة السنوية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥
عرب غير مواطنين	٢٢٣٧٣٠٠	٧١,٥	٦٤٤٨٨٠٠	٥٨,٩	١١,٢	٥٨٧٧٨٠٠	٥٩,٩	١٠,١
جنوب آسيويين	٥٥٩٥٠٠	١٧,٩	٢٨٣٩٤٠٠	٢٥,٩	١٧,٦	٢٤٥٢٩٠٠	٢٥,٠	١٥,٩
جنوب شرق آسيويين	٢١٥٠٠	٠,٧	٣٧٢٣٠٠	٣,٤	٣٣,٠	٣٧٠٩٠٠	٣,٨	٣٢,٩
فئات أخرى	٣٠٩٤٠٠	٩,٩	١٢٨٥١٠٠	١١,٨	١٥,٣	١١٠٣٧٠٠	١١,٣	١٣,٦
المجموع	٣١٢٧٧٠٠	١٠٠,٠	١٠٩٤٥٦٠٠	١٠٠,٠	١٣,٣	٩٨٠٥٣٠٠	١٠٠,٠	١٢,١
مواطنون	٩٧٥٨٣٠٠	٧٥,٧	١٤٣١٣٣٠٠	٥٦,٧	٣,٩	١٤٣١٤٤٠٠	٥٩,٣	٣,٩
المجموع الكلي	١٢٨٨٦٠٠٠	١٠٠,٠٠	٢٥٢٥٨٩٠٠	١٠٠,٠	٧,٠	٢٤١١٨٦٠٠	١٠٠,٠	٦,٥

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه.

الوطن العربي لم يسبق لها مثيل. كان الاتجاه الأساسي لهذه الهجرة من البلدان الكثيفة السكان والفقيرة في رؤوس الأموال، إلى البلدان العربية الغنية برؤوس الأموال، والتي تعاني قلة عدد السكان. كذلك فقد زاد حجم هذه الهجرة من أقل من نصف مليون في عقد الستينات إلى ٧ر٠ مليون في مطالع السبعينات إلى أن أصبحت حوالى مليونين في أواخر عقد السبعينات. أما بحلول عام ١٩٨٥، فان التوقعات تشير إلى أن الهجرة الداخلية في الوطن العربي، يتوقع أن تصل إلى حوالى ٥ر٢ مليون عامل أو مهاجر. كذلك تشير التوقعات الاحصائية إلى أن المعيلين المرافقين للعمالة المهاجرة، سيبلغون ضعف عدد هذه العمالة، الأمر الذي يعزز عناصر الهجرة الداخلية في الوطن العربي، كي تصل إلى حوالى ٥ر٦ مليون نسمة. وفضلاً عن ذلك، فان هناك مهاجرين من غير العرب، ومنهم الآسيويون بالذات، إذ تشير التوقعات إلى أنهم سيزيدون بشكل نسبي، كما سيزيدون حسب الأعداد المطلقة. ففي منتصف الثمانينات قد يصل المهاجرون غير العرب في البلدان العربية الغنية إلى حوالى أربعة ملايين مهاجر (أي ما يزيد على ٤٠ بالمائة من مجموع المهاجرين). وهكذا يمكن أن يصل عدد المهاجرين من العرب، ومن غير العرب (العاملون وأسرهم) إلى حوالى ١١ مليون نسمة بحلول عام ١٩٨٥، مقابل حوالى ١٤ مليوناً من مواطني البلدان المستقبلة للهجرة. ومن هنا فلسوف يمثل الوافدون إلى تلك البلدان ٤٣ بالمائة من مجموع السكان الذين يعيشون في البلدان العربية السبعة الغنية برؤوس الأموال. ونحن نعتقد أن هذا التطور سيكون له أثره العميق على الساحة الاجتماعية في الوطن العربي.

الفصل الثالث

أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر

قدر نصيب مصر من هجرة العمالة العربية بعدد ، يراوح في حده الأدنى بين ٤٠٠ ألف عامل ، وحده الأقصى ٦٠٠ ألف عامل سنة ١٩٧٥ [١] ، وهذا يمثل حوالى ثلث مجموع العمالة المهاجرة على الصعيد العربي ، والذي كان قد قدر للعام نفسه بعدد يراوح بين ٣ر١ مليون ومليوني عامل[٢]. وإذا ما أخذنا بتقدير الحد الأدنى (٤٠٠ ألف) فان هذا العدد يمثل زيادة مقدارها أربعة أمثال ما كان عليه الحال عام ١٩٦٥ ، حيث اقتصر العدد على ١٠٠ ألف عامل[٣]. وثمة هناك حقيقتان تفاجئان أي مراقب لسوق العمالة العربية وهما (أ) معدل الزيادة الضخمة للعمالة المصرية المهاجرة إلى البلدان العربية الغنية في النصف الأول من السبعينات (زيادة بمقدار ٤٠٠ بالمائة في غضون سنوات خمس) ؛ و (ب) الحجم الغالب لنصيب مصر من مجموع العمالة العربية المهاجرة . إن مصر هي ، حسب معظم المصادر ، أكبر مورد منفرد ، بين البلدان العربية ، وغير العربية الداخلة في نظام الهجرة العربية[٤]. فالمصريون يشكلون ما بين ١٠ و٦٠

---

(١) انظر :

J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labor Organisation (ILO), 1980), pp. 43-46.

(٢) انظر : محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص٢٨ - ٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢١ .

(٤) لتحليل مقارن عن الجماعات العربية الوافدة إلى البلدان النفطية الغنية ، انظر :

World Bank, "International Labor Migration and Manpower in the Middle East and North Africa," Washington, D.C., September 1980. (mimeo)

بالمائة من قوة العمل، في معظم البلدان الغنية برؤوس الأموال. إنهم في كل مستويات القوة العاملة، بدءاً من كونهم مستشارين سياسيين لحكام أقطار الخليج، إلى اشتغالهم بأعمال الحفر وتعبيد الطرق في أقصى أرجاء الجزيرة العربية. وتستوعب ليبيا والمملكة العربية السعودية معظم العمالة المصرية (حوالى ٢٠٠ ألف لكل منهما في أواخر السبعينات)، وتتبعهما في ذلك الكويت، ثم بقية أقطار الخليج[٥]. وتشير الملاحظات في الآونة الأخيرة إلى أن العراق، في طريقه إلى أن يصبح، مستقبلاً رئيسياً ـ إن لم يكن الأول ـ للعمالة المصرية، ولكن، لم تتوافر في هذا الصدد بعد، احصاءات رسمية.

أولاً: أسباب هجرة العمالة المصرية

هذا النمو الضخم المشهود في هجرة العمالة من مصر، حدث في عقد السبعينات. وعلى الرغم من أن مصر ظلت تقليدياً تمد الوطن العربي وافريقية بالكفاءات العاملة منذ الخمسينات، إلا أن ذلك ظل محصوراً ضمن نطاق محدود. فحتى عام ١٩٦٨ لم يزد عدد المصريين الذين منحوا رخصاً أو تصاريح تخولهم العمل في الخارج عن عشرة آلاف مصري[٦]. لكن هذا العدد بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ (١٩٧٨) قدر بشكل متحفظ بحوالى ٥٠٠ ألف عامل، أي بزيادة مقدارها خمسون مثلاً. والعامل الحاسم في هذا المجال كان هو الطلب المتزايد على العمالة المصرية في البلدان العربية الغنية. هذا، وسوف نعود عبر هذه الدراسة إلى مناقشة هذا العامل. بيد أن عامل الطلب هذا، لا يستطيع وحده تفسير تلك الزيادة الضخمة في هجرة العمالة المصرية.

ونطرح في هذا السياق، ثلاث مجموعات من القوى الهيكلية المتفاعلة داخل مصر نفسها لأنها هي التي جعلت العمالة المصرية تستجيب للسوق المتوسعة في الطلب عليها في البلدان العربية الغنية. هذه المجموعات الثلاث هي: القوى الديموغرافية، والقوى الاقتصادية، والقوى الاجتماعية السياسية. أما الدافع الفردي للهجرة، فهو يتأثر أساساً

---

(٥) أعلنت وزارة الخارجية المصرية في عام ١٩٧٨ أنه كان هناك ١٣٦٥٠٠٠ مصري خارج البلاد موزعين على النحو التالي: ٥٠٠٠٠٠ في ليبيا، ٥٠٠٠٠٠ في السعودية، ١٥٠٠٠٠ في الكويت، ١٥٠٠٠٠ في الامارات العربية المتحدة، ٥٠٠٠ في العراق و١٥٠٠٠ في قطر، انظر: الاهرام، ١٨/٩/١٩٧٨.

(٦) انظر:

Ali E. Hillal Dessouki, "Development of Egypt's Migration Policy, 1952-1978," a paper prepared for the Project on Egyptian Labor Migration, Cairo University; MIT Technology Adaptation Program, Cairo, 1978. (mimeo)

بمدى ادراك المصري العادي لهذه القوى الهيكلية التي تؤثر على حياته اليومية وعلى الفرص المتاحة أمامه. وسوف نعالج العوامل الفردية في سياقها الملائم في هذه الدراسة.

١ ـ الهيكل الديموغرافي

صورة مصر الديموغرافية تشبه إلى حد كبير الوضع الذي تعيشه معظم بلدان العالم الثالث، مثل الهند والمكسيك وتركيا وتايلاند، وإذا كنا قد عرضنا في الجدول ٢ ـ ١ بعض مؤشرات ديموغرافية لمصر، فاننا نذكر هنا على سبيل التلخيص، إن مصر هي، أكثر البلاد العربية ازدحاماً بالسكان، (أكثر من ٤٠ مليوناً في الوقت الحالي)، وإن معدل النمو الطبيعي فيها يبلغ ٢,٣ بالمائة، في حين يصل معدل النمو الحضري فيها حوالى ٤ بالمائة سنوياً، وإن سكان مصر عام ١٩٧٦ توزعوا بين ٥٦ بالمائة في القرى و٤٤ بالمائة في المدن؛ وإن كان الاتجاه التاريخي ما زال مستمراً نحو مزيد من ظاهرة التحول الحضري. هؤلاء السكان الذين يتزايدون بسرعة توجد بينهم نسبة كبيرة من الفئات الصغيرة السن (٤٠ بالمائة دون الخامسة عشرة)، كما يعانون انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية (٣٦,٨ بالمائة)، وانخفاض معدل الالمام بالقراءة والكتابة (٤٤ بالمائة)، كذلك فان أضخم كتلة في الطاقة العاملة المصرية (٤٨ بالمائة) لا تزال عاملة في مجال الزراعة، في حين تشتغل النسبة الباقية في قطاعي الخدمات (٣٨ بالمائة) والصناعة (١٤ بالمائة) (٧).

وإذا كان هذا الهيكل الديموغرافي متخلفاً بمقاييس العالم الأول والثاني، إلا أن سكان مصر متقدمون إلى حد كبير بمقاييس الوطن العربي، وبخاصة بالنسبة للأقطار العربية النفطية الغنية. إن سكان مصر، يتصفون بأعلى معدل من المشاركة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي حوالى ضعفي نظيره في البلدان العربية الغنية التي لا يتعدى متوسط المشاركة فيها ٢١,٧ بالمائة (في مقابل ٣٧ بالمائة في مصر في أواخر السبعينات). إن سكان مصر يمثلون قاعدة واسعة جعلت في الامكان توفير ١٣ مليون نسمة من القوى البشرية القادرة. من ناحية أخرى، فان معدل الالمام بالقراءة والكتابة في مصر من أعلى المعدلات في المنطقة. إذ يزيد على الأقل ما بين عشر وعشرين نقطة مئوية، عما هو الحال في معظم الأقطار العربية الغنية. هكذا، وبالمقاييس العربية، فان

---

(٧) جميع الأرقام الواردة في هذه الفقرة من: مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، **التعداد العام للسكان والاسكان، ١٩٧٦** (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٧٨)، ص١٥ ـ ٢٢.

الهيكل الديموغرافي لمصر يتيح لها أن تملك أكبر قوة عمل مدربة ومهيأة للانتشار السريع في كل أنحاء المنطقة.

إن الكثافة السكانية الخام في مصر تبلغ ٤٠ فرداً في كل كيلومتر مربع. وبهذا المقياس السطحي فان مصر ليست مزدحمة بالسكان. ولكن في ضوء الحقيقة التي تقول إن ٩٥ بالمائة من مجموع مساحة مصر، هي صحراء غير مأهولة نجد أن الكثافة الحقيقية في مصر تبلغ ١٠٠٠ شخص، لكل كيلومتر مربع، وبهذا قد تكون من أعلى الكثافات السكانية في العالم. وهي بالقطع أعلى كثافة حقيقية في الوطن العربي. وفي حين أن الزراعة لا تزال الحرفة الرئيسية لمعظم المصريين، فان الأراضي القابلة للزراعة لم تزد إلا بنسبة ٢٠ بالمائة في هذا القرن (من خمسة إلى ستة ملايين فدان). لكن السكان من ناحية أخرى، تضاعفوا أربع مرات (من عشرة ملايين نسمة عام ١٩٠٠ إلى ٤٢ مليون نسمة عام ١٩٨٠). من هنا فإن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية يتضاءل باستمرار: من نصف فدان عام ١٩٠٠ إلى أقل من ٠,١٥ من الفدان في الوقت الحالي، وذلك مؤشر آخر لكون مصر « مكتظة بالسكان »[٨].

مع ذلك فان تعبيرات من قبيل « مكتظة بالسكان » أو « فائض سكاني » لا بد من أن تظل دائماً مصطلحات نسبية. إذ أن المعول عليه في النهاية، هو ما إذا كان السكان « مستخدمين على نحو سليم » (كما تشهد بذلك مؤشرات العمالة الجزية والمنتجة)؛ وما إذا كان هؤلاء السكان يسجلون تحسناً مطرداً في مستوى معيشتهم أو نوعية حياتهم (كما قد تشهد بذلك الأرقام القياسية، أو مؤشرات الدخل الفردي ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة ومعدلات وفيات الاطفال... إلخ). إن ذلك كله يقودنا إلى المجموعة التالية من العوامل الهيكلية، وهي العوامل الاقتصادية التي تدفع العمالة المصرية إلى تدفق على البلدان العربية الغنية، ويبقى الأمر من بعد مطروحاً، بمعنى أن الهيكل الديموغرافي لمصر إذا كان قد أتاح لها تصدير بعض قواها العاملة إلى الخارج، إلا أن هذا ليس معناه أنه قد حتم عليها بالضرورة أن تصبح بلداً مصدّراً للأيدي العاملة.

---

(٨) لمناقشة مسهبة عن زيادة ونقص السكان في العالم العربي، انظر:
Saad E. Ibrahim, "Population of the Arab World, an Overview," in: Saad E. Ibrahim and N. Hopkins, eds., *Arab Society in Transition* (Cairo: American University in Cairo, 1977), pp. 303-322.

٢ ـ الهيكل الاقتصادي

عشية الطفرة التي شهدتها أسعار النفط ، كان لمصر اقتصاد يماثل نظراءه في معظم بلدان العالم الثالث : « مستوى منخفض من الناتج المحلي الاجمالي للفرد ؛ ومستوى منخفض من الاستهلاك الفردي ؛ ومستوى منخفض من المدخرات المحلية ؛ ومستوى منخفض من التكوين المحلي لرأس المال ؛ ونمط غير عادل في توزيع الدخل ؛ وانتشار للبطالة ؛ وبطالة مقنعة ، وهجرة سريعة من المناطق الريفية إلى الحضرية »[٩]. وفي حالة مصر كانت هناك قيود اقتصادية اضافية منها الأعباء الدفاعية الضخمة ، ارتفاع في التضخم ، ديون أجنبية ، وبنية أساسية تتدهور بسرعة .

إن التوسع الاقتصادي والتصنيع اللذين شهدتهما مصر ، ووصلا أوج ذروتهما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٥ كان قد توقف أواخر الستينات . والعامل الرئيسي ، وان لم يكن الوحيد ، في توقف التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلاد ، كان هزيمة ١٩٦٧ في الحرب العربية الاسرائيلية الثالثة . في العقد الذي سبق الهزيمة كان التوسع الاقتصادي مقروناً بسياسات اشتراكية ناشطة . كانت تلك هي الفترة التي شهدت مركزية التخطيط ، وانشاء القطاع العام ، ومشاركة العمال في الادارة والأرباح ، والاصلاح الزراعي ، وتحديد ايجارات المساكن . كل هذه السياسات كانت سائدة وفاعلة[١٠]. من هنا فقد ظل نصيب الصناعة في الناتج القومي الاجمالي في مصر في تزايد مستمر ، كما أن تحول قوة العمل المصرية إلى حيث القطاعات الحديثة من الانتاج بدا أمراً لا رجعة فيه[١١]. على هذا الأساس ، وفي ضوء فعالية القوى الاجتماعية الاقتصادية ، لم يكن ثمة محل للتفكير في حركات انتقال ضخمة للقوة العاملة إلى بلدان أخرى . لكن طبعاً شهدت تلك الفترة مصريين يسمح لهم بالعمل في الخارج . ولكن الاعتبار الأول في ذلك كان الدوافع القومية والسياسية قبل الاعتبارات الاقتصادية ، وهذه نقطة سوف نتحدث عنها لاحقاً . كان ثمة

---

(٩) J.S. Birks and C.A. Sinclair, "Egypt: A Frustrated Labor Exporter," *The Middle East Journal*, vol. 33, no. 3 (Summer 1979), pp. 289-290.

(١٠) لمزيد من المناقشة ، انظر :

Saad E. Ibrahim, "Income Distribution and Social Mobility in Egypt," in: Robert Tignor and Gouda Abdel-Khalek, eds., "Income Distribution in Egypt," (forthcoming).

(١١) هبط نصيب العمالة الزراعية من ٦٩ بالمائة في عام ١٩٣٨ إلى ٥٠ بالمائة بنهاية عقد الستينات . في حين ارتفع نصيب العاملين في الصناعة التحويلية من ٦ بالمائة إلى ١٥ بالمائة خلال الفترة ذاتها ، انظر : مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **التعداد العام للسكان والاسكان ، ١٩٧٦** .

قيود عدة مفروضة على القوة العاملة المصرية خشية أن تهاجر قطاعات منها وبالتالي تلحق آثاراً سلبية على التنمية الوطنية الخاصة بمصر عينها[١٢].

ولكن في أواخر الستينات انحدر معدل النمو الاقتصادي في مصر من مستواه الذي كان يبلغ ٦,٥ بالمائة سنوياً ليصل إلى حوالى ٢ بالمائة سنوياً. بل إن هناك سنوات سجلت معدل نمو سلبي في الأساس[١٣]. وكان السبب الرئيسي في ذلك، أن معظم موارد مصر، التي كان يمكن أن توجه إلى مجال الاستثمار المنتج، تحولت في ذلك الحين إلى المجهود الحربي. من هنا تجمدت فرص العمل، وتزايدت أعداد الذين التحقوا بالجيش، فحرمت منهم بذلك قوة العمل في البلاد. مع ذلك، فلم يكن ليظهر هذا كله، سوى على أنه مجرد وقفة اقتصادية مؤقتة لا تستوجب أي تراجع في اتجاه مصر الاشتراكي، حيث كان جمال عبد الناصر لا يزال في موقع القيادة.

ولكن بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ وتولي أنور السادات رئاسة الجمهورية، ثم بروزه كرجل مصر القوي بعد المواجهة التي خاضها مع معارضيه في أيار/مايو ١٩٧١، اتجهت حركة المجتمع نحو مسار جديد. لقد استمر التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته أواخر الستينات وواصل خطاه إلى أدناه مع أوائل السبعينات، وصحبه تراجع تدريجي مستمر عن الاشتراكية[١٤]. وبرزت نغمة أن القطاع العام، لا بد من «ترشيده» أو «تدعيمه» وهو تعبير مهذب عن تجميد القطاع العام على نحو ما تكشف الأمر عنه فعلاً في السنوات اللاحقة. أما القطاع الخاص، فكان لا بد من اعطائه حرية العمل، وهذا مرة أخرى تعبير مهذب عن الدعم الرسمي الكامل للاتجاه الرأسمالي على نحو ما اتضح بجلاء كامل بحلول عام ١٩٧٤.

هذا المسار الاقتصادي الجديد، لم يكن ليرمي إلى أقل من خفض التدخل الحكومي إلى الحد الأدنى في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ومن هنا، فقد ترك المجال مفتوحاً أمام المبادرات الفردية سواء كانت محلية أم عربية أم أجنبية. وعبّر هذا الاتجاه

---

(١٢) لوصف مسهب عن هذه القيود، انظر:

Dessouki, "Development of Egypt's Migration Policy, 1952-1978,".

(١٣) للاطلاع على معالجة اقتصادية كاملة لهذه الفترة، انظر:

Robert E. Mabro, *The Egyptian Economy, 1952-1972* (London: Oxford University Press, 1974).

(١٤) انظر:

Ibrahim, "Income Distribution and Social Mobility in Egypt,".

الجديد، عن نفسه، في القانون رقم ٤٣ عام ١٩٧٤ والقانون رقم ١٣٢ عام ١٩٧٧ وغيرهما من التشريعات التي أصبح يطلق عليها في مجموعها اسم «سياسة الانفتاح».

هكذا وفي ظل غياب أي التزام من جانب الدولة بالتخطيط الاقتصادي، أو ضآلة هذا الالتزام، فقد أصبحت معظم السياسات التي كانت متبعة في عهد عبد الناصر في مجال القوى العاملة غير ذات موضوع، بل أصبحت تشكل عقبة مباشرة في وجه الاتجاه الاقتصادي الجديد. على هذا الأساس أصبحت سياسة ضمان العمل لخريجي المدارس والجامعات تبدو وكأنها عبء لا لزوم له. كما رفعت تدريجاً القيود التي كانت مفروضة على حركة القوى العاملة. وبات مهندسو الاقتصاد المصري يرون أن من الأهمية بمكان التنافس على أسواق العمل ورؤوس الأموال المزدهرة في المنطقة العربية. وجاء تضاعف أسعار النفط أربع مرات عام ١٩٧٣ عقب حرب تشرين الأول/اكتوبر، ليجعل من التشجيع غير المباشر على هجرة القوى العاملة سياسة رسمية معلنة. وصحب هذا في الوقت نفسه تسريح آلاف من الشباب المصريين من الخدمة العسكرية، في منتصف عام ١٩٧٤. هكذا اكتمل المبرر الاقتصادي لتصدير الأيدي العاملة، ونهض من ثم على أسباب «وجيهة» للغاية. ويمكن تلخيصها بأنها تهدف إلى التالي: التخفيف من الضغط السكاني، والتخفيف من البطالة السافرة والمقنعة؛ والحصول على نصيب ملائم من العائدات النفطية المتزايدة على شكل أجور وتحويلات. وقد ساد الاعتقاد، أن العامل الأخير سوف ينجم عنه أثر مضاعف، إذ أن من شأنه أن يدر على مصر ما تحتاجه بشدة من نقد أجنبي، ولكي يساعد على تصحيح العجز في ميزان مدفوعاتها، كما أن هذه المدفوعات أو التحويلات من شأنها أن تحرك معدل الادخار الراكد، وتدعم عملية تكوين رأس المال، وهكذا تم تبرير السياسة الجديدة.

بهذا أصبح تصدير العمالة من مصر، واجتذاب رؤوس الأموال من خارج الحدود جزءاً لا يتجزأ من سياسة جديدة نشأت ونمت لكي تعالج أمراض الاقتصاد المصري. وهنا برزت إلى الوجود عملية خادعة تجمع بين التشخيص والعلاج. فمشاكل مصر كانت تصور على أنها: الازدحام السكاني وفائض العمالة، أو انخفاض في معدلات الادخار وفي معدلات تكوين رأس المال. وبالتالي فإن حلها يكمن في التخفيف مما تملكه مصر بكثرة باهظة مع زيادة ما لا تملك منه إلا القليل. أو بكلمات أخرى، تمثل النهج الاقتصادي في تصدير السلبيات (وهي فائض السكان وفائض العمالة) مع استيراد (الايجابيات) مثل التحويلات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا الجديدة. باختصار تلك عملية بحث عن حلول خارجية لمشاكل داخلية. لكن في إطار ما كانت تعمد إليه الدولة من تخفيف تدخلها المباشر في جهود التنمية، فان هذه العملية من «التشخيص ـ والعلاج» كانت جديرة

باكتساب مبرر فوري لها ، بمعنى أنها أصبحت مثل النبوءة التي تحقق نفسها .

٣ ـ القوى الاجتماعية السياسية

التفاعل بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية الذي ناقشناه آنفاً قد تعهده بالرعاية نظام سياسي يبدو ملتزماً بمصالح الطبقات الوسطى العليا والطبقات العليا . هذه الطبقات تمثل القوى الاجتماعية التي شعرت أن فرصتها الذهبية لتتولى مقاليد مصر ، قد حانت بعد هزيمة عبد الناصر سنة ١٩٦٧ ، ثم برحيله من دنيانا سنة ١٩٧٠ . هذه القوى الاجتماعية هي خليط من كبار الملاك ورجال الأعمال الرأسماليين في عهد ما قبل الثورة من ناحية ، كما أنها تضم من ناحية أخرى مهنيين وقيادات تكنوقراط ومديري القطاع العام[١٥] . وإذا كان الدافع الذي يحفز الجماعة الأولى مفهوماً في رغبتها في أن تعيد توجيه المجتمع إلى حيث السياسة والفلسفة اللااشتراكية ، فلا بد من أن نقول كلمة ، نفسر بها الدافع الذي يحفز الجماعات الأحدث في أن تسلك السبيل نفسه . وببساطة فان بعض التكنوقراط وكبار المديرين الذين استفادوا كثيراً من التحول الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، خلال العقدين السابقين (في الحقبة الناصرية) كانوا قد وصلوا إلى قمة طموحهم الوظيفي في أواخر الستينات ، ولم يكن من سبيل أمامهم إلى أن يرتفعوا في سلم الترقي أكثر من ذلك ، في الوقت الذي كان معظمهم لا يزال في العقد الرابع أو الخامس من عمره . من هنا فقد شعروا ، هم ومن يليهم ، في السلم الوظيفي مباشرة ، بالحاجة إلى منفذ جديد . وعلى هذا ، فما أن وقعت نكسة ١٩٦٧ حتى بدأوا يطرحون على استحياء أفكاراً ، هي التي أصبحت فيما بعد حجر الزاوية في اتجاه الرئيس السادات الاجتماعي الاقتصادي . من ذلك أفكار تصدير القوى العاملة ، وفتح باب الهجرة ، وتشجيع القطاع الخاص ، واجتذاب رأس المال الأجنبي . مع ذلك فقد كان وجود عبد الناصر حتى في مرحلة الهزيمة لا يزال رمزاً لا ينكر للاتجاه الاشتراكي وللالتزام بمصالح النصف الأدنى من المجتمع . لكن بعد رحيله ، سرعان ما أصبحت أصوات الطبقات العليا القديمة والجديدة أعلى نبرة وأشد وضوحاً ، وساعدها على ذلك نظراؤها من العرب الذين ينتمون إلى البلدان النفطية الغنية ، ولا سيما بعد حرب ١٩٧٣ . من هنا شهدت السنوات الأولى

---

(١٥) نوقشت هذه النقطة في :

Gouda Abdel-Khalek, "The Open Door Policy in Egypt: A Search for Meaning, Interpretation and Implication," in: Herbert Thompson, ed., *Studies in the Egyptian Political Economy*, Cairo Papers in Social Sciences, vol. 2, monograph 3 (Cairo: The American University in Cairo, 1979), pp. 74-100.

من السبعينات تجمع الروافد النابعة من الهياكل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في مصر هذا التجمع للقوى الذي عززته عوامل اقليمية ثم عوامل دولية، ترجم نفسه في فلسفة متكاملة، واتجاه متكامل تمثل في مجموعة من السياسات التي كان رمزها الرئيس أنور السادات. بل أن هذا الائتلاف بين القوى الاجتماعية الجديدة والقديمة تم من خلال تزاوج الصفوة الحاكمة حقيقة ومجازاً. إن مجموعة أصهار الرئيس السادات أضافت بعداً حرفياً إلى هذه الاستعارة[16]. وفي أواخر السبعينات، كان هناك أربعة مسارات في هذا الاتجاه، اتضحت معالمها تماماً: سياسة الانفتاح، والأخذ بقدر من الديمقراطية، والانحياز للغرب (ولا سيما الولايات المتحدة)، والتسوية مع اسرائيل

الذي يعنينا هنا هو سياسة الانفتاح، من حيث تأثيرها على تصدير مصر للأيدي العاملة. وأهم ما في هذا السبيل هو دستور ١٩٧١ الذي نص في مادته ٥٢ على حق الهجرة، دائمة كانت أو مؤقتة، كحق من حقوق المواطن. وأعقب ذلك مباشرة، سلسلة من القوانين ومن القرارات الجمهورية والوزارية التي نظمت هذا الحق الدستوري، حتى قبل التدشين الرسمي لسياسة الانفتاح[17]. وعلى سبيل المثال، فقد استهدف القرار الجمهوري الرقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ التشجيع على الهجرة المؤقتة والدائمة، فقد أعطى القرار المهاجرين حق العودة إلى وظائفهم الحكومية، خلال سنة من استقالتهم، وكان الهدف من ذلك توفير ضمانات للمهاجر في حالة ما إذا صادفته صعوبات في الخارج. فان مخاطرته ستقل إلى الحد الأدنى، إذ أن بوسعه العودة لتولي وظيفته السابقة. وفي العام نفسه أصدرت الحكومة لائحة من ثماني عشرة نقطة، تزيل بها عدداً من القيود البيروقراطية والادارية، مسهلة بهذا سبل الهجرة أمام المصريين. وعام ١٩٧٢ تشكلت لجنة وزارية برئاسة وزير القوى العاملة لعرض جميع مشاكل المهاجرين بغية تعزيز عملية الهجرة دون «الأضرار» بالتنمية الداخلية الاجتماعية والاقتصادية. وتم في هذا الاطار أيضاً تعديل القانون الرقم ٩٧ لعام ١٩٦٩ بغية السماح للوزراء السابقين، ومن في حكمهم، من كبار موظفي الدولة (رؤساء مجالس الادارات ومديرو القطاع العام) بأن يعملوا في الخارج، دون انتظار فترة السنوات الخمس التي كان ينص عليها في السابق.

---

(١٦) الاشارة هنا إلى زيجات كريمات الرئيس السادات الثلاث (من زوجته الثانية) على التوالي من أبناء باشا سابق (أحمد عبد الغفار) وأحد كبار ملاك الأراضي (سيد مرعي) ومقاول ورجل أعمال (عثمان أحمد عثمان).

(١٧) التقرير التالي ملخص عن:

Dessouki, "Development of Egypt's Migration Policy, 1952-1978," pp. 15-16.

وفي عام ١٩٧٥ ، صادق مجلس الشعب على حرية انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية ، ثم أنشئت وفقاً للقانونين الرقم ٣١ والرقم ٧٩٥ لعام ١٩٧٦ ، اللجنة العليا لشؤون المصريين في الخارج ، والمجلس الأعلى للقوى العاملة والتدريب . ونص في وضوح ، على أن الهدف من ذلك ، هو تعزيز هجرة العمال المصريين . وفي هذا المجال ارتفعت احتجاجات من قبل الوزارات العاملة في مجال التنمية والخدمات المباشرة ، كوزارتي الصناعة والصحة ، معترضة على هذا التحول السريع في هجرة القوى العاملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالأطباء والمهندسين[18] . لكن من الواضح ، أن هذه الاعتراضات قوبلت بتجاهل في معظمها . لقد توالى سيل من القوانين والقرارات في مجالات متعددة ، كالسفر والاعارات والتجنيد ، والعملة وأسعار الصرف والاستيراد الخاص . . . إلخ . ولم يساير هذا السيل من الاجراءات سوى ذلك العدد من الادارات الحكومية ، التي تم استحداثها لتسهيل عملية « ارسال الناس إلى الخارج » و« استقبال الأموال في الداخل » . وقد أحصى علي الدين هلال دسوقي - على الأقل - إحدى عشرة من هذه الهيئات عام ١٩٧٨ وعلق بقوله ، « إن تعدد اللجان هو مؤشر واضح عن مدى الاهتمام الرسمي الذي أولي مؤخراً إلى قضية الهجرة »[19] . وباختصار ، فان التفاعل فيما بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية ، فضلاً عن العوامل الاجتماعية السياسية ، قد مهد الأرضية أمام ذلك الانتقال الضخم في العمالة الذي شهدته السبعينات والذي من المتوقع أن يواصل خطاه في غضون عقد الثمانينات .

٤ - العوامل الفردية

في ضوء ذلك التحول التام في القوى الهيكلية في مصر ، وفي الأقطار العربية النفطية ، بدأ المصريون ، كأفراد وكجماعات مرجعية ، تعتمل في صدورهم فكرة « التوق » إلى الهجرة . وهنا علينا أن نتذكر كيف أن الاختناقات الاجتماعية الاقتصادية المتزايدة كانت تأخذ بخناق المصري العادي . فقد توقفت الجهود الجادة ، التي كانت مبذولة في مضمار التنمية منذ أواخر الستينات ، كذلك كانت المنافذ الاجتماعية تنسد أمام فرص الارتقاء في السلم الاجتماعي[20] ، وكان هناك التضخم المرتفع والأزمات

(١٨) أعرب المتحدثون باسم الوزارات المعنية عن معارضتهم في مناسبات عدة على صفحات الجرائد . انظر مثلاً : الاهرام ، ١٩٦٨/١١/٢٧ ؛ ١٩٦٩/٧/٥ ، و١٩٦٩/٩/٩ والاهرام الاقتصادي ، العدد ٣٠٨ (١٥ حزيران/يونيو ١٩٦٨) ، ص٣٦ - ٣٧ ، والعدد ٤٠١ (١ أيار/مايو ١٩٧٢) ، ص٦ - ٧ .

(١٩) Dessouki, "Development of Egypt's Migration Policy, 1952-1978," pp.15-16.

(٢٠) هذا البطء في الحراك الاجتماعي إلى أعلى تم توثيقه ومناقشته في : =

الحادة (ولا سيما في مجال الاسكان) وانخفاض الأجور. كل ذلك أضفى جاذبية شديدة على فكرة الهجرة. على أن الفكرة بالنسبة للغالبية، بدأت على أنها هجرة مؤقتة لسنتين أو ثلاث يتم خلالها جمع مدخرات كافية لتأمين شقة، أو الزواج، واقتناء بعض المستلزمات البيتية المعمرة. (مثل الثلاجة والبوتاغاز والتليفزيون والسيارة... إلخ).

لكن، بعد انقضاء فترة قصيرة، اكتسبت هذه الأهداف مرونة كافية بالنسبة لعدد متزايد من المهاجرين الحاليين، أو من المهاجرين «المحتملين» ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى، أو إلى الشرائح العليا من تلك الطبقات. وأمامنا النتائج، التي توصلت إليها المسوح المحدودة النطاق، التي أجراها عمرو محيي الدين[٢١] وسوزان مسيحة[٢٢] على أساتذة الجامعات والمدرسين المعارين، إلى الأقطار العربية. فكلتا الدراستين تؤكد أن هذه المرونة في «الاحتياجات» تتسع بشكل متباين، لتشمل الحاجات الأساسية والحاجات غير الأساسية، ثم مستلزمات الترف والكماليات كما تصل في نهاية المطاف، إلى مجرد الادخار والاستثمار.

الحقيقة الأخرى التي تستلفت كل انتباه هي معاملات التباين في الرواتب التي تربك عقل أي انسان يفهم في مبادىء الحساب. لقد وجد عمرو محيي الدين، أن الحد الأقصى لمرتب أستاذ جامعي في عيّنته هو ١٥٠ جنيهاً مصرياً في الشهر بمصر، وأن ما يكسبه (من راتبه) خلال ثلاثين سنة بأكملها من حياته الأكاديمية سيكون ٤٨٦٠٠ جنيه مصري. وحسب سعر الصرف في السوق، فان هذا الأستاذ عند اعارته إلى الكويت سوف يتقاضى ١٧٥٠ جنيهاً مصرياً (٧٠٠ دينار كويتي أو ٢٤٥٠ دولاراً) بالاضافة إلى اعطائه سكناً مجانياً. ومن ثم فان ما يكسبه في سنوات الاعارة الأربع (وهي المدة الطبيعية التي تسمح بها السلطات المصرية) سيكون ٨٤٠٠٠ جنيه مصري. أي ببساطة فان الأستاذ الجامعي المصري سيتقاضى في أربع سنوات فقط ضعف ما كان يتقاضاه لو بقي مدة ثلاثين سنة هي عمره المهني بأكمله في مصر[٢٣]. وتصدق المقارنة نفسها على الأساتذة المساعدين والمدرسين الجامعيين فضلاً عن مدرسي المدارس. وقد تبين من واقع عينة عمرو محيي

= Ibrahim, "Income Distribution and Social Mobility in Egypt,".

(٢١) Amr Mohie El-Din, "The Emigration of University Academic Staff," a paper prepared for the Project on Egyptian Labor Migration, Cairo University; MIT Technology Adaptation Program, Cairo, June 1980.

(٢٢) Suzanne Messeiha, "Export of Egyptian School-Teachers," (MA Thesis in Economics, the American University in Cairo, 1979). Also appeared as Monograph 4 (April 1980), of *Cairo Papers in Social Sciences*.

(٢٣) Mohie El-Din, "The Emigration of University Academic Staff," p. 48.

الدين ، أن معظم أساتذة الجامعة المعارين إلى البلدان العربية الغنية كان لديهم في الحقيقة معظم السلع المعمرة قبل الاعارة أي من واقع ما كانوا يتقاضونه في مصر ، على نحو ما هو موضح في الجدول ٣ ـ ١ .

جدول رقم (٣ ـ ١)

نوع السلع الاستهلاكية التي تمتلكها عينة من الأساتذة المصريين قبل الإعارة الى البلدان العربية

نوع السلع المعمرة	العدد	النسبة المئوية
تلفزيون	٤٥	٩٥, ٧
مسجّلات	٤٥	٩٥, ٧
ثلاجة	٤٦	٩٧, ٩
غسالة	٤٤	٩٣, ٦
طباخ غاري وفرن	٤٧	١٠٠, ٠
سخانات (سخانات مياه)	٤٤	٩٣, ٦
تلفون	٣٣	٧٠, ٢
سيارة	٣٢	٦٨, ١
غير موضح	٣	٦, ٠

المصدر : احتسب من :

AmrMohie El-Din, "The Emigration of University Academic Staff," a paper prepared for the Project on Egyptian Labor Migration, Cairo University; MIT Technology Adaptation Program, Cairo, June 1980, p. 50. (mimeo)

وباختصار فان العوامل الفردية تبدو انعكاساً للقوى الهيكلية التي سبقت مناقشتها . إن المصريين ، إنما يستجيبون ببساطة إلى مزاجية سائدة لكي يقتنوا « أكثر » وهم بهذا يستجيبون إلى اتجاه جديد يرمز إليه النظام السياسي نفسه ، ويسعى إلى ايجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والفردية خارج نطاق حدود مصر .

ثانياً : نتائج هجرة العمالة المصرية

مثل معظم العمليات المجتمعية الواسعة النطاق ، فان نتائج الهجرة المصرية معقدة للغاية . إن الجوانب « الايجابية » و« السلبية » المطروحة في هذا المجال متشابكة لدرجة

يصعب معها تقدير أوزانها النسبية ، فضلاً عن آثارها بالنسبة للمجتمع ككل ، سواء في الأجل القصير أو الأمد الطويل . فالنتائج بالنسبة للفرد تبدو ، من الناحية السطحية على الأقل ، إيجابية إلى حد كبير . فكثير من الأفراد يحلون بلا شك المشاكل العاجلة التي يصادفونها ، سواء أكانت اقتصادية أم مالية . وفي هذا المجال فقد يقول نهج « منفعي » بأن ما هو « خير » لمعظم الأفراد لا بد من أن يكون « خيراً » بالنسبة للمجتمع ككل . بيد أنه أصبح بديهياً في علم الاجتماع ، أن المجتمع هو ناتج متحصل عن ، وليس مجرد « كم » مجمع من ، أفراده أو من التصرفات التي يأتيها هؤلاء الأفراد . ومن هنا فما قد يكون مفيداً للمصريين كأفراد قد لا يكون كذلك بالضرورة مفيداً لمصر نفسها . إن التفاؤل العام الذي أحاط بظاهرة تصدير العمالة المصرية في أوائل عقد السبعينات بدأ يتوازى قليلاً ويحل محله تقدير أرشد خلال السنوات القليلة الماضية . وفي حين أن ليس هناك ما يشير حالياً (١٩٨٠) إلى سياسة رسمية باتجاه العودة عن السماح للمصريين بالهجرة ، إلا أن ثمة وعياً متزايداً بكثير من الآثار السلبية التي تنجم عن هذه الهجرة وتلحق بالتالي أضراراً باقتصاديات مصر ومجتمعها .

على أن من الضروري النظر إلى مزايا تصدير العمالة وعيوبها على أساسين جدلي ونسبي . ما قد يبدو إيجابياً في مرحلة بعينها من الزمن ، قد يعود فيصبح سلبياً في مرحلة أخرى لاحقة ، والعكس صحيح . ومن هنا ، فقد تعمل التحويلات الواردة من المصريين العاملين في الخارج ، على المساعدة في مرحلة من المراحل ، على التخفيف من العجز المزمن في ميزان المدفوعات المصري . لكن ، قد تأتي نقطة أخرى فيصبح حجم هذه التحويلات ، والنمط الذي تنفق به ، مؤدياً إلى ضغوط تضخمية ، يمكن أن تزيل الميزة الأولى . وبالمقدار نفسه فقد تكون هجرة العمالة مؤدية إلى خفض المعدل الشامل للبطالة في البلاد . ولكن إذا كانت هذه العمالة تتم على أساس « انتقائي » على نحو ما سنراه لاحقاً ، فان أوجه النقص في العمالة بالقطاعات المختلفة ، يمكن أن تخلق مشاكل أخطر بكثير من تلك المزايا المتحصلة عن طريق خفض المعدل الشامل للبطالة .

١ ـ تحويلات المصريين في الخارج وآثارها المضاعفة

التحويلات الواردة من الخارج بالعملات الصعبة ، تجسد أكثر من أي شيء آخر أول النتائج المرئية للعمالة المصرية الموجودة خارج الحدود . ويشير الجدول ٣ ـ ٢ إلى قيمة هذه التحويلات بالنسبة لعدد مختار من البلدان المصدرة للعمالة ، بما فيها مصر بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨ أي عقب ارتفاع أسعار النفط . ومن الواضح أن المصريين ، شأنهم في ذلك شأن الجماعات القطرية الأخرى ، قد زاد حجم تحويلاتهم من ٢٦٨ مليون دولار سنة

جدول رقم (٣ ـ ٢)

التحويلات الصافية حسب البلد المستفيد، للسنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨
(بالاسعار الجارية بملايين الدولارات)

البلد / السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الاردن	٧٥,٤	١٦٦,٦	٤١١,٠	٤٥٥,٣	٥٢٠,٢
تونس	١٠٧,٠	١٢٦,٣	١٢١,٢	١٤٤,٨	١٩١,٦
الجزائر	٣٥٢,٤	٣٩٧,٠	٤٢٨,٣	٣٠٩,٤	٣٣٠,٦
الجمهورية العربية السورية	٤٤,٥	٥٢,٢	٥٣,١	١٤٠,٢	٩٣,٩
مصر	٢٦٨,٢	٣٦٥,٥	٧٥٥,١	٨٩٦,٧	١٧٦١,٢
المغرب	٣١٩,٩	٤٨٩,٣	٤٩٨,٨	٥٣٥,٩	٦٩٩,٩
اليمن	١٣٥,٥	٢٧٩,٠	٦٧٦,٥	٩١٤,٣	٨٩٩,٦
اليمن الديمقراطية	٤١,١	٥٥,٩	١١٥,٢	١٧٢,٦	٢٥٤,٨
المجموع	١٣٤٤,٠	١٩٣١,٨	٣٠٥٩,٢	٣٥٦٩,٢	٤٧٥١,٨

المصادر: احتسبت من: الملفات الرئيسية لصندوق النقد الدولي، وبيانات جمعها G. Swany، كما وردت في: World Bank, "International Labor Migration and Manpower in the Middle East and North Africa," (Washington, D.C., September 1980, p. 196, (mimeo.)

١٩٧٤ إلى ١٧٦١ مليون دولار سنة ١٩٧٨ أي بزيادة قدرها ٦٠٠ بالمائة تقريباً في مدى سنوات أربع. بل إن هذا النمو الضخم يبعث بأكثر من الدهشة إذا ما أخذنا سنة ١٩٧٠ مثلاً كسنة أساس. في ذلك الوقت لم تكن التحويلات لتزيد عن عشرة ملايين دولار. وتقول مصادر رسمية مصرية أن هذه التحويلات قد وصلت سنة ١٩٧٩ إلى، أو زادت على، مبلغ ٢ مليار دولار[٢٤]. وهكذا ففيما لا يزيد عن عقد من الزمن رفع المصريون المقيمون في الخارج تحويلاتهم النقدية من عشرة ملايين دولار إلى ألفي مليون دولار، أي بمقدار ٢٠٠ مثل. وهذا المبلغ، يساوي بل ويفوق المحصلة المتجمعة والعائدة على مصر من صادرات القطن، وايرادات قناة السويس، والسياحة بل والقيمة التي أضافها سد أسوان العالي[٢٥]. ولقد يتحمس دعاة الانفتاح، فيقولون أن مصر عبد الناصر خاضت

(٢٤) الاهرام الاقتصادي: السياسة المالية والاقتصادية: ١٩٨٠، (١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠). (ملحق خاص)

(٢٥) عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، ص٥١.

حروباً وأسالت دماءً من أجل قناة السويس والسد العالي ، ومع ذلك ، فها هي احدى النتائج الصامتة لسياسة الانفتاح تجلب على مصر من العملة الصعبة أكثر مما تجلبه القناة أو السد .

ومن الناحية النظرية لا بد من أن تكون هذه التحويلات المتزايدة ، قد ساعدت على تعزيز ميزان مدفوعات مصر ، وعلى تنشيط عملية تكوين رأس المال . هذه التحويلات ، كانت تمثل ١١ بالمائة من مجموع صادرات مصر سنة ١٩٧٤ ، ولكن نسبتها المئوية قد ارتفعت سنة ١٩٧٧ لتصبح ٦٦ بالمائة ، أي بزيادة نسبية مقدارها ستة أمثال . ومن ناحية نسبتها المئوية إلى واردات مصر ، فقد ارتفعت من ٥ إلى ٢٧ بالمائة في السنوات الأربع نفسها[٢٦] . وهذا أمر لا يستهان به بكل المقاييس ، علماً بأن الجدول ٣ ـ ٢ يبين أن هناك بلداناً أخرى استفادت بالقدر نفسه ، باستثناء الجزائر التي تمثل غرب أوروبا ، وليس البلدان العربية الغنية المستقبل الأساسي لعمالتها المصدرة . ويبدو أن اليمن الشمالية بالذات ، هي التي جنت زيادات نسبية أكبر من ناحية التحويلات ، التي أرسلها عمالها المقيمون في الخارج ، من ١٣٦ مليون دولار إلى ٩٠٠ مليون دولار ، بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧ . وقد مثلت قيمة هذه التحويلات أكثر من ١٣٠٠ بالمائة من صادرات اليمن ، في التاريخ السابق وأكثر من ٥٠٠٠ بالمائة ، من صادراتها في التاريخ اللاحق[٢٧] . وعلى كل حال ، فان التحويلات الواردة من العاملين العرب في البلدان العربية الغنية وصل مجموعها في آخر السبعينات إلى حوالى ٥ مليارات دولار سنوياً أي أنها تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات خلال ست سنوات .

هذا ، وقد أظهر ميزان المدفوعات المصري تحسناً ملموساً في أواخر السبعينات ، إذ أن العجز التجاري الذي وصل إلى ١٧١٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٨ ، انخفض إلى ١٤٦٦ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ أي أنه تحسن بنسبة ٣٤,٧ بالمائة[٢٨] . وفي آخر عام ١٩٨٠ سجل ميزان المدفوعات المصري فائضاً بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه لأول مرة في مدى عقدين من الزمن[٢٩] . وفي حين أن تحسناً من هذا القبيل يرجع إلى عوامل عدة (منها زيادة

---

(٢٦) International Monetary Fund (IMF), *Consolidated Balance of Payments Report* (Washington, D.C.: IMF, 1979).

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) تصريح وزير الاقتصاد في مصر (د . حامد السايح) ، كما ورد في : **الاهرام الاقتصادي : السياسة المالية والاقتصادية : ١٩٨٠** ، (١ كانون الثاني/يناير) ، ص٩٤ .

(٢٩) من بيان لنائب رئيس الوزراء في مصر للشؤون الاقتصادية (د . عبد الرزاق عبد المجيد) ، كما ورد في : **الاهرام** ، ١٩٨١/١/٩ .

دخل مصر من النفط ومن ايرادات قناة السويس ومن السياحة) إلا أن المسؤولين قد أكدوا أن التحويلات الواردة من المصريين العاملين في الخارج هي العامل الحاسم في هذا التحسن[٣٠].

وفيما يتعلق بالودائع المصرفية، وهي أحد مؤشرات الادخار، فلقد قدرت بمبلغ ٣,٤ مليار دولار عام ١٩٧٨، ثم ارتفعت إلى ٤,٧ مليار دولار سنة ١٩٧٩ بمعدل نمو قيمته ٣٣ بالمائة في سنة واحدة. وذلك بون شاسع عما كان عليه الحال في مستهل السبعينات عندما انخفضت معدلات الادخار في مصر، إلى أدنى مستوى لها على امتداد عدة عقود من الزمن[٣١].

على أن هناك عدداً من الاقتصاديين لا يزالون يؤكدون أن هذه المستويات، التي حققتها التحويلات والمدخرات، كان يمكن أن تكون أعلى، لو توافرت قنوات فعالة لاجتذاب واستثمار هذه الموارد الهائلة المتحصلة من المصريين العاملين في الخارج[٣٢].

إن أحدث أرقام الاستثمارات التي تمت في ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ (قوانين سياسة الانفتاح) تشير، إلى أن معظم هذه الاستثمارات قد تم بواسطة المصريين. وفي آخر عام ١٩٧٧، ومن بين مجموع الاستثمارات التي تمت في السنوات الخمس السابقة، ساهم الأجانب بنسبة ١٧ بالمائة وساهم العرب بنسبة ٢٥ بالمائة، بينما وصلت مساهمة المصريين في الاستثمارات إلى ٥٧ بالمائة[٣٣]. وإذا كان من الصعب تحديد مصادر هذه الاستثمارات المصرية بدقة، فمن المفترض، أن جزءاً كبيراً منها قد جاء من مصريين عاملين في الخارج. فمن المعروف، على سبيل المثال، أن عدداً من المشاريع الكبيرة (مصارف، استثمارات عقارية ومنشآت صناعية) قد تولاه مصريون عاملون في منطقة الخليج[٣٤].

إن ما ذكرناه في الفقرة السابقة يتعلق بتحويلات المصريين العاملين في الخارج من خلال القنوات الرسمية. هذا في حين أن أي مراقب على دراية بالوضع في مصر، يدرك تماماً، أن هناك مبالغ اضافية كبيرة يجري تحويلها من خلال «سوق سوداء» للعملة،

---

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) **الاهرام الاقتصادي: السياسة المالية والاقتصادية: ١٩٨٠**، (١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، ص٨٣ - ٨٤.

(٣٢) انظر: عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية**.

(٣٣) **الاهرام الاقتصادي**، (١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٨٠)، ص٣٠.

(٣٤) المصدر نفسه.

وهذه الوسيلة ، تعود على المحول ، بما يقرب من ١٧ بالمائة زيادة عما قررته الحكومة من « سعر صرف تشجيعي » يصل إلى ٦٨ بالمائة من الجنيه المصري للدولار الواحد ،بينما سعر السوق السوداء في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ بلغ في المتوسط ٨٠ بالمائة من الدولار. والسلطات المصرية ، على بينة تامة من هذه السوق السوداء المزدهرة التي لم تجر محاولة لكبح جماحها . أكثر من ذلك ، يشهد الواقع أن هناك في معظم البنوك بالقاهرة صراف عملة غير رسمي ، قابع عند الباب ، ولا يقتصر التعامل معه على عملاء البنوك ولكن أيضاً هناك موظفون في بعض البنوك الأجنبية ، الذين يتلقون مرتباتهم أو جزءاً منها بالدولار ، يتعاملون مع هذا الصراف . ولا يعرف أحد بالضبط ما هو كم التحويلات التي يتم التعامل بها في سوق العملة السوداء ، وان كانت التقديرات تراوح ما بين ٢٠ بالمائة ، إلى ١٠٠ بالمائة من المبالغ نفسها التي يجري تحويلها بواسطة القنوات الرسمية أو الشرعية[٣٥] .

على القدر نفسه من الأهمية ، تأتي التحويلات العينية . والاشارة هنا إلى السلع المعمرة (مثل السيارات والثلاجات وأجهزة التلفزيون . . . إلخ) التي يأتي بها المصريون العاملون في الخارج لدى عودتهم إلى بلادهم . وليس لدينا أيضاً أرقام موثوقة عن القيمة النقدية الحقيقية لهذه التحويلات العينية ، وإن كانت تقدر بعدة مئات الملايين من الدولارات عام ١٩٧٩[٣٦] .

٢ ـ أوجه النقص القطاعي في العمالة وآثارها المضاعفة

انحسرت موجة الحماس الأولى التي صاحبت الهجرة الجماعية لليد العاملة من مصر في الآونة الأخيرة مفسحة الطريق لتقدير أكثر رشداً واتزاناً للآثار المترتبة على الهجرة بالنسبة لعملية التنمية في مصر نفسها . لقد تبين أن هذه الهجرة لم تكن عملية تخلص من فائض اليد العاملة أو لفائض سكاني اتجه نازحاً إلى البلدان العربية الغنية . فالذي حدث هو أن أعلى الكفاءات البشرية في مصر ، وأكثرها تدريباً ،فضلاً عن الأيدي العاملة

(٣٥) للاطلاع على مناقشة هذه النقطة ، انظر :
World Bank, "International Labor Migration and Manpower in the Middle East and North Africa, "p. 202.

(٣٦) للاطلاع على مناقشة هذه النقطة ، انظر محمود عبد الفضيل ، « أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العملية التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري ، » في : مؤتمر الاقتصاديين المصريين ، ٥ ، القاهرة ، آذار/مارس ١٩٨٠ .

ذات المهارات المتوسطة هي التي هاجرت من مصر. ولم يمنع هذا ،من محاولات لقوى عاملة غير ماهرة جهدت هي الأخرى في أن تجد طريقها عبر الحدود، إلى البلدان النفطية الغنية، لكن قوام المهاجرين من مصر تمثل في أفضل القوى العاملة التي تملكها. ذلك لأن معظم الأيدي العاملة التي لا تستخدم داخل مصر، لا يمكن أيضاً استخدامها خارج حدودها. ومن هنا، فقد بقيت هذه الأيدي العاملة الفائضة غير المدربة في مصر. ومن هنا يكشف الجدول ٣ ـ ٣ أن الهجرة لم تخفض معدل البطالة في مصر الذي وقف عند

جدول رقم (٣ ـ ٣)

تقدير العمالة في مصر حسب القطاع، لسنة ١٩٧٦

القطاع	العدد	النسبة المئوية
الزراعي	٦٤٩٠٠٠٠	٥٠,٧
الحكومي	١٧٤٠٠٠٠	١٣,٦
القطاع العام	١٢١٠٠٠٠	٩,٤
القطاع الخاص	٩٥٠٠٠٠	٧,٤
القوات المسلحة	٣٤٢٠٠٠	٢,٧
العاملون بالخارج	٦٠٠٠٠٠	٤,٧
غير مستخدمين	١٤٧٩٠٠٠	١١,٥
المجموع	١٢٨١١٠٠٠	١٠٠,٠

المصادر: احتسبت من:

ـ بالنسبة للقطاع الزراعي وغير المستخدمين: تقدير أجراه بيركس وسنكلير في الزراعة، كما ورد في:

J.S. Birks and C.A. Sinclair, "Egypt: A Frustrated Labor Exporter," *The Middle East Journal,* vol. 33, no. 3 (Summer 1979), pp. 288-303.

ـ بالنسبة للقطاع الحكومي، والعام والخاص: مصر، وزارة التخطيط، الخطة الخمسية، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢، ١٣ ج (القاهرة: وزارة التخطيط، ١٩٧٧)، ج ١، جدول رقم (٤)، ص٣١.

ـ بالنسبة للعاملين بالخارج: المصدر نفسه، ج ٢، ص١٨٤.

ـ بالنسبة للقوات المسلحة:

Institute for Strategic Studies (ISS), *The Military Balance, 1977/1978* (London: ISS, 1977), table (3), p. 85.

١١,٥ بالمائة سنة ١٩٧٦ وكان هذا المعدل يقف عند ١١ بالمائة منذ أواخر الستينات أي منذ إيقاف خطط التنمية المصرية. بمعنى آخر، لم تفعل الهجرة الشيء «المفترض» الذي تعين عليها أن تفعله بالنسبة لمصر: التخفيف من وطأة ضغوط البطالة وعدد السكان. إن الذي حدث بالفعل أن الهجرة،حرمت مصر من أفضل ما لديها من عقول وأيدٍ عاملة.

إن آثار هذه الخسارة بات يدركها الآن معظم الدارسين والمراقبين، ولكن من الصعب تقدير كلفتها الفعلية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. فمن بين المقولات المطروحة أنه حتى أفضل عقول مصر لا يستفاد منها في ظل نظام الاستخدام الراهن. أما فريق جامعة القاهرة - ام - اي - ت البحثي الذي تدارس حتى الآن فئتين مهمتين من الفئات المهاجرة، فهو يطرح القضية بشكل مختلف. في قطاع البناء تقول الدراسة إن عمال التشييد المصريين، هم من أهم الفئات المطلوبة في كل أنحاء المنطقة، وهذا أمر مفهوم في ضوء حاجات البنية الأساسية التي تتطلبها أي عملية تنمية. من هنا، فقد لاحظ نازلي شكري وايكاوس وعمرو محي الدين، أن وضع العمالة في قطاع التشييد في مصر هو صورة مصغرة لأوضاع الاقتصاد المصري في غضون العقدين الماضيين[٣٧]. فقد نما هذا القطاع بسرعة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٦ (بنسبة ٣١ بالمائة بمعدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط ٤,٥ بالمائة) ثم ما لبث أن تباطأت خطاه بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٤ (بزيادة متواضعة، بلغت ١٤ بالمائة في ثماني سنوات). وهذه الفترة اتسمت بمستويات متدنية من الاستثمار. ثم جاء عام ١٩٧٣ وما صحبه من طفرة ازدهارية نفطية ومن تزايد الطلب على عمال التشييد المصريين في البلاد العربية المجاورة. وكانت الاستجابة الطبيعية سبباً في خلق نقص في السوق المحلية أدت بالتالي إلى زيادة في الأجور الفعلية لعمال التشييد على نحو ما يبينه الجدولان ٣ - ٤ و٣ - ٥. والجدول الأخير يبين على نحو خاص، أن بعض فئات عمال التشييد سجلوا زيادة في أجورهم بأكثر من ٤٨٠ بالمائة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٧ (كما هو الحال مثلاً مع مساعدي البنائين). ومعظم فئات هذا القطاع الأخرى، استطاعت على الأقل أن تضاعف من أجورها. على أنه لا بد من ملاحظة أن معظم هذه الزيادة قد حدثت من عام ١٩٧٣ فصاعداً.

ويورد الجدول ٣ - ٤ متوسطات الأجور من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٧٨ لعمال التشييد وللعمال في قطاعات ثلاثة أخرى. وكل من أفراد هذه القطاعات، سجلوا زيادات كبيرة في أجورهم، كما يجب الملاحظة أن الزيادة في القطاع الزراعي، قد سجلت أعلى مستوى عبر السنين الثماني عشرة الماضية (٢٨٠ بالمائة). ويرجع جزء من هذا المعدل الاستثنائي من الزيادة، إلى قاعدة الأجور التي كانت جد منخفضة عام ١٩٦٠. إن معظم هذه الزيادة، ولا سيما منذ عام ١٩٧٤، يرجع إلى عملية الاحلال القطاعي في مجال التشييد. بتعبير آخر، ففي إطار النقص المحلي الراجع إلى الهجرة، تمّ اجتذاب عدد من العمال

(٣٧) Nazli Choucri, N. Eckaus and Amr Mohie El-Din, "Migration and Employment in the Construction Sector, Critical Factors in Egyptian Development," MIT Technology Adaptation Program, 1978.

جدول رقم (٣ ـ ٤)

متوسط الأجور للعامل الواحد في مصر، للسنوات ١٩٥٩ /١٩٦٠ ـ ١٩٧٨
(بالجنيهات المصرية)

القطاع / السنة	التشييد	الزراعة	الخدمات	التعدين والصناعة
١٩٦٠	١٦١,٦	٣٠,٢	١٦٤,٥	١٤٧,٦
١٩٦١	١٦٤,٤	٢٧,٥	١٦٢,٥	١٤٧,٧
١٩٦٢	١٥٩,٣	٣٢,٥	١٦١,٧	١٥٣,٣
١٩٦٣	١٥٠,١	٣٤,٨	١٨٥,٥	١٧٢,٢
١٩٦٤	١٥٦,٢	٣٧,٩	١٩٠,٢	١٧٤,٨
١٩٦٥	١٥٥,٦	٤٤,٦	٢٠٨,٤	١٨١,٣
١٩٦٦	١٧٠,٤	٥٠,٨	٢٠٩,٣	١٨٣,٤
١٩٦٧	١٨٠,٤	٥٣,٣	٢١٣,٥	١٨٣,٣
١٩٦٨	١٨٢,٨	٥١,٧	٢٠٨,٧	١٨١,٩
١٩٦٩	١٨٢,٨	٥٣,١	٢٢٣,٤	١٨٤,٣
١٩٧٠	١٨٤,٦	٥٣,٩	٢٣٨,٦	١٨٧,٦
١٩٧١	١٨٤,٢	٥٥,٠	٢٤١,٠	١٩٠,٠
١٩٧٢	١٩٠,٤	٥٥,٤	٢٥١,٠	٢٥٥,٢
١٩٧٣	٢٣٣,٣	٦٠,٥	٢٦٦,٠	٢٨٧,١
١٩٧٤	٢٣٣,٢	٧٠,٨	٢٩٥,٠	٢٩٧,٠
١٩٧٥	٣٧٦,٢	١٠٦,٥	٣١٤,٨	٢٩٢,٤
١٩٧٦	٣٧٨,٧	١٠٧,٠	٣٢٧,١	٣٠٥,٩
١٩٧٧ (أ)	٣٢٨,٣	١٠٧,٦	٣٤٠,٠	٣٢٠,٠
١٩٧٨ (أ)	٣٥٤,٧	١٠٨,٠	٣٥٣,٤	٣٣٤,٧
الزيادة (٪)	١١٩	٢٥٨	١١٥	١٢٧
متوسط الزيادة السنوية (٪)	٤,٤	٧,١	٤,٢	٤,٥
الزيادة من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ (٪)	٥٢,١	٥٢,٥	١٩,٨	١٢,٧

(أ) اسقاطات.

المصدر: احتسب من: مصر، وزارة التخطيط، «تقرير المتابعة، ١٩٧٧، ».

الزراعيين، إلى قطاع التشييد سعياً وراء الأجور المرتفعة، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى خلق أوجه من النقص في العمالة الزراعية وهو ظرف يؤدي عادة إلى الارتفاع في الأجور في القطاع الزراعي.

ولا بد هنا من الاشارة، إلى أن هذه الزيادات في الأجور، لم تصحبها أي زيادة في انتاجية العمال، بل يمكن أن تكون هذه الانتاجية قد انخفضت بسبب احلال عمال غير مدربين. بتعبير آخر، إذا كان ارتفاع الأجور، راجعاً بالأساس، إلى النقص الذي خلقته الهجرة، فهذا يعني ارتفاعاً موازياً في كلفة اعمال التشييد التي، يتحملها المستهلك، وكأن هذا احدى الظواهر التي نجمت عنها ضغوط تضخمية داخل الاقتصاد المصري. وإذا كانت هذه الأجور المرتفعة مفيدة ولا شك للعمال المعنيين، (٣٠٠ ألف عامل تقريباً في قطاع التشييد عام ١٩٧٧) كما أنها عادت بالنفع، على فئات أخرى ارتفعت دخولها بالمعدلات السابقة نفسها أو بما هو أكبر منها، إلاّ أن الأمر، لم يكن كذلك بالنسبة لموظفي الحكومة والقطاع العام الذين بلغ عددهم ٣,٢ مليون موظف ظلت دخولهم ثابتة رغم ضخامة العدد الذي يعولونه (٦ مليون معال). من هنا، فان دخل الفرد في مصر ككل، الذي كان يقدر بما يراوح بين ٢٠٠ دولار و٢٤٠ دولاراً في منتصف السبعينات، لم يرتفع بالمعدل نفسه (٥٢ بالمائة في ٤ سنوات). وأقرب دلالة لمعدل الزيادة لموظفي الحكومة، يمكن أن تتوافر بفحص عمود «الخدمات» في الجدول ٣ ـ ٤ إذ أن معظم المستخدمين المدنيين، سيقعون تحت هذا البند. إن قطاع الخدمات ارتفعت أجوره بنسبة ١٩,٨ بالمائة فقط في فترة السنوات الأربع نفسها أي بأقل من نصف معدل ارتفاع أجور العاملين في قطاعي التشييد والزراعة.

إن أوجه النقص القطاعية هذه، وما ترتب عليها من نتائج تضخمية كان يمكن، بطبيعة الحال، تجنبها أو على الأقل التخفيف من وطأتها، لو جرى اتباع سياسة رشيدة في مجال تدريب العمالة أو تصديرها. ذلك لأن سوق العمل في مصر، بالوضع القائم به الآن، لا تتسم بالمرونة التي تتيح إمكانية المبادرة إلى ادخال تعديلات عليها أو، إلى مباشرة عمليات الاحلال والسيولة فيما بين القطاعات المختلفة. وفي هذا السياق يصف بيركس وسنكلير سوق العمل المصرية بأنها تتسم بحواجز شديدة بين القطاعات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم السيولة والحراك المهني الأفقي والرأسي بين هذه القطاعات[٣٨]. هذا الوضع يمثله الشكل ٣ ـ ٢. وعلى أساس البيانات المتاحة يخلص الباحثان إلى أن

---

(٣٨) Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region,* p. 94.

جدول رقم (٣ ـ ٥)

متوسط الأجر اليومي للحرف المختلفة في قطاع التشييد في مصر
(بالجنيه المصري يوميا)

الحرفة	متوسط معدل الأجر اليومي					النسبة المئوية للتغير ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧
	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧ (١)	١٩٧٧ (٢)	
قاطع أحجار	٠,٦	٠,٩	١,٥	٢,٠	١,٧٦	١٩٣
بناء	١,٥	٢,٥	٣,٥	٤,٥	٥,٧	٢٨٠
مساعد بناء	٠,٦	١,٥	٢,٠	٣,٠	٣,٥	٤٨٣
مبيّض	٠,٧٥	٠,٩	٢,٠	٣,٠	٣,٥	٣٦٦
مساعد مبيّض	٠,٥	٠,٦	١,٠	٢,٠	١,٧٦	٢٥٠
نقّاش (للبناء)	٠,٨	١,٠	٢,٠	٢,٥	٣,٢٣	٣٠٠
نقّاش مساعد	٠,٥	٠,٧	١,٢٥	١,٥	١,٥٨	٢١٦
نجار مسلح	٠,٩	١,٢٥	٢,٠	٣,٠	٣,٤٩	٢٨٧
نجار مسلح مساعد	٠,٦	٠,٨	١,٥	٢,٠	٢,٥	٣١٦
عامل تعدين اسمنت مسلح	٠,٦	٠,٩	٢,٠	٣,٠	٣,٥٥	٤٩١
عامل تعدين اسمنت مسلح مساعد	٠,٥	٠,٧	١,٥	٢,٥	٢,٠٦	٣١٢
عامل اسمنت مسلح	٠,٤٥	٠,٦	١,٥	٢,٥	١,٣٥	٢٠٠
حداد	٠,٧	١,٠	٢,٠	٣,٥	٣,٠	٣٢٨
ميكانيكي تركيب	٠,٨	١,٠	٢,٥	٤,٠	ـ	٤٠٠
نجّار باب وشبّاك (تركيب)	٠,٨	١,٢٥	٢,٠	٣,٥	٣,٤٩	٣٣٨
نجار باب وشباك مساعد (تركيب)	٠,٥	٠,٨	١,٢٥	٢,٠	٢,٥	٤٠٠
اخصائي اسمنت مسلح	٠,٦	٠,٩	٢,٠	٣,٠	١,٤٥	١٤٢
اخصائي اسمنت مسلح مساعد	٠,٥	٠,٨	١,٧٥	٢,٧٥	٠,٨٥	٧٠
مبلط	٠,٩	١,٥	٣,٠	٥,٧٠	٥,٧	٥٣٣
مساعد مبلط	٠,٦٠	١,٢٥	٢,٠	٣,٦٠	٣,٥	٤٨٣
صانع بلاط	٠,٧٥	١,٢٥	٢,٥	٤,٠	ـ	٤٣٣
حجّار	٠,٨	١,٢٥	٢,٥	٣,٥	١,٥٨	٩٨
عامل بلاط لميع	١,٥	٣,٠	٥,٠	٧,٠	٥,٧	٢٨٠

تابع جدول رقم (٣ ـ ٥)

الحرفة	متوسط معدل الأجر اليومي					النسبة المئوية للتغير
	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧		١٩٧٠ ـ ١٩٧٧
				(١)	(٢)	
رخام	١,٠	١,٧	٢,٥	٤,٠	٣,٥	٢٥٠
قاطع خشب	١,٧٥	١,٢٥	٣,٠	٣,٥	١,٥٨	ـ١٠
سباك صحي	٠,٨	١,٥	٤,٠	٥,٠	٣,٥	٣٣٨
مساعد سباك صحي	٠,٥	٠,٩	٢,٠	٢,٥	١,٥	٢٠٠
كهربائي تركيبات	٠,٧٥	١,٠	٢,٠	٣,٠	٣,٢٣	٣٣١
مساعد كهربائي تركيبات	٠,٥	٠,٧٥	١,٥	٢,٠	١,٤٥	١٩٠
عامل معماري	٠,٥	٠,٦	١,٢٥	٢,٠	١,٠٦	١٦٥
ملاحظ انشاء	٠,٥	٠,٨	١,٢٥	٢,٠	٣,٢٣	٥٤٦
مركب زجاج	١,٠	١,٨	٣,٥	٥,٠	—	٤٠٠
فاعل	٠,٦	٠,٩	١,٢٥	٢,٥	١,٣٥	٣١٦
قاطع رخام	١,٠	٢,٢٥	٣,٥	٤,٥	٣,٥٥	٣٥٠
عامل مونة اسمنت	٠,٨	١,٠	١,٢٥	١,٨	١,٧٦	١٢٥

المصادر: احتسب من: استناداً إلى ملفات: أنور الحماقي؛ مهندسون ومقاولون، والقطاع الخاص. فيما عدا بيانات رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ التي احتسبت من شركة المقاولين العرب كما ورد في:
Nazli Choucri, N. Eckaus and Amr. Mohie El-Din, "Migration and Employment in the Construction Sector, Critical Factors in Egyptian Development," MIT Technology Adaptation Program, 1978.

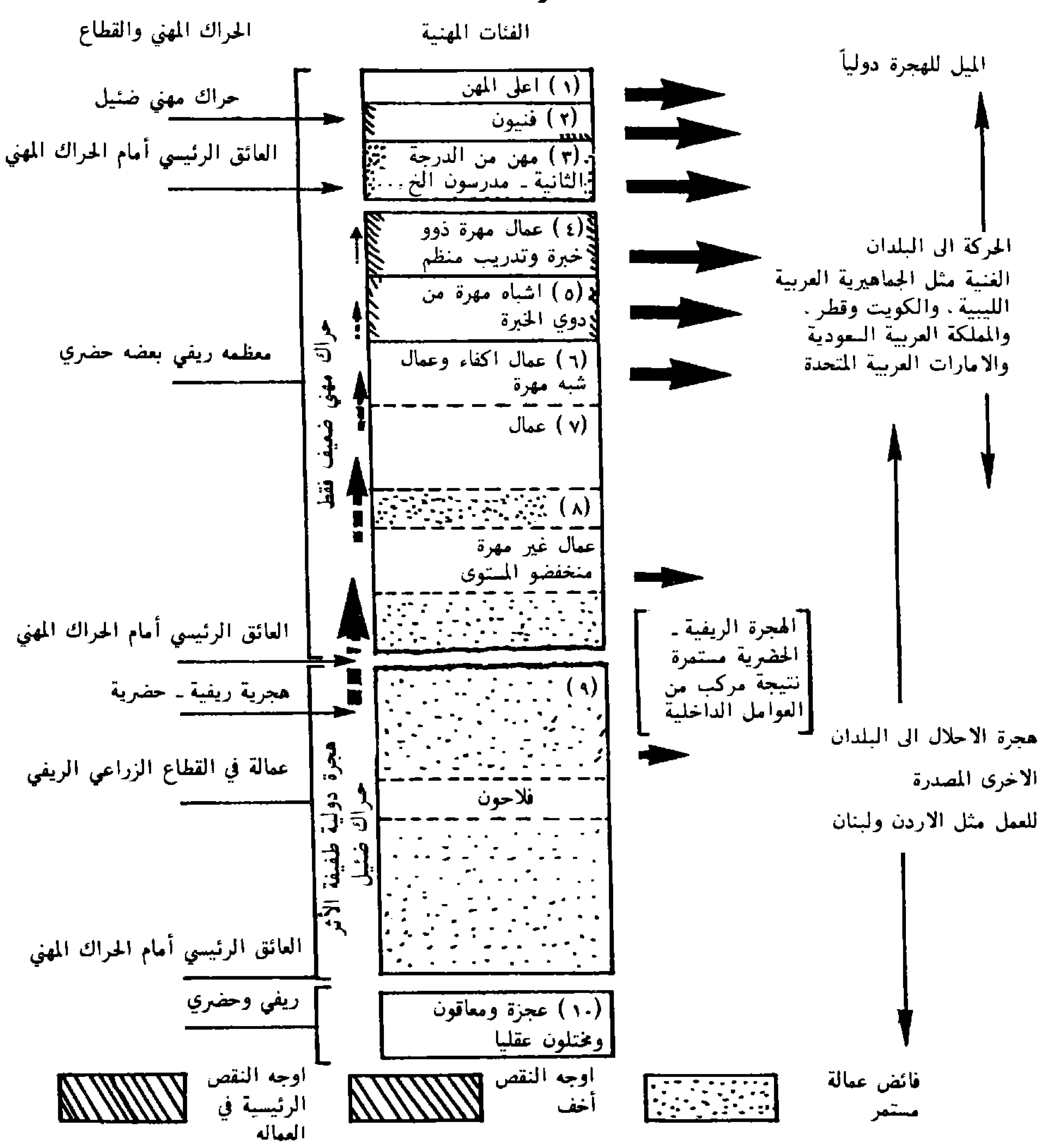
«سوق العمل المصرية تتسم بدرجة غير عادية من الجمود حتى بين المهن المتقاربة نسبياً، إذ أن هناك في المحل الأول حواجز واضحة جلية تحول دون الحراك المهني كما هو الحال مثلاً بين الفئات ١ و٢ و٣ (العاملون المؤهلون مهنياً وفنياً) والفئة ٤ التي تقع تحت الفئات السابقة (الحرفيون المهرة والمؤهلون). وإلى جانب هذا الحاجز السوقي الذي يحول دون الحراك المهني، تلوح أيضاً ضآلة فرصة الانتقال الرأسي في مجال الحرف بين الفئات الأكثر تشابهاً من فئات العمالة»[٣٩].

هذا الجمود المهني، لم يقتصر على وضع صعوبات على إمكانية التعويض عن النقص داخل مصر ولكنه أيضاً، في رأي بيركس وسنكلير، حد من قدرة مصر نفسها على أن تستأثر بنصيب أكبر من سوق العمل العربية. ومن الواضح أن هذين الكاتبين يؤيدان فيما يبدو مقولة أن هجرة العمالة المصرية أمر له قيمته بالنسبة لمصر ومن ثم فهما يأسفان لضآلة عدد العمالة المصرية المهاجرة، وهو الأمر الذي يرجع في رأيهما إلى هذا الجمود

(٣٩) المصدر نفسه، ص [illegible]

شكل رقم (٣ ـ ١)

عرض بياني لسوق العمل يوضح الاتجاه الى الهجرة دولياً ودرجة الحراك الداخلي في مصر، لسنة ١٩٧٥



المصدر: استناداً إلى:

J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labor Organisation (ILO), 1980), p. 95.

المهني[٤٠]. من ناحية أخرى، فمعظم النقاد المصريين يجادلون حالياً، بأن هناك عدداً أكبر مما ينبغي، من أفضل اليد العاملة المصرية، موجود في الخارج، وأن هناك أوجه نقص في القطاعات الاستراتيجية، بدأت تلوح في الأفق[٤١]. وهم يطرحون في هذا السياق حالة عمال التشييد. وقد يلاحظ القارىء من الجدول ٣ - ٥ أن بعض الفئات الموجودة داخل هذا القطاع، وهي فئة العمال المهرة (البناؤون)، قد فاقت بكثير سنة ١٩٧٧ فئات المهندسين المعماريين والمدنيين فيما يتعلق بالأجور اليومية التي تتقاضاها. وتلك ظاهرة غير عادية، إذ أن المهندسين بالذات، كانوا أكبر الفئات أجوراً حتى على صعيد أعلى كفاءات القوى العاملة في أوج فترة التصنيع أيام جمال عبد الناصر (أي في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات). وفي واقع الأمر بلغت أهمية وندرة هؤلاء المهندسين إلى حد صدور مرسوم جمهوري بقانون يقضي بـ «تكليف» المهندسين فور تخرجهم من الكلية للخدمة في مختلف وظائف الحكومة والقطاع العام. وتصادف ذلك مع انشاء وزارة الصناعة في مصر[٤٢]. وعقب ذلك أيضاً، بدأت المباشرة بتنفيذ أول خطة تصنيع في البلاد. إلا أن الذي حدث أواخر السبعينات هو أن المهندسين الذين كانت البلاد لا تزال بحاجة إليهم، دون شك وجدوا أنفسهم يتقاضون أجوراً أقل مما تتقاضاه فئة بعينها من العمال اليدويين المهرة، الذي طرأ نقص مفاجىء على المعروض منهم بسبب هجرتهم إلى البلدان المجاورة.

وإذا كان النقص في عمال البناء، قد سبب ضغطه التضخمي على صناعة البناء وألحق الضرر خصوصاً بذوي الدخول الثابتة، وهم معظم المصريين، فإن أوجه النقص التي حدثت في القطاعات الأخرى تسببت، في تدهور منذر بالخطر في مستوى الخدمات ونوعيتها. ونورد هنا حالة الأساتذة الجامعيين. في هذا المجال، فان العمل البحثي الرائد الذي قام به عمرو محيي الدين في هذا الموضوع يضيء كثيراً جنبات الطريق[٤٣]. فهو يبدأ

---

(٤٠) انظر هذا الرأي في:

Birks and Sinclair, "Egypt: A Frustrated Labor Exporter," pp. 288-303.

(٤١) انظر: ابراهيم سعد الدين، «الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً - حالة مصر،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣، العدد ٤ (١٩٧٧)، ص٢٢ - ٤٠؛ عادل حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،» **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، ص١٦ - ٣٢، وعبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية**، ص٥٣ - ٥٨.

(٤٢) Dessouki, "Development of Egypt's Migration Policy, 1952-1978," p. 17.

(٤٣) Mohie El-Din, "The Emigration of Egyptian University Academic Staff,".

بتبيان أن مجموع المسجلين في هيئات التدريس في أكبر جامعات مصر الثلاث (القاهرة ، عين شمس ، الاسكندرية) زاد من ٣١٧٧ عام ١٩٧٠ إلى ٤٠٨١ عام ١٩٧٥ ، أي بزيادة بلغت ٩٠٤ أساتذة أو ٢٨,٤ بالمائة في غضون خمس سنوات . مع ذلك ، ففي عام ١٩٧٦ ، بلغ عدد الذين هاجروا ضمن « هجرة الكفاءات » إلى الغرب ١٠٥٨ أستاذاً ، أي أكثر من الزيادة الصافية في السنوات الخمس السابقة ، وأكثر من ٢٥ بالمائة من مجموع هيئات التدريس في المؤسسات الجامعية الثلاث في ذلك العام . أما الذين أعيروا إلى البلدان العربية (وهم مهاجرون مؤقتون) فقد زاد عددهم باطراد من ٣٨٨ عام ١٩٧١/٧٠ ليبلغ ٦٠٥ عام ١٩٧٥/٧٤ ، أي بزيادة بلغت ٦٣ بالمائة في خمس سنوات . من هنا ، ففي حين أن معدل نمو مجموع الهيئات التدريسية الأكاديمية كان ٦,٣ بالمائة سنوياً بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ ، فقد زاد معدل الهجرة إلى البلدان العربية ليفوق ١٢ بالمائة ، كما وصل معدل هجرة الكفاءات إلى الغرب إلى ٥ بالمائة سنوياً خلال الفترة نفسها . (الجداول ٣ ـ ٦ و٣ ـ ٧ و٣ ـ ٨).

ويبين الجدول ٣ ـ ٩ متوسط معدل اعارة الأساتذة حسب ميدان التخصص بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ . وفي هذا السياق شهدت بعض الميادين غياب حوالى ٣٠ بالمائة من مجموع أعضاء هيئة التدريس ، بعيداً عن المؤسسات التي ينتمون إليها ، حيث كانوا يدرّسون في أماكن أخرى بالمنطقة العربية .

وليس من سبيل إلى القول بأن أثر هذه الظاهرة على نوعية أو كفاءة التعليم العالي في مصر كان أثراً إيجابياً بحال من الأحوال . وإذا كانت نسبة الطلاب إلى هيئة التدريس في معظم الجامعاتالامريكية هي ٢٠ إلى واحد ، ففي مصر كانت النسبة عام ١٩٧٠ خمسة أمثال في مجال العلوم الاجتماعية والانسانيات أي مئة طالب لكل عضو واحد بهيئة التدريس ، هذا في حالة وجود جميع أعضاء التدريس في كليتهم . لكن بغياب حوالى ٢٥ بالمائة منهم في إعارات إلى البلدان العربية فان النسبة ترتفع في فترة ١٩٧١/٧٠ إلى ١٢٣ طالباً لكل عضو واحد في هيئة التدريس . وفي العام التالي (الجدول ٣ ـ ١٠) قفزت هذه النسبة من ١١١ إلى واحد قبل هجرة الأساتذة إلى ١٤٤ إلى واحد بعد هذه الهجرة . ويوضح الجدول ٣ ـ ١١ بالتفصيل الإتجاه نفسه بالنسبة لجامعة القاهرة . وإذا لم تكن النسبة في مجال العلوم الطبيعية قد ساءت أو تدهورت على نحو ما حدث في الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، فالمسألة مسألة وقت ليس إلاّ . لقد وجد معظم البلدان العربية الغنية في غمار اندفاعتها لافتتاح جامعات جديدة ، إن من الأسهل عليها أن تبدأ بالعلوم الاجتماعية والانسانيات (بما في ذلك القانون والتجارة) التي لا تتطلب إقامة معامل ومختبرات ، أو معدات معقدة . إلا أنه بنهاية السبعينات ، كانت هذه البلدان

جدول رقم (٣ ـ ٦)

توزيع هيئات التدريس في جامعات مصر الرئيسية الثلاث حسب فرع التخصص، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥

فرع التخصص	١٩٧٠ ـ ١٩٧١		١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	
	العدد	(٪)	العدد	(٪)
الأدب والانسانيات	٢٨٨	٩, ٠٧	٣٧٠	٩, ٠٧
القانون	١٢٦	٣, ٩٧	١٣٢	٣, ٢٤
التجارة	٨٣	٢, ٦١	٩٥	٢, ٣٣
العلوم الاساسية	٤٠١	١٢, ٦٢	٥٣٣	١٣, ٦٧
الطب	٩٧٠	٢٠, ٥٣	١٢٥٣	٣٠, ٧٠
الصيدلة	١١١	٣, ٤٩	١٥٦	٣, ٨٢
الطب البيطري	٧٩	٢, ٤٩	١٠٤	٢, ٥٥
الهندسة	٤٧٠	١٤, ٧٩	٥٧٧	١٦, ١٥
الزراعة	٤٠٧	١٢, ٨١	٥٢٢	١٢, ٧٩
التربية	١٩٧	٦, ٢٠	٢٦٩	٦, ٥٩
الاقتصاد والاحصاء	٤٥	١, ٤٢	٦٩	١, ٦٩
المجموع	٣١٧٧	١٠٠, ٠٠	٤٠٨١	١٠٠, ٠٠

المصدر: احتسب من:

Mohie El-Din, "The Emigration of University Academic Staff,".

بصدد البدء بافتتاح كليات للهندسة والطب. وما من شك أن الطلب سيزداد بصورة مماثلة على الأساتذة المصريين في هذه الميادين على حد سواء.

والقضية هنا هي أنه حتى القطاعات التي تعاني مصر فيها نقصاً في الأصل، فقد شملتها أيضاً «حمى الاندفاعة النفطية» الأمر الذي سبب لنوعية الخدمات مزيداً من التدهور. إن حالة أساتذة الجامعات لتصور أصدق تصوير ما تتحمله مصر من كلفة باهظة في هذا الخصوص، أياً كان حجم المكسب المادي الذي يجنيه الأساتذة أنفسهم كأفراد. وهنا، كما هو في حالة الأطباء والمهندسين، تنطبق الشكوك التي ساورت بيركس وسنكلير بشأن جمود حركة قوة العمل المصرية. فليس من السهل بمجال توفير بديل سريع من أي قطاع آخر ليحل محل الأساتذة والأطباء وغيرهم من القطاعات التي تأثرت بهذه

جدول رقم (٣ - ٧)
عدد الموجودين في الخارج سواء في منح دراسية أو اجازات دراسية الذين رفضوا العودة للوطن، اعتباراً من آذار/مارس ١٩٧٦

مكان الدراسة	عدد المنح الدراسية	عدد الاجازات الدراسية	المجموع
الولايات المتحدة الامريكية	٢٢٤	٢٣٤	٥٥٨
كندا	٦	٥١	٥٧
انكلترا	٦٤	٩٨	١٦٢
المانيا الغربية	٤٥	٤٦	٩١
سويسرا	٢٩	٩	٣٣
فرنسا	٢٠	٣٤	٥٤
النمسا	٣	٢	٥
اسبانيا	١	٣	٤
السويد	١	٤	٥
ايطاليا	١	٦	٧
الاتحاد السوفياتي	٤	١	٥
المجر	٢	١٢	١٤
المانيا الشرقية	٤	١٠	١٤
فنلندة	١	–	١
النرويج	–	٤	٤
هولندا	٥	٧	١٢
الدانمارك	–	١	١
اليونان	–	٢	٢
بلجيكا	–	٥	٥
يوغوسلافيا	–	٢	٢
بولندا	–	٨	٨
بلغاريا	–	٢	٢
الهند	–	٣	٣
اليابان	–	٣	٣
لبنان	–	١	١
المجموع	٥١٠	٥٤٨	١٠٥٨

المصدر: احتسب من:
"The Organisation of Secondment of University Staff Outside Egypt," prepared by a committee formed by a decision from the Higher Council of Universities in 1970, Cairo University, 1976, as quoted in: Ibid.

جدول رقم (٣ - ٨)

أعضاء هيئات التدريس في جامعات مصر الثلاث الذين خرجوا في هجرة مؤقتة (اعارة) ولم يعودوا ، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٥

السنة	(١) هجرة مؤقتة	(٢) الذين لم يعودوا	(١/٢) النسبة المئوية لغير العائدين
١٩٧٠ - ١٩٧١	٣٣٨	١١	٢,٨١
١٩٧١ - ١٩٧٢	٤٥٤	١٨	٣,٩٦
١٩٧٢ - ١٩٧٣	٥١٥	١٧	٣,٣٠
١٩٧٣ - ١٩٧٤	٥٤٨	١٦	٢,٩٢
١٩٧٤ - ١٩٧٥	٦٠٥	١١	١,٨٢

المصادر: احتسبت من: التقارير والكتب السنوية لكل من جامعة القاهرة والاسكندرية وعين شمس للسنوات ١٩٧١ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ، و

"The Organisation of Secondment of University Staff Outside Egypt,".

كما ورد في : Mohie El-Din, "The Emigration of University Academic Staff,"

جدول رقم (٣ - ٩)

متوسط عدد أعضاء هيئات التدريس وحالات الهجرة من جامعة القاهرة ، للسنوات ١٩٦٧/ ١٩٦٨ - ١٩٧٤/ ١٩٧٥

ميدان التخصص	هيئة التدريس		حالات الهجرة		هجرة هيئة التدريس (٪)
	المتوسط	(٪)	المتوسط	(٪)	
الآداب والدراسات الانسانية	١٦٤	١١,٤٨	٣٣	١٧,٦٠	٢٠,١٢
القانون	٥١	٣,٥٧	١٣	٦,٩٩	٢٥,٤٩
العلوم التجارية	٢٨	١,٩٦	٨	٤,٣٠	٢٨,٥٧
الاقتصاد والاحصاء	٤٨	٣,٣٦	١٤	٧,٥٣	٢٩,٣٧
العلوم الأساسية	١٦٨	١١,٧٥	٢٥	١٣,٤٤	١٦,٨٨
الطب	٤٥٧	٣١,٩٧	٢٤	١٢,٩١	٥,٢٥
الطب البيطري	٦٠	٤,٢٠	٣	١,٦١	٥,٠٠
الهندسة	٨٥	٥,٩٥	١١	٥,٩١	١٢,٩٤
الزراعة	١٨٩	١٣,٢٣	٣١	١٦,٦٧	٦,٨٨
المجموع	١٤٢٩	١٠٠,٠٠	١٨٦	١٠٠,٠٠	١٣,٠٢

المصدر: احتسب من:

Mohie El-Din, Ibid.

جدول رقم (٣ ـ ١٠)

نسبة الطلاب لكل عضو في هيئة التدريس قبل وبعد الهجرة من جامعات مصر الرئيسية الثلاث

السنة	العلوم الانسانية		التغير (٪)	العلوم الطبيعية		التغير (٪)
	قبل الهجرة	بعد الهجرة		قبل الهجرة	بعد الهجرة	
١٩٧١/١٩٧٠	١٠٠ الى ١	١٢٣ الى ١	٢٣	٢٥ الى ١	٢٨ الى ١	١٢
١٩٧٢/١٩٧١	١١١ الى ١	١٤٤ الى ١	٣٢	٢٥ الى ١	٢٨ الى ١	١٢

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه.

جدول رقم (٣ ـ ١١)

نسبة الطلاب لكل عضو في هيئة التدريس قبل وبعد الهجرة من جامعة القاهرة

السنة	العلوم الانسانية		التغير (٪)	العلوم الطبيعية		التغير (٪)
	قبل الهجرة	بعد الهجرة		قبل الهجرة	بعد الهجرة	
١٩٦٨/١٩٦٧	٧٦ الى ١	٨٩ الى ١	١٧	٢٤ الى ١	٢٨ الى ١	١٧
١٩٦٩/١٩٦٨	٧٦ الى ١	١٠٣ الى ١	٣٦	٢٤ الى ١	٢٨ الى ١	١٧
١٩٧٠/١٩٦٩	٧٧ الى ١	١١١ الى ١	٤٤	٢٣ الى ١	٢٨ الى ١	٢٢
١٩٧١/١٩٧٠	٧٩ الى ١	١٠٠ الى ١	٢٧	٢٣ الى ١	٢٨ الى ١	٢٢
١٩٧٢/١٩٧١	٩٠ الى ١	١١٨ الى ١	٣١	٢٣ الى ١	٢٦ الى ١	١٣
١٩٧٣/١٩٧٢	١٠٧ الى ١	١٤٦ الى ١	٣٦	٢٢ الى ١	٢٥ الى ١	١٤
١٩٧٤/١٩٧٣	١٢٢ الى ١	١٧٢ الى ١	٤١	٢٢ الى ١	٢٦ الى ١	١٨
١٩٧٥/١٩٧٤	١٢٣ الى ١	١٨٠ الى ١	٤٦	٢٢ الى ١	٢٦ الى ١	١٨

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه.

الظاهرة في مصر (ولا في أي مجتمع يعاني المشكلة نفسها). إن إعداد أستاذ جامعي يستغرق حوالى عشرين سنة، كما يستغرق الأمر عشرين سنة أخرى لايجاد بديل كفوء محل هذا الأستاذ، وذلك على خلاف الأمر بالنسبة لعامل البناء أو التشييد، الذي قد لا يستغرق تدريبه أكثر من سنة أو سنتين. وفي هذا المجال أشار عبد الفتاح قنديل إلى أن أكثر من ٩٥ بالمائة من المصريين العاملين في الخارج يتمتعون بما يراوح بين أربع وثماني سنوات من الخبرة العملية[٤٤]، الأمر الذي يجعلهم على مستوى عال من التدريب كما أنهم لا يطرقون أبواب العمل للمرة الأولى، أي أنهم من المدربين جيداً بالفعل.

٣ ـ تدهور كفاءة قوة العمل في مصر

إن معظم العمال المصريين المهاجرين إلى البلدان العربية الغنية لا يهاجرون لمجرد البحث عن عمل. فمعظمهم كان يعمل في مصر بالفعل. همهم الأساسي هو الحصول على أجور أعلى. وهذه الحقيقة يترتب عليها عدد من الآثار السلبية العامة والخاصة. فمن الملاحظ بدءاً أن معظم العمالة قد انتقلت من قطاعات تتسم بأكبر قدر من النشاطات الانتاجية في مصر. وقد جاء ذلك على خلاف ما حدث بالنسبة لهجرة العمال الأتراك، والمغاربة، مثلاً، الذين هاجروا في الخمسينات والستينات إلى بلدان غربي وشمالي أوروبا[٤٥]. في الحالة الأخيرة، كان العمال ينتقلون أساساً من مجال النشاطات المنخفضة الانتاجية إلى نشاطات مرتفعة الانتاجية في البلدان المضيفة. من هنا، انطوت عملية الهجرة على نوع من ارتفاع كفاءة العمل، بمعنى أن هؤلاء العمال المهاجرين اكتسبوا مهارات وخبرات جديدة في بلاد المهجر التي انتقلوا إليها[٤٦].

أما في حالة مصر، فيكاد يكون الموقف نقيض ذلك تماماً. حقيقة أن الأجور في

---

(٤٤) عبد الفتاح قنديل، «التزام رأس المال العربي تجاه المنطقة العربية،» في: مؤتمر الاقتصاديين العرب، ٥، بغداد، ١٢ ـ ١٥ نيسان/ابريل ١٩٧٥، **اعمال المؤتمر** (بغداد: اتحاد الاقتصاديين العرب، [١٩٧٦])، ص٢٦.

(٤٥) عصام منتصر، «النظام الاقتصادي العربي واستراتيجية تنميته، مدخل تحليلي قومي شمولي،» في: **المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ ـ ١٢ أيار/مايو ١٩٧٨** (بغداد: المؤسسة العربية للدراسات والنشر لجامعة الدول العربية، الادارة الاقتصادية؛ اتحاد الاقتصاديين العرب، الأمانة العامة، ١٩٧٨)، ص٧ ـ ٨.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر:

Suzanne Paine, *Exporting Workers: The Turkish Case* (Cambridge: Cambridge University Press, 1974).

البلدان العربية الغنية مرتفعة إلى حد بعيد، إلا أن ذلك لا علاقة له بمستوى الانتاجية أو معدل الأداء، إذا ما قورنت بالمستويات التي كانت في الوطن الأم. وقد أدى ذلك، فيما أدى، إلى قبول أعداد كبيرة من المصريين، أعمالاً أدنى كثيراً من مستوى المهارات التي كانوا قد اكتسبوها في مصر ما دامت هذه الأعمال، تدر عليهم أجوراً أكبر بكثير من أي أجور كانوا يتقاضونها في مصر. إن هذه الظاهرة تلحق أكبر الأذى بالعمال المهاجرين، وكذلك بمصالح مصر عينها بل وبمصلحة الوطن العربي بأكمله في المدى البعيد. فالذي يحدث، هو أن بعض هؤلاء العمال يفقدون بمرور الزمن معظم مهاراتهم المكتسبة سابقاً وفي أفضل الأحوال فهم يتوقفون عن التعلم وعن تحسين مستوى أدائهم[٤٧]. وحتى في الحالات التي يتفق فيها وصف العمل الموكل للفرد، بصفة رسمية، مع مستوى مهارات ومؤهلات الوافد، فما يلبث الأمر أن يتكشف عن أن المطلوب منه، هو القليل القليل من ناحية الأداء لدرجة أن مستوى انتاجيته يتدهور باستمرار. ويصدق هذا مثلاً في حالة أساتذة الجامعات. ففي حين أن البلدان الغنية قد تستخدم أفضل الأساتذة من مصر أو فلسطين أو لبنان، إلا أن هؤلاء الأساتذة، لا يطلب منهم تقريباً أي شيء إلا القيام بتدريس ما بين ٦ ساعات و٩ ساعات في الأسبوع، أي أقل بكثير مما كانوا يقومون به في وطنهم، ولكن في مقابل عشرة أضعاف الأجر الذي كانوا يتقاضونه في الوطن الأم. من هنا نجد بعض الأساتذة المصريين، الذين كانوا غزيري الانتاج في مصر، لم ينشروا سوى النزر اليسير من الانتاج العلمي خلال سنوات اعارتهم الأربع، سواء إلى الكويت، أو إلى المملكة العربية السعودية[٤٨]. كذلك فان معايير تحديد سلم الأجور في تلك البلدان هي الأقدمية الزمنية المطلقة، وليست أداء الأستاذ أو مستواه العلمي.

وكما يقول محمود عبد الفضيل، فان الأجور التي يتقاضاها العاملون المصريون في الخارج إنما «تحتوي ضمناً على «عنصر ريعي» (Rent) لا علاقة له البتة بمستويات الكفاءة الانتاجية السائدة في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة في البلدان النفطية. وهكذا، فان من أبرز الآثار السلبية للحقبة النفطية الجديدة، ظهور فجوة كبيرة تزداد اتساعاً مع مرور الزمن بين انتاجية العمل، وتكلفته على المستوى العربي الكلي»[٤٩].

---

(٤٧) عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية**، ص٥٨.

(٤٨) هذه الملاحظة استقاها المؤلف من عالم الاجتماع المصري محمد الجوهري الذي كان في إعارة إلى المملكة العربية السعودية (١٩٧٥ - ١٩٧٩). وكان في هذا يصف نفسه وكثيرين غيره.

(٤٩) عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية**، ص٥٨.

٤ ـ انتشار ظاهرة الافراط في الاستهلاك

زادت الأجور التي يتقاضاها المصريون العاملون في الخارج بصورة سريعة. فأدى ذلك بالطبع إلى ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك. وكان هذا أمراً في غاية السهولة في البلدان المضيفة التي تعرض محلاتها أحدث منتجات آلة الصناعة الضخمة، الوافدة من العالم الأول. وبالنسبة للمصريين الذين لم يتسن لهم في حياتهم أن يمتلكوا سلعاً معمرة (كالثلاجات والغسالات الكهربائية وأجهزة طباخات الغاز والتلفزيون وغيرها) فقد كانت تلك الأجهزة هي أول ما يعمد هؤلاء المصريون للحصول عليها أما من البلدان الغنية التي يعملون فيها وشحنها إلى مصر أو بشرائها من «الأسواق الحرة» القائمة في مصر نفسها (التي لا تبيع إلا بالعملة الصعبة). أما المصريون، الذين يكونون قد امتلكوا هذه السلع المعمرة قبل خروجهم من مصر، فان اختيارهم يتجه عادةً إلى السيارات وأجهزة التلفزيون الملون ومكيفات الهواء... إلخ. أما الحائزون على كل هذه الأجهزة والمعدات قبل الرحيل، فان نمط استهلاكهم عادة، ما يرتفع إلى مستوى أعلى، سواء بالحصول على مجموعة ثانية من كل تلك الأجهزة (كشراء سيارتين مثلاً)، أو بمحاولة الحصول على أجهزة أكثر تعقيداً كأجهزة الفيديو أو الاستيريو أو السجاد الثمين أو الملابس المستوردة الباهظة الثمن... إلخ. هذه الملاحظات أكدتها نتائج المسحين اللذين أجريا على مدرسي المدارس وأساتذة الجامعات.

لقد وجدت سوزان مسيحة في بحثها الذي أجرته على عينة من المدرسين المصريين المعارين إلى المملكة العربية السعودية[٥٠] ما يلي: (١) المدرسون المعارون ينفقون في المتوسط ٤٦ بالمائة من دخلهم في المملكة السعودية، ويدخرون ٢٨ بالمائة، ويحولون ١٥ بالمائة، وينفقون ١١ بالمائة على السلع التي يصحبونها معهم سنوياً إلى مصر. هذا ولم تحو العينة أي فرد منها يدفع ضرائب للحكومة المصرية (وكان هذا سؤالاً طرحته الباحثة صراحة)؛ (٢) لدى عودتهم النهائية إلى مصر، فان مدخرات المدرسين في المتوسط توزع بالشكل التالي: ٢٨ بالمائة للتجهيزات المنزلية، ١٣ بالمائة للملابس، ١٢ بالمائة للهدايا إلى الأقارب والأصدقاء، ١١ بالمائة لسلع أخرى و٣٠ بالمائة حسابات في البنوك و٦ بالمائة تتجه إلى مجال الاستثمار المباشر.

بمعنى آخر، فان المدرس العادي المعار إلى أحد الأقطار النفطية ينتهي به الأمر، إلى انفاق ٦٤ بالمائة على السلع والمواد الاستهلاكية، مع تخصيص حوالى ٣٦ بالمائة

---

(٥٠) Messeiha, "Export of Egyptian School-Teachers," pp. 33-39.

للمدخرات والاستثمارات. وقد حسبت سوزان مسيحة متوسط ما ينفق على جميع السلع الاستهلاكية على يد أفراد عينتها وخرجت برقم ٦٨٧٧ جنيهاً مصرياً للفرد الواحد. ولما كان متوسط المرتب الشهري لمدرس يحمل درجة جامعية وله ٥ سنوات من خبرة التدريس في مصر يبلغ حوالى ٤٠ جنيهاً مصرياً أي ٤٨٠ جنيهاً مصرياً في السنة، فمعنى ذلك أن هذا المدرس ينفق على السلع الاستهلاكية في ختام سنوات اعارته الأربع، ما يعادل مجموع رواتبه في مصر طوال خمسة عشر عاماً تقريباً. ومن هذا الانفاق تبلغ حصة الأجهزة والآلات المعمرة ٣٦٦٧ جنيهاً أي ما يعادل مرتب ثماني سنوات تقريباً. أما نصيب السلع غير المعمرة (٣٢١٠ جنيهات) فهو يعادل مجموع رواتب هذا المدرس طوال سنوات سبع.

من ناحية أخرى، وجد عمرو محيي الدين في دراسته التي أجراها على عينة من أساتذة الجامعات (وهم فئة دخلها أعلى بكثير من فئة المدرسين) أن نمط الادخار والاستهلاك بين أفراد العينة جاء على الوجه التالي: (١) حوالى ٤٤ بالمائة من المرتب المكتسب في الخارج يتم ادخاره؛ (٢) الباقي وهو ٥٦ بالمائة يتم انفاقه في البلد المضيف وعلى شراء سلع استهلاكية (مناصفة تقريباً)؛ (٣) السلع الاستهلاكية التي يحوزها أفراد العينة تتمثل أساساً في ثياب مستوردة، وملابس جاهزة، وتشمل أيضاً سيارةً ثانيةً وجهاز تلفزيون ملون وأدوات منزلية وسجاجيد وغسالات وثلاجات وغيرها من المعدات والأجهزة الالكترونية. وفيما يتعلق بتخصيص مبالغ للادخار يكشف البحث عن أن أكثر من نصف أفراد العينة (٥٥ بالمائة) يعمدون إلى شراء فيلا أو شقة جديدة، بينما يتجه عدد مماثل إلى وضع أمواله على شكل ودائع ادخارية بالأجل، في حين يتجه ثلث العينة (٣٣ بالمائة) إلى الاستثمار في مشاريع تدر عائداً مالياً[٥١].

القضية هنا أن المصريين العاملين في الخارج، يحققون ولا شك مستويات معيشية عالية للغاية، وان أنماط الاستهلاك التي يستمتعون بها ينجم عنها ظاهرة التقليد وكل انعكاساتها على الآخرين. فالذين يبقون داخل الوطن، ولا يحظون بمستوى الدخل نفسه أو الادخار الناجمين عن العمل في الخارج، يتولد لديهم شعور التوق الشديد إلى أن يحظوا بأنماط استهلاك مماثلة لزملائهم وهي أنماط كما رأينا مغرقة في الاسراف، بمعنى أنها تتجاوز بكثير الأساسيات بل والكماليات. والذين لا يستطيعون أن يستهلكوا بالمستوى نفسه، ولكنهم ينتمون إلى الجماعة المرجعية نفسها (كما في حالة أساتذة الجامعات)

---

(٥١) Mohie El-Din, "The Emigration of Egyptian University Academic Staff," pp. 48-54.

سيتولد لديهم على الفور حافز ، لا سبيل إلى مقاومته لكي يعاروا إلى أحد البلدان النفطية الغنية أسوة بزملائهم .

أما العائدون أنفسهم ، فثمة مشاكل تصادفهم لدى عودتهم من الهجرة ، وهي مشاكل التكيف مع أوضاع ما قبل الهجرة من ناحية العمل ، الذي كانوا يزاولونه ، والمرتبات التي كانوا يحصلون عليها ، والنمط الاستهلاكي الذي كانوا يتبعونه . وإذا كان الانسان يستطيع التكيف بسرعة مع مستوى معيشة أعلى ، فليس في طوقه أبداً أن يتكيف مع الوضع العكسي . من هنا فمن الصعب في غالب الأحيان ، على المهاجر العائد أن يعود ليعيش على مرتبه « المتواضع » في مصر بعد سنوات الاعارة الأربع ، التي تعوّد فيها على نمط انفاق مسرف إلى حد كبير . والذي يحدث عادة هو أنه يبدأ في الاقتطاع من مدخراته إلى أن توشك على النفاذ . وعند هذه النقطة ، إن لم يكن قبلها ، يتعين عليه هو وعائلته الدخول في خوض نضال شاق سعياً وراء اعارة ثانية إلى أحد الأقطار النفطية . وطوال مدة الترقب والنضال هذه يصبح العمل والانتاجية أمراً هامشياً أو ثانوياً في حياة العائد . وتلك نقطة سنبحث فيها لاحقاً . من هنا ، فان نمط الانفاق الفردي المرتفع بين مواطني البلدان النفطية الغنية ، ينتشر أثره ليشمل العمال المهاجرين في تلك البلدان . وما يلبث هذا النمط من خلال « نموذج المحاكاة والتقليد » المعتاد أن ينتشر بدوره إلى البلدان العربية الفقيرة . وأحد الفروق الكبرى بطبيعة الحال هو أن المجموعة الأخيرة من البلدان لا تستطيع تحمل مغارم هذا النمط الكمالي المسرف من الانفاق . من هنا نجد أن التطلعات المادية تفوق بكثير الامكانات التي يتيحها مستوى الدخل لمعظم سكان مصر ، الأمر الذي يجعل من العثور على فرصة عمل في بلد نفطي غني هو حلم كثير من المصريين ، يستوي في ذلك أفراد جميع الطبقات والأعمار بطول تشمل المجتمع وعرضه . إن حلم الكسب السريع وبريق السلع الاستهلاكية ، التي يمكن لهذه الأموال أن تشتريها قد أصبح في السنوات الأخيرة جزءاً من « الحلم الشعبي المصري » .

على أن دور الدولة في هذا كله لم يكن حيادياً أو بريئاً . فالقيادة على أعلى مستوياتها دأبت على تغذية هذه التوقعات المادية العالية . فالنموذج الذي بشر به الرئيس السادات الشعب المصري ، ليس مقصوراً على سلوك الرئيس نفسه وأنماط الاستهلاك التي يتبعها ، ولكنه تعدى ذلك إلى ما تردد على لسانه من أنه يريد لكل مصري امتلاك سيارة و « فيلا »[٥٢] وعلى الرغم من أن هناك قلة تعارض تحقيق حلم كهذا من ناحية المبدأ ، إلاّ

(٥٢) ثمة تصريحات بهذا المعنى أعلنها الرئيس أنور السادات في مناسبات عدة . أنظر مثلاً نص المقابلتين اللتين استغرقتا ساعتين ، واللتين بثهما التلفزيون المصري في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر =

أن قدرة تجسيد هذا الحلم المادي، لا تتوافر في داخل مصر بالنسبة للغالبية الساحقة من أبناء الشعب المصري. ومن ثم تكون الطريقة الوحيدة، لترجمة هذا الحلم، إلى واقع هي العمل في بلد نفطي. والحاصل إذن، أن الدولة، في شخص رئيسها، إنما تبيع حلماً لا سبيل إلى تحقيقه، إلاّ إذا نزحت غالبية المصريين من بلدها في صورة هجرة عمالة مؤقتة. ثم أن هذه الدولة نفسها، دللت العاملين في الخارج فقد تخلت عن القانون الذي كان يطلب منهم تحويل نسبة ١٠ بالمائة كحد أدنى من دخولهم إلى مصر بسعر الصرف الرسمي. وأكثر من هذا أعفتهم من دفع أي ضرائب على دخولهم بالخارج(٥٣). بتعبير آخر، ليس ثمة محاولة على الاطلاق من جانب الدولة للحد من ظاهرة الاستهلاك المفرط، عن طريق عدد من السياسات الضريبية التقليدية التي تمتلكها بين يديها.

كذلك، هناك ظاهرة تعزيز الدولة لنمط الاستهلاك المفرط من خلال ما تعمد إلى اتخاذه من سياسات. وعندما تسمح الدولة بمبدأ «الاستيراد دون تحويل عملة»(٥٤) وتعمم الاستيراد لجميع أنواع السلع الكمالية، فقد أدى هذا إلى إغراق أسواق القاهرة وبور سعيد بتشكيلات براقة من السلع التي لا يستطيع شراءها إلا القلة من المصريين، من واقع الايرادات المتاحة لهم داخل مصر. فالى جانب ما يجلبه المصريون معهم من الخارج، فان واردات مصر من السلع الاستهلاكية قد ارتفعت باطراد من ٣٦ مليون جنيه مصري سنة ١٩٧٠ الى ١٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٧٥، ثم الى ١٢٢٤ مليون جنيه مصري سنة ١٩٧٩. ومن المتوقع ان تصل الى ١٣٣١ مليون جنيه مصري عام ١٩٨٠. وبتبسيط أكثر، فان واردات مصر من السلع الاستهلاكية في مدى عقد واحد من الزمن قد ارتفعت بنسبة ٣٦٠٠ بالمائة (في مقابل نسبة زيادة بمقدار ٢٠٠٠ بالمائة في السلع الرأسمالية)(٥٥). هذا في حين أنه لا النمو السكاني، ولا زيادة معدل التضخم في مدى عقد

= ١٩٧٩ و١٩٨٠ ونشرت كلتاهما في: الاهرام، ١٩٧٩/١٢/٢٦، و١٩٨٠/١٢/٢٦ على التوالي.

(٥٣) Dessouki, "Development of Egypt's Migration Policy, 1952-1978," pp. 17-25.

(٥٤) هذا هو القانون الذي يسمح للمواطنين باستخدام العملة الصعبة التي يحوزونها في استيراد البضائع من الخارج دون الحصول على «اذن الاستيراد» المعتاد الذي درجت العادة على اشتراطه. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Abdel-Khalek, "The Open Door Economic Policy in Egypt: A Search for Meaning, Interpretation and Implication," pp. 74-100.

(٥٥) حتى عام ١٩٧٥، استقيت الأرقام من:

= United Nations, *Yearbook of International Statistics*, vol. 1.

من الزمن ، يبرران هذا الارتفاع الحاد في استيراد السلع الاستهلاكية . والعامل الأساسي الذي يفسر ذلك هو الزيادة الفعلية في مستويات الاستهلاك ولا سيا من السلع الكمالية أو الترفيهية .

إننا نشهد فئة جديدة من المصريين ، تكسب بكثرة ، وتستهلك بافراط ، وتضمر ألد العداء لأي فكرة تنطوي على دفع ضرائب ، أو تحويل أموال بسعر الصرف الرسمي . أكثر من هذا ، فان سلوكيات هذه الفئة تدعمها الدولة ويعززها النموذج السلوكي العملي ، الذي يجد له أنصاراً متزايدين من المصريين . وهذا بدوره يدفع الدولة بنفس طيعة ، ونكاد نقول سعيدة ، إلى استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية اشباعاً لنهم هذه الفئة من المستهلكين . وقد نتج عن ذلك ، أن العجز التجاري زاد من أقل من ٢٠٠ مليون جنيه مصري عام ١٩٧٠ إلى ما يزيد على ٢٠٠٠ مليون (أي ملياري) جنيه مصري عام ١٩٧٧ . لقد كانت النسبة المئوية للسلع الاستهلاكية هي ١٩ بالمائة من اجمالي واردات مصر خلال سنة ١٩٧٠ ، ولكنها زادت عن ٤٥ بالمائة سنة ١٩٧٥ . وعمدت الدولة إلى تمويل العجز السنوي من خلال زيادة اعتمادها على المعونات الأجنبية أو الاقتراض من الخارج[٥٦] . وباختصار ، فان سلوك الدولة ، وسلوك هذه الفئة من المصريين الجدد يتماثل في أكثر من وجه وبأكثر من طريقه .

٥ - تدهور أخلاقيات العمل

من الآثار المدمرة حقاً ، التي نجمت عن الثروة النفطية ، وعن سلسلة ردود أفعالها ، ذلك الانهيار الذي أصاب أخلاقيات العمل في الوطن العربي ، إن سهولة الحصول على المال ، وسهولة انفاقه إنما تدمر قيمة العمل المنتج . وهذا يصدق طبعاً في أي مكان من العالم ، وليس العرب هنا استثناءً عن هذه القاعدة .

لقد سبق وقلنا أن معدلات التباين الضخمة في الأجور بين الأقطار العربية الغنية والفقيرة ، قد أدت إلى تدهور تدريجي في مستوى مهارات العمل ، بالنسبة للمهاجرين المصريين . ويحدث هذا كما رأينا ، عندما يقبل أحد هؤلاء العاملين وظيفة أدنى بكثير عن مستوى المهارة التي يتصف بها ، ما دامت تدر عليه دخلاً أكبر بكثير مما كان يتقاضاه

= أما الرقم المتعلق بعام ١٩٧٩ فيستند إلى ما ورد في تقرير وزير الاقتصاد إلى مجلس الشعب، في : الاهرام، ١٩٨٠/١/١ .

(٥٦) انظر تقرير وزير الاقتصاد إلى مجلس الشعب ، في : الأهرام ، المصدر نفسه ، ص٨٩ - ٩٢ .

في وطنه الأم. وفضلاً عن ذلك، فثمة تغير حثيث ومدمر في الوقت نفسه فيما يتعلق بالاتجاهات نحو العمل، بصرف النظر عن مستوى المهارة المطلوب. إن الاعتقاد الذي كان سائداً بأن «من جد وجد» وأن «الجد والاجتهاد في العمل والاحساس بالانجاز والنجاح هي الوسائل اللازمة للنجاح المهني والمالي» هي قيم ومعايير لم تعد تجد ما يدعمها من حقائق عملية سواء في مصر أو في بقية أنحاء الوطن العربي. إن الصورة التي تراكمت ملامحها عن «الآخرين» الذين حققوا فرصة النجاح المالي بسهولة ودون جهد ملحوظ قد بدأت تضرب بجذورها عميقاً في نفسية عدد متزايد من المصريين. لقد أصبحت الكلمات التي تدل على النجاح هي كلمات: «الحظّ»، «الاعارة»، «الفرصة»، «العقد»، «السعودية»، «الكويت»... إلخ. من هنا ونادراً ما يسأل المصري العادي: ما هو العمل المطلوب أن أزاوله؟ وما هي المهارات المطلوب تحصيلها؟ وما هي ظروف العمل التي سأعيش في ظلها؟ ليس معنى هذا أنه لا يلقي بالاً على الاطلاق إلى هذه التساؤلات، ولكنها أصبحت بالنسبة إليه مسائل ثانوية تحتل هامش شعوره، ولا تكمن في بؤرة هذا الشعور. ونادراً ما نسمع مهاجراً عائداً يصف عمله الذي كان يشغله بتفاصيله المهنية، أو يعطي الانطباع لسامعيه عن مدى استمتاعه بما كان يعمله في بلد الهجرة أو أنه تحصل على أي متعة حقيقية من واقع انجازه المهني في بلدان النفط. إن المناسبات النادرة التي يذكر فيها «العمل» على لسان مهاجر عائد أو مهاجر جاء في إجازة، إنما يرد في سياق تنافس على تجديد العقد، أو الحصول على عقد جديد لصديق أو صراع مع جماعات «قطرية» أخرى. (الفلسطينيون أو السوريون أو الباكستانيون) للاستحواذ على رضا الرئيس أو صاحب العمل أو للتخلص من بعضهم البعض في «البلد المضيف». باختصار فان مجرد «أن تكون هناك» فهذا معناه النجاح بجد أدنى، من الجهد أو العمل والنجاح يعني فقط أو أساساً جمع المال. والمال هنا يعني الاستهلاك لشراء أشياء لا يستطيع أن يحصل عليها «الآخرون» أي الجماعات المرجعية للفرد، من خلال ما يحصلونه من دخول في الوطن الأم.

وثمة أمر مدمّر آخر يطرأ على الموقف تجاه العمل، ويتعلق بأولئك الذين لا يزالون في مصر. فمعظمهم في حالة انتظار «دورهم» كي يعاروا إذا ما كانوا في الحكومة، أو كي يحصلوا على «عقد» يبعث به قريب أو صديق أو وكيل أعمال أو كفيل. وبما أن مجرد «الذهاب إلى هناك» لا يتوقف على أي شيء استثنائي من ناحية أداء العمل في مصر، فان أداء العمل نفسه ينخفض مستواه في سياق هذه العملية. الناس اذن إما ينتظرون إعارة أو عقداً، أو يستعدون للرحيل، أو أنهم يندبون «حظهم» فيعيشون في حالة من الاكتئاب والتعاسة. وفي كل هذه الحالات النفسية أو الذهنية يصبح أداء العمل في

مصر ، بحد ذاته ، أمراً هامشياً ، بالضبط كما هو الحال مع أقرانهم من المحظوظين الذين أصبحوا « هناك » . الفارق الوحيد هو أن هامشية العمل في حياة من يعملون في البلدان النفطية ، يصاحبها جمع المال والاستهلاك الترفي ؛ بينما هامشية العمل في البلدان الفقيرة يصاحبها البؤس والحرمان .

بمعنى آخر ، فان المواقف الصحية تجاه العمل لحقها التدمير في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على السواء[٥٧]. ففي كلتا الحالتين لا سبيل إلى تطبيق مبدأ المكافأة عند « الأداء الجيد » ولا مبدأ العقاب عند « الأداء السيىء » .لقد أصبح الفارق بين الأفراد في معظم الحالات في الوطن العربي هو ، أين موقع كل منهم الجغرافي ، أي في أي جانب من خط الفقر ، في بلاد اليسر أو في بلاد العسر . كل هذا بصرف النظر من كفاءته الشخصية .

من هنا فثمة متوالية باتت تنبىء عن نفسها بالنسبة للموقف إزاء « النجاح » و« العمل » و« الاستهلاك » . أن جميع هذه المفاهيم يعاد تعريفها في المجتمع العربي منذ منتصف السبعينات . بل أن الوشائج العضوية التي كانت تربط بين العمل والنجاح والاستهلاك في الماضي أضيف إليها وشائج جديدة أو حلت محلها روابط أخرى لا تكاد ترتبط بأوهى سبب مع الانتاجية أو الابتكارية . من بين هذه الروابط الجديدة التي احتوتها المتوالية المرضية نجد « الحظ » و« الفرصة » و« الاعارة » و« العقد » و« الوجود هناك » . وهذه المجموعة من الخصائص الموقفية لا بد من أن تضاف إلى الخصائص الأخرى التي لمحنا إليها عندما ناقشنا موضوع الافراط في الاستهلاك .

٦ ـ تدهور قيمة الأصالة

يرتبط بهذه الأعراض النفطية الجديدة ، تدهور مطرد في الاعتزاز بالأهداف والقيم الأصيلة . من هنا لم يعد استهلاك منتجات الصناعة الوطنية المصرية مصدراً للكبرياء والاعتزاز الوطني ؛ ولا عاد يمثل استجابة للضمير الوطني . إن الغالبية الفقيرة تستهلك المنتجات الوطنية لمجرد أنها لا تستطيع استهلاك السلع الأجنبية لأنها لا تملك المال . لماذا؟ لأنها « ليست هناك » ، أي أنها ليست في أقطار اليسر النفطي .

وحتى إذا ما امتلك الفرد « المال » لشراء سلع معينة ، فهذا المال لا بد من أن يكون من نوع خاص ، هو المال غير المصري أي « العملة الصعبة » . هذا الاتجاه الذي يستهين :

---

(٥٧) انظر مناقشة حول أثر الثروة النفطية على المواقف إزاء العمل في : حسين ، « المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل ، » ص٢٧ ـ ٢٨ .

كل ما هو محلي وبالمنتجات الوطنية والرموز الأصيلة، بما في ذلك العملة الوطنية، ربما يكون قد بدأ على صعيد العاملين في الخارج. ولكن مع أواخر السبعينات ذاع هذا الاتجاه واستشرى، لدرجة أن الحكومة نفسها تبنته عندما أصدر وزير الاقتصاد في مصر عام ١٩٧٩ القرار رقم ٦٠٠ الذي نص على ضرورة دفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بالعملة الصعبة. كذلك دأبت هيئات حكومية وشركات خاصة في السنوات الأخيرة على اعطاء الأولوية للعملاء الذين يطلبون شراء مساكن، وعقارات وسلع معمرة (حتى المصنوعة منها في مصر) إذا ما دفعوا ثمنها بالعملة الصعبة. بل أن السماح بالتقدم للعطاءات المتعلقة ببعض أجهزة الدولة بالنسبة للمقاولين والمتعهدين المصريين، قد أصبح مشروطاً بدفعهم الرسم المطلوب بالدولار الامريكي(٥٨). هذه الظاهرة تمثل سبباً ونتيجةً في وقت واحد. فهي عَرَضٌ مرضي، خلقته تخمة الأموال المتوافرة في يد قلة بعينها من المصريين، استطاعت أن تجمعها من البلدان النفطية الغنية. وفي ضوء ندرة السلع والخدمات التي يقدمها الاقتصاد المصري الذي لا يزال يلعق جراحه، فان توافر هذا القدر من الأموال، قد أضاف بعداً بالغ الحدة، نال كثيراً بدوره من قيمة العملة المحلية. إلا أن هذه المتوالية المرضية، تولد عنها سبب جديد يدفع الناس إلى التنافس حالياً للحصول على أعمال في الخارج، لكي يتاح لهم تحمّل أسعار السلع الأجنبية، بل أسعار بعض السلع المحلية النادرة (كالمساكن والسيارات). هذه الظاهرة التي استهلها المصريون العاملون في الخارج، ما لبثت أن تعززت من خلال عناصر مساعدة انطوت عليها سياسة «الانفتاح الاقتصادي». إن فتح فروع للبنوك الأجنبية، وللشركات الأجنبية (المملوكة لعرب ولغربيين) قد أشعل حمى هذا الاتجاه نحو التقليل، من شأن السلع والمنتجات المصرية. كذلك، شهد منتصف السبعينات طريقة أخرى لتحقيق الثراء، ألا وهي الالتحاق بالمؤسسات الأجنبية في مصر، حيث لم يعد العمل في المؤسسات الوطنية أمراً «مجزياً». فالعاملون بها الآن يبقون في خدمتها، إما لأنهم لم يتمكنوا بعد، أو لأنهم عاجزون أصلاً عن الهجرة إلى بلد نفطي غني، أو عن الالتحاق باحدى المؤسسات الأجنبية داخل مصر نفسها. إن خريجاً حديثاً من الجامعة الامريكية في القاهرة يعمل لدى مؤسسة أجنبية في القاهرة عادة ما يكون أول راتب يتقاضاه مساوياً على الأقل لعشرة أضعاف ما يتقاضاه نظيره خريج الجامعة المصرية الذي يعمل في احدى المؤسسات

(٥٨) أعادت **الاهرام الاقتصادي**، (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، ص ٣٠ نشر اعلان بهذا المعنى نشرته جميع الصحف اليومية لصالح هيئة الكهرباء المصرية وهي احدى مؤسسات القطاع العام في مصر.

١٩٧٥ ، فقد كان يمكن للسعودية أن تكون أقل اعتماداً على العمالة المستوردة ، إذا ما كان معدل المشاركة الاقتصادية فيها مرتفعاً. فلو توفر معدل مشاركة بنسبة ٣٥ بالمائة مثلاً - وهو بالمناسبة ليس بنادر في بلدان عديدة من العالم الثالث - لكانت المملكة السعودية قادرة على توفير قوة عمل بحجم ١,٦ مليون عامل. إن هذا الرقم يقل بحوالى ٢٠٠ ألف عامل فقط عن قوة العمل الفعلية التي كانت مستخدمة عام ١٩٧٥ ، بدلاً من النقص الذي بلغ وقتها حوالى ٨٠٠ ألف عامل ، والذي تعين التعويض عنه باستخدام الوافدين في تلك السنة. وتكمن عوامل عدة وراء هذا المعدل المنخفض من المشاركة الاقتصادية في المملكة السعودية ، وهي العوامل التي لمحنا إليها آنفاً ، والتي نلخصها بإيجاز في الفقرات التالية.

إن سيادة فئات العمر الصغيرة في السكان هي عامل من أهم هذه العوامل. فالمملكة السعودية تتمتع بواحد من أعلى معدلات المواليد في الوطن العربي (٥ بالمائة) وبمعدل وفيات يقل بسرعة (٢ بالمائة). ويؤدي ذلك إلى غلبة عدد الأطفال بين السكان ، وبالتالي إلى انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية بينهم (٢٢ بالمائة). وثمة عوامل أخرى تسهم في قصور استخدام قوة العمل السعودية التي هي محدودة من البداية ، فأكثر من نصف قوة العمل الوطنية مستخدمة في القطاع التقليدي ، وليس في القطاع الحديث. وهذا القطاع التقليدي يشمل زراعة الكفاف والرعي بالأساليب التقليدية. ففي القطاعات الحديثة التي تستهدفها عمليات التخطيط الانمائي الطامحة في المملكة السعودية نجد أن معدل المشاركة الاقتصادية من جانب المواطنين السعوديين أصغر بكثير ، على نحو ما يمكن استخلاصه من الجدول ٤ - ١.

إضافة إلى كل ما تقدم من عوامل ، هناك الكثير من أبناء السعودية ، ولا سيا الذين ينتمون إلى أصول قبلية معروفة ، يترفعون كثيراً عن احتراف أعمال يدوية معينة كانت في وقت مضى مقصورة على العبيد. إن نظام الرق الذي كان مشروعاً من الوجهة القانونية في المملكة السعودية حتى أوائل الستينات[٦] ، قد ألغي عندما قامت الدولة

= الاحصاءات العامة ، تعداد السكان ، ١٩٧٤ (الدمام : مصلحة الاحصاءات العامة ، ١٩٧٧). ج ١ ، وقد ورد أيضاً في :

World Bank, *World Development Report, 1979* (Washington, D.C.: World Bank, 1979), p. 127.

(٦) في عام ١٩٦٤ ، وبعد قيام الثورة اليمنية ، عمد الملك الراحل فيصل لدى تسلمه السلطة ، إلى البدء بعدد من الاصلاحات الجريئة في المجالين السياسي والاجتماعي. من بين هذه الاصلاحات إلغاء نظام الرق الذي كان أصلاً في طريقه إلى الزوال.

بشراء جميع العبيد في المملكة وأعتقتهم ، وأصبحوا أحراراً . إلا أن رواسب هذا النظام لا تزال باقية في الوعي الاجتماعي السعودي . أما قطاعات التشييد ، وأعمال المرافق الصحية والخدمات الفندقية ، وما في حكمها من مهن فتعد من المجالات التي يتورع المواطن السعودي عن امتهانها ، بل ويشعر بالخجل من ذلك ، حتى لو كان هذا المواطن فقيراً ، وكان العائد المالي من تلك المهن مجزياً . وعندما تزايدت الثروة المادية في البلاد ، تزايد الطلب بطبيعة الحال على مثل هذه الخدمات . وعلى الرغم من أن التدريب على هذه المهن يمكن تلبيته بسهولة بفضل مواطنين سعوديين ، إلا أنهم يعزفون عن الانخراط في هذه المهن ، وبهذا تتضاعف الحاجة إلى استيراد الوافدين لمزاولتها .

وثمة عامل آخر يسهم كثيراً في استشراء ظاهرة استيراد الأيدي العاملة ، وهذا العامل يكشف عنه الفحص المتأني للجدول ٤ ـ ١ . فثاني أكبر القطاعات التي يعمل بها المواطنون السعوديون بعد الزراعة ، هو ما يسمى في سياق التعداد الرسمي بـ « الخدمات المجتمعية والشخصية » . في منتصف السبعينات كان يعمل في هذا القطاع أكثر من ٢٧٧ ألفاً أو ٢٧ بالمائة من قوة العمل الوطنية . ومعظم هؤلاء الأفراد هم موظفون حكوميون ، لا يكادون يفعلون شيئاً في واقع الأمر ، رغم أنهم يتقاضون مرتبات ضخمة . ذلك أن الثروة الهائلة التي تتمتع بها الدولة أتاحت هذا النوع من الأعمال بوصفها سبيلاً غير مباشر من الضمان الاجتماعي المدعوم ، الذي يقدم إلى المواطنين ممن لا يملكون سوى مهارات قليلة ، أو حتى لا يملكون أي مهارات على الاطلاق ، وفي الوقت نفسه ليس لديهم نزوع إلى التدريب لأداء أعمال أكثر انتاجية . بتعبير آخر ، فان التنظيم الاجتماعي الراهن في المملكة العربية السعودية ، لا ينطوي على حوافز أصيلة تحفز قوة العمل الوطنية على التكيف مع متطلبات الأعمال الفعلية التي يستوجبها القطاع الحديث .

وقد لاحظ عدد من المراقبين ،[٧] وجود ظاهرة متصلة بما سبق ، وتؤدي بدورها إلى استمرار هذا الاستخدام الطفيلي للمواطنين السعوديين . وهم يشيرون إلى هذه الظاهرة على أنها بمثابة فرص «للدخل غير الأجري » ويشمل ذلك تقديم الاعانات للعائلات ، والحياة في كنف الأسرة المالكة ، ومساحات الأراضي الممنوحة للبعض ، وبالطبع يشمل ممارسة وظيفة الكفيل[٨] . وبعض هذه الممارسات هي من قبيل السياسات المتعمدة ، أو الممارسات الخيرية ، ولكن ينجم عنها «أثر مثبط » على الأفراد الذين تتطلع الحكومة

---

(٧) Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region,* p. 77.

(٨) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب .

لمشاركتهم في قطاع الاقتصاد الحديث[9].

إن التوسع السريع للقوات المسلحة، وقوات الأمن في السعودية وخاصة خلال العقد الأخير يمثل عاملاً آخر يحد بدوره من توافر القوى العاملة الوطنية في السعودية للعمل في القطاعات الحديثة. وهنا نلمح توافقاً أو تجانساً، بين الضرورة السياسية - كما تفهمها الصفوة الحاكمة - وبين سلم القيم القبلي الذي يعتنقه كثير من المواطنين أنفسهم. إن الصفوة الحاكمة بطبيعة الحال تفضل أن توكل تلك المهام الحساسة، إلى مواطنين سعوديين. وهؤلاء المواطنون بدورهم - ولا سيما المتحدرون منهم من أصول بدوية - يختارون الانخراط في سلك هذه المهن العسكرية لا بسبب أجورها المرتفعة فحسب، ولكن في ضوء ما تضفيه ممارستها من « شرف » على من ينخرط فيها لكونه « محارباً ». من هنا نجد أن القوات المسلحة السعودية، والحرس الوطني، وقوى الأمن والشرطة الداخلية وما يساندها من موظفين يصل مجموع اعدادها إلى أكثر من ٢٠٠ ألف فرد.

ويعد التوسع السريع في التعليم، عاملاً اضافياً يحد من توافر اليد العاملة الوطنية، فنسبة القيد بالمدارس في المرحلة الابتدائية، قفزت من ١٢ بالمائة من مجموع الذين بلغوا سن الدراسة الابتدائية عام ١٩٦٠ إلى ٣٤ بالمائة سنة ١٩٧٠، ثم إلى ٤٧ بالمائة في منتصف السبعينات. وفي مستوى التعليم الثانوي، ارتفعت نسبة القيد من ٢ بالمائة عام ١٩٦٠ إلى ٩ بالمائة عام ١٩٧٠، ثم إلى ١٩ بالمائة في منتصف السبعينات[10]. وفي حين أن هذا الارتفاع قد ينطوي على فائدة للمملكة السعودية على المدى الطويل، إلا أنه يعمل في الوقت الحاضر على الحد من تدفق مواطنين سعوديين جدد ينخرطون ضمن صفوف القوة العاملة في البلاد.

وأخيراً، فان التقاليد والأعراف السعودية المحافظة، جعلت من مشاركة المرأة ضمن القوة العاملة الحديثة أمراً هامشياً للغاية. فالمرأة السعودية لا يسمح لها إلا بالانتظام في قلة قليلة من المهن أو الوظائف (منها مثلاً التعليم في مدارس البنات، أو الخدمة الاجتماعية في الأوساط النسائية).

من هنا، فالعوامل التي تجعل المملكة العربية السعودية، مستورداً للعمالة الوافدة الكثيفة، تستقي أصولها من واقع الهيكل الديموغرافي للسعودية (صغر حجم السكان

---

(٩) Birks and Sinclair, Ibid., p. 77.

(١٠) الأرقام الواردة في هذه الفقرة مستقاة من:
World Bank, *The World Tables, 1980* (Baltimore, Maryland: Johns Hopkins University for World Bank, 1980), p. 458.

وحداثة أعمارهم)، فضلاً عن عقبات اجتماعية ثقافية تحد من حجم القوة العاملة السعودية، ومن التنظيم الاجتماعي للعمل. كل هذا في الوقت الذي يشتد فيه الطلب على اليد العاملة اللازمة لتلبية التوسع الذي تشهده القطاعات الاقتصادية الحديثة، سواء أكانت قطاعات انتاجية أم خدمية.

ثانياً: نتائج استيراد العمالة

تتسم نتائج استيراد الأيدي العاملة بالنسبة للمملكة العربية السعودية بالقدر نفسه من التشابك والتعقيد اللذين تتسم بهما نتائج تصدير الأيدي العاملة بالنسبة لمصر. إن مسألة أي من هذه النتائج، سلبي أو ايجابي قضية مشحونة بقيم كثيرة. فعلى سبيل المثال، هل يعد انهيار قيم وممارسات اجتماعية معينة منها مثلا نظام الرق وعزلة المرأة، نتيجة الاختلاط الجماعي مع الوافدين من الخارج، بمثابة أمر ايجابي أم سلبي؟ وإذا كان الأمر بالنسبة لالغاء الرق، يحظى بتأييد ومساندة من كل الأطراف، حتى على صعيد أكثر الدوائر محافظة في المجتمع السعودي، فإن الأمر، لا يصدق بالقدر نفسه على المواقف تجاه المرأة. إن الدعوة الى عزل المرأة، وفرض الحجاب عليها لا تزال تجد صداها القوي في ذلك المجتمع، لدرجة أن كثيراً من السيدات غير السعوديات الوافدات للعمل في البلاد، يجدن من المناسب، بل من الضروري، أن يرتدين الحجاب. وبالقياس نفسه، من الصعب أن نقيّم أثر هذا العدد الضخم من العاملين الوافدين على درجة الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي للنظام هناك.

على أنه ينبغي باديء ذي بدء ملاحظة أن النتائج المحددة لاستيراد الأيدي العاملة لا يمكن فصلها عن سياقها العام، فهي متفاعلة بدءاً مع سلسلة الآثار الأخرى، الناجمة عن النفط. ولكي نفهم هذه النقطة قد نعيد الى الذاكرة حالة مماثلة تم فيها استيراد الأيدي العاملة من تركيا ويوغوسلافيا وشمال أفريقية الى أوروبا الغربية، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن تلك الهجرة لم يكن لها أثر مماثل، لما حدث بالنسبة للبلدان العربية النفطية الغنية رغم التشابه بين الظاهرتين من حيث الحجم[١١]. من أسباب هذا التباين في الأثر، ان الحافز الأساسي، لاستيراد العمالة، من جانب البلدان العربية المضيفة مختلف عن سابقه، فضلاً عن الاختلاف الكبير في الهياكل الاجتماعية الاقتصادية. فرغم النطاق الكبير الذي تمت به هجرة العمالة الى أوروبا الغربية في تلك

---

(١١) لمناقشة هذه النقطة، انظر:

Halliday, "Labor Migration in the Middle East," pp. 3-4.

الفترة ، إلاّ أنها ظلت تمثل الى حد ما نسبة مئوية صغيرة من السكان ، ومن قوة العمل في كل من مجتمعات أوروبا الغربية . ففي تلك البلدان ، كانت قد نمت هياكل وقواعد صناعية ومؤسسية متطورة ، بحيث كان على المهاجرين أن يتلاءموا معها ، لا أن يستحدثوها . من هنا ، فقد تعين على العامل المهاجر ، أو الوافد من البلدان الجنوبية الى أوروبا الغربية أن يمارس أنواعاً من الأعمال غير الماهرة فقط ، وفي أحسن الأحوال الأعمال شبه الماهرة ، بينما كانت قوة العمل الوطنية الأوروبية تعمل في الوظائف الماهرة ، على المستويين الفني والاداري . أخيراً فقد كان العمال المهاجرون الى أوروبا الغربية يعيشون في ظل ثقافة مختلفة عن ثقافته الأصلية . لذلك لم يريدوا أو يستطيعوا أن يخترقوا حواجز هذه الثقافة ، ولا أن يتشبعوا بطابعها ، ناهيك أن يندمجوا في المجرى العام للمجتمعات الغربية .

بيد أننا لا نكاد نجد ، أياً من هذه الظروف السابقة تنطبق على عملية استيراد اليد العاملة الى السعودية من الأقطار العربية « الشقيقة » الفقيرة . ففي حالتنا هذه نجد أن وشائج اللغة والثقافة ، هي أكبر بكثير من حالة الهجرة الى أوروبا . كذلك فإن الوافدين من العاملين يتوزعون على نطاق واسع من الوظائف والأعمال ، تبدأ بالأعمال المهنية ، ومناصب الادارة العليا ، لتصل الى أدنى مستوى لقوة العمل غير الماهرة . وهؤلاء الوافدون ، يأتون من مجتمعات ، قد قطعت أشواطاً تطورية أبعد من السعودية نفسها من النواحي التربوية والتعليمية والصناعية ، وتتمتع بهياكل اجتماعية أكثر تنوعاً ، وبتكوينات اجتماعية أشد تبلوراً . من هنا يأتي العامل الوافد الى المملكة العربية السعودية ، لا لينخرط في مؤسسات موجودة بالفعل ، ولكن في الغالب لكي يقوم ببناء هذه المؤسسات الجديدة بنفسه في البلد المضيف ، وحتى في بناء الهياكل الأساسية الحديثة في هذا البلد بادئاً في ذلك تقريباً من نقطة الصفر .

هذه الفروقات النوعية بين تجربتي هجرة العمالة (التركية والمغربية الى أوروبا مقابل العمالة العربية الى السعودية ودول النفط) هي السبب في تلك الفروق الشاسعة بين النتائج الناجمة عن كل من التجربتين . لقد كانت الآثار الاجتماعية الثقافية لاستيراد العمالة ، أقل ما تكون في حالة مجتمعات أوروبا الغربية . أما في السعودية ، وفي غيرها من الأقطار العربية الغنية ، فقد كان هذا الأثر كبيراً بدرجة هائلة . إن الحجم المطلق والنسبي للعمالة الوافدة الى تلك الأقطار ، ودورها الأساسي العميق في النظام الاقتصادي ، فضلاً عن هشاشة الهياكل الاجتماعية في البلدان المضيفة ، كل ذلك ساهم في إحداث هذا الأثر الواسع العميق والوعي بهذا الأثر ، يستشعره علماء الاجتماع والنخبة

الحاكمة في الأقطار النفطية على حد سواء . وإذا كان الأمر بالنسبة للباحث ، ينصب على الاهتمام الثقافي أياً كانت الارتباطات الاجتماعية والالتزامات السياسية لهذا الباحث ، فإن الأمر بالنسبة للنخبة الحاكمة ، أبعد من ذلك وأخطر . ففي بعض الحالات ، تضع الظاهرة النخبة الحاكمة وسط دوامة عاتية ، بمعنى أنها تضعها أمام خيارين ، كل منهما أخطر من سابقه وأشد مرارة . ربما كانت المخاوف التي ساورتهم من العمالة الوافدة مجرد تخيلات منذ سنوات قليلة . ولكن بعد الثورة الايرانية تبلورت في أذهانهم امكانات الحقيقة المدمرة للتحول الاجتماعي غير المقنن أو غير المتوازن . ويصدق هذا بصفة أساسية على حالة المملكة السعودية برقعتها الشاسعة (ما يزيد على ٢,١ مليون كيلو متر مربع) ، وعدد السكان القليل من مواطنيها (٥ ملايين نسمة) ، الموزعين في واحات هي أشبه بالجيوب السكانية ، فضلاً عن تنظيمها الاجتماعي شبه القبلي ، واقتصادها غير المتنوع ، وحدودها الطويلة التي تحاذي تسعة أقطار ، وتطل على اثنين من المجاري المائية الحساسة في العالم .

١ ـ بناء هيكل أساسي حديث

قبل أن نعالج أسباب القلق الذي يمكن أن يساور النخبة الحاكمة ، علينا أن نلقي نظرة سريعة على عدد من النتائج الايجابية القاطعة ، الناجمة عن النفط وعن استيراد الأيدي العاملة .

في عام ١٩٥٥ ، لم يكن لدى المملكة العربية السعودية إلا ثلاث مدارس ثانوية في كل أنحاء البلاد ، بلغ مجموع التلاميذ المقيّدين بها حوالى ثلاثة آلاف تلميذ . ولم يكن ثمة مدارس للبنات على الاطلاق ، فضلاً عن عدم وجود جامعات . أما اليوم فهناك ١,٣ مليون تلميذ وطالب مقيّدون في آلاف المدارس . وهناك ستون ألف طالب جامعي ، في خمس جامعات وفي عدد من المعاهد العليا . وفي سنة ١٩٦٠ ، تم افتتاح أول مدرسة بنات في السعودية ، وجاء ذلك ، ضد ارادة المؤسسة الدينية الممعنة في المحافظة بالمملكة العربية السعودية . وها نحن بعد عقدين من تلك الفترة (١٩٨٠) نجد في السعودية ٣٠٠ مدرسة بنات ، كما أن الفتيات قبلن في كليات مقصورة على البنات في المملكة لضمان بقائهن منفصلات عن الطلاب ، كما أن كليات الطب لا تقبل إلا الذكور[١٢] .

وفي العقد الأخير وحده (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) ، تمت كهربة ألفي قرية ، وتعبيد ١٥ ألف

---

(١٢) Ghazi Al-Gosaibi, "Saudi Development — a Unique Experiment," *Mid-East Business Exchange* ,(June 1980), p. 37.

كيلو متر من لطرق، وتركيب ٧٠٠ ألف خط هاتف، وتشييد ٣٠٠ ألف وحدة سكنية. كذلك فقد تضاعفت الخدمات والمرافق الصحية (المستشفيات والعيادات). وعلى سبيل المثال، ر ـ عدد الأطباء من أقل من ألف طبيب الى ٤٦٠٠ طبيب في مدى عقد واحد من الزمن. كذلك يتواصل العمل في تشييد مجمّعين صناعيين في كل من ينبع وجبيل، أحدهما يعد أكبر مجمع من نوعه في العالم[١٣]. إن هذه المؤشرات وغيرها، تدل على النمو الاجتماعي الاقتصادي الهائل. انها قصة نجاح باهر بكل المقاييس العالمية.

إن تحقيق هذا القدر الملحوظ من النمو لم يكن من سبيل الى احرازه دون توافر ثلاثة شروط أو عوامل أساسية ـ العائدات النفطية، العمالة الوافدة، ثم اصرار القيادة على الدخول بكل وزن الدولة وثقلها في غمار عملية نمو مقصودة ومستهدفة. ولسنا بحاجة الى مزيد من التشديد، على الدور الذي لعبته العمالة الوافدة في بناء هيكل البنية الأساسية في البلاد من نقطة الصفر تقريباً. على أن الأهم من ذلك هو استمرار دورها في صيانة وتشغيل هذه البنية الأساسية الاجتماعية الاقتصادية، فضلاً عن المؤسسات التي أقيمت على أساسها. ولقد أشرنا بالفعل، الى أنه حتى في نطاق الصناعة النفطية، التي انبثقت عنها كل هذه التطورات، فإن الوافدين ممثلون بشكل كثيف في القطاعات الادارية والماهرة من هذه الصناعة. ودون التفصيل في هذه النقطة نكتفي بذكر أمثلة قليلة. إن العمالة المستوردة، لم تقم فحسب ببناء الثلاثة آلاف، أو أكثر من المدارس العاملة حالياً في السعودية، ولكن أكثر من ٧٠ بالمائة، من جميع مدرسي هذه المدارس وافدون من بلدان عربية، وبخاصة من مصر وفلسطين. كما أن أكثر من ٨٠ بالمائة من جميع أفراد هيئات التدريس في كل الجامعات السعودية، وافدون أيضاً من بلدان عربية مجاورة (معظمهم مصريون). وليس هناك إلا ٨ بالمائة فقط، من مجموع عدد الأطباء البالغ ٤٦٠٠ طبيب، الذين يخدمون في المرافق الصحية بالبلاد من المواطنين السعوديين. أما نسبة الـ ٩٢ بالمائة المتبقية فمعظمهم عرب (مع قلة من الباكستانيين والغربيين)[١٤].

إن عملية بناء المدارس، لكي يلتحق بها أكثر من مليون سعودي، وبناء المستشفيات والطرق ومحطات القوة الكهربية لتخدم بقية سكان المملكة، هي بالطبع من النتائج الايجابية لاستيراد اليد العاملة. فدون هذه القوة العاملة لم يكن من سبيل على الاطلاق لأن يحدث هذا كله. وبصورة غير مباشرة، فإن وجود حوالى مليون وافد في المملكة العربية السعودية كان له أيضاً دوره في بعث النشاط في أوصال قطاع التجارة والأعمال.

---

(١٣) المصدر نفسه، ص٣٧.

(١٤) "Saudi Arabia — Steady Growth in Economy," *The Arab Economist*, vol. 12, no. 128 (May 1980), pp. 24-27.

إن القوة الشرائية التي يتمتع بها هؤلاء المهاجرون وسّعت نطاق السوق المحلية بصورة هائلة، وأسرعت في عملية دوران الأموال. كما أن مجرد وجودهم، فضلاً عن تفاعلهم مع السكان الوطنيين، أضاف بدوره بعداً حضرياً كوزموبوليتانيا الى كثير من المجتمعات المحلية السعودية. وهي ظاهرة كانت مقصورة على مدن الحجاز الثلاث فقط، في جدة، المدينة المنورة ومكة، التي كانت تشهد مراسم حج المسلمين كل عام. وغني عن الذكر أن الأثر العميق لهذه الصلات يؤدي الى توسيع الاطار المرجعي لمئات الألوف من المواطنين السعوديين، كبارهم وصغارهم على حد سواء.

٢ - تقويض الثقافة التقليدية

من شأن الاتصال الثقافي والبشري المكثف الذي يحدث على هذا النطاق الواسع بالسعودية أن يخلق شتى أنواع التوتر والضغوط على النسق الحضاري المحلي وعلى سكان البلاد الوطنيين. إن المملكة العربية السعودية هي أحد بلدين عربيين لم يعرف خبرة الاستعمار الأجنبي (البلد الآخر هو اليمن). وقد نتج عن ذلك أن ظلت معظم قطاعات المجتمع حتى منتصف القرن الحالي، منغلقة على نفسها في أعماق شبه الجزيرة العربية؛ وذلك طبعاً باستثناء الحجاز أو المنطقة الغربية وإلى حد ما الطرف الشرقي من الجزيرة العربية. هذه العزلة الجغرافية، شدد من وطأتها، نظام المعتقدات الممعن في السلفية، هذا النظام الذي بشّرت به الحركة الوهابية كدعوة وسلوك في أواخر القرن الثامن عشر[١٥]. إن الملك عبد العزيز آل سعود، الذي قام بتوحيد البلاد في العصر الحديث قد اضطر الى خوض معركة على امتداد الثلاثينات والأربعينات مع المؤسسة الدينية التي كان ينتمي هو نفسه اليها، لكي يدخل الى ربوع بلاده، السيارة والراديو والتلفون، وهذا ما يشهد على مدى العزلة، وعلى عمق الوساوس والشكوك التي كانت تراود أهل

---

(١٥) بدأت الحركة الوهابية في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وقد عمد مؤسسها محمد بن عبد الوهاب، وهو مسلم سلفي، إلى الدخول في حلف سياسي مع بيت آل سعود في نجد بوسط الجزيرة العربية. وبدأ الطرفان مسيرتهما نحو توحيد شبه الجزيرة وبناء مؤسسات اسلامية تتوخى تعاليم السلف الصالح. وبرغم ما انتاب هذا الحلف من مد وجزر في مواجهة العالم الخارجي، إلا أنه ظل مستمراً مما ادى في النهاية الى احراز نصر سياسي في العقود الاولى من القرن العشرين. ومن ثم فان المملكة العربية السعودية تتكون حالياً من محصلة هذه الجهود جميعاً. لمزيد من التفاصيل عن الوهابيين، انظر:

John S. Habib, *The Ikhwan Movement in the Najd: Its Rise, Development and Decline* (Ann Arbor, Mich.: University of Michigan, 1970), and Harry S. Philip , *Saudi Arabia* (Beirut: Librairie du Liban, 1968).

البلاد تجاه العالم الحديث. ولقد استغرق هذا الأمر ثلاثين سنة أخرى حتى تم اقناع هذه المؤسسة نفسها لكي تفتح أول مدرسة للبنات (١٩٦٠). ولكن حتى في تلك الحالة اشترطت المؤسسة الدينية وضع هذه المدرسة تحت اشراف علماء الدين مباشرة وليس تحت اشراف وزارة المعارف[١٦].

من هنا، ينبغي أن نتفهم الضغوط التي تعرض لها ذلك الهيكل الاجتماعي السلفي شبه القبلي، البسيط في تركيبه، عندما فرض عليه فجأة أن يحتك بالعالم الخارجي، بما سينطوي عليه ذلك في الحاضر وفي المستقبل من ضغوط راهنة ومحتملة. لقد جاءه هذا العالم الخارجي على شكلين رئيسيين: الوافدون، ثم كل أصناف السلع التي يمكن للمال أن يشتريها. وينطوي كل من هذين الشكلين على عمليات أو معارك لا حد لها من التكيف الاجتماعي والنفسي، كان على السكان الوطنيين أن يخوضوا غمارها. وقد لاحظنا في الفصل الثاني من الكتاب رسم ثلاث طرق وثلاث صور نمطية تعكس نتائج ما حدث من تدفق مفاجيء للمال والتكنولوجيا والبشر من خارج حدود شبه الجزيرة العربية.

وفي السعودية كما في غيرها من الأقطار النفطية، ظهر العديد من المشكلات نتيجة الخطى السريعة التي قطعها النمو المادي، فضلاً عن استمرار تدفق البشر. بعض هذه المشكلات يتعلق أساساً بالسكان الوطنيين، والبعض الآخر يتعلق بالوافدين أنفسهم. وهناك نوع ثالث من المشكلات يؤثر على كل من السكان الوطنيين والسكان الوافدين على حد سواء.

إن القيادة السعودية (الزمنية والدينية)، يحلو لها أن تردد بأن كل ذلك هو من قبيل التمني. التحديث الذي يتم في السعودية يقوم على «أسس اسلامية». وربما إن الواقع يشهد بتآكل وتدهور مستمرين للثقافة «التقليدية». لقد أدخل الغربيون والآسيويون والعرب من أهل الشمال أساليب حياة جديدة ومتنوعة. وقد تجد هذه الأساليب من يزدريها، أو يتحاشاها، أو يعجب بها. ولكنها تظل موضع مشاهدة ومحاكاة دائمين من جانب بعض السعوديين الشباب على الأقل. إن العدد المتزايد للطلاب السعوديين الملتحقين بالمدارس (١٫٣ مليون عام ١٩٨٠، أي ربع السكان المواطنين بأسرهم تقريباً)، يعني أن هذا القطاع يتعرض لمؤثرات العلم الحديث ونماذج المعيشة

---

(١٦) للاطلاع على تقرير موجز ومكثف يتناول التطور الإجتماعي السياسي للسعودية في السنوات الخمسين الأخيرة، انظر:

Long, *Saudi Arabia*, and Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

الحديثة (المدرسون) الذين ينتمون إلى خلفيات ثقافية وحضارية متنوعة. قد لا يكون أثر هذه التجربة ثورياً صاخباً بالفعل. ولكن « الأثر الصامت غير المحسوس » يفعل فعله بصورة دائبة ولا شك. مثل هذه الآثار تلقى التعزيز والتدعيم من خلال السفر المتزايد الى الخارج للدراسة (عام ١٩٨٠ كان هناك ١٥ ألف طالب سعودي في الولايات المتحدة وحدها). من ناحية أخرى فإن تزايد الذين تلقوا تعليماً حديثاً من أبناء السعودية يعني أن هناك « نظرة عالمية » تنمو وتتزايد وتتميز بتباينها الملحوظ عن تلك النظرات والآراء التي يعتنقها الكبار أو نظراؤهم من غير المتعلمين.

إن حجم وتنوع الروابط الثقافية التي قامت بين السعوديين وبين العالم الخارجي يمكن استخلاصها من واقع الجدولين ٤ ـ ٤ و٤ ـ ٥. عام ١٩٧٩، بلغ عدد الأجانب الذين زاروا المملكة السعودية حوالى ٢,٥ مليون ينتمون الى حوالى ٧٢ بلداً. ويساوي هذا العدد حوالى نصف مجموع المواطنين السعوديين بأسرهم. إن ذلك بمثابة ١٢٠ مليون أجنبي يزورون الولايات المتحدة في سنة واحدة، أو ان عشرين مليون أجنبي يزورون مصر في سنة واحدة. (كان العدد الفعلي للأجانب الذين زاروا مصر في تلك السنة عينها حوالى مليون أجنبي فقط)[١٧]. بتعبير آخر، فهناك سعودي واحد، في المتوسط، من بين كل اثنين، اتصل بأجنبي واحد على الأقل في تلك السنة. من جانب آخر، فإن عدد السعوديين الذين سافروا إلى الخارج عدد ملحوظ، ولا يقل دلالة. كما يبين الجدول ٤ ـ ٥، بأن ٩٠٠ ألف سعودي سافر الى خارج المملكة عام ١٩٧٩، وهو رقم يكاد يبلغ خمس مجموع سكان البلاد. وكأننا بهذا نقول، إن حوالى ٥٠ مليون أمريكي أو ٨ ملايين مصري سافروا خارج حدود بلادهم خلال سنة واحدة. ومن الحقائق البالغة الدلالة من الناحية الاجتماعية والحضارية، أن من بين جميع السعوديين المسافرين الى الخارج كان هناك ١٥ بالمائة من السيدات. ولكي نتفهم الدلائل الاجتماعية لهذه الحقيقة، علينا أن نتذكر أن المرأة السعودية لا تستطيع حتى الآن أن تتحرك خارج جدران بيتها دون أن تكون محجبة، كما أنها لا تستطيع قيادة سيارة. وبالطبع فإن تلك الممنوعات لا سبيل الى مراعاتها عندما تكون هذه المرأة خارج حدود بلادها. إن حجم ونوع هذه الصلات مع العالم الخارجي، بالنسبة لشعب ظل يعيش عزلة حضارية حتى وقت قريب تكاد تكون ثورة صامتة في قلب الجزيرة العربية.

---

(١٧) انظر: الاهرام، ١٩٨١/١/٩، ص٥، ومصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٥٧ ـ ١٩٧٨ (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٧٩)، ص٢١٢.

إن أحد مظاهر التقلص والتوتر في أي مجتمع هو، مؤشرات الجريمة. دأب المسؤولون السعوديون في أن يكتموا الأرقام المتعلقة بالجريمة والطلاق وتعاطي المشروبات الكحولية وغيرها من مؤشرات المشكلات الاجتماعية. ولكن المراقبين والباحثين الذين طال اهتمامهم بالمملكة العربية السعودية يقولون بارتفاع سريع في كل هذه الظواهر[١٨]. ونحن نستطيع، من واقع عدة مصادر رسمية منشورة ومتفرقة، أن نستخلص وجود هذه الزيادة السريعة. وقد حدث بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٥ (أي قبل عامين، وبعد عامين حدثت الطفرة النفطية التي شهدها عام ١٩٧٣)، إذ ازداد عدد العاملين في ادارات السجون السعودية أكثر من الضعف. فقد ازداد العدد على ما مجموعه ٢٢٥٥ من رجال الشرطة والمدنيين ليصل الى ٥٥٤١، أي الى نسبة ١٤٦ بالمائة في مدى ٥ سنوات[١٩]، مما يشير بدوره الى امكان تضاعف عدد نزلاء السجون.

جدول رقم (٤ ـ ٤)

حركة انتقال الأجانب من وإلى المملكة العربية السعودية، لسنة ١٩٧٩ (١٣٩٩ هجرية)

الجنسية	القادمون		المغادرون	
	العدد	(٪)	العدد	(٪)
عرب (٢٠ بلداً)	١٥٥٥١٧١	٦٢,٦	١٥٤٣٤٠٤	٦٣,٧
آسيويون (١٦ بلداً)	٥٥٦٣٥٣	٢٢,٤	٤٥٢٩١٠	١٨,٧
أفارقة (١٨ بلداً)	٢١٤٤١	٠,٨	٢٤٠٩٧	١,٠
أوروبيون (١٨ بلداً)	٢٣٢٠٩٤	٩,٣	٢٧٨٧٣١	١١,٥
الأمريكتان وأستراليا (١١ بلداً)	١١٩٦٩٠	٤,٨	١٢٤٤٠٥	٥,١
المجموع	٢٤٨٤٧٤٩	١٠٠,٠	٢٤٢٣٥٤٧	١٠٠,٠

المصدر: احتسب من: السعودية، وزارة الداخلية، الكتاب الاحصائي السنوي، ١٩٧٩ (الرياض: وزارة الداخلية، ١٩٨٠)، ص٢٢٢ ـ ٢٣١.

(١٨) "Saudi Arabia: Slowdown in Development Eases Social Pressure," *The Arab Economist*, vol. 11, no. 117 (June 1979), pp. 22 25.

(١٩) هذه الأرقام مجموعة من: السعودية، مصلحة السجون، الكتاب السنوي، ١٣٩٦ هجرية (الرياض: مصلحة السجون، ١٩٧٦)، ص٨٨ ـ ٩٨.

إن الأساس الذي قام عليه هذا الاستنتاج أصبح واضحاً مع أواخر السبعينات. وكما يبين الجدول ٤ ـ ٦ ، ففي مدى سنة واحدة ، زاد عدد الجرائم التي سجلت رسمياً بنسبة ١٦٩ بالمائة (دون حساب للجرائم السياسية ولا لجرائم ارتكبت دون أن يفاد عنها). كذلك فالفحص المتعمق للجدول ٤ ـ ٦ يشير الى أن جريمة تقليدية كالقتل التي ترتبط في معظم الأحيان بالشرف والعرض او الثأر ، زادت بنسبة ٩٤ بالمائة ، إلا أنها سجلت أبطأ معدل من النمو. وعلى خلاف ذلك فإن الجرائم الاقتصادية والمالية زادت بنسبة ١٥٤ بالمائة ، كما أن الجرائم المتعلقة بالغش والنصب والاحتيال ، تضاعفت أكثر من ثلاث مرات (٣١٨ بالمائة). وما من شك في أن هذه الجرائم تتعلق بالتدفق الهائل للأموال والصراع المحموم عليها. أما ما يورده الجدول ٤ ـ ٦ تحت عنوان «جرائم أخرى» فيشمل تعاطي الكحول والمخدرات التي زادت بشكل هائل ، أي أكثر من ١٤٠٠ بالمائة في سنة واحدة. هذه «الجرائم الأخرى» ، تعكس ، ومعها أيضاً الجرائم الأخلاقية (أي الجنسية) واقع التوتر والضغط الذي يتعرض له السعوديون كأفراد وكمجتمع. وإذا لم يكن بين أيدينا سلاسل زمنية توضح مساهمة الوافدين في ساحة الجريمة في المملكة العربية السعودية ، فإن الجدول ٤ ـ ٧ يعطي تقسيماً على مدى سنة واحدة للمتهمين المحكوم عليهم حسب الجنسية ونوع الجريمة التي ارتكبوها خلال سنة ١٩٧٨ . ونجد أن معظم هؤلاء المحكوم عليهم كانوا سعوديين (٦٠ بالمائة) ، وإن بلغت نسبة الأجانب من المجموع ٤٠ بالمائة ، حيث تركزت أكثر جرائمهم في مجال الجرائم المالية وجرائم النصب والاحتيال (٤٩ بالمائة و٤٢ بالمائة على التوالي). وعلى كل حال فإن هذه البيانات المتناثرة توحي بحالة متزايدة من التفكك الاجتماعي في مجتمع المملكة العربية السعودية.

وثمة ظاهرة مرتبطة بهذا الأمر ، وتتمثل في تلك الازدواجية أو الانفصام المتزايد بين التقاليد والأعراف ، التي يقرها المجتمع بصورة علنية ، وبين السلوك الشخصي ، الذي يمارسه الفرد بينه وبين نفسه. لقد مضت سنوات عدة على الشرائح العليا ، من كبار المسؤولين وهم يلتزمون علناً بمراعاة ما حرمته الشريعة الاسلامية (من ادمان الخمر أو مشاهدة السينما او ممارسة القمار أو الحرية الجنسية) ولكن أعضاء هذه الشريحة عينها معروف عنهم أنهم يمارسون هذه السلوكيات كلها حينما يختلون بأنفسهم داخل جدران قصورهم ، أو عندما يكونون في سفر خارج البلاد[٢٠]. وفي السنوات الأخيرة ، انتشرت هذه الازدواجية الخلقية بصورة سريعة في صفوف الطبقة الوسطى الجديدة النامية. من

---

(٢٠) تجد تقرير شاهد عيان لاسلوب الحياة التي تتبعه الطبقة السعودية العليا ، في :
Linda Blanford, *Oil Sheikhs* (London: Weindenfeld and Nicholson, 1976).

جدول رقم (٤ ـ ٥)

حركة انتقال السعوديين من والى الخارج ،
لسنة ١٩٧٩ (١٣٩٩ هجرية)

مغادرون الى، أو قادمون من	مغـادرون			قــادمون		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
بلدان عربية	٦٨٣٢٢٤	١١٢٣٧١	٧٩٥٥٩٥	٧٢١٨٤٢	١١٧٠٥٧	٨٣٨٨٩٩
أوروبا والامريكتان	٤٣٦٢٦	١٧١٧٩	٦٠٨٠٥	٣٨٧٤٩	١٤٨٠٥	٥٣٥٥٤
بلدان آسيوية وافريقية	١٩٦٣٥	٥٣٢٣	٢٤٩٥٨	١٦٨٧٥	٤٤٧٩	٢١٣٥٤
المجموع	٧٤٦٤٨٥	١٣٤٨٧٣	٨٨١٣٥٨	٧٧٧٤٦٦	١٣٦٣٤١	٩١٣٨٠٧

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه، ص٢٦٤ .

جدول رقم (٤ ـ ٦)

تطور عدد وانواع الجرائم في المملكة العربية السعودية، بين السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (١٣٩٨ ـ ١٣٩٩ هجرية)

نوع الجريمة / السنة	قتل	اقتصادية ومالية	أخلاقية (جنسية)	نصب	جرائم أخرى	المجموع
١٩٧٨	٧٠	١١٨٦	٥٤٦	٢٨	٢٣	١٨٥٣
١٩٧٩	١٣٦	٣٠٠٦	١٣٦٨	١١٧	٣٥٣	٤٩٨٠
الزيادة (٪)	٩٤,٣	١٥٣,٥	١٥٠,٥	٣١٧,٩	١٤٣٤,٨	١٦٨,٨

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه، ص٢٧٠ ـ ٣٠٠.

جدول رقم (٤ ـ ٧)

جرائم وجنسيات المدانين في المملكة العربية السعودية، لسنة ١٩٧٨ (١٣٩٨ هجرية) (نسب مئوية)

نوع الجريمة / الجنسية	قتل	اقتصادية ومالية	أخلاقية (جنسية)	نصب	جرائم أخرى	المجموع
سعوديون	٨٦,٧	٥٠,٨	٧٠,٤	٥٧,٦	٦٣,٤	٥٩,٩
غير سعوديين	١٣,٣	٤٩,٢	٢٩,٥	٤٢,٤	٣٦,٦	٤٠,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: احتسب من: المصدر نفسه، ص٢٧٠ ـ ٣٠٠.

هنا، فبينما لا يزال القانون يحرم المسارح، دور السينما العامة، تنتشر في كل أنحاء البلاد أندية السينما الخاصة، وأجهزة «الفيديوتيب» المنزلية التي تسود جميع المناطق الحضرية الرئيسية، حيث تعرض كل أنواع الأفلام بما في ذلك الأفلام الممنوعة، والأفلام الجنسية العاهرة. وقد بلغ الأمر باستشراء هذه الظاهرة، في الوقت الذي يتم فيه التستر عليها من الناحية العلنية لدرجة أنها تعتبر بمثابة «مؤامرة اجتماعية» يشترك فيها معظم أفراد الطبقات العليا في المجتمع السعودي.

٣ ـ أشكال السخط الاجتماعي

نجم عن التغيرات السريعة وغير المتوازنة، التي حدثت في السعودية، شعور بعدم الرضا، يتزايد باستمرار في صفوف الجيل الجديد، وصفوف جيل الشباب الذي لا يزال يلتزم بالاعراف والتقاليد الاسلامية السلفية[٢١]. ومن هنا أعلن المنشقون الشباب الذين استولوا على المسجد الحرام في مكة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر/١٩٧٩، أن أحد أهدافهم هو «تنظيف أو تطهير المجتمع السعودي من كل العوامل غير الأخلاقية» ومنها بوجه خاص «النفاق الأخلاقي» الذي تسلكه النخبة الحاكمة[٢٢].

وثمة مصدر آخر للسخط، يسود قطاعات معينة من المجتمع السعودي، ويتأتى من التوزيع غير العادل لثار النمو الاقتصادي بين المواطنين. ففي حين حاولت النخبة الحاكمة توزيع ونشر الثروة بين كل أرجاء المملكة، ظلت عقيدة الحرية الاقتصادية المطلقة وهي عقيدة «دعه يعمل دعه يمر»، هي النظام السائد في اقتصاديات البلاد. ونتج عن ذلك أن استفادت مجموعات أو فئات بعينها بصورة لا تتناسب مطلقاً مع ما استفاده الآخرون[٢٣]. وعلى سبيل المثال فإن كبار المقاولين السعوديين الذين لا يزيد عددهم عن بضع مئات، يستأثرون بحصة الأسد في قطاع التشييد. وحتى عندما يتعاقدون في الباطن مع شركات أجنبية لكي تقوم بالأعمال الفعلية المطلوبة، فإن الأمر ينتهي بهم وقد نالوا هامش ربح صاف يراوح بين ١٠ و٢٠ بالمائة. فإذا بلغ حجم تعاقدات التشييد عام ١٩٧٨، مثلاً حوالى عشرة مليارات دولار (٣١٩٥٩ مليون ريال سعودي)[٢٤]، فإن هذا يعني، أن هناك على الأقل مليار دولار ربحاً صافياً دخل جيوبهم في سنة واحدة. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن العمولات، سواء لدى بيع النفط، أو شراء الأسلحة، أو

---

(٢١) يقال أيضاً أن الأمير السعودي الذي اغتال الملك فيصل في عام ١٩٧٥ كان على صلة بفرع من فروع الأسرة يعارض بشدة في إدخال التلفزيون إلى المملكة قبل سنوات مضت، انظر:
Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, p. 173.

(٢٢) *The Middle East Monitor*, vol. 9, no. 22 (1 December 1979).

(٢٣) في هذه النقطة، انظر: Yousef Sayegh, "The Social Cost of Oil Revenues,"
في: **مؤتمر الطاقة العربي**، ١، أبو ظبي، ٤ ـ ٨ آذار/مارس ١٩٧٩، **أوراق المؤتمر** (أبو ظبي: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول؛ الصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، [د. ت.]).

(٢٤) السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاءات العامة، **التقديرات الأولية للحسابات القومية، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩** (الرياض: مصلحة الاحصاءات العامة، ١٩٧٩).

تدبير وتوريد الخدمات الأخرى اللازمة للحكومة[٢٥]. كذلك فقد مارست حفنة من أصحاب الجاه السعوديين المهرة، لم يزد عددها عن بضع مئات، عمليات استيلاء على الأراضي وادعاء تملكها خارج المدن الرئيسية. واستمرت مطلقة اليد في ذلك خلال الستينات وأوائل السبعينات. ثم ما لبثت قيمة الأراضي أن ارتفعت أسعارها الى عنان السماء عقب ثورة أسعار النفط عام ١٩٧٣. لقد كانت طفرة التشييد نتيجة تصاعد الطلب على المساكن بسبب قدوم واستيراد مئات الألوف من القوى العاملة. واشتعلت نار التضخم في أسعار الأراضي. كان سعر المتر المربع في الشريط الصحراوي حول الرياض أقل من ريال سعودي في أواخر الستينات. ففي أواخر السبعينات وصل سعر المتر المربع الواحد نفسه ما بين ١٠٠ و٥٠٠ ريال سعودي. وهكذا اصبح عدة مئات من السعوديين من أصحاب الملايين نتيجة المضاربة في الأراضي وحدها، ناهيك عن نشاطات المضاربة الأخرى. وأدى هذا كله بالطبع إلى أن أغلبية كبيرة من السعوديين الذين رغم يسر معيشتهم يشعرون بأن مثل هذه الفرص قد فاتتهم. وفي ضوء مبادىء «العدالة التوزيعية» ومبادىء «الحرمان النسبي» فإن هؤلاء السعوديين يتملكهم السخط الشديد، إذ «يشعرون» أنهم فقراء. والشعور «بالفقر» هنا هو بالطبع أمر نسبي.

على ان إمكانية الوصول الفوري إلى مستوى أصحاب الملايين في العربية السعودية، لا يزال حظاً لا يناله سوى أقلية. ومع ذلك فهناك عدد كافٍ من الأفراد الذين أصبحوا من أصحاب الملايين، يراهم الجميع ويتمنى الآخرون أن يصبحوا مثلهم. وهكذا يخوض معظم السعوديين المقيمين في المدن الكبرى سباقاً أشبه بما يسمى «سباق الفئران». وليس هذا بالطبع هو ما يقصده الأمريكيون مثلاً بعصامية «التسابق من الفقر الى الثراء»، والتي لا تزال تشدد على كدّ الفرد واجتهاده. إن الأمر في السباق السعودي هو السباق من «حالة الغنى الى حالة الأغنى» بقليل من العمل، أو دون عمل على الاطلاق وفي أقل وقت ممكن[٢٦]. ولقد وصفنا فيما سبق نمط المنظم السعودي الجديد و«الكفيل» (أنظر الفصل الأول). ان ما نضيفه في هذا الصدد هو أن كثيراً من السعوديين العاملين في خدمة الحكومة لهم أيضاً أعمالهم الخاصة. وليس من غير الشائع أن يكرس الفرد

---

(٢٥) "Hidden Commissions on Saudi Deals," *The Arab Economist*, vol. 12 (1980), p. 42.

وقد عملت الحكومة السعودية في واقع الأمر على إضفاء الطابع القانوني على العمولات تحت مصطلح مهذب هو أتعاب «السعي».

(٢٦) انظر تحليلاً بليغاً لهذا الموقف، في:

Sayegh, "The Social Cost of Oil Revenues," p. 11-12.

مزيداً من اهتمامه لعمله الجانبي ، أكثر مما يهتم بالعمل الرسمي « الرئيسي » الذي يؤديه في سلك الحكومة. وليس من النادر أن يعمد الموظف الى مجرد اثبات الدوام في الصباح ، ثم يترك مكتبه لعدة ساعات كي يداوم عمله الخاص. وقد وصلت هذه الظاهرة في وزارة حساسة ، كوزارة الداخلية (المسؤولة عن الأمن الداخلي) الى حد دفع بالمسؤولين ، الى فرض عقوبات صارمة صدرت بموجب قرار من الوزير في حزيران/يونيو ١٩٧٧ ، يقضي بتطبيق جزاءات في هذا الصدد. ولكن ظهر أن هذا لم يكن بالرادع الكافي ، مما جعل الوزير يلجأ الى ما يبدو وكأنه تدبير أكثر فعالية في ذلك الوقت ، فضاعف من مرتبات الشرطة بجرة قلم واحدة[٢٧]. أما في المصالح الأقل حساسية ، فإن الحكومة تتجاهل ببساطة ما يفعله موظفوها ، باعتبار أن معظم المسؤولين عن الدوام ، وعن أداء العمل لهم أيضاً أعمالهم الخاصة. ومن هنا يجدر القول ، إن هذه الظاهرة ، لا تستثني من اطارها ، لا المدرسين ولا الأساتذة ، ولا حتى كبار التكنوقراط.

هذه الأمور كلها تؤدي الى تدهور مستمر في أخلاقيات العمل. فكون الفرد « سعودياً » أصبح يعطيه شعوراً باستمرار بامكانية الحصول على مزيد من الغنى بأقل قدر ممكن من العمل والجهد[٢٨]. ومن هنا أصبح استئجار الوافدين لأداء الأعمال موقفاً عاماً ، من مستوى الدولة حتى مستوى « الكفيل » ، حتى ولو كان هناك مواطنون ، يستطيعون بأنفسهم أداء العمل المطلوب. من هنا ، فليست بنادرة تلك الصورة التي يمكن أن نصادفها لعائلة سعودية نمطية من الطبقة المتوسطة تعيش في المدينة ولها خادمة هندية ، ومربية أطفال حبشية ، وتستخدم عمالاً يمنيين أو باكستانيين لبناء فيلتها الجديدة ، ولبنانيين أو فلسطينيين يديرون لها العمل الخاص ، بينما يستخدم رب الأسرة مساعداً مصرياً يؤدي عنه العمل الحكومي الموكول إليه.

إن النمو غير المتوازن في العربية السعودية ، قد خلق مصدراً إضافياً من مصادر السخط والتبرم ، فهناك الفروقات الحادة ، بين الأقاليم المختلفة بالنسبة لنصيبها من مشاريع الحكومة وخدماتها ، الأمر الذي أشعل من جديد جذوة الخصومات والعداوات القديمة ، سواء بين الأقاليم أو القبائل[٢٩]. وفي هذا المجال ، تظل أفقر مناطق المملكة ،

---

(٢٧) هذا التقرير ورد في: *The Guardian* (Manchester), 17/7/1977.

(٢٨) Halliday, "Labor Migration in the Middle East," pp. 12-13.

(٢٩) للاطلاع على خلفية هذه الاتحادات والتجمعات القبلية الأساسية وخصومها ، انظر:

John Philby, *The Heart of Arabia*, 2 vols. (London: Constable, 1922).

أما خريطة القبائل في الجزيرة العربية فواردة في:

وأشدها حرماناً، هي مناطق الجنوب الغربي، والجنوب الشرقي، فضلاً عن المناطق الشمالية. وتشعر التجمعات القبلية والسكانية في تلك المناطق بحسد كبير لاقرانها الذين يعيشون في مناطق الوسط (نجد) والمناطق الشرقية (الظهران - الدمام) والغربية (جدة - مكة - المدينة). وحتى بين المناطق الأخيرة، فإن سكان الأقاليم الشرقية والغربية يحسدون بدورهم سكان المنطقة الوسطى، لا بسبب نصيبهم الأكبر من ثروة المملكة فحسب، ولكن لأنهم أيضاً يحتكرون السلطة السياسية. إن هذه المشاعر الاقليمية التنافسية ليست بجديدة على الواقع السعودي. إلا إنها قد بعثت من جديد، ثم تنامت في حجمها في السنوات العشر الأخيرة، نتيجة التدفق المفاجىء للأموال والسلع والعمالة الأجنبية.

أخيراً فإن ذلك الخليط غير المتجانس من البشر، ومن أساليب الحياة، ومن ضروب التعرض لأفكار جديدة ولأنماط من التعليم الحديث، كل هذه العوامل جعلت العناصر الشابة المنتمية للطبقة الوسطى الصاعدة تتساءل حول شرعية النظام الاجتماعي الاقتصادي السياسي بأكمله. صحيح أن الصفوة الحاكمة في السعودية قد أثبتت من المرونة في السنوات الأخيرة، ما يكفي لاستيعاب معظم الطموحات الاقتصادية، التي اشتعلت في وجدان هذه العناصر. وحتى من الناحية السياسية، فقد تم تعيين عدد من ألمع تلك العناصر في مناصب وزارية، ومناصب وزارية مساعدة. وقد شهد العقد الأخير، أسماءً لا تنتمي الى العائلة المالكة ولكنها بدأت تلمع، سواء على الساحة الداخلية، أو على الساحة الدولية، ومن بينها مثلاً الشيخ أحمد زكي اليماني (وزير النفط) والدكتور هشام الناظر (وزير التخطيط)، والدكتور غازي القصيبي (وزير الصناعة). وهذه العناصر، وغيرها شديدة الانضباط، عالية الكفاءة، كما أنها أسدت الى النظام خدمات كبيرة، إلا أنها تبقى فئة صغيرة جداً ضمن طبقة متنامية من «**التكنوقراط**» الذين تلقوا تعليماً عصرياً. هذا ويظل معظم المناصب الرئيسية والحساسة حكراً يستأثر به أعضاء الأسرة المالكة وبيت آل الشيخ. ومن ثم فإن دوران المناصب العليا في السعودية، يظل في نطاق جد محدود[٣٠]. وكما تبين تجربة مجتمعات أخرى،

Roy Lebkicher et al., *ARAMCO Handbook* (Netherlands: Arabian-American Oil Com- = pany, 1960).

(٣٠) هذا التوزع المحدود للنخبة لاحظه منذ حوالى ٢٠ عاماً:

Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), pp. 41-50.

ولكنه لا يزال صادقاً حتى الآن على نحو ما يؤكد هدسن، انظر:

Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, pp. 156-167.

فإن تحقيق امرء لليسر المادي، ليس بديلاً كاملاً عن تحقيق المشاركة السياسية. وليس مصادفة أن معظم محاولات الانقلاب في المملكة السعودية قد قادتها عناصر تنتمي الى الطبقة الوسطى الجديدة(٣١). تلك واحدة من بين القضايا الملحة، التي يتعين على بيت آل سعود أن يتعامل معها، ولا سيما بعد ما قد حدث عبر الخليج في ايران.

٤ - مشاكل العمالة المستوردة

لا تقل المشاكل المتعلقة بالعمالة المستوردة في المملكة تنوعاً، ولا تعقيداً، عن سابقتها. إن كل وافد يأتي مشوقاً للغاية الى بلد نفطي غني في الوطن العربي، وهو يشعر بأنه سعيد الحظ إذ يحقق هذه الأمنية. فهناك الأجور العالية التي تعتبر مبرراً لهذه المشاعر على الأقل في البداية، عندما تكون النقطة المرجعية في المقارنة هي الوطن، الذي جاء منه الوافد. ولكن بمرور الوقت، فإن هذه النقطة المرجعية تتحول بالتدريج لتتركز على النظير السعودي لهذا الوافد. ومن هنا يتغير موقف الوافد من الرضا والقناعة، الى موقف سخط تجاه البلد المضيف، إذ يتزايد في أعماقه الاحساس بالتفرقة في المعاملة، بل وبالتمييز السافر الصريح في بعض الأحيان(٣٢).

إن الوافد يتقاضى في كل الحالات أجراً أقل من نظيره المواطن عن العمل نفسه الذي قد يوكل إلى الاثنين. وهو لا ينعم بأي قدر من حرية الحركة أو التنقل، الأمر الذي يشعر معه، إنه تحت رحمة رب عمله تماماً. وعندما تبدأ بهجة وإثارة تجربة الهجرة في الذبول، تتكاثر وتتضخم مصادر السخط التي تعتمل في وجدان هذا الوافد المهاجر. إن معظم الوافدين لم يتمتعوا في أقطارهم العربية بأي قدر يذكر من الحرية السياسية. ولكن بعضهم ما يلبث أن يضج في السعودية تحت وطأة الشعور المضاعف بحرمانه من كثير من الحريات المدنية، فضلاً عما يشعر به من حرمان من حريته الاجتماعية. ويتفاقم هذا الظرف في غياب أي فرص للترفيه أو الترويح، ولا سيما بالنسبة للوافدين العزاب، أو أولئك الذين لا يصحبون معهم عائلاتهم. بل إننا نجد بعض أصحاب الأعمال، الذين لا أخلاق لهم في مجال القطاع الخاص، يجبرون الوافدين على العمل في ظل ظروف تعسة، حيث يعيشون في مساكن لا تفي بالحاجات الكافية. وهم يجدون أنفسهم عزلاً إزاء أي

---

(٣١) اعترفت السلطات السعودية في الستينات والسبعينات بعدد من هذه المحاولات الانقلابية. انظر تقريراً عن بعضها في:
The Daily Telegraph, 8/8/1969, and *Newsweek*, 5/5/1978.

(٣٢) بعض التقارير التي تعالج هذا التمييز واردة في:
Halliday, "Labor Migration in the Middle East," pp. 9-13.

تجاوزات قد تبدر من جانب وافدين آخرين، أو من جانب مواطني البلد المضيف نفسه. ومن الطبيعي، أن ظروفاً من هذا القبيل جديرة، بأن تولد مشاعر القلق والاحباط والاكتئاب بين صفوف الوافدين[٣٣]. وفي حين أن الآسيويين يعدون بمثابة قوة عمل مطواعة، في حين أن الوافدين العرب يشعرون بأنهم جديرون بالحصول على بعض «الحقوق» بشكل أو بآخر. وعلى نحو ما يذكر أحد المعلقين، «فانهم (أي العرب) يستجيبون لتيارات سياسية واجتماعية، قد تكون مستترة في الوقت الحالي، ولكنها يمكن أن تتحول إلى صالحهم في نهاية المطاف»[٣٤].

إن قوة العمل الوافدة لا تتمتع بأي نوع من التنظيم الذي يمكنها من الدفاع عن حقوقها. وأي محاولة من هذا القبيل تواجه بحزم لا هوادة فيه، من جانب السلطات السعودية. وفي هذا الصدد يلاحظ أحد المراقبين «إن من الطبيعي بالنسبة لنظام لا يعترف بحقوق النقابات العمالية بالنسبة لشعبه، ألا يتسامح بحال من الأحوال مع أي شيء تشتم منه رائحة الاثارة، أو التحرك الجماعي في صفوف الذين يستباح عرقهم من المستخدمين الأجانب»[٣٥]. وقد حدث بالفعل عام ١٩٧٧، أن ظهرت بوادر معارضة معتدلة في صفوف العمال الأتراك، في مدينة تبوك بشمال المملكة، وساعتها، استدعيت طائرات السلاح الجوي السعودي من طراز س - ١٣٥ لشحن جميع هؤلاء العمال وابعادهم في الحال عن البلاد، دون إجراء أي تحقيق حول مشروعية المشكلات التي تعرضوا لها[٣٦].

وثمة أسباب أخرى تنطوي عليها صعوبة تنظيم العمال الوافدين إلى جانب ذلك الموقف الصارم الذي تقفه منهم الحكومة السعودية. فهم بداية يأتون من خلفيات وطنية وقومية وعرقية شديدة الاختلاف عن بعضها البعض. وهم أيضاً يعيشون في عزلة عن قوة العمل الوطنية، سواء من حيث الفروقات الشاسعة في الأجور التي يتقاضونها، أو بسبب المسافة الاجتماعية والعزلة المادية في مواقع العمل نفسها. وكثير من العمال الوافدين لا يمتلكون، لا مدخرات يلجأون إليها وقت الحاجة ولا تعويضات تدفع لهم في حالة الاضراب على سبيل المثال. إنهم يدركون كل الادراك أن بالامكان الاستغناء عنهم، إذ أن بوسع الدول النفطية، أن تبعدهم خارج حدودها، وتستبدل بهم بسرعة عمالاً آخرين ينتظرون في أوطانهم بشوق شديد لفرصة الهجرة إلى تلك الدول[٣٧].

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٢.

(٣٤) "Threat to Society with Everything," *The Guardian* (Manchester), 17/7/1977.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) Halliday, "Labor Migration in the Middle East," pp. 12-13.

لكن رغم انعدام التنظيم بين صفوف العمال، ورغم السياسات الحكومية الصارمة التي أوضحناها، فان هناك ظروفاً موضوعية، تدفع بعض الوافدين إلى الاعراب علانية عن السخط الشديد الذي يتأجج في صدورهم بين حين وآخر. وحتى الجماعات التي يعتقد أنها في غاية الخضوع والانضباط مثل الكوريين الجنوبيين، يقال أنها قد سببت بعض المتاعب في أكثر من مناسبة. لكن العادة درجت على ارسالهم إلى أوطانهم دون جلبة أو ضجيج وبلا أي توان(٣٨). وقد ترددت في العامين الماضيين شائعات كثيرة في أنحاء الأقطار الخليجية حول هؤلاء الكوريين. فمعظمهم في العشرينات من عمره، وهم يعملون أربعين ساعة في الأسبوع في مقابل ٨٠٠ دولار شهرياً. وهم لا يقيمون في البلد المعني أكثر من سنة واحدة، كما أنهم يعيشون في مناطق شبه عسكرية. وهناك من بات يشك حالياً في أن هؤلاء يمثلون احتياطيات من الجيش الكوري التي يمكن نشرها على وجه السرعة من قبل الدول الغربية للاستيلاء على حقول النفط في حالة الطوارىء(٣٩). وإذا كان هذا التصور يبدو بعيد الاحتمال، فان مجرد الاعراب عن هذه الوساوس والشكوك في الكتابات المنشورة، إنما يعكس مدى الحساسية تجاه مسألة استيراد العمالة إلى المنطقة.

على أن درجة الاحباط المتزايد الذي يشعر به الوافدون، إنما تعبر عن نفسها أساساً من واقع حالات «الانحراف» الفردية. فهناك أعداد متزايدة منهم يقبض عليهم ويحاكمون كل سنة بتهم عديدة منها التهريب، أو دخول البلاد بطريقة غير مشروعة، أو تعاطي المخدرات أو المشروبات الروحية أو الاتجار فيها، أو الجرائم الأخلاقية، فضلاً عن جرائم النصب أو الاحتيال أو الاختلاس، أو النشل أو السرقة (انظر الجدول ٤ ـ ٧). ولم تكن السعودية تشهد إلا نادراً مثل هذه الاساليب الأخيرة من الجرائم. وقد نشرت أجهزة الاعلام السعودية واقعة قيام اثنين من رعايا المانيا الغربية باختلاس مبلغ ستة ملايين ريال سعودي (حوالى مليوني دولار) من مرتبات العاملين في المستشفى العسكري بالرياض(٤٠). مثل هذا النوع من السرقات الكبرى المنظمة لم يحدث في السعودية من قبل.

٥ ـ تحالف المنشقين: الاستيلاء على المسجد الحرام في مكة

لا تخشى السلطات السعودية من مغبة الجرائم الفردية، التي قد يرتكبها الوافدون

---

(٣٨) "Saudi Arabia: Slowdown in Development Eases Social Pressure," p. 23.

(٣٩) "Kuwait: Expatriate Workers Outnumber Nationals," *The Arab Economist*, vol. 11, no. 115 (April 1979), p. 32.

(٤٠) "Saudi Arabia: Slowdown in Development Eases Social pressure," p. 23.

إليها ، قدر خشيتها من مشاركة هؤلاء الوافدين ، في نشاطات المعارضة والتمرد ، التي ينغمسون فيها جنباً إلى جنب مع المنشقين ، من المواطنين السعوديين . وما حدث في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ من مهاجمة المسجد الحرام في مكة ، والاستيلاء عليه يمثل حالة درامية في هذا الصدد . لقد شملت هذه الحادثة أكثر من ٤٠٠ من المنشقين المدججين بالسلاح ، الذين استخدموا وقتها تكتيكات عسكرية تدربوا عليها جيداً[٤١] ، كما كانوا مزودين بأجهزة الاتصال اللاسلكية (ووكي توكي) ، وبرشاشات ، ومدافع البازوكا . لقد اجتاحوا المسجد ، ثم تحركوا للاستيلاء على مواقع استراتيجية في داخله . لقد حدث كل ذلك في غمار الفوضى والاضطراب اللذين شهدهما الاحتفال بصلاة الفجر حيث احتشد المسجد بالمصلين في أول أيام السنة الهجرية الجديدة ، التي كانت بدورها مطلع القرن الهجري الرابع عشر . وقد قيل ، إن هذه الجماعة التي تسمي نفسها الاخوان[٤٢] كانت قد خططت للقبض على الملك خالد ، وغيره من أعضاء الأسرة السعودية الحاكمة ، الذين كان من المقرر أن يحضروا الاحتفال ، وكان ذلك خطوة مدروسة جيداً من جانب الجماعة للاستيلاء على السلطة . إلا أن الملك لم يحضر الصلاة بسبب مرض عارض ، ثم تم احباط مخطط الجماعة بعد أيام من القتال ، الذي أسفر عن حوالى ٣٠٠ من القتلى (معظمهم من الحرس الوطني الحكومي الذي شارك في صد المهاجمين) ، وأكثر من هذا العدد سقط جريحاً ، في حين تم القبض على ما يقارب الـ ١٦٠ من المنشقين . وقد كشفت التحقيقات ، والمحاكمات التي تلت الحادث عن حقائق لها أهميتها ، ودلالاتها ، بالنسبة للتحليل الذي نورده في هذه الصفحات .

أ ـ ثبت ان المنشقين كانوا يعكسون فيما بينهم ، صورة مصغرة ومركبة من الساحة السعودية الراهنة ؛ كان ٨٠ بالمائة منهم من السعوديين ؛ في حين أن الـ ٢٠ بالمائة الباقية (حوالى ٨٠ منشقاً) كانوا من اليمنيين ، والمصريين ، والعراقيين ، والمغاربة ، والباكستانيين ، وغيرهم من أقطار الخليج العربي . وعلى الرغم من أن صفوف المنشقين ضمت بعض الأفراد من مستويات تعليمية بسيطة ، إلا أن غالبيتهم كانت من العناصر

---

(٤١) هذا التقرير يستند إلى عدة أخبار نشرتها وسائل الأعلام ونشرت بصورة موجزة في :
The Middle East Monitor, vol. 9, nos. 22 and 23 (1-15 December 1979).

(٤٢) من الجدير بالملاحظة أن الاخوان كان الاسم الذي اختارته في الماضي حركة التجديد الوهابية التي تحالفت مع بيت آل سعود وأدت دورها في إقامة النظام السياسي الراهن في المملكة العربية السعودية (انظر الهامش رقم (١٥)) . ثم كان أن استخدم المتشددون الاسلاميون الذين نظموا حركة جماهيرية نفس اسم الاخوان بقيادة الشيخ حسن البنا في مصر وأسموا أنفسهم الأخوان المسلمين ، منذ سنة ١٩٢٨ فصاعداً .

المتوسطة التعليم، أو تلك التي تلقت تعليماً عالياً. ومن هنا شملت المجموعة في عضويتها عدداً من الأطباء والمهندسين.

ب - من بين السعوديين أنفسهم، كان هناك بعض الأفراد الذين ينتمون إلى المناطق الشرقية والجنوبية الغربية. لكن الحقيقة الأكثر دلالة في هذا الصدد، أن بعض هؤلاء المنشقين، بمن فيهم زعيمهم جهيمان العتيبة، كانوا ينتمون إلى قبائل نجد في وسط البلاد وهي القبائل التي ساد الاعتقاد طويلاً بولائها الكامل لبيت آل سعود الحاكم في المملكة.

ج - من بين المنشقين السعوديين، كان هناك أيضاً عدد من المجندين السابقين أو الحاليين في صفوف الحرس الوطني السعودي. وقيل إن هذه الحقيقة، تفسر الدقة والانضباطية والمهارات القتالية التي اتصف بها المتمردون المهاجمون. وقيل أيضاً أن الأسلحة المستخدمة كانت قد سرقت من مخازن الحرس الوطني في أنحاء عدة من البلاد، وعلى يد هؤلاء الأعضاء أنفسهم. ومرة أخرى، كان قد مضى وقت من الزمن ساد فيه الاعتقاد، أن الحرس الوطني، هو قوة محاربة شديدة الولاء للنظام. وقد أنشئت أساساً من أجل حماية هذا النظام، ضد أي محاولات انقلابية من جانب الفروع الأخرى بالقوات المسلحة السعودية. ومن هنا فعندما يتمرد أعضاء أو مجندون، حاليون، أو سابقون في الحرس الوطني، فهذا يعني أن مؤشراً عن سخط اجتماعي داخلي خطر بدأ يعتمل في النفوس.

وأخيراً، فان أسلوب الهجوم الذي اعتمد على عناصر الشباب في الأساس، فضلاً عن المبادىء الايديولوجية، التي جهر بها المنشقون لدى الهجوم، كلها تشبه تماماً ما حدث في مصر عام ١٩٧٤، وفي تونس عام ١٩٧٩[٤٣]. ليس هناك قرائن موضوعية عن وجود صلات بين الجماعات التي تورطت في الأحداث الثلاثة (في مصر وتونس والسعودية) بما قد يوحي بوجود «نظرية تآمر»، مشتركة بينها، إلا أن أوجه التشابه العديدة تشكل

---

(٤٣) الاشارة هنا إلى اجتياح الكلية الفنية العسكرية في مصر في نيسان/ابريل ١٩٧٤ على يد جماعة اسلامية تسمي نفسها منظمة التحرير الاسلامي، وكذلك استيلاء جماعة من المتشددين المنشقين على مبنى يتبع الحكومة التونسية في مدينة قفصة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠. وقد استغرق الأمر عدة أيام قبل أن تستطيع القوات الحكومية التونسية المدعومة بامدادات عسكرية فرنسية استعادة مدينة قفصة، حسب ما ورد في صحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ ٢٨ و٣٠ و٣١/١/١٩٨٠ على التوالي. ومن الملفت للنظر، أن هناك إشاعات تفيد بأن المستشارين الفرنسيين كان لهم أيضاً دورهم في الهجوم المضاد الذي شنته القوات السعودية المسلحة على المسجد الحرام في مكة قبل ذلك التاريخ بشهرين.

مادة للتأمل والتفكير. وتقول المعلومات غير المؤكدة، أن المصريين المشاركين في هجوم مكة، كانوا أعضاء سابقين في جماعة التكفير والهجرة في مصر التي دخلت في مواجهة دموية عنيفة مع الحكومة المصرية في تموز/يوليو ١٩٧٧، ثم عمد بعض أعضائها إلى الهرب إلى المملكة العربية السعودية(٤٤). وبصرف النظر عن وجود هذه الصلات من عدمه، فمن المرجح أن أوجه الشبه بين الأسباب والعوامل الهيكلية في البلدان العربية تلك تؤدي بدورها إلى قيام حركات تمرد وسخط متشابهة. وقد يكون هناك أثر المحاكاة الذي ينتقل من جماعة إلى أخرى، باعتبار أن أحداث مصر وتونس لقيت تغطية اعلامية واسعة النطاق شملت كل أنحاء الوطن العربي، الأمر الذي يؤدي أيضاً إلى اعتماد تكتيكات متشابهة هنا وهناك.

إن مشاركة الوافدين في مثل هذه الحركات، مع نظرائهم من أبناء السعودية، إنما تعني أن بعض هؤلاء الوافدين، لم يعد يثنيهم شيء عن التعبير سياسياً عن السخط الذي يجيش في نفوسهم. وهنا يأتي علم الاسلام كرمز لتوحيد صفوف المنشقين الوافدين والوطنيين على السواء رغم ما بينهم من تباينات وطنية أو قومية أو عرقية. وهنا يبدو أن استبعاد الوافدين، أو محاولات عزلهم عن المواطنين السعوديين من خلال التفاوت في الأجور، أو التفرقة الشديدة في المعاملة القانونية، لم يحل دون الالتقاء التنظيمي بينهم جميعاً. ويبدو أن حالة السخط قد وجدت بين السعوديين المتعلمين تعلماً متوسطاً وعالياً وبين الوافدين من نظرائهم على السواء.

هناك مشكلات أخرى نجمت عن ظاهرة النفط، وما يتعلق به من أنشطة اقتصادية واستيراد للعمالة. ويتعرض لهذه المشكلات كل من الوافدين، والمواطنين على السواء. من بين هذه المشكلات يمكن أن نذكر التضخم، والضغط المتزايدين على الخدمات، والافراط في التحول الحضري بغير نظام أو اتساق. بهذا المعنى، يمكن أن تقوم محالفة بين الساخطين، والمتمردين، والمنشقين وافدين كانوا، أم مواطنين من أبناء السعودية.

ويعد التضخم بصفة خاصة، في طليعة العوامل التي تنال أكثر ما تنال، من استقرار النظم الاجتماعية السياسية في عالم اليوم. وقد ظل التضخم بالفعل يزداد باطراد في المملكة العربية السعودية في السنوات العشر الأخيرة، وبنسبة عشرين بالمائة سنوياً(٤٥).

---

(٤٤) *The Middle East Monitor*, vol. 9, no. 24 (30 December 1979).

(٤٥) "Can Inflation Be Slowed Without Recession?" *The Arab Economist*, vol. 11, no. 114 (March 1979), p. 34.

على أن جزءاً من هذا الضغط التضخمي مستورد من النظام الرأسمالي العالمي الذي يرتبط به الاقتصاد السعودي أوثق ارتباط . بل إن جزءاً من هذه الظاهرة هي نوعٌ من إعادة تدوير التضخم . فالمملكة العربية السعودية ، وغيرها من بلدان منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبيك) ترفع أسعار النفط ؛ وتعمد البلدان الصناعية المستوردة له (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان) بدورها إلى رفع أسعار سلعها التي يدخل النفط ومشتقاته في انتاجها بصورة كثيفة . من هنا ، يتعين على العربية السعودية وعلى غيرها ، أن تدفع أسعاراً أعلى ، عندما تحتاج إلى استيراد هذه السلع . إلا أن أهم أسباب التضخم يتمثل في الزيادة الهائلة في عرض النقد بمعدلات تتجاوز بمراحل القدرة الانتاجية الوطنية للمملكة العربية السعودية ، خارج قطاع النفط . ومهما كان الوزن النسبي لأي من هذه العوامل ، فان التضخم يمس مصالح المواطنين والوافدين بغير استثناء . وينطبق ذلك أكثر ما ينطبق على أصحاب الدخول الثابتة ، ومنها مثلاً موظفي الحكومة ، والعاملين في القطاعات التقليدية غير الحضرية . وإذا كانت الحكومة السعودية تفيد من غزارة العائدات النفطية إليها ، فترفع المرتبات بين حين وآخر ، لكن يبقى هناك دائماً تلكؤ زمني محتوم بين هذه الاجراءات ، وبين ما تقاسيه هذه الجماعات ذات الدخول الثابتة . إن هذه الحقيقة ، وغيرها كثير ، هي التي تؤدي ببعض موظفي الدولة إلى تعاطي نشاطات اقتصادية أخرى ، بخلاف أعمالهم الرسمية على نحو ما رأيناه سابقاً .

ثمة مشكلة أخرى يشترك في معاناتها المواطنون والوافدون . ويتمثل في ذلك الضغط المتزايد على الخدمات . وقد جاء ذلك نتيجة تدفق الوافدين بمعدلات متزايدة عقب سنة ١٩٧٣ ، حيث لم تستطع قطاعات الخدمات أن تتلاءم مع هذه الزيادة في الضغوط عليها ، ولا أن تتوسع بسرعة كافية ، لمسايرة مطالب القادمين الجدد ، أو مع الارتفاع المستمر في الطلب عليها من جانب السعوديين أنفسهم ، بحكم ما أصبح بحوزتهم من أموال طائلة يريدون انفاقها . مثال ذلك حالة لا تخلو من المفارقة الساخرة وما حدث صيف عام ١٩٧٧ عندما شهد معظم المناطق الحضرية في المملكة السعودية نقصاً في بنزين السيارات[٤٦] . كذلك فان انقطاع التيار وتعطل محطات الكهرباء أمر شائع بسبب التحميل المفرط عليها ، والناتج عن زيادة استهلاك الكهرباء (بزيادة أعداد مكيفات الهواء وغيرها من الآلات الكهربائية) . على أن المشكلة الأخطر في هذا الصدد هي أزمة الاسكان . فرغم أن قطاع التشييد قد حقق انجازات ضخمة طوال السبعينات ، إلا أن هذا كله لم يف بحاجات الوافدين ، وظل العرض أقل من الطلب الفعلي . لذلك

---

(٤٦) ملاحظة المؤلف الخاصة خلال عمله الميداني في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٧ .

ارتفعت أسعار الايجارات ارتفاعاً شديداً في منتصف السبعينات. وهو الأمر الذي فاقم من وطأة الدورة التضخمية التي ناقشناها آنفاً.

إن تدفق المهاجرين يتجه بالدرجة الأولى إلى المناطق الحضرية الرئيسية في المملكة العربية السعودية. وقد تضافر هذا الاتجاه مع إتجاه آخر ساد من قبل وهو تيار الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر. لقد أدى هذان التياران إلى مضاعفة عدد سكان المدن بالمملكة في العقد الأخير من حوالى مليون أو أكثر بقليل، إلى حوالى مليونين ونصف مليون نسمة[٤٧]. ومعظم المدن السعودية مبني لتحقيق رغبة المواطنين في العيش بمساكن خاصة منفصلة. وكانت النتيجة هو الاتساع الحضري المشتت فوق رقعة واسعة من الصحراء، الأمر الذي جعل من السيارات عنصراً لا غنى عنه. والمساكن الجديدة هذه جميعها مبنية بالاسمنت المسلح أو من مواد سابقة التجهيز على الطريقة الغربية دون اهتمام كبير بالخصائص البيئية التي يتميز بها مناخ صحراوي جاف مثل الذي يسود السعودية. وطبعاً لا توجد أدنى مراعاة للمبادىء أو الأنماط المعمارية الاسلامية التي ثبتت على مر الزمن، ان من شأنها توسيع الظل، وزيادة التبريد والتهوية الطبيعية في المساكن. لقد اتسمت معظم المباني «الحديثة الطراز» بالشراهة في استخدام الطاقة اللازمة للتبريد صيفاً، وللتدفئة شتاءً. إلا أن أسوأ عنصر تنطوي عليه الأشكال الحضرية الجديدة، في المملكة العربية السعودية هو الطبيعة الاجتماعية الانعزالية لهذه الأشكال. فهناك أحياء مقصورة على السعوديين فقط، وأخرى مخصصة للوافدين دون غيرهم[٤٨]. بل أن هناك في داخل كل من تلك الأحياء، نوعاً من التمييز أو العزل الطبقي، وإن كان بدرجة غير سافرة أو ملحوظة. وعلى كل، فقد أدت أزمة الاسكان، والارتفاع الشديد في الايجارات إلى أن قام حول المراكز الحضرية الكبرى، ولا سيا في مناطق حول الرياض وجدة، عدد من الأحياء الفقيرة المزدحمة التي يطلق عليها اسم القشيش (الأكواخ)، أو **مدن الكرتون أو مدن الصفيح**[٤٩]، معبرة في هذا عن مواد النفايات

(٤٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر:

Saad E. Ibrahim, "Arab Cities: Present Situation and Future Prospects," in: United Nations, Economic Commission for Western Asia (ECWA), Regional Population Conference, 2nd, Damascus, 1-6 December 1979.

(٤٨) هذا النمط سائد في معظم البلدان النفطية الغنية، انظر: اسحاق القطب، «النتائج الاجتماعية والاقتصادية للهجرة في مجتمعات الخليج العربية،» في: الندوة العلمية العالمية لمركز دراسات الخليج العربي، ٣، البصرة، ٢٩ ـ ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩، **الانسان والمجتمع في الخليج العربي** (بغداد: مطبعة الارشاد لمركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٩)، ص٣٧ ـ ٣٨.

(٤٩) المصدر نفسه، ص٣٧، و

الرخيصة التي يستخدمها الفقراء في بناء هذه المساكن غير الصالحة. فهي عادة مكتظة بالقاطنين، وتعوزها المرافق الصحية، وتنقصها المياه الجارية والكهرباء. ومعظم سكانها من عمال وافدين غير مهرة (يضمون بين صفوفهم وافدين بطريقة غير مشروعة) فضلاً عن مواطنين سعوديين نازحين حديثاً من المناطق الريفية أو من منتجعات البدو السابقة. وهذه المساكن الفقيرة المزدحمة، إنما تمثل مظهراً كئيباً من مظاهر حشد عمالي معزول، يلتف من حول جيوب الثراء والفخفخة السعودية النفطية. ومرة أخرى، إذا كانت إيران هي ارهاص بما قد يطويه الزمن من أحداث، فان هذه الأحياء الفقيرة تمثل بدورها قنبلة زمنية اجتماعية موقوتة؛ أو بالأحرى هي بمثابة حزام من الديناميت الناسف يحيط بخصر نحيل هو طبقة الثراء المخملية التي خلقها النفط كما خلق معها طبقة الفقراء.

٦ ـ النمو أو الأمن: أزمة سعودية

تستقي أزمة النخبة السياسية الحاكمة في السعودية أسبابها من واقع الخيارات الصعبة التي تواجه هذه النخبة من ناحية، وفي ضوء الثمن الفادح المتعلق بكل من هذه الخيارات من ناحية أخرى. ونستطيع في هذا السياق، أن نحدد عدداً من البدائل المتناقضة التي يمثل اختيار واحد منها تعارضاً مع أهداف أخرى. ومن بين هذه الخيارات المتناقضة خيار الأمن في مواجهة خيار النمو؛ وهو ما سنعالجه هنا باعتباره ذا صلة مباشرة بظاهرة استيراد اليد العاملة إلى السعودية. لقد كان من نتيجة الموارد النفطية والمالية الهائلة التي جنتها السعودية، أن أحست الصفوة الحاكمة بمسؤوليات جسام فيما يتعلق بتحديث البلاد، وخلق مؤسسات جديدة، قادرة على الاستمرار، وبناء قاعدة متوسعة من الهياكل والمرافق الأساسية، ورفع مستويات المعيشة، مع تنويع القاعدة الاقتصادية ترقباً لمرحلة ما بعد النفط. في الوقت نفسه، فان هذه الموارد الشاسعة، بكل دلالاتها الجيوسياسية على الصعيدين الاقليمي والعالمي، وضعت المملكة فجأة في موقف مغرق من الأهمية والحساسية. لقد أصبحت المملكة أكثر تعرضاً لأخطار ومؤثرات العوامل الخارجية. هذا الوضع، جعل الصفوة الحاكمة بالمملكة، مرهفة الحساسية لقضايا الأمن القومي، الأمر الذي استدعى بدوره، رفع مستوى القدرات الدفاعية للبلاد من ناحية القوة البشرية العاملة في القوات المسلحة، فضلاً عن نظم تسليح هذه القوة. بيد أن الأمن القومي، يعني أيضاً الاستقرار الداخلي، الأمر الذي يستوجب تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة. لكننا نشهد المملكة العربية السعودية في الوقت الحالي، وقد أصبحت في

= Ibrahim, "Arab Cities: Present Situation and Future Prospects," p. 37.

اعتمادها على الوافدين، لدرجة أنهم إذا غادروا أراضيها، فان المملكة، حسبما يقول الخبراء الاقتصاديون، «سوف تنهار برمتها وتتوقف فيها عجلة الحياة»(٥٠). وباختصار، فان معادلة النمو والأمن معادلة غاية في الحساسية.

لقد ارتفع الانفاق السعودي في مجال الدفاع من ١٧١ مليون دولار عام ١٩٦٨ إلى ١٣١٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٨، أي بنسبة تزيد على ٧٧٠ بالمائة، في غضون عقد واحد لا غير(٥١). وبتعبير آخر، فان الانفاق الدفاعي لكل فرد يبلغ ١٧٠٤ دولارات، مقابل ٢٥ دولاراً في الجزائر، و١١٢ دولاراً في مصر، و٢٢٤ دولاراً في العراق، و٨٨٧ في اسرائيل(٥٢). وإذا كانت المملكة السعودية، يعيش فيها أقل من خمس سكان مصر، فان ميزانية الدفاع السعودية عام ١٩٧٨ بلغت ثلاثة أضعاف ميزانية مصر الدفاعية في ذلك العام. وهذا يعكس، بلا ريب القلق البالغ الذي يساور النخبة الحاكمة فيما يتعلق بمسائل الأمن. وإذا كان هناك أي شك حول العنصر الداخلي في الأمن، فعلى المرء أن ينظر فحسب، إلى الاعتمادات المرصودة للحرس الوطني السعودي، وإلى الاجراءات المتخذة لتعزيزه (وهو يسمى أحياناً بالحرس الأبيض) والذي تقتصر مهمته على حماية نظام الأسرة المالكة السعودية(٥٣). هذا الحرس الوطني ارتفعت أعداد أفراده من ١٠,٠٠٠ رجل في الستينات إلى ٤١,٠٠٠ جندي عام ١٩٧٨(٥٤). إن هذا الحرس الوطني مقصود به أصلاً اخماد أي قلاقل داخلية، وإحباط أي انقلابات ضد نظام الحكم، ومن ثم فهو نظير القوات السعودية النظامية المسلحة (٤٥ ألفاً) ولسلاح الطيران (١٢ ألفاً) والبحرية (١٥٠٠ مقاتل). وفي حين أن هذه القوات المسلحة النظامية موزعة على طول الحدود السعودية، فان الحرس الوطني له مناطقه التي يتمركز فيها، قرب معظم المدن المهمة(٥٥). ولقد كان الحرس الوطني، حتى بدء السبعينات، مزوداً بأسلحة خفيفة بمستوى أقل مما كانت تتسلح به القوات البرية النظامية. إلا أنه خضع لعملية من التحديث الكامل ومن المقرر أن تكون قد استكملت بحلول عام ١٩٨٠. ومن هنا، فقد

---

(٥٠) "Saudi Arabia: Slowdown in Development Eases Social Pressure," p. 22.

(٥١) Cottrell and Bray, *Military Forces in the Persian Gulf*, p. 18, and Ali Mahmoud, "Arms Purchases Outpace Reconstruction and Economic Development," *The Arab Economist*, vol. 11, no. 113 (February 1979), p. 22.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٢٢.

(٥٣) Cottrell and Bray, *Military Forces in the Persian Gulf*, p. 18.

(٥٤) المصدر نفسه، ص١٩.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٢١.

تم تزويد الحرس الوطني بعربات مدرعة، وببطاريات مدفعية، وبدبابات وأسلحة مضادة للطائرات، وبصواريخ «تاو» وغيرها من الأسلحة المضادة للدبابات(٥٦).

إن القلق الذي يساور الأوساط السعودية المعنية بشأن الأمن الداخلي، له أكثر من مبرر، وذلك في ضوء ما تكرر من وقوع محاولات انقلابية كان آخرها وأبرزها، كما رأينا، هي تلك التي انطوت على الاستيلاء على المسجد الحرام والكعبة المشرفة بواسطة منشقين سعوديين وغير سعوديين. وهنا كان الحرس الوطني، هو القوة التي استدعيت لصد هذا الهجوم و«تحرير» المسجد الحرام.

في ضوء ما سبق، فان هدف التنمية السريعة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي يتعارض، في أكثر من صورة، مع متطلبات الأمن الداخلي، والاستقرار السياسي للنظام. لقد كان الحل الذي توصلت إليه القيادة السعودية لهذه المعادلة الصعبة، هو زيادة الاستثمارات على كلتا الجبهتين. لقد حلق الانفاق على الدفاع وعلى قضايا الأمن إلى عنان السماء، في غضون سنوات العقد الأخير، وقد حدث الشيء نفسه بالنسبة لأوجه الانفاق على التنمية. لقد خصص لخطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) حوالى ١٢ مليار دولار (٤١,٣ مليار ريال سعودي) وذلك للانفاق على مشاريع التنمية بمعدل سنوي بلغ ٢,٥ مليار دولار. أما الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)، فقد وصلت إلى ١٤٩ مليار دولار، أي أنها كانت تنفق في المتوسط حوالى ٣٠ مليار دولار سنوياً. كذلك فان الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)، التي أعلنت في حزيران/يونيو ١٩٨٠، سوف تستثمر ٢٨٥ مليار دولار، بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٥٧ مليار دولار(٥٧). وبعبارات أخرى، قفز الانفاق السنوي على التنمية من ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٠، أي بزيادة بلغت ٢٢٠٠ بالمائة في عشر سنوات فقط. هذا الانفاق الهائل، على الاستثمار في مجال التنمية، في بلد لا يملك سوى قاعدة ديموغرافية متواضعة، فرض كما رأينا، استيراداً كثيفاً للأيدي العاملة على جميع المستويات. من هنا، فان التدفق الذي شمل أعداداً ضخمة من السكان غير المتجانسين، الذين وفدوا على هيكل اجتماعي، هش البنيان، محافظ في الصميم. لقد كان من شأن كل ذلك أن يخلق جميع أنواع التوتر والضغوط على نحو ما وصفناه آنفاً. وكل ما نستطيع أن نضيفه، هو أن مخاطر «الأمن»، هي احد هذه التوترات، على نحو ما شهدناه من

---

(٥٦) D.R. Tahtinen, *National Security Challenge to Saudi Arabia* (Washington D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1978), p. 17.

(٥٧) "285 Billion Saudi Arabia Third Five-Year Development Plan Spending," *Mid-East Business Exchange* ,(June 1980), p. 34.

مشاركة الوافدين من بلدان عربية واسلامية أخرى في عملية الاستيلاء على المسجد الحرام.

أما القول، بقدرة السعوديين مالياً على معالجة هذا التناقض الظاهر البارز بين هدفي الأمن والتنمية، بمجرد تصعيد الانفاق على كليهما، فليس من شأنه أن يوصل إلى النتيجة «المرغوبة». وإيران في ظل الشاه، هي مثل صارخ في هذا السياق. بل أن حالة إيران نفسها كانت تنطوي على مخاطر أقل، باعتبار أن إيران، لم تكن تحوي إلا النزر اليسير من أعداد الوافدين.

إن وعي القيادة السعودية، باحتمالات الخطر الذي يمثله ذلك العدد الهائل من العمالة الأجنبية، قد جعلها تلجأ لاتخاذ عدد من التدابير والسياسات الوقائية. وتراوح هذه السياسات بين تحريم أي شكل، من اشكال تنظيم القوى العاملة، لتصل إلى التعامل السريع والصارم، بلا هوادة مع أي تمرد مهما كان بسيطاً في صفوف العمال. ومن هنا، يشيع اجراء الأبعاد الجماعي للوافدين، في مدى ساعات قليلة، وأحياناً بلا سابق انذار.

وهناك طريقة أخرى لاحتواء خطر هذا الفيض من الوافدين، أو على الأقل لتحييد وجودهم في البلاد، وذلك خلال ما يسمى «بمعسكرات العمل المغلقة». لقد عملت كل من السعودية، والكويت مؤخراً على تشجيع هذا الأسلوب الجديد الذي تجيده بشكل خاص شركات المقاولات والمتعهدون من كوريا الجنوبية. وفي هذا النموذج، يأتي المقاول بكل قوة العمل المطلوبة معه، ثم يأخذها مرة أخرى بعد استكمال العمل المطلوب. والكوريون بين هذا وذاك، لا يكادون ينشئون أي صلة مع السكان الوطنيين[٥٨]. وفي آخر عام ١٩٧٩ قدرت إحدى المجلات الاقتصادية (الاقتصادي العربي) عدد الكوريين في المملكة السعودية بحوالى ٨٠ ألف عامل[٥٩]. إلا أن هذا الأسلوب الكوري، لمعسكرات العمل لا يتلاءم إلا مع برامج التشييد التي حفلت الخطتان الخمسيتان الأولى والثانية بكثير منها. أما خطة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، رغم احتوائها أيضاً على عنصر ملموس من مشاريع البنية الأساسية، إلا أنها تركز على مجالات الخدمات، والرعاية الاجتماعية، وبناء المؤسسات، فضلاً عن التنمية البشرية. ومن أجل تنفيذ هذه الأهداف التي تتوخاها الخطة، فليس من سبيل على الاطلاق، لاحلال أي عناصر أخرى محل القوى العاملة العربية.[٦٠]

(٥٨) Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region*, pp. 110- 111.

(٥٩) "Kuwait: Expatriate Workers Outnumber Nationals," p. 32.

(٦٠) هذا التقدير تأكد من واقع: =

وثمة اجراء آخر ينطوي على فكرة عزل الوافدين نفسها عن المواطنين، ألا وهو «جيوب التنمية المعزولة»، وذلك كحل وسط آخر، وقع عليه اختيار القادة السياسيين، والفنيين التكنوقراط لحل المعادلة الصعبة بين الأمن والتنمية. هنا يسود مفهوم العزل المادي للمناطق الصناعية الجديدة، التي سيقوم عليها النمو في المستقبل، وفصلها تماماً عن المراكز الحضرية القائمة. وتأمل الحكومة أن يؤدي ذلك، إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من أي صلات حميمة أو طويلة الأجل قد تقوم بين الوافدين، وبين المواطنين السعوديين. كما أنها تعمل أيضاً على خفض الكلفة الاقتصادية لإعاشة العمالة الوافدة، إذ أن هذه المواقع المعزولة لا تحوي الخدمات الاجتماعية المتعارف عليها (كالتعليم والصحة)، أو أنها لا تتوافر بسهولة، بما يثني هؤلاء العمال عن اصطحاب عائلاتهم أو استدعائها للحاق بهم. إن أبرز مثال لهذه الجيوب الصناعية نجده في مشروع ينبع وجبيل الذي تنفق عليه حالياً عدة مليارات من الدولارات. وقد فعلت الشيء نفسه أقطار عربية غنية أخرى[٦١]. فهناك مناطق الرويس في أبو ظبي، وجبل علي في دبي، والشعيبة في الكويت، وأم سعيد في قطر. والافتراض المتفائل في هذا المجال هو أنه، بعد استكمال هذه المشاريع، يكون العاملون من المواطنين أهل البلاد قد استكملوا تدريبهم بحيث يقومون بتشغيل وصيانة تلك المشاريع، وبالتالي لا تكون هناك حاجة لتلك العمالة الأجنبية الوافدة، التي يشكل وجودها كابوساً أمنياً دائماً.

إن السذاجة السوسيولوجية الكامنة في صميم هذا المنطق، لأمر يدعو إلى الدهشة والاستغراب الشديدين. وإذا لم يكن هنا مجال الاسهاب في هذه النقطة، فيكفينا القول، إن النخبة الحاكمة السعودية، تريد الاحتفاظ بالغنيمة حية والتهامها بأسرها في الوقت نفسه. ولا يقتصر هذا على أزمة الأمن في مواجهة النمو، ولكنه يصدق كذلك على كثير من الثنائيات المتناقضة الأخرى، التي ينطوي عليها المجتمع السعودي المعاصر.

ومن بين الثنائيات المتناقضة تلك التي تحاول التعويض عن «التنمية» بالنمو به مع الخلط الدائم بينهما من ذلك مثلاً الجهد الذي يبذل للتوسع في التعليم هو أمر محمود لذاته. إلاّ أن المرء لا يلبث أن يتساءل ما هي الأسباب التي تحدو بلداً يحتوي القليل من السكان، لأن يبني أكبر حرم جامعي في العالم في مدينة الرياض، في حين أن هناك جامعتين تعملان بالفعل، فضلاً عن وجود جامعات أخرى في مناطق مختلفة بالمملكة

World Bank, "Labor Migration in the Middle East and North Africa- Interim Report," = Washington, D.C., December 1979. (mimeo.)

(٦١) Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region,* p. 110.

(جدة ومكة والظهران). كذلك يتساءل المرء عن جدوى انفاق مليارات الدولارات، في حين أن الحكومة نفسها، فشلت في حث العدد الكافي من المواطنين السعوديين على الانخراط في مراكز التدريب المهني العديدة، المنتشرة في أنحاء البلاد، والتي بقي معظمها خاوياً على عروشه، مفتقراً إلى العناصر التي تقوم بتشغيله. هذا الحس الخاطىء بالأوليات، وبالأحجام المطلوبة للعمل يصدق أيضاً على مشكلة تنويع اقتصاديات البلاد. وفي هذا المجال نسمع مرة أخرى بأن المجمع الصناعي الموضوع حالياً قيد التشييد في ينبع، هو أكبر مجمع صناعي في العالم. وإنه سيشمل مصافي للنفط، وصناعات بتروكيماوية.

إن معالجة وتجهيز المنتجات النفطية، بدلاً من مجرد تصدير النفط خاماً، فكرة ولا شك سليمة، بل وطال أوان تحقيقها. ولكن هذه الحقيقة لا تعني بالضرورة بناء مثل هذه المجمعات الضخمة إذا لم تكن تتوافر لها امكانات النجاح. فعدم توافر القوى العاملة، السعودية، مثلاً، يعني أن يعتمدوا اعتماداً شديداً على الوافدين في سبيل إدارة وصيانة هذا المجمع لسنوات عديدة مقبلة. ويمكن القول بأنه في إطار السياسة السعودية الحالية بالنسبة للسكان ربما كان الأجدى، أن يخططوا لانشاء مشاريع على نطاق أصغر، وأن ينشروها في طول البلاد على محور جبيل ـ ينبع. وإذا ما أصرت النخبة الحاكمة على الحفاظ على هذا الحجم الهائل للمشروع وتركيزه في مدينتين فقط، فينبغي عليهم أن يتبنوا بصورة جدية سياسة سكانية جديدة، من شأنها السماح لاستقرار الوافدين، ثم منحهم حقوق المواطنة بعد عدد معين من سنوات اقامتهم في البلاد. أما الخشية من أن سياسة سكانية كهذه قد تغير من الهيكل الديموغرافي ـ الثقافي للبلاد، فما هي إلا مخاوف نظرية أو أكاديمية، ما دام هذا هو واقع الحال الراهن. بل إننا، إذا أضفنا عنصراً حكمياً أو قيمياً لوجدنا أن الوافدين في ظل السياسة المقترحة، سيدخلون بكل ثقلهم في عملية التنمية، يحدوهم في ذلك التزام أعمق نحو «بلدهم الجديد». ولن يؤدي هذا إلى تقليل مخاطر الأمن فقط، ولكنه سيساعد كذلك، على تكثيف القاعدة الديموغرافية، في بلد سيظل بسياسته الحالية بلداً قليل السكان. أما السياسة السكانية المقترحة فمن شأنها أيضاً أن تعمل بالتدريج على استبعاد العقلية الراهنة التي تجمع بين النفعية، والمادية، والارتزاقية التي تسود صفوف الوافدين. ولكن القيادة السعودية تواصل اتباع نهج، يؤدي إلى زرع بذور القلاقل واللااستقرار، وهو النهج الذي يأخذ النمو الكمي ويعتقد خطأ أنه التنمية، ويعمل على ارضاء الذات بمجرد اتباع سياسة سكانية لا تقوم على الثقة، بقدر ما يسودها التوجس بين كل الأطراف.

ختاماً لهذا الفصل يمكن القول أن كثيراً من تناقضات المجتمع السعودي ترجع إلى

تجربته الانمائية الفريدة : وهي تجربة أسلوب التنمية شبه الرأسمالي المفروض على مجتمع تقليدي شبه قبلي ، حيث تلعب الدولة الدور الاقتصادي الرئيسي ، وتتمتع بموارد مالية سخية ، مع قلة في عدد السكان ، في سائر عوامل التنمية الأخرى . كما أن هذا المجتمع بتلك الخلطة الفريدة تسيطر على مقدراته أسرة مالكة أوتوقراطية تستند بدورها إلى قاعدة ثيوقراطية . هذا الشتات المتناثر أثبت قدرته على استمرارية مدهشة حتى الآن ، بفضل روح العشيرة والعصبية التي توحد الأسرة السعودية الكبيرة مع شركائها الأصغر من آل الشيخ . المشكلة ، وهنا مرة أخرى نعي درس إيران ، أن البيت السعودي قد يكون بيتاً من فولاذ ، لكنه قائم على قواعد من رمال متحركة . وهنا أيضاً قد تكون الدولة الخلدونية للأسر الحاكمة العربية على أعتاب مرحلتها الأخيرة . هذه التناقضات نفسها موجودة في حالة أقطار خليجية نفطية أخرى ، حيث تمارس القوى الهيكلية نفسها تأثيرها . إن الفرق بينها وبين العربية السعودية هو فرق في الحجم وليس في النوعية .

الفصل الخامس

الإنقسام الطبقي العربي

أولاً : مؤشرات وقضايا

يعد نظام الانقسام الطبقي ، من أبرز ملامح النظام الاجتماعي العربي الجديد . إنه من النادر بين علماء الاجتماع أن ينظروا إلى مجموعة من « الدول المستقلة » بوصفها وحدة مجتمعية واحدة ، ومن ثم يعاملونها على أساس نظام طبقي يشملها جميعاً . إننا نستأذن في الابتعاد عن هذه القاعدة ، فنعامل الوطن العربي بكل أقطاره المستقلة « العشرين »(*) ، بوصفه وحدة مجتمعية واحدة على الأقل ، فيما يتعلق بتقسيمها الطبقي . وثمة أسباب عدة لهذا النوع من المعالجة .

أولاً ، إن الأنظمة السياسية العربية ، تعتبر دولها جزءاً من أمة واحدة[1] . وليس من نظام عربي ، في أي من هذه الدول المستقلة العشرين ، يجرؤ ، من الناحية الرسمية على الأقل ، أن يعلن معارضته لذلك ، أي ينفي أن قطره جزء لا يتجزأ من الأمة العربية . وما من نظام عربي ، من الناحية النظرية على الأقل ، يخلط بين وضعه القانوني القائم بوصفه « دولة مستقلة » وبين الادعاء بأنه « دولة قومية مستقلة » . وعلى الرغم من كثير من الممارسات العملية للحكام العرب التي تنافي جوهر الوحدة العربية . فإن الافتراض

(*) لم تشمل هذه الدراسة « جيبوتي » التي استقلت مؤخراً وانضمت الى جامعة الدول العربية .

(١) معظم الدساتير والمواثيق السياسية بالدول العربية تؤكد صراحة على أن شعبها جزء من « الأمة العربية » الكبرى . ومعظم هذه الدول تعمد إلى الحاق صفة « عربية » إلى الاسم الرسمي للدولة (مثلاً ، مصر بوصفها جمهورية مصر العربية ، كذلك المملكة العربية السعودية ، والجمهورية العربية اليمنية ، والجمهورية العربية السورية ، والامارات العربية المتحدة ، والجماهيرية العربية الليبية . . . إلخ) .

العام، هو أن الوضع الراهن للأمور، أي التجزئة إلى بلدان عديدة مستقلة، إنْ هو إلا وضع «مؤقت»[٢]. ومعظم الحكام يرددون، رسمياً على الأقل، بأن الوصفة التي تعالج هذا الداء، هي دعوة هذه الدول العربية المجزأة إلى التنسيق والتضامن إلى أن تتحقق الوحدة الكاملة في «دولة عربية قومية» واحدة. وإذا كان عالم اليوم، لا يشهد التأكيد نفسه على هذه الحقيقة، كما كان يحدث مثلاً (في الخمسينات والستينات). إلاّ أنه ما من زعيم، أو حكومة في الوطن العربي، قد سلكت السبيل الآخر بنفي هذا الهدف، أو بالتنكر إلى المعيار المطروح. وباختصار، لا يزال الجميع واعين هذا المعيار القائل بأمة عربية واحدة، ينتمي إليها العرب جميعاً، وإن لم يلق ممارسة من الناحية الفعلية، على يد معظم النظم القائمة في الوقت الحالي.

ثانياً، إن الهدف نفسه، أي الإيمان بوجود أمة عربية واحدة، هو مطلب تشترك فيه معظم شعوب هذه البلدان على اختلاف طبقاتها وجماعاتها الفرعية في كل الأقطار العربية فوق الرقعة الممتدة من العراق إلى المغرب. وقد كشف بحث أجري حديثاً عن مواقف القوى المتعددة في عشر بلدان عربية (هي الكويت وقطر واليمن والأردن وفلسطين ولبنان ومصر والسودان وتونس والمغرب) عن أن حوالى ٨٠ بالمائة من السكان البالغين قالوا عن أنفسهم أنهم عرب ينتمون إلى أمة عربية واحدة[٣] (أنظر الشكل ٥ ـ ١). وإذا كان هذا المسح قد احتوى بطبيعة الحال على فروقات بين البلدان، إلا أن ما من بلد منها احتوى، أو اشتمل على نسبة مئوية من المؤمنين بهذا الاعتقاد، تقل عن ٦٠ بالمائة (كما هو الحال مثلاً في لبنان أو المغرب أو السودان)، في حين أن حوالى ٩٠ بالمائة في البلدان الأخرى (كما هو الحال في اليمن أو الكويت أوالأردن) أكدوا هذا الاعتقاد.[٤] إن هذه العقيدة المشتركة يكمن وراءها، إدراك الجماهير لما تشترك فيه من وحدة في اللغة والدين وأسلوب الحياة، بل والمشكلات التي تواجهها. كما كانوا ينظرون إلى الاسلام بالذات، بوصفه عاملاً حاسماً في تكوين الأمة العربية[٥]. وقد أعربت أغلبية

---

(٢) انظر مثلاً ديباجة اتفاقية الأيدي العاملة الموقعة في عام ١٩٧٥ من قبل خمس عشرة دولة عربية، التي تؤكد على أن حكومات هذه الأقطار إنما توقعها «بوصفها جزءاً من الجهد الذي لا ينقطع في سبيل تحقيق الوحدة الشاملة التي تجعل من الوطن العربي وحدة متكاملة اجتماعياً واقتصادياً...».

(٣) نتائج هذا المسح منشورة في: سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

(٤) المصدر نفسه، ص٨٣ ـ ٨٤.

(٥) المصدر نفسه، ص١٣٩ ـ ١٤٤.

الذين شملهم المسح عن تطلعها إلى رؤية البلدان العربية وهي موحدة من الناحية السياسية، على الرغم من أن أقلية فقط هي التي ارتأت أن ذلك سيحدث في الأجل القريب[٦].

ثالثاً، لقد كان هذا الاعتقاد الرسمي والشعبي بانتماء الأقطارالعربية إلى أمة واحدة، هو الدافع وراء انشاء عدد كبير من المنظمات العربية القومية، لإقامة تعاون أوثق، إن لم يكن تكاملاً مباشراً بين هذه الأطراف. لقد كان ذلك وراء تأسيس الجامعة العربية والتي استطاعت، منذ انشائها عام ١٩٤٥، وما انبثق عنها من منظمات متخصصة (بلغ عددها حوالى العشرين) أن تقوم على مدى عقود ثلاثة من الزمن، وتعمل في كل مجال من مجالات النشاط الانساني تقريباً[٧]. وحتى البلدان التي حباها الله بثروة نفطية، فقد انطلقت بحكم المسؤولية الأدبية والحصافة السياسية إلى إقامة صناديق فردية أو جماعية لتقديم المعونة في مجال التنمية إلى «الدول الشقيقة الفقيرة»[٨]. إن كثيراً من هذه الجهود قد يقصّر بأشواط بعيدة عما «ينبغي أن يكون» في رأي الغيارى من القوميين العرب.[٩] ومع هذا كله، فقد كان لجهود التنسيق والتكامل تلك الفضل في اعطاء هذه المنطقة في العالم مظهر «وحدة» من جوانب لا تكاد تضاهيها فيها أي منطقة أخرى في العالم الثالث (في أمريكا اللاتينية أو افريقية أو جنوب شرقي آسيا على سبيل المثال). مثل هذه «الوحدة» استطاعت أن تؤكد نفسها بالذات في أوقات الأزمات القومية (كما حدث في الحروب العربية الاسرائيلية، وفي أزمة السويس سنة ١٩٥٦، وفي تنحي جمال

---

(٦) المصدر نفسه، ص١١٩ - ١٣٨.

(٧) لاستعراض هذه المنظمات العربية المشتركة والأدوار التي تقوم بها، انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

(٨) للاطلاع على خلفية تاريخية وتقدير للدور الراهن الذي تقوم به الصناديق العربية، انظر استعراضاً تحليلياً للجهود العربية المشتركة في مجال الاندماج الاقتصادي، في:
Soliman Demir, *Arab Development Funds in the Middle East* (New York: Pergamon for UNITAR, 1979).

(٩) انظر تحليلاً نقدياً يستعرض الجهود العربية المشتركة في سبيل التكامل الاقتصادي، في: عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)؛ محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)؛ سمير التنير، **التكامل الاقتصادي العربي وقضية الوحدة العربية** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)، وعبد الهادي يموت، **التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦).

عبدالناصر عام ١٩٦٧ ، ثم لدى رحيله عام ١٩٧٠).

رابعاً ، إن الحجم المتزايد لحركة انتقال وتفاعل البشر ، عبر حدود الدول في غضون السنوات الثلاثين الأخيرة ، قد أضفى بعداً سوسيولوجياً على المعايير السياسية العربية القومية ، والمؤسسات العربية المشتركة على حد سواء. لقد اقتصر الأمر بالنسبة لحجم انتقال البشر من بلد إلى آخر في الخمسينات والستينات على مجالات الدراسة والسياحة. إلا أن الأمر تعدى ذلك في السبعينات ، على نحو ما رأينا في الفصل الثالث حيث كان معظم أسباب هذا الانتقال بسبب العمل.

هذه الأسباب وغيرها ، تبرر النظر إلى الوطن العربي بوصفه منطقة حضارية واحدة ، وبوصفه وحدة مجتمعية واحدة. وفي هذا الصدد فان الوطن العربي يقف من الناحية الاجتماعية الثقافية في نقطة وسط بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة. فهو ثقافياً أكثر تجانساً من الأولى ، وهو سياسياً أقل توحداً من الثانية. في حين أن ما من إيطالي ، أو فرنسي ، مستعد للتعريف الفوري عن نفسه ، خارج بلاده على أنه مواطن « أوروبي » ، فان أي سوري ، أو سعودي ، مستعد لأن يصف نفسه بلا تردد أنه عربي. لكن ، في حين أن مواطن الولايات المتحدةالامريكية لا يمكن أن يعرف عن نفسه أنه « كاليفورني » أو « نيويوركي » ، فهناك كثيرون ، من مواطني الأقطار العربية يمكنهم أن يعرفوا أنفسهم بسهولة أنهم « مصريون » أو « يمنيون أو تونسيون ». بتعبير آخر ، ثمة هويات سياسية ـ ثقافية ـ قانونية متداخلة لمعظم العرب. وجميعها ، إن لم تكن أغلبيتها ، متساوية في وضوحها ، وفي إمكان اللجوء إليها دون عناء ، فالهوية الأوسع سياسياً وثقافياً ، والتي تحمل اسم « عربي » يلجأ إليها الشخص عندما يكون خارج الوطن العربي. أما الهوية القانونية القطرية الذاتية (سوري ، مصري ، سعودي ، عراقي.. إلخ) فغالباً ما يصير اللجوء إليها في داخل الوطن العربي نفسه ، أو عندما يعبر الفرد حدود الأقطارالعربية المستقلة.

هذه الأبعاد المتداخلة المترابطة ، التي ترسم فيا بينها الشخصية العربية القومية الواحدة تحيّر كثيراً الدارسين الأجانب من ناحية ، وتمثل مشكلة في إطار العلاقات العربية نفسها من ناحية أخرى. فكم من زعيم ، وكم من نظام سياسي ، أو حزب يعمل بالسياسة ، جاءت تصرفاته وسلوكياته انطلاقاً من أوسع أبعاد هذا الانتماء القومي (كما فعل مثلاً جمال عبد الناصر ، والقذافي ، وحزب البعث). لكن هذا النمط من السلوك ، يعد ، بمنطق « الدولة المستقلة » بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لـ « الدول الشقيقة » الأخرى. بل قد يصبح هذا « التدخل » مثاراً لشكاوى ترفع إلى الجامعة العربية بل

ومنها ما رفع إلى مستوى منظمة الأمم المتحدة[١٠]. هذا في حين أن الطرف «المتدخل» في الحاضر، أو المستقبل، يعد عمله هذا، أمراً شرعياً قائماً على أساس الانتماء القومي العربي، أو على أساس تحمسه لما يحقق المصلحة العربية القومية. وقد حدث بالفعل، أن قامت نظم في هذا البلد أو ذاك، بالمساعدة على قيام انتفاضات سياسية في بلدان أخرى على أساس المنطلق السابق[١١]. كذلك، فقد استخدمت نظم عربية عمليات التخريب، أو التدخل السافر المسلح ضد بعضها البعض، ناهيك عن الحملات الاعلامية واجراءات المقاطعة التي كانت تصدر جميعاً من المنطلق نفسه[١٢].

إن أهمية الاعتبارات السالفة الذكر بالنسبة للتقسيم الطبقي، داخل الوطن العربي لا تخفى عن الحكومات والأفراد في الوطن العربي على حد سواء. فعلى الصعيد الحكومي، ترى النظم العربية، التي حملت على كاهلها عبء الحروب العربية ـ الاسرائيلية أن ما قدمته من تضحيات فادحة، مادية كانت أو بشرية، إنما كان لمصلحة الأمة العربية بأسرها. وقد اتخذ طرحها هذا شكلاً صريحاً، بل وعنيفاً، غداة حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣. إن هذه البلدان تعتبر، أن مضاعفة عائدات النفط أربع مرات بمثابة نتيجة مباشرة لحربها «الظافرة» تلك[١٣]. وفي هذا الاطار شهد الوطن

---

(١٠) من الأمثلة على ذلك الشكوى اللبنانية إلى الأمم المتحدة ضد ما أسمته بتدخل في شؤونها الداخلية من قبل الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) في عام ١٩٥٨. ومثل آخر هو شكوى تونس إلى الجامعة العربية ضد ليبيا بدعوى تدخل ليبيا في شؤون تونس الداخلية عن طريق مساعدتها المتمردين في أحداث قفصة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.

(١١) من الأمثلة على ذلك التدخل الليبي والمصري لمساعدة الرئيس جعفر نميري في السودان على احباط محاولة انقلاب ماركسية في عام ١٩٧١.

(١٢) من أمثلة التدخل المسلح: أحداث العراق والكويت في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، والتدخل المصري في اليمن، ومناوشات الحدود ضد المملكة العربية السعودية ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤، ومصادمات الحدود الدورية بين اليمنين (١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٦، ١٩٧٧)، وحرب الحدود بين مصر وليبيا، وتبادل الطرفين أعمال التخريب (١٩٧٧)، وتورط كل من الجزائر والمغرب في صراع الصحراء. للاطلاع على تقارير وتحليلات مفصلة عن فترة الخمسينات والستينات في هذا الصدد، انظر:

Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970* (London: Oxford University Press for Royal Institute of International Affairs, 1971).

ومطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**.

(١٣) منذ عام ١٩٧٧، بالذات، كان الرئيس أنور السادات واضحاً كل الوضوح حول هذه المسألة. انظر استعراضه السنوي للشؤون الداخلية والعربية والعالمية في المقابلات التي أجرتها معه على شاشة التلفزيون، همت مصطفى في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر أعوام ١٩٧٧ و١٩٧٨ و١٩٧٩ والتي =

العربي جدلاً بين الجانبين ، بين قائل بـ « بترو ـ دولار » وبين قائل بـ « بترو ـ دم » . وهو جدل ظل محتدماً ، بين معسكري اليسر والعسر ، وفي داخل كل معسكر منهما ، منذ أواسط السبعينات[١٤] . وقد شمل هذا الجدل أوساطاً عديدة من صحافيين ، ومثقفين ، وكتاب باحثين ، وحتى بعض رؤساء الدول أنفسهم[١٥] . فعلى جانب الثروة النفطية ، تراوحت الحجة المطروحة ما بين التبرير الديني (على أساس أن الله سبحانه وتعالى ، كما يبين القرآن الكريم ، هو العاطي الوهاب ، يعطي من يشاء ويمنع عمن يشاء) إلى الجدل الاقتصادي (على أساس أن معظم الأقطار النفطية فقيرة في الموارد الأخرى ، فضلاً عن كون النفط مورد ناضب بطبيعته ومن ثم فلا بد من استخدام ، أو استثمار هذه الأقطار لعوائدها النفطية ، كما تؤمّن مستقبلها في مرحلة ما بعد النفط)[١٦] . كذلك يقول أصحاب

= نشرت في اليوم التالي دورياً (٢٦ كانون الأول/ديسمبر) في صحيفة **الاهرام** القاهرية .

(١٤) تجد أمثلة على هذه المقولة في : محمود عبدالفضيل ، **النفط والوحدة العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص١٤٣ ـ ١٥٧ ؛ محمد سيد أحمد ، « الفوائض النفطية ودورها في تغيير معالم الوطن العربي ، » **المستقبل العربي** ، السنة ١ ، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٨) ؛ ابراهيم سعد الدين ، « الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً ـ حالة مصر ، » **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٤ (١٩٧٧) ؛ حازم الببلاوي ، « نحو نظام اقتصادي عربي جديد ، » في : المعهد العربي للتخطيط ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وجامعة الكويت ، **ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي ، الكويت ، ٢٧ ـ ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٦** (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٦) ، عادل حسين ، « المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل ، » **المستقبل العربي** ، السنة ١ ، العدد ٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩) ، ومحمد الرميحي ، « الهجرة العربية إلى الخليج ، الأسباب اقتصادية والنتائج اجتماعية ، » **العربي** ، العدد ٢٤٤ (آذار/مارس ١٩٧٩) .

(١٥) مثلاً : عبد العال الصكبان ، « العرب وحقيقة وحدتهم الاقتصادية ، » **الاهرام الاقتصادي** ، (١٥ تموز/يوليو ١٩٧٥) ؛ محمود رياض ، « قبل أن تضيع الفرصة ، » **الاهرام** ، ١٩٧٥/١٢/١٢ ؛ سيد مرعي وسعد هجرس ، **إذا ما أراد العرب** (القاهرة : دار التعاون ، ١٩٧٥) ، ولطفي الخولي ، « البترودولار والبترودم ، » **الأهرام** ، ١٩٧٥/١/٣٠ .

(١٦) للاطلاع على الطروحات من جانب البلدان النفطية الغنية انظر ، مثلاً ، تصريح للشيخ أحمد زكي يماني ، كما ورد في :

John Waterbury and Ragaei El-Mallakh, *The Middle East in the Coming Decade: From Well-head to Well-being* (New York: McGraw-Hill, 1978), pp. 75-76;

عبد اللطيف الحمد ، **الاستثمارات المتعددة الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي** (الكويت : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، ١٩٧٥) ، وخمسة عشرة عاماً من العمل الانمائي =

هذه الثروة النفطية أنهم يقومون فعلاً بتقديم قدر كبير وسخي من المعونات ، والقروض والمنح ، لأخوتهم في البلدان العربية الأقل حظاً ، بواقع ما بين ثلاثة وأربعة مليار دولار سنوياً ، أي بأكثر مما تخصصه كلتا القوتين العظميين سنوياً للمعونات الخارجية التي تمنحها . وتضيف هذه الأطراف العربية الميسورة ، أن لديها استعداداً لمزيد من العطاء ، ومزيد من الاستثمار ، إذا ما كان الفساد أقل والقدرة الاستيعابية ، أكبر والضمانات أقوى ضد المخاطر التي قد ينطوي عليها المستقبل ، في تلك الأقطار العربية الفقيرة من إجراءات مصادرة أو تأميم وما إليها .

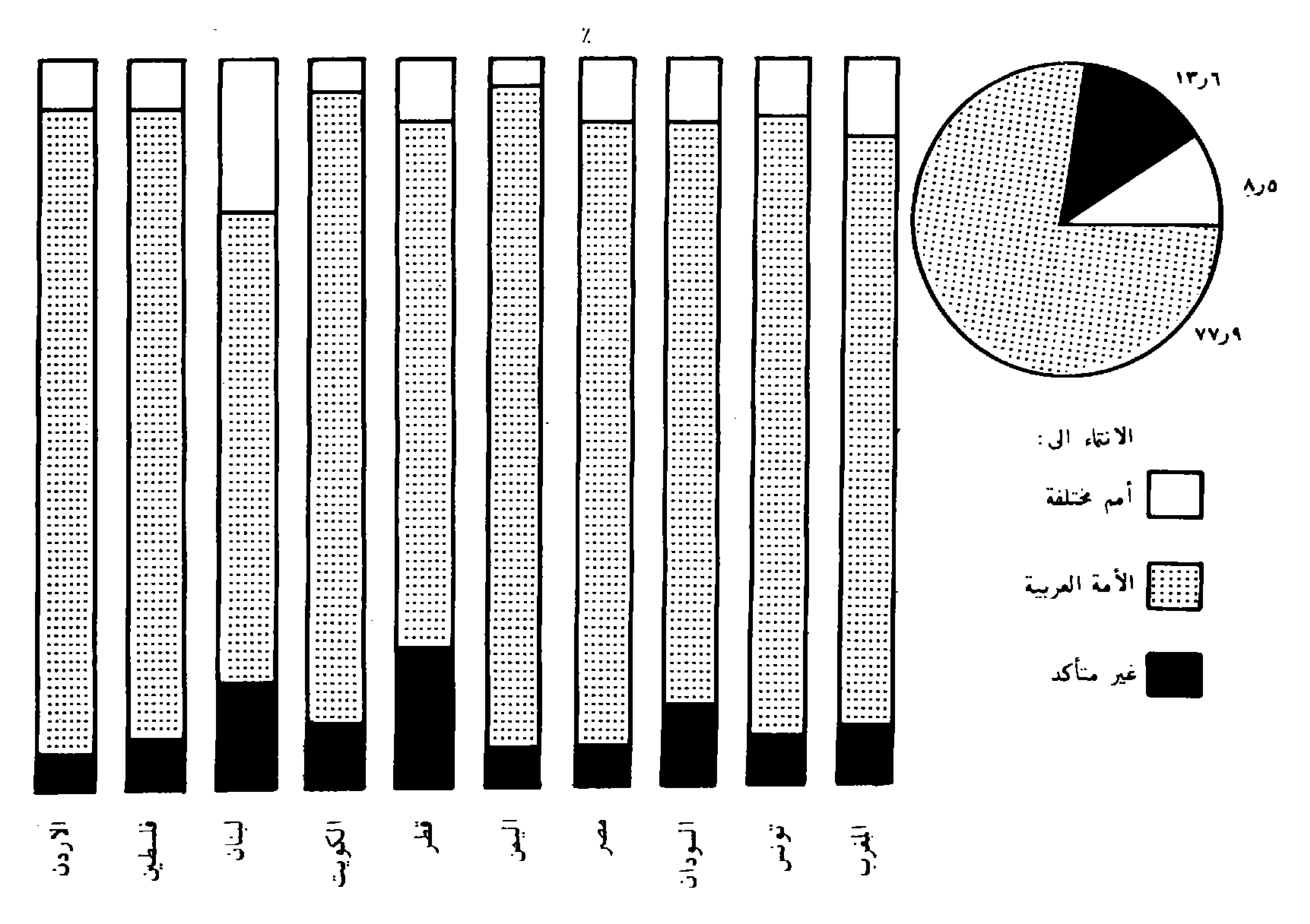
لكن على الجانب الآخر من خط الثروة في الوطن العربي ، أي في دول العسر ، نجد أن الحجج والمقولات المطروحة ، لا تقل عن سابقاتها تعقيداً ولا اقناعا[١٧] . وليس الأمر في هذا السياق بمقتصر على مناشدة المشاعر الأخوية ، أو ضرورة مشاركة الأشقاء في تحمل المسؤوليات ، ومن ثم في مزيد من قسمة الثروة النفطية بين هؤلاء الأشقاء . ولكن الأمر ينطوي أيضاً على طرح عديد من الحجج التي تستند بدورها الى أسس قومية ، وسياسية ، واقتصادية . وحتى في مجال المحاجاة الدينية التي يقول بها أصحاب الثروة النفطية ، هناك حجج مناظرة لها ، فالقرآن لكريم يقول أيضاً ﴿وفي أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم﴾ .

= الدولي : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، » **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١ (١٩٧٧) .

(١٧) في صيف وربيع عام ١٩٧٨ أفسحت الصحف المصرية جانباً كبيراً من صفحاتها لطرح ما يمكن اعتباره أكثر الحجج اسهاباً واستمراراً في هذا المجال من جانب البلدان الفقيرة . وقد بدأ الأمر بمقال للكاتب الكبير توفيق الحكيم يدعو في جوهره إلى « حياد » مصر بالنسبة لقضايا الشرق الأوسط طالما أن الشقيقات العربيات دفعتها لتخوض حروباً ولكنها لم تشركها في الثروة التي حصلت عليها . وقد اتبع ذلك أيضاً بأربع مقالات أخرى تناقش هذه النقطة ذاتها وتعمّق أبعادها . ومن الأمثلة ذات الدلالة قوله أن الدول العربية منقسمة اليوم إلى « تلك التي تتمتع بالغنى المفرط ، وأخرى تقاسي من الفقر المدقع وبعضها أرضه محتلة ، وتهمه مؤتمرات السلام ، والبعض أرضه حرة ، وتهمه مؤتمرات « الأوبك » وسعر الدولار . وأخرى جيوبه عامرة وأرضه محررة ، وهمه البحث عن الزعامات . ودولة صدقت أن عليها التزامات لقضية العرب بمعناها الشائع وليس بمعناها الواقعي . فأضاعت حياتها ومالها وأفلست واشتغلت خادمة بالأجر في بيوت الدول العربية الغنية . . . » . انظر : **الاهرام** ، ١٩٧٨/٤/١٣ . هذا وقد تم توثيق وتحليل هذا الجدل الذي شارك فيه معظم المفكرين المصريين الكبار في : سعد الدين ابراهيم (اشراف) ، **عروبة مصر ، حوار السبعينات** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٨) . هذا ومعظم الآراء المطروحة في الصفحات التالية من هذا النص مستخلصة من ذلك الحوار .

شكل رقم (٥ ـ ١)

تصورات الانتماء العربي بين المبحوثين من عشرة أقطار عربية، لسنة ١٩٧٨



المصدر: استناداً الى: سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٨٠.

على أن الحجج الأقوى في هذا المجال، هي التي تقوم على أسس قومية وسياسية واقتصادية. وإذا كنا قد لمحنا الى الحجة القومية المتعلقة بعبء الصراع مع اسرائيل، التي تحملها عن جميع العرب بعض البلدان العربية الفقيرة (كمصر، وسورية، والأردن)، إلا أن الأطراف المعنية عادة ما تضيف الى ذلك التذكير بأنه في مرحلة ما قبل النفط كان «فقراء» اليوم هم «أغنياء» الأمس، الذين طالما مدوا يد المساعدة الى «الدول الشقيقة الفقيرة» على شكل بعثات تعليمية وطبية بغير مقابل. أما وقد انقلبت الأحوال، والموازين في اللحظة الراهنة، فإن أي اضطراب محتمل سياسياً كان أم اقتصادياً، يتسبب عن الفقر في البلدان غير النفطية (أغنياء الأمس)، فإن من شأنه، كما تحاول هذه الحجة أن تلمح دائماً، أن يلحق أبلغ الأضرار بالمنطقة بأسرها، بما فيها بالطبع الأقطار الغنية في المرحلة الراهنة. وبالإضافة الى ذلك هناك الحجة الاقتصادية، وهي

أن البلدان النفطية الغنية الشقيقة لا تقدم التعويض الكافي لشقيقاتها الفقيرة عما تصدّره اليها من أيدٍ عاملة. وهنا تقول الحجة المطروحة، إن مجموع المعونات العربية (٣ ـ ٤ مليار دولار سنوياً) إنما تمثل جزءاً ضئيلاً للغاية بالمقارنة بما تودعه الأقطار العربية الغنية في البنوك الغربية (الذي يبلغ حوالى ٤٠ مليار دولار)، بل وأقل مما تفقده سنوياً نتيجة التضخم أو خفض قيمة العملة في البلدان الغربية. ورداً على حجة مخاطر الاستثمار في البلدان العربية الفقيرة، تقول الحجة المقابلة، أن المال العربي ليس بأكثر أماناً عند الغرب مما عنه في البلدان العربية الفقيرة. ويجري التذكير هنا حول تجميد الأرصدة المصرية في أثناء حرب السويس في كل من امريكا وبريطانيا وفرنسا، فضلاً عما أقدمت عليه الولايات المتحدة من تجميد أرصدة إيران في أثناء أزمة الرهائن (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠). هذه وأمثلة أخرى قد لا تثني الأغنياء عن وضع أموالهم في بنوك أوروبا وأمريكا، ولكنها بمثابة حجج تطرح في الحوار الدائر بين أثرياء العرب وفقرائهم[١٨].

ومن الأبعاد المهمة، التي يتسم بها هذا الجدل الدائر على الساحة العربية، إنه ما من جانب يلغي الجانب الآخر فيه بوصفه غير معني بهذا الجدل، أو غير ذي حق في طرح حجته. بتعبير آخر، فكلا الجانبين، يدرك أن قضية توزيع الثروة العربية هي موضع مشروع لتبادل الحجج والآراء. ومن الأمور ذات الدلالة حقاً، أنه ما من جانب منهما يلجأ الى مقولة «السيادة الوطنية» بوصفها مبرراً للمشاركة أو عدم المشاركة في الثروة النفطية، على الرغم من أن هذا الجانب، أي سيادة الدولة، يمثل أكثر العوامل حسماً في واقع الأمر[١٩]. وفضلاً عن ذلك، فهذا النوع من الجدل يذكرنا بأي جدل يقوم داخل «مجتمع قومي» واحد (على نحو ما حدث فعلاً في بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، أو ما حدث مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية). ولكن نادراً ما يحدث مثل هذا الجدل، عبر مجتمعات دول قومية متجاورة (كأن يتجادل الألمان والايطاليون مثلاً حول المشاركة في ثروة أي منهم). وبما أن هذا الجدل العربي، الذي تشهده الساحة القومية، يلقى صداه الواسع في وسائل الاعلام الجماهيرية، فإن المواطنين الأفراد العاديين، ليسوا بعيدين عن تناول هذه القضية وطروحاتها المختلفة. ومن الأمور ذات

---

(١٨) فيما يتعلق بقضية المخاطر. انظر: هشام صادق، «النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية.» في: **دراسات ضمانات الاستثمار في قوانين الأقطار العربية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص١٣٢ ـ ١٣٦.

(١٩) في هذه النقطة، أنظر: يوسف صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية.» **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٩)، ص٢٣ ـ ٤١.

الدلالة أيضاً ، حقيقة أن بعض دعاة الأخذ بتوزيع أعدل للثروة العربية القومية ينتمون الى البلدان النفطية الغنية عينها[٢٠]. وبهذا فهم ينأون بهذه القضية ، أو هذا الجدل ، بعيداً عن الاستقطاب الكامل ، أو التوازي التام مع الانتماءات القطرية الضيقة .

إن المواطنين العرب الأفراد ليسوا غير مكترثين بقضايا توزيع الثروة ، ولا بقضايا التباين الشاسع في الثروة على المستوى العربي القومي في مجمله . ففي اطار الدراسة المسحية التي أشرنا اليها آنفاً ، نجد أن ما يصل الى ٥٣ بالمائة من المبحوثين في البلدان العربية العشرة أعربوا عن اعتقادهم بأن البلدان العربية الفقيرة ، تأمل في الافادة المادية من أي نزوع ، نحو عملية الوحدة العربية[٢١]. هذا في حين أن حوالى ٦٩ بالمائة ، قالوا أنهم يأملون في اجتناء مكسب شخصي من مثل هذا التوحيد . لكن نسبة أكبر بلغت ٨٢ بالمائة ذكرت أن أبناءهم سيستفيدون أكثر منهم إذا ما تحققت الوحدة العربية ـ أنظر الشكلين ٥ ـ ٢ و٥ ـ ٣ . على أن الفروقات القطرية ، التي ظهرت في هذا المجال لها دلالاتها المهمة . فعندما طرح السؤال ، حول الأقطار التي ستستفيد ، وتلك التي ستخسر من أي عملية توحيد تقوم في الوطن العربي في المستقبل ، أشار ٦٦ بالمائة من مجموع أفراد العينة ، أن ثمة نفعاً سيعود على الأطراف جميعاً ، في حين ارتأى ٣٤ بالمائة العكس . ولكن عندما تم تقسيم مبحوثي العينة حسب الأقطار ، كما يبين الشكل ٥ ـ ٤ ، وجدنا ان ٤٥ بالمائة من القطريين ، و٤٢ من الكويتيين ، وهم مبحوثون من بلدين نفطيين غنيين ، وجدوا أن ثمة ضرراً ، سيلحق ببعض الأقطار العربية (المفروض أنها أقطارهم) ، وتبعتهم في هذا الصدد نسبة كبيرة من اللبنانيين (٤٧ بالمائة) ، والسودانيين (٤٤ بالمئة) . ومن ناحية أخرى ، فإن هؤلاء الذين رأوا في الوحدة العربية ضرراً للبعض ، وفائدة للبعض الآخر ، لم تزد نسبتهم عن ٣٥ بالمائة ، في أي من الأقطار العربية الستة الأخرى .

إن هذا التباين في إدراك المكاسب والخسائر من أي عملية محتملة للتكامل بين الأقطار العربية تبدو كأنها نتيجة درجة الثراء التي يتمتع بها القطر الذي ينتمي اليه

---

(٢٠) كان هذا هو الحال بالذات في الكويت حيث تمتعت بقدر أكبر من حرية الصحافة . انظر مثلاً : محمد الرميحي ، **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة** (الكويت : دار السياسة ، ١٩٧٧) . وفي هذه الدراسة يؤكد المؤلف أن البلدان النفطية الغنية لا تستطيع مباشرة أية تنمية يعتد بها (متميزة بالطبع عن مجرد النمو) بمعزل عن محيطها العربي الأوسع (والأفقر) . المصدر نفسه ، ص٤ و٣٢ .

(٢١) هذه الأرقام وغيرها من المذكورة أدناه مستقاة من نتائج المسح كما ورد في : ابراهيم ، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة** ، ص١٨٣ ـ ٢٠٥ .

المبحوث (الكويت وقطر)، أو مؤشر عن واقع التنوع العرقي والديني (السودان ولبنان). ومع ذلك فإن ٥ بالمائة من الكويتيين فقط وصفر بالمائة من القطريين، هم الذين قالوا بأن عملية التكامل السياسي العربي عملية مضرة لهم شخصياً (الشكل ٥ ـ ٢)، وذلك في مقابل ١١ بالمائة من السودانيين و٩ بالمائة من اللبنانيين. بتعبير آخر، فعلى الرغم من أن الثروة النفطية ربما تكون ذات تأثير سلبي على اتجاهات أبنائها نحو الوحدة العربية، إلا أنها لا تمثل أبرز العوامل أو الأبعاد في هذا المضار. إن الاعتبارات الآنية العرقية تبدو أقوى سلبية وحسماً في تشكيل المواقف والاتجاهات نحو الوحدة العربية.

وأهم من هذا بالنسبة للنقطة التي نطرحها، ذلك الاستعداد لتأييد جهود الوحدة العربية، من منطلق المكسب الشخصي، على صعيد معظم المبحوثين الذين ينتمون الى أقطار غير نفطية (باستثناء كل من لبنان والسودان). وبمعنى آخر، فإن الأفراد العرب، يحسون أن من حقهم المشروع الحصول على مكاسب شخصية من أي مشروع عربي وحدوي. وهذا التوقع يفسر، فيما يفسر، ذلك الشعور من الاستياء الذي ينتاب كثيراً من الوافدين العرب، من جراء أساليب التمييز في المعاملة التي يلقونها في البلدان العربية النفطية الغنية. إنهم بوصفهم عرباً، يشعرون أنهم يستأهلون بعض الحقوق في أي بلد عربي يفدون إليه. فإنهم لا يتوقعون مثل هذه الحقوق في بلد غير عربي (كايطاليا مثلاً). ومن الطبيعي أن يكون أكثر الوافدين العرب تعلماً، هم أكثر الفئات تعبيراً عن هذا الشعور بالمرارة، من جراء ما يصادفونه من ممارسات التفرقة بينهم، وبين سائر المواطنين في البلدان العربية المضيفة[٢٢].

من هنا، وعلى المستويات المعيارية والمؤسسية والفردية والموقفية، فإن معظم العرب، أفراداً وحكومات، لديهم الاستعداد، كل الاستعداد، لأن يشعروا، بل وفي بعض الأحيان لأن يتصرفوا، على أنهم منتمون الى مجتمع كبير «واحد» يمتد من العراق الى المغرب. بيد أن هناك مجموعة أخرى من «الحقائق» تعمل في الوقت نفسه لكي تذكرهم أن هذا الكيان الثقافي ـ العاطفي الوجداني «الواحد»، ما هو في الحقيقة إلا كيانات اجتماعية سياسية اقتصادية «متعددة». بل أن هذه الكيانات تنطوي على تقسيم حاد من

---

(٢٢) لا يكاد المرء يصادف أستاذاً عربياً يعمل في الكويت أو في السعودية دون أن يسمع شكاوى لا حد لها عن التفرقة في المعاملة، ولا سيما من حيث المرتبات وحرية الحركة. وبرغم هذه الشكاوى، إلا أن قلة هي التي تترك أي فرصة عمل هناك لسنة إضافية أو لسنتين. بمعنى آخر فان هذه المواقف إنما تصدر عن ازدواجية كاملة في الفكر وفي السلوك.

ناحية الثروة. إن مصادفة مولد الفرد في واحد من هذه الكيانات العربية تحدد فرصته المستقبلية في الثراء، وفرص الحياة الأخرى أكثر مما يحدده انتماؤه الى كيان ثقافي أعرض هو «الأمة العربية الواحدة». إن هذا الوضع شبيه من بعض نواحيه بالانتساب الى «نظام طبقات الطوائف» الهندي المتشدد. إن جميع الهنود يشعرون بإنتمائهم الى الهند الأم، ولكن «براهما»، ربهم الأعلى، قد وضع بعضهم فوق بعض، بنعمته (أو سخطه) ضمن نظام طبقات جامد لا يستطيعون منه فكاكاً. وبراهما العرب، هو النفط، على الأقل في هذه المرحلة من تاريخهم.

ثانياً: التقسيم الطبقي العربي حسب الدخل

قُدر المجموع الكلي للناتج الاجمالي القومي العربي عام ١٩٧٧ بمبلغ ١٤٤ مليار دولار، على نحو ما يبينه الجدول ٥ ـ ١. وفي ضوء عدد السكان الذي بلغ في مجمله ١٤٢ مليون نسمة، فإن متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد، بالنسبة للوطن العربي بأكمله، كان أكثر قليلاً من ١٠٠٠ دولار سنوياً. وهو مبلغ يقل عن ثمن ($\frac{١}{٨}$) نظيره في الولايات المتحدة (٨٥٢٠ دولاراً)، وإن كان يزيد عن المتوسط العالمي (٨٠٠ دولار). كما أنه يبلغ ضعف مقابله من متوسطات العالم الثالث (٦٠٠ دولار)[٢٣]. على هذا الأساس فإن الوطن العربي في مجموعه ليس فقيراً، لكنه ليس أيضاً غنياً، بعكس السمعة أو الصورة النمطية التي رسمت عنه في الآونة الأخيرة. إن الوطن العربي هو أقرب من حيث الدخل الفردي، إلى المتوسط السائد للعالم الثالث، أكثر مما هو الى العالم الأول (أي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية التي يبلغ المتوسط فيهما معاً ٦٩٨٠ دولاراً من الناتج القومي الاجمالي للفرد)[٢٤].

وحتى هذا المتوسط الشامل للفرد من الناتج القومي الاجمالي، لا يزال مضللاً الى حد كبير، باعتبار أن توزيعه فيما بين الأقطار العربية، يسوده كثير من الاختلال. إن المدى واسع للغاية في هذا المجال، حيث يراوح بين ١١٠ دولارات في الصومال وحوالى ١٦ ألف دولار في الكويت. إن بعض المراقبين لا يكادون يصدقون أن الصومالي والكويتي

---

(٢٣) هذه المتوسطات محسوبة من:

World Bank, *World Development Report, 1979* (Washington, D.C.: World Bank, 1979), "World Development Indicators Annex," pp. 126-127.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٢٧ (اليابان ونيوزيلاندة واستراليا داخلة ضمن هذا المتوسط).

ينتميان فعلاً الى «الأمة العربية» نفسها. إن النسبة بين هؤلاء الفرقاء تصل الى ١ : ١٤٤ بين أقل وأكبر نصيب فردي قطري من الناتج القومي الاجمالي. وبالطبع، هناك داخل كل قطر عربي أغنياء وفقراء، وهو جانب سنعالجه لاحقاً. ولكن التباينات الحاصلة بين الأقطار العربية أصبحت هائلة ضمن منطقة ثقافية واحدة، لدرجة أنها تبرر النظر الى تلك الأقطار وكأنها تشكل فيما بينها نظام «طبقات ـ أقطار». وقد قمنا بتجميع الأقطار العربية العشرين ضمن طبقات أربع أوردناها في الجدول ٥ ـ ١. وفيما يلي نتعرض لكل طبقة منها بشيء من التفصيل.

١ ـ الأقطار العربية الغنية

على قمة التقسيم الطبقي العربي نجد خمسة أقطار لا يزيد عدد سكانها مجتمعين عن ثمانية ملايين نسمة، وتشمل الكويت، والامارات العربية المتحدة، وليبيا، وقطر والمملكة العربية السعودية. وهذه الأقطار الخمسة القليلة السكان تمثل «أغنياء» الوطن العربي، على الأقل من ناحية الدخول الفردية. هذه الأقطار كمجموعة، نالت حوالى ٥٦ مليار دولار من واقع ١٤٢ مليار دولار من الناتج القومي العربي الشامل عام ١٩٧٧. فإذا ما نظرنا إلى هذه الحقيقة على أساس نسبي، لوجدنا أن أغنياء الوطن العربي، قد شكّلوا أقل من ٦ بالمائة من سكان الوطن العربي، ولكنهم استأثروا بنسبة ٣٩ بالمائة من مجمل ناتجه القومي الاجمالي.

إن متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد في البلدان الخمسة المنتمية الى هذه الطبقة أو الشريحة زاد عن ٧ آلاف دولار عام ١٩٧٧ (أي كان سبعة أضعاف نظيره في الوطن العربي ككل). إلا أن هناك تبايناً ملحوظاً داخل هذه المجموعة الخماسية نفسها. فعلى قمة هذه الشريحة تقف الكويت، بناتج قومي اجمالي للفرد سنوياً يقارب ١٦ ألف دولار، أي ضعفي الأقطار الثلاثة التي تأتي في ذيل القائمة، وهي ليبيا وقطر والمملكة العربية السعودية. من هنا قد يحق لكل من الكويت والامارات العربية المتحدة، ان تدخلا ضمن شريحة فرعية تقول بأنهما «السوبر أغنياء». إن الناتج القومي الاجمالي للفرد فيهما، لا يقتصر على كونه أعلى ناتج في الوطن العربي، ولكنه أيضاً أعلى دخل فردي في العالم كله[٢٥].

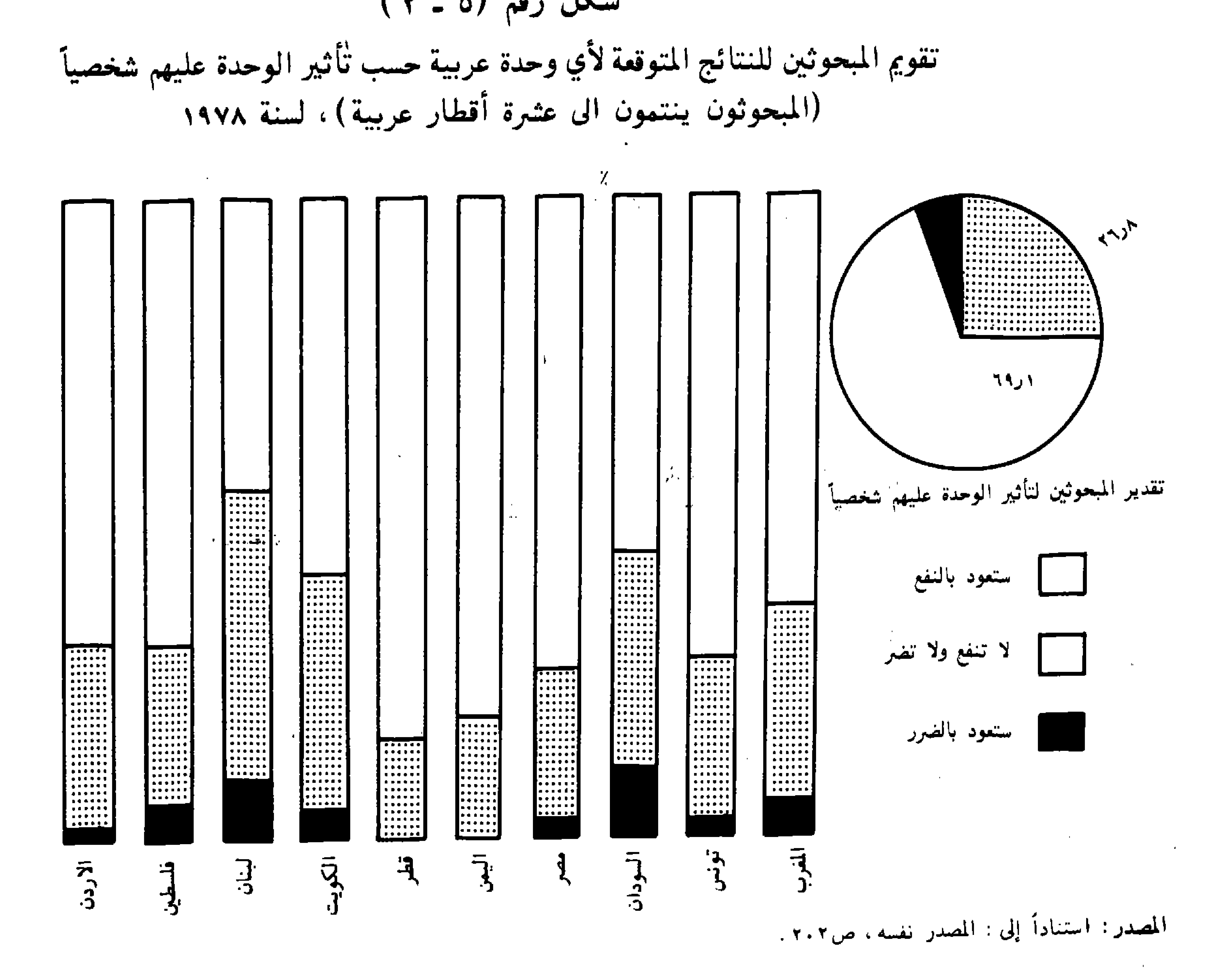
منذ أربعين عاماً مضت، كانت البلدان الخمسة أعضاء هذه الشريحة الطبقية، بين

---

(٢٥) يلي هذا المستوى الأعلى على صعيد العالم سويسرا التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي سنوياً ٩٩٧٠ دولاراً. انظر: المصدر نفسه، ص١٢٧.

شكل رقم (٥ ـ ٢)

تقويم المبحوثين للنتائج المتوقعة لأي وحدة عربية حسب تأثير الوحدة عليهم شخصياً (المبحوثون ينتمون الى عشرة أقطار عربية)، لسنة ١٩٧٨



المصدر: استناداً إلى: المصدر نفسه، ص٢٠٢.

شكل رقم (٥ ـ ٣)

تقويم المبحوثين المنتمين الى عشرة أقطار عربية للنتائج المتوقعة في أي وحدة على مستقبل أبنائهم، لسنة ١٩٧٨

(٪)

الاردن
فلسطين
لبنان
الكويت
قطر
اليمن
مصر
السودان
تونس
المغرب

٣٫٨
١٤٫٥
٨١٫٧

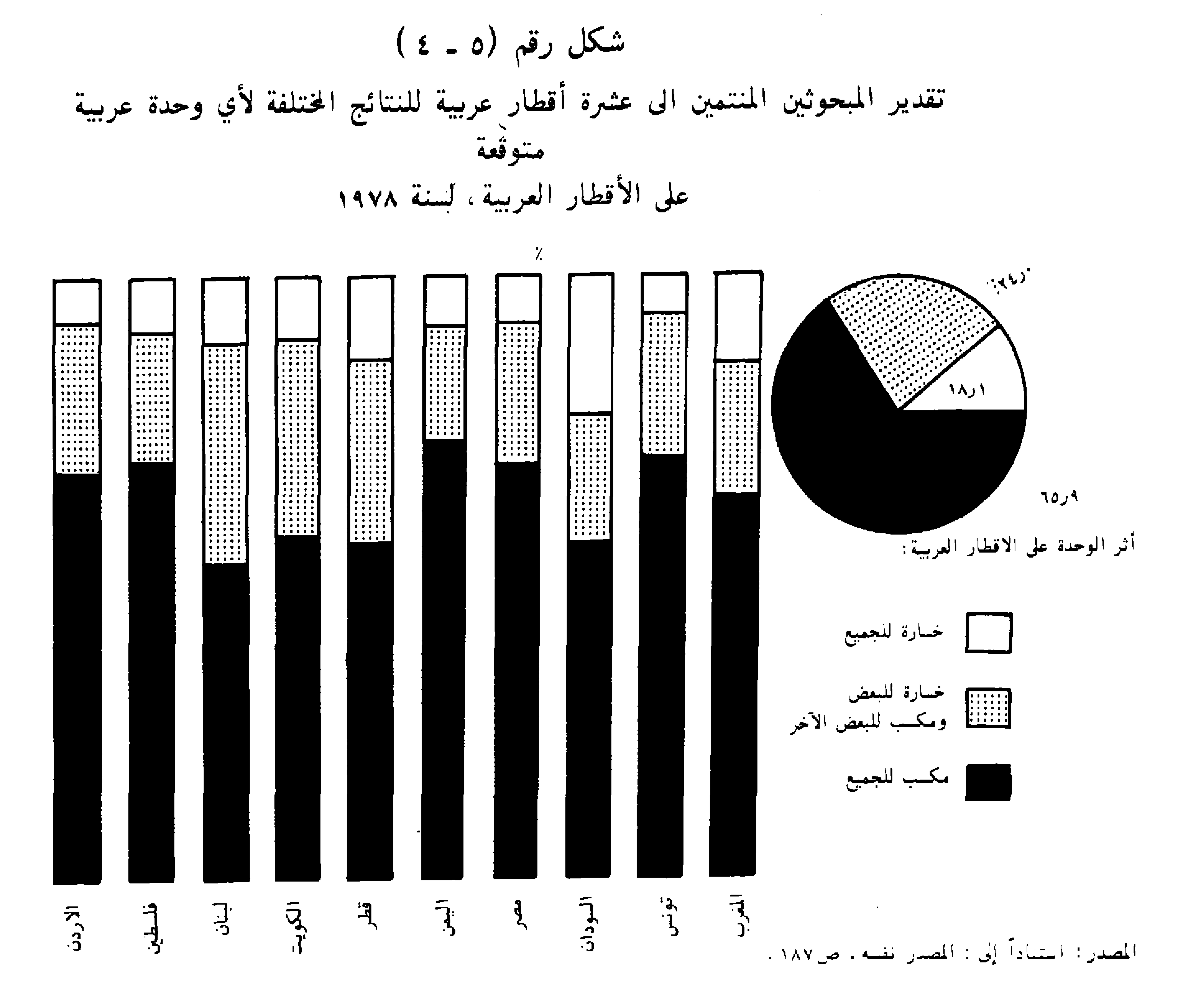
تقدير المبحوثين لأثر الوحدة العربية على مستقبل أبنائهم

ايجابي
محايد
سلبي

المصدر: استناداً إلى: المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

شكل رقم (٥ - ٤)

تقدير المبحوثين المنتمين الى عشرة أقطار عربية للنتائج المختلفة لأي وحدة عربية متوقعة على الأقطار العربية، لسنة ١٩٧٨



المصدر: استناداً إلى: المصدر نفسه، ص١٨٧.

جدول رقم (٥ ـ ١)

التقسيم الطبقي في الوطن العربي
حسب الدخل ، لسنة ١٩٧٧(أ)

البلد	الناتج القومي الاجمالي (بملايين الدولارات)	عدد السكان المواطنين (منتصف السنة) (بالآلاف)	الناتج القومي الاجمالي للفرد (بالدولار)
١ ـ الطبقة الأولى (الأغنياء)			
الكويت	٧ ٤٧٨	٤٧٢	١٥ ٨٤٠
الامارات العربية المتحدة	٢ ٧٩٨	٢٠٠	١٣ ٩٩٠
الجماهيرية العربية المتحدة	١٧ ٣٦٨	٢ ٦٠٠	٦ ٦٨٠
قطر	٤٢٩	٠٦٨	٦ ٣١٠
المملكة العربية السعودية	٢٧ ٧٨٤	٤ ٦٠٠	٦ ٠٤٠
المجموع	٥٥ ٨٥٧ (٣٨,٧٪)	٧ ٩٤٠ (٥,٦٪)	٧ ٠٣٥
٢ ـ الطبقة الثانية (الميسورون)			
عمان	١ ٤٧٤	٥٥٠	٢ ٦٨٠
البحرين	٤٨٢	٢٢٥	٢ ١٤٠
العراق	١٨ ٢٩٠	١١ ٨٠٠	١ ٥٥٠
لبنان	٣ ٤٨٠	٢ ٩٠٠	١ ٢٠٠
الجزائر	١٨ ٨٠٣	١٦ ٩٤٠	١ ١١٠
المجموع	٤٢ ٥٢٩ (٢٩,٥٪)	٣٢ ٤١٥ (٢٢,٧٪)	١ ٣١٢
٣ ـ الطبقة الثالثة (مناضلو الوسط)			
الجمهورية العربية السورية	٧ ٠٩٨	٧,٨٠٠	٩١٠
تونس	٥ ٠٧٤	٥ ٩٠٠	٨٦٠
الأردن	٢ ٠٥٩	٢ ٩٠٠	٧١٠
المغرب	١٠ ١٢٠	١٨ ٤٠٠	٥٥٠
المجموع	٢٤ ٣٥١ (١٦,٩٪)	٣٥٠٠٠ (٢٤,٦٪)	٦٩٦

تابع جدول رقم (٥ ـ ١)

البلد	الناتج القومي الاجمالي (بملايين الدولارات)	عدد السكان المواطنين (منتصف السنة) (بالآلاف)	الناتج القومي الاجمالي للفرد (بالدولار)
٤ ـ الطبقة الرابعة (الفقراء)			
اليمن	٢ ١٦٦	٥ ٠٢٧	٤٣٠
اليمن الديمقراطية	٥٧٨	١ ٧٠٠	٣٤٠
مصر	١٢ ٩٩٨	٣٨ ٢٢٨	٣٢٠
السودان	٤ ٩٠١	١٦ ٩٠٠	٢٩٠
موريتانيا	٤٠٥	١ ٥٠٠	٢٧٠
الصومال	٤٠٧	٣ ٧٠٠	١١٠
المجموع	٢١ ٤٥٥ (١٤,٩٪)	١٦٥ ٦٧ (٤٧,١٪)	٣١٩
المجموع العام	١٤٤ ١٩٣ (١٠٠,٠٪)	١٤٢ ٥٢٠ (١٠٠,٠٪)	١ ٠١٠

(أ) البلدان رتبت تنازليا حسب الناتج القومي الاجمالي للفرد.

المصدر: احتسب من:

World Bank, *The World Development Report, 1979* (Washington D.C.: World Bank, 1979), pp. 126-127.

أفقر بلدان الوطن العربي. بل لم تكن أي منها، باستثناء المملكة السعودية، قد خرجت الى الوجود بعد كدولة مستقلة. كذلك فإن الثروة الكبرى لهذه البلدان الخمسة تقتصر على شيء واحد هو نتاج «مصادفة جيولوجية»، ألا وهو النفط. فهذه البلدان، لا تكاد تملك أي موارد طبيعية أخرى، كما أنها فقيرة السكان، وحوالى ٩٨ بالمائة من مساحاتها الجغرافية مجرد صحار قاحلة، كما لا يوجد في أي منها أي نهر كبير، أو حتى بحيرة للماء العذب. هذه البلدان الخمسة، إذا ما وضعت ببساطة معا، بغير عائدات النفط، فإنها ستندرج مرة أخرى بين أفقر البلدان في العالم. وهناك الكثير من المراقبين، عرباً وغير عرب، لا يعتبرون هذه المجموعة الغنية دولاً بالمعنى الحقيقي، حتى مع وجود النفط[٢٦]. إن فرد هاليداي يشبهها بدول مثل بوتسوانا وتشاد والنيجر، وفي ذلك يقول «إنه، حتى مع وجود النفط فثمة صعوبات كبيرة تحول دون عملية شاملة في مضمار التصنيع.

(٢٦) انظر مثلاً:

Galal Amin, *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries* (Leiden: Brill, 1974), and Waterbury and El-Mallakh, *The Middle East in the Coming Decade: From Well-head to Well-being*, p.35.

إن ألوان التنمية التي نراها في المملكة العربية السعودية وليبيا (وعمان) ليست دالة تشير الى إمكانات النمو والتطور العام على نحو ما يمكن مقارنته بتجارب كل من ايران والعراق »[٢٧].

وهناك ثلاثة من بين هذه البلدان العربية الغنية تمثل في الحقيقة ما يمكن تسميته « بالمدينة ـ الدولة » ـ وهي الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة. فأكثر من ٨٠ بالمائة من سكان كل منها يتركزون في مدينة واحدة أو مدينتين. أما البلدان الآخران، وهما السعودية وليبيا فإنهما ليستا أكثر من امتدادات صحراوية شاسعة تشمل مناطق متباعدة لم تتوحد سياسياً إلا خلال الربع الثاني من هذا القرن العشرين.

على أن بلدان هذه الشريحة الطبقية الغنية، هي أكبر المستوردين للأيدي العاملة من بقية المنطقة العربية ومن خارجها. وهي فيما بينها تستأثر بحوالى ٩٠ بالمائة من مجموع قوة العمل العربية المستوردة (حوالى مليوني عامل، انظر الجدول ٢ ـ ٤). إن هذا الاستيراد للعمالة من البلدان العربية الواقعة ضمن أدنى شرائح السلم الطبقي العربي، هو الذي يعطي هذا النظام من التقسيم الطبقي في الوطن العربي، مكوناته العضوية. إن الوافدين في ثلاثة من البلدان الخمسة الغنية، يفوقون عدد السكان المواطنين أنفسهم، كما أنهم في البلدين الأخيرين يفوقون قوة العمل الوطنية عينها، على الأقل على صعيد القطاعات الحديثة في النظام الاقتصادي. إن إعتماد البلدان العربية الغنية اعتماداً شبه كامل على قوة العمل المستوردة، وعلى العائدات النفطية لاستمرار حياتها، هو ظاهرة فريدة حقاً على صعيد الشرائح الطبقية الأربع بأسرها. إن ذلك هو السبب، الذي حدا كثيراً من المراقبين الى التشكك العميق حول أهلية هذه الكيانات لأن تكون « دولاً مستقلة ». وفي رأينا أن هذا التقدير الجائر لا يصدق تماماً على بلدين منها، هما السعودية وليبيا. وحتى البلدان الثلاثة الأخرى، يمكنها أن تواصل حياتها في حقبة ما بعد النفط على نحو ما فعلت غيرها من مدن ـ دول، مثل هونغ كونغ وسنغافورة[٢٨].

٢ ـ الأقطار العربية الميسورة

تلي هذه الطبقة الثانية ما فوقها من أغنياء. ويمكن وصف هذه الطبقة على أنها البلدان « ميسورة الحال ». وهي تشمل خمسة أقطار عربية هي: عمان، والبحرين،

(٢٧) Fred Halliday, "Labor Migration in the Middle East," *MERIP Reports*, no. 59, p. 5.

(٢٨) لمناقشة طبيعة هذه « المدن ـ الدول »، انظر:
Saad E. Ibrahim, "Arab Cities: Present Situation and Future Prospects," in: United Nations, Economic Commission for Western Asia (ECWA), Regional Population Conference, 2, Damascus, 1-6 December 1979.

والعراق، ولبنان، والجزائر. عدد سكان هذه البلدان الخمسة يزيد قليلاً عن ٣٢ مليون نسمة، ونصيبها من الناتج القومي الاجمالي العربي يقارب ٤٣ مليار دولار. أي أن هذه الطبقة «الميسورة» تمثل حوالى ٣٠ بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي، ويخصها حوالى ٣٠ بالمائة من مجموع ناتجه القومي الاجمالي. ولقد كان متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد في هذه البلدان الخمسة «الميسورة» مجتمعة هو ١٣١٢ دولاراً سنوياً عام ١٩٧٧، أي بزيادة قدرها ٣٠٠ دولار عن المتوسط العربي العام. وهنا أيضاً نلاحظ بعض أوجه التباين البارزة داخل هذه المجموعة. فعُمان والبحرين مثلاً، يصل فيهما الناتج القومي الاجمالي للفرد الى ضعفي نظيره في البلدين اللذين يقعان في أسفل هذه القائمة وهما لبنان والجزائر.

بيد أن هذه المجموعة من البلدان، على خلاف سابقاتها من البلدان الغنية، تمتلك قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً. فليس من بينها من يعتمد بصورة كاملة على النفط وحده، كما أنها ليست (باستثناء العراق مؤخراً) من بين المستوردين الرئيسيين للأيدي العاملة. وفيما عدا لبنان، فإن أعضاء هذه الطبقة، منتجون ومصدرون للنفط، وإن كان العراق والجزائر يسبقان عُمان والبحرين في هذا المضمار. إن كلاً من هذه البلدان، يملك موارد طبيعية وبشرية غير موارد النفط حيث يقوم في كل منها، باستثناء البحرين، قطاعات زراعية واسعة النطاق.

ويتسم أكبر بلدين في هذه المجموعة، وهما الجزائر والعراق، بأوجه تشابه هيكلية عديدة، بما في ذلك توجهاتهما السياسية. ولولا النفط، لأصبحت الأحوال فيهما شبيهة بأي بلد نامٍ عادي سواءً في الوطن العربي (كمصر، والمغرب، وسورية وتونس) أو في العالم الثالث (كتركيا، وبلدان في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا). وبتعبير آخر، فإن هذين البلدين، بما لهما من قاعدة سكانية كبيرة، يتركز معظمها في المناطق الريفية، ومع ما يوجد فيهما من مراكز حضرية متضخمة، ومن قطاع صناعي محدود، وقطاع خدمات نامٍ، وإن كان نصف طفيلي، ومن بيروقراطية متضخمة، كل هذه الظروف، كانت جديرةً بأن تضع هذين البلدين تحت وطأة ضغوط كثيرة في سعيها الى تحقيق التنمية. ولولا النفط، لالتحقت الجزائر والعراق بصفوف الطبقة الثالثة في الوطن العربي (مناضلو الوسط) في أحسن الأحوال. أما في أسوأ الأحوال، فقد كان مكانهما يمكن أن يكون في عداد الطبقة الرابعة (الفقراء). وكل ما فعلته عائدات النفط هو إزالة عنصر رئيسي واحد من عناصر التخلف، ألا وهو نقص رأس المال اللازم للاستثمار. كما أن عائدات النفط، خففت من وطأة الحاجة الى اعتصار القطاع الريفي، للحصول على رأس المال

اللازم[٢٩]. من ناحية أخرى، تنزع كل من الجزائر والعراق، الى نوع من الاتجاه نحو الاشتراكية، حيث تأخذان بأسلوب مركزية التخطيط، وزيادة القطاع العام في عملية التنمية، فضلاً عن مجموعة من الضوابط التي تضعها الدولة على الواردات، وعلى نظم النقد والعملة المتداولة. فإذا أضفنا ليبيا، (التي تتسم باتجاه مشابه في السياسة المتبعة)، لوجدنا أنفسنا إزاء البلدان النفطية الثلاثة، التي تتصف دون غيرها بعدم ايداعها أو استثمارها لنصيب كبير من عائداتها النفطية خارج حدودها. العراق وليبيا يحققان هذا من خلال قصر انتاجهما النفطي، على ما يلبي الحاجات الفعلية من الاستثمارات الانمائية. أما الجزائر فهي تفعل الشيء نفسه من خلال استثمار جميع ايراداتها من عائدات تصدير النفط والغاز الطبيعي في مجال التنمية الداخلية. بل إن الجزائر وصلت في بعض الأحيان الى طلب قروض من وكالات عربية ودولية، لكي تحرز الأهداف الاستثمارية التي وضعتها نصب عينها. ويتميز العراق والجزائر، من بين جميع منتجي النفط العرب، بأنهما يمتلكان أفضل الامكانات اللازمة للتنمية، بل وللبروز كقوى اقليمية عظمى في المنطقة. فهما يتميزان بقاعدة سكانية كبيرة، وقوة عمل وطنية مدربة نسبياً، وقاعدة اقتصادية متنوعة، وقطاع صناعي نامٍ، فضلاً عن امتلاكهما مؤسسة عسكرية حديثة. لكن لكل منهما مشاكله الخاصة. مع ذلك، فلا تزال الجزائر تعاني معدلاً مرتفعاً للبطالة، بسبب ميلها الى نوع من الاستثمار الصناعي الكثيف الاستخدام لرأس المال: كما أنها تعاني أيضاً نوعاً من النزف الاقتصادي الناتج، عن دخولها غمار الصراع مع المغرب، بشأن قضية الصحراء. أما العراق، فله مشاكله الداخلية المتواترة بسبب تركيبه الأتنولوجي (التعددي).

ويتشابه لبنان والبحرين أيضاً من أوجه عدة. فعلى الرغم من أن النفط مصدر رئيسي للدخل، في البحرين، وهو بخلاف الحال في لبنان. فإن كلا البلدين يتمتع بقاعدة اقتصادية مزدهرة، تقوم على أساس تجارة الترانزيت والأعمال المصرفية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها من خدمات البنية الأساسية، التي تلبي حاجات منطقة الشرق الأوسط ككل. ومن الأمور ذات الدلالة، أنه بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، فإن البلد الذي التقط الخيط، لكي يخدم النشاطات الاقليمية والدولية، التي هربت من لبنان، كان البحرين، ولم يكن القاهرة أو دمشق. وغالباً ما يصنف المراقبون الخارجيون البحرين، مع بلدان الخليج الأخرى بسبب موقعها الجغرافي، والطابع القبلي للنخبة الحاكمة فيها، فضلاً عن سمة المدينة ـ الدولة الغالبة

(٢٩) Halliday, "Labor Migration in the Middle East," p. 40.

عليها. ولكن بعيداً عن هذه الخصائص الثلاث، فإن البحرين تختلف اختلافاً ملحوظاً من الناحية الهيكلية عن سائر أقطار الخليج العربية. لقد بدأ التعليم الحديث، بما في ذلك تعليم البنات، في البحرين، في مرحلة ترجع الى العشرينات، أي مرحلة مبكرة بثلاثين عاماً على الأقل من جيرانها. كذلك تمتلك البحرين قوة عمل وطنية لا بأس بحجمها، ولا بمستوى التدريب الذي حصلته. كما أنها معروفة بوجود حركة عمالية نشطة فوق أرضها. وهي لا تكاد تعتمد على العمالة الوافدة من الخارج (التي لم يزد عددها عن ٢٠ ألفاً عام ١٩٧٧). والبحرين، من بين كل بلدان النفط الصغيرة في الخليج، استطاعت أن تتطور بصورة نسبية، لكي تصل الى مرحلة من التنمية الشاملة الأكثر توازناً. ومن ثم فهي، لا تعاني إلا قلةً من الاختناقات، التي سببها ذلك النمط المحموم من النمو الذي شهدته جاراتها الغنية.

ومن العجب أن تكون عُمان، وهي أغنى أعضاء هذه المجموعة من الميسورين، أشد أفراد هذه المجموعة تخلفاً في كل النواحي. ويرجع ذلك أولاً، إلى هيكلها الاجتماعي شبه الاقطاعي، كما يرجع أيضاً الى ما شهدته من حرب عصابات طال أمدها، ولم تهدأ مؤقتاً إلا منذ سنوات قليلة[٣٠]. من هنا لم تتمكن عُمان أن تبدأ في اقامة الهيكل الأساسي الخاص بها حتى مرحلة متأخرة من عقد السبعينات. على أن اعتماد عُمان على الوافدين لا يزال في مرحلة متواضعة، وغالباً ما يقتصر على قوة العمل، من المستوى المتوسط أو العالي. والواقع أن عُمان مستورد ومصدر للأيدي العاملة في آنٍ واحد. فهي تصدر الأيدي العاملة غير الماهرة وتستورد العمالة الماهرة. كذلك فإن عُمان، من بين جميع مصدري النفط في منطقة الخليج، تمتلك أقل الاحتياطيات النفطية، التي من المتوقع أن تنضب مع حلول التسعينات.

٣ ـ مناضلو الوسط

عند وسط الهرم الطبقي العربي، نجد شريحة تشمل أربعة بلدان هي: سورية، وتونس، والأردن والمغرب. وقد بلغ مجموع سكان هذه البلدان عام ١٩٧٧ ٣٥ مليون نسمة، وبلغ ناتجها القومي الاجمالي ٢٤ مليار دولار. ان هذه الطبقة الثالثة تمثل ٢٥

---

(٣٠) قامت حرب العصابات ضد نظام السلطان قابوس، ووالده من قبله، على يد الجبهة الشعبية لتحرير عمان. وبدأت الحرب في أوائل الستينات (بواسطة ما كان يسمى وقتها بجبهة تحرير ظفار). وقد لقيت العون من النظام الماركسي المجاور في اليمن الديمقراطية الشعبية في حين أن السلطان كان يلقى العون من قوات زوده بها شاه ايران السابق. ولكن يبدو أن عمليات حرب العصابات قد توقفت بحلول الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧.

بالمائة، من مجموع سكان الوطن العربي و١٧ بالمائة من ناتجه القومي الاجمالي.

ومرة أخرى، فثمة تباين ملحوظ في داخل هذه الطبقة. فبينما يبلغ متوسط هذه المجموعة حوالى ٧٠٠ دولار لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، فإن سورية تزيد عن هذا المتوسط بمبلغ ٢٠٠ دولار، في حين يقل المغرب عنه بمبلغ ١٥٠ دولاراً. (أنظر الجدول ٥ ـ ١). وإذا كان دخل الفرد، في هذه الطبقة الثالثة يزيد زيادة طفيفة على نصف نظيره، في الطبقة الثانية ويبلغ حوالى ١٠/١ الدخل في الطبقة الأولى (طبقة الأغنياء) إلا أنه يبلغ ضعف الناتج القومي الاجمالي للفرد في الطبقة الرابعة أدناه.

ولقد أطلقنا على هذه المجموعة فئة «مناضلو الوسط» لأنهم يمثلون معظم الخصائص التي تتسم بها غالبية البلدان النامية. إن مركز هذه المجموعة المتوسط ضمن الهرم الطبقي العربي مركز مزعزع الى حد كبير، إذ يمكن لأي من هذه البلدان الأربعة أن تنزلق بسهولة الى حيث الطبقة الرابعة (الفقراء). بل إن الحال كانت هكذا حتى منتصف الستينات بالنسبة لبلدين، من هذه المجموعة، هما: الأردن والمغرب اللذان كان الناتج القومي الاجمالي فيهما بالنسبة للفرد، أقل من بلد كمصر مثلاً. لكن، بفضل ارتفاع السعر الدولي للفوسفات (وهو الصادر الرئيسي للمغرب) فضلاً عن مجالات السياحة وتحويلات المواطنين العاملين في الخارج، فقد تحرك هذان البلدان صعداً في السلم الطبقي العربي. ومن هنا، يمكن أن ينتكس الوضع فيهما إذا ما قدر لأي منهما أن يدخل في غمار صراع طويل، أو أن يشهد تقلباً في سعر المواد الخام على نحو ما حدث في مصر في أواخر الستينات. وأوائل السبعينات.

وليس هناك من بين بلدان مجموعة الطبقة الثالثة من هو مصدر رئيسي للنفط. فالزراعة نشاط اقتصادي رئيسي في البلدان الأربعة، كما أن السياحة مصدر أساسي لايرادات العملة الصعبة في ثلاثة على الأقل من بلدان المجموعة: (المغرب وتونس والأردن). هذه البلدان الثلاثة نفسها، تمتلك قوة عمل كبيرة بالخارج (المغاربة في أوروبا، التونسيون في ليبيا وأوروبا، والأردنيون في الأقطار العربية النفطية الغنية)، الأمر الذي يعود على كل من هذه البلدان بمصادر اضافية من العملة الصعبة.

وتشهد جميع هذه البلدان الأربعة المنتمية الى طبقة مناضلي الوسط: زيادة سريعة في عدد السكان وفي المراكز الحضرية. هذا في حين أن نموها الصناعي، لا يزال متواضعاً للغاية، ورغم ثبات خطاه واستقراره. وهي جميعها تمتلك إمكانات النمو الاقتصادي السريع، إذا ما أتيح لها مزيد من رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار. بتعبير آخر، تتشابه بلدان هذه المجموعة الطبقية، مع تلك المنتمية الى المجموعة الطبقية الثانية من حيث

وجود إمكانات النمو، لكن مع غياب عامل النفط. وهي أيضاً تتشابه من ناحية أخرى، مع معظم بلدان الطبقة التي تليها، اللهم إلا في قلة درجة المشاكل وليس في نوعها، وفي عدد من المزايا الاقتصادية النسبية المؤقتة.

وفي جميع هذه البلدان الأربعة، نجد استمرارية للقيادة السياسية، دامت على الأقل عقداً باكمله من الزمان. لكن الأمرَ في سورية وتونس ينطوي على مؤشرات بصراعات داخلية ظلت تتصاعد خلال السنتين الأخيرتين. كذلك فما فتىء المغرب داخلا في صراع طويل مع جارته الجزائر بشأن مسألة الصحراء. أما الاستقرار السياسي بالاردن فيتوقف على المتغيرات القصيرة والطويلة الأمد التي تم صيغتها بواسطة أطراف أخرى (كمصر واسرائيل والولايات المتحدة) فيما يتعلق بتسوية القضية الفلسطينية. فإذا كان ثمة عوامل تنبىء باضطراب سياسي في الوقت الحالي في جميع البلدان العربية تقريباً، فإن الأثر النسبي لهذه العوامل، في تغيير الوضع الطبقي، سيكون أكثر فعالية، وأشد تأثيراً على صعيد البلدان الداخلة ضمن هذه الشريحة من مناضلي الوسط.

٤ ـ الأقطار العربية الفقيرة

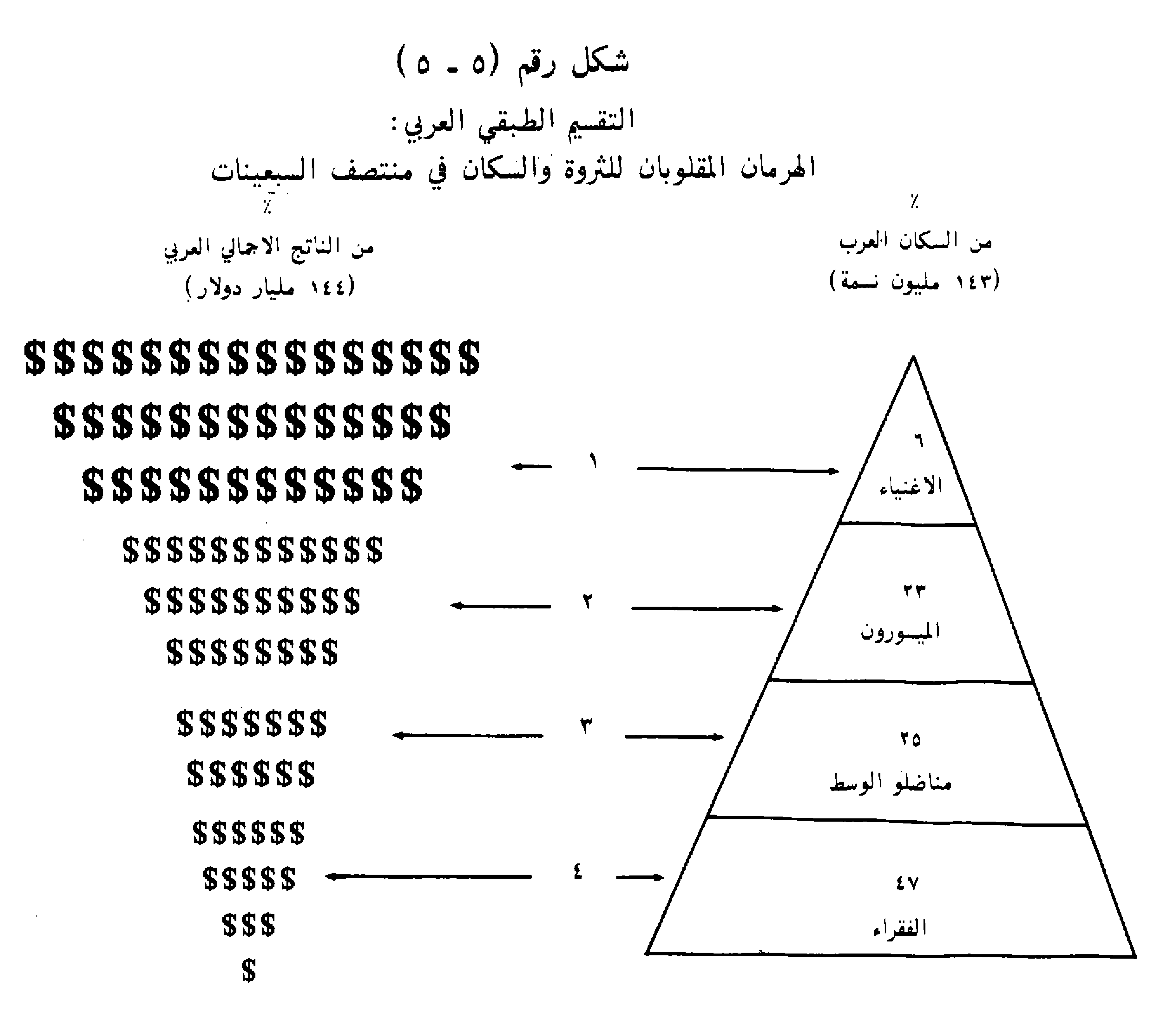
يقف الهرم الطبقي العربي على قاعدة عريضة تشمل ستة بلدان هي: اليمنان ومصر والسودان وموريتانيا والصومال. تضم هذه البلدان معاً، ما يزيد على ٤٧ بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي، في حين، لا تنال إلاّ ١٥ بالمائة فقط، من الناتج القومي العربي الاجمالي. إن هذه البلدان تمثل حقاً فقراء الوطن العربي. إن متوسط نصيب الفرد السنوي عام ١٩٧٧ كان ٣١٩ دولاراً للبلدان الستة مجتمعة. وهذا الرقم يقل عن نصف نظيره، في الطبقة الثالثة (مناضلو الوسط)، ويقل عن ثلث نظيره، في الطبقة الثانية (الميسورون)، كما أنه يقل عن عشر نظيره في الطبقة الأولى (الأغنياء).

على أن هناك بلداناً، داخل هذه الطبقة، تعد أفقر من رفيقتها. فالناتج القومي الاجمالي للفرد في الجمهورية العربية اليمنية مثلاً، يبلغ أربعة أضعاف نظيره في الصومال عبر البحر الأحمر (٤٣٠ دولاراً مقابل ١١٠ دولارات، أنظر الجدول ٥ ـ ١). وإذا كانت الكويت هي أغنى الأغنياء بين البلدان العربية، فإن الصومال تستأثر لنفسها بمركز أفقر الفقراء بين الأقطار العربية.

وتعد مصر، وهي واحدة من بلدان الطبقة الرابعة الفقيرة، أكثر البلدان العربية سكاناً. بل إن مصر، إذا ما استندنا الى معظم المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية، غير مؤشر الدخل الفردي، نجدها بطبيعة الحال تنتمي الى الطبقة الثالثة (مناضلو الوسط).

شكل رقم (٥ ـ ٥)

التقسيم الطبقي العربي:
الهرمان المقلوبان للثروة والسكان في منتصف السبعينات



فمصر ، تمتلك واحدة من أكثر البنى الأساسية تطوراً ، فضلاً عن امتلاكها قوة عمل كبيرة ، جيدة التدريب . ومصر أيضاً هي أكثر البلدان أخذاً بأسباب التصنيع ، على صعيد الأقطار العربية كلها . وقاعدتها الاقتصادية أكثر القواعد تنوعاً في الوطن العربي ، بما يتوافر لها من قطاع زراعي ، وقطاع سياحي وقناة السويس ، بل ومن نفط ، يكفي حاجات البلاد ، بحيث لا تضطر للاستيراد إلا في أضيق الحدود . إلا أن المشكلات السكانية المزمنة في مصر ، وما تحملته من أعباء دفاعية فادحة ، كانت من بين العوامل التي أعاقت اضطراد نموها . لقد كانت مصر ، قبل تدفق النفط في المنطقة ، على قمة الهرم الطبقي العربي ، بل إنها ظلت حتى أوائل الستينات تتصدر قائمة البلدان العربية غير النفطية ، من حيث الدخل الفردي[٣١] . ثم حدث بدءاً من منتصف الستينات ، وما بعدها ، أن شرع هذا الوضع النسبي المتميز يتدهور . وتتمثل أصعب المشاكل الاقتصادية التي تواجهها مصر في الوقت الحالي في الحصول على رأس المال الكافي لتمويل برامجها الانمائية ، ولسداد ديونها الباهظة ، ثم لاصلاح ميزانها التجاري مع العالم الخارجي . لقد كانت خدمة الديون الخارجية وحدها في أواخر السبعينات تلتهم ما يصل الى ٤٠ بالمائة من عائدات التصدير في البلاد[٣٢] .

على خلاف مصر ، فإن البلدان الخمسة الأخرى الداخلة ضمن الطبقة الرابعة ، من فقراء العالم العربي ، تتصف بقدر كبير من التخلف وفق معظم المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية . فهي لا تكاد تمتلك أي نوع من أنواع البنى الأساسية ، كما أنها تعاني ارتفاع معدلات التضخم ، فضلاً عن افتقارها الى أي قاعدة اقتصادية متنوعة تذكر . ولعل السودان ، هو البلد الوحيد من بين هذه الفئة ، الذي يمتلك إمكانات تنموية هائلة ، تتمثل في عدة ملايين من الافدنة من الأراضي التي يمكن زراعتها في رقعته إذا ما توافر لها رأس المال والدراية العملية فقط . وعلى خلاف مصر ، التي تكاد تكون قدرتها على توسيع مساحتها المزروعة قد وصلت الى حدها الأقصى ، فإن مستقبل السودان الاقتصادي ، يكمن في الزراعة قبل أي شيء آخر . ويقول الخبراء إنه إذا ما تسنى

---

(٣١) في مصر كان الناتج الاجمالي المحلي في عام ١٩٦٠ يمثل ٢٠,٣ بالمائة من الحصيلة المتجمعة للناتج القومي الاجمالي في الدول العربية العشرين . وفي سنة ١٩٦٥ ارتفع نصيب مصر إلى ٢١ بالمائة ، ولكنه ما لبث أن تدهور في عام ١٩٧٧ ليصل إلى ١٦,٢ من المجموع العربي . انظر : الحمصي ، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، ص١٢٦ .

(٣٢) Waterbury and El-Mallakh, *The Middle East in the Coming Decade: From Well-head to Well-being*, p. 36.

استثمار الإمكانات الزراعية في السودان ، فلن يقتصر الأمر على انتشال هذا البلد من وهدة الفقر فحسب ، ولكنه سيكون بمقدوره أن يحقق للوطن العربي « الاكتفاء الذاتي » من الأغذية ولا سيما الحبوب[٣٣] .

ولما كانت بلدان الطبقة الرابعة ، هي أكثر البلدان العربية سكاناً وفقراً ، فقد كتب عليها من حيث الدور الاقتصادي ، أن تكون مصدرة للعمالة الى شقيقاتها من بلدان الطبقة الأولى (الأغنياء) . إن الأقطار العربية الفقيرة تقوم بتوريد حوالى ٦٣ في المائة ، من مجموع الأيدي العاملة العربية المصدرة الى بلدان الطبقة الأولى . وفي منتصف السبعينات ، بلغ نصيب مصر واليمنين ، وحدها من مجموع الهجرة العربية الداخلية ، أكثر من ٦٠ في المائة (أنظر الجدول ٢ ـ ٤) . وفي أواخر السبعينات يحتمل أن يكون نصيب البلدان الفقيرة ، من مجموع الصادرات للأيدي العاملة العربية قد وصل الى ٧٠ بالمائة . إن هذا التقسيم الاقتصادي للعمل في الوطن العربي ، الذي يربط ما بين بلدان المجموعة الطبقية الأولى (الأغنياء) والمجموعة الطبقية الرابعة (الفقراء) يمثل أهم الملامح البارزة للنظام الاجتماعي العربي الجديد .

ثالثاً : مؤشرات أخرى
للتقسيم الطبقي العربي: تناقضات داخل النظام

يمثل توزيع الدخل مؤشراً حاسماً من مؤشرات التقسيم الطبقي ، في أي مجتمع ، لكنه ليس المؤشر الوحيد ، بحال من الأحوال . ومعالجة الأقطار العربية ، كما لو كانت عناصر أو مفردات داخلة ضمن مجتمع عربي قومي واحد ، أظهرت مدى حدة التقسيم الطبقي ، على أساس الدخل مقاساً بالناتج القومي الاجمالي للفرد ضمن كل دولة وضمن كل مجموعة قطرية فرعية . واستكمالاً للصورة ، علينا أن ننظر الآن الى مؤشرات أخرى ، ينطوي عليها التقسيم الطبقي . ففي حالة مجتمع واحد ، عادة ما ينظر علماء الاجتماع الى التعليم والمهن و« أسلوب الحياة » ، وأحياناً « السلطة » بوصفها عناصر أخرى « للمكانة الاجتماعية الاقتصادية » الى جانب عنصر الدخل[٣٤] . بتعبير آخر ، فان المكانة

---

(٣٣) يملك السودان حالياً حوالى عشرة ملايين فدان قيد الزراعة . ويستطيع السودان ، بغير الكثير من المشاكل الفنية ، أن يضع ٣٠ مليون فدان اضافية قيد الزراعة (سواء كانت أراض بعلية أو مروية بمياه النهر) ويقدر الخبراء أن هذا يمكن أن يحقّق الاكتفاء الذاتي للعالم العربي من الحبوب والسكر . انظر : مرعي وهجرس ، **إذا ما أراد العرب** ، ص١٣٧ ـ ١٥٥ .

(٣٤) يمكن الاطلاع على استعراض ممتاز لكبرى النظريات والمناهج المستخدمة في دراسة التصنيف الطبقي في : =

الاجتماعية الاقتصادية لفرد ما، أو لفئة ما، داخل مجتمع ما، تمثل النتاج الكلي لتصنيفه على أساس هذه الأبعاد كلها بالمقارنة مع اقرانه من أعضاء شريحته والشرائح الأخرى في المجتمع.

ولقد وضع علماء الاجتماع الغربيون الدارسون لهذا الموضوع، عدة طرق وأساليب فنية، لحساب وقياس المكانة الاقتصادية الاجتماعية للفرد (التعليم، المهنة، الدخل، أسلوب الحياة... الخ). أما علماء الاجتماع الماركسيون، فقد ركزوا على قياس وتحليل «الطبقة» أكثر من «الشريحة» من ناحية طرائق وعلاقات الانتاج[٣٥]. لكن أياً من هذين النهجين، لا يتلاءم بصفة خاصة مع المحاولة، التي نحن بصددها حالياً، ألا وهي التقسيم الطبقي العربي. وبغير الخوض، في تفاصيل مناقشة فنية لهذه النقطة، يكفي أن نذكر بعض الاعتبارات التي تجعل مفاهيم هذين النهجين، غير قابلة للتطبيق في السياق العربي. إن الاتجاه الماركسي يفترض عادة وجود سلسلة متتابعة زمنياً من أنماط ومراحل الانتاج (المشاعية البدائية، العبودية، الاقطاعية، والرأسمالية... الخ). ويقال، إن ملكية وسائل الانتاج في مجتمع ما، تحدد علاقات الانتاج، ومن ثم ترسم الهيكل الطبقي للمجتمع في تلك المرحلة[٣٦]. لكننا، لا نصادف في الوطن العربي هذا التسلسل الزمني، بقدر ما نرى تعايشاً في الغالب بين طريقة وأخرى من طرائق الانتاج (انتاج شبه مشاعي أو قبلي، أو شبه اقطاعي أو شبه اشتراكي). وفضلاً عن ذلك، فنحن نصادف في معظم البلدان العربية نوعاً من «سيطرة الدولة» على معظم وسائل الانتاج الأكثر أهمية (كصناعة النفط مثلاً). وباختصار، فإن بعض التصنيفات النظرية الماركسية، التي يمكن أن تكون متسقة ومنهجية ضمن سياقها النظري الخاص بها وضمن سياقها في الواقع الغربي التاريخي؛ ولكنها لا تتلاءم معه الحقائق الاجتماعية والتاريخية في الواقع العربي، بالمقياس نفسه، فإن ما تطرحه الوظيفية من معايير للأداء ولترشيد الأداء، تعتبره.

= Reinhard Bendix and Seymour Lipset, eds., *Class Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective*, 2nd ed. (New York: Free Press, 1966).

(٣٥) يمكن الاطلاع على تقرير موجز عن هذين النهجين والمناهج البحثية المتعلقة بهما في:

Frank Parkin, *Class Inequality and Political Order: Social Stratification in Capitalist and Communist Societies* (New York: Praeger, 1971).

(٣٦) للاطلاع على النصوص الأصلية للمفهوم الماركسي للطبقة، أنظر:

Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy* (Moscow: Foreign Language Publishing House, 1962), p.962, the unfinished chapter.

المحدد الرئيسي لتوزيع الجزاء المادي، وغير المادي في المجتمع. ومن هنا، فإن ما يعود على الفرد من هذا الجزاء، يصبح مؤشراً على تحصيل هذا الفرد وانجازه في ميدان التعليم والتدريب والمهارة والمهنة وما الى ذلك[٣٧].. طبعاً لا بد من أن يكون واضحاً في ضوء تحليلنا في الفصول السابقة، ان مثل هذه المسلمات النظرية الوظيفية لا تصمد كثيراً أو طويلا ضمن السياق المجتمعي العربي الراهن. فليس أكثر العاملين أو أكثر المتعلمين أو اكثر المنتجين هم الأكثر ثراء في وطننا العربي. بل إن العكس يكاد يكون هو الصحيح.

إلا أن هذين النهجين، الماركسي والوظيفي كليهما يحتوي على نظرات ثاقبة استفدنا منها في تحليلنا الراهن. وأكثر من هذا فلكل من هذين النهجين ما يمكن أن نسميه «خط الرجعة» الذي يحفظ ماء الوجه. فإذا ما كان تطور مجتمع ما يسير على خلاف «النظرية»، فإن الماركسيين الجدد سيصفون هذه الحالة على أنها «تطور مشوه»، والفضل في ذلك يعود الى تفريخ واشتقاق الجديد من المفاهيم الماركسية الجديدة. إن القاموس الماركسي لم يعد يقتصر على مجرد مفاهيم «البرجوازية» و«البروليتاريا» و«المجتمع الرأسمالي». ولكن هناك أيضاً فئات فرعية، ينقسم اليها كل من الفئات سالفة الذكر[٣٨]. وبالمنطق نفسه. فإن دعاة النظرية الوظيفية للتقسيم الطبقي يؤكدون مفاهيم «التعادلية» أو «التوازن» أو «الاتساق» فيما بين عناصر المكانة الاجتماعية الاقتصادية. فإن غاب هذا الاتساق، فإنهم يقولون حينئذ بوجود «تشوه في المكانة»، وهو وضع، يفترض فيه أن يكون «شاذاً» وغير سوي بمعنى أنه يولد توتراً بالنسبة للأفراد، والمجتمعات التي يسودها[٣٩].

---

(٣٧) للاطلاع على أصول نظرية الوظيفية، انظر:

Kingsley Davis and Wilbert Moore, "Some Principles of Stratification," *The American Sociological Review*, vol. 10, no. 2, pp. 242-249.

(٣٨) من ذلك مثلاً «برجوازية تجارية» و«برجوازية الكومبرادور» (الوكلاء المحليون في الشركات الأجنبية)، إلى جانب «البروليتاريا الرثة» وهي واحدة من الفئات الماركسية الأصلية، وهناك أيضاً «البروليتاريا الريفية» و«بروليتاريا المدن»... إلخ. انظر محاولة لتطبيق الاطار الماركسي على مصر في:

Mahmoud Hussain, *Class Conflict in Egypt, 1945-1970* (New York: Monthly Review Press, 1973).

(٣٩) لمناقشة «عدم اتساق المكانة»، انظر:

Bendix and Lipset, eds., *Class Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective*, and Parkin, *Class Inequality and Political Order: Social Stratification in Capitalist Societies*.

جدول رقم (٥ ـ ٢)

التقسيم العربي الطبقي: مؤشرات مختارة للمكانة، لسنة ١٩٧٧[أ]

البلد	(١) ترتيب النصيب الفردي من الناتج القومي الاجمالي	(٢) معدل المشاركة في العمل		(٣) معدل الالمام بالقراءة والكتابة		(٤) معدل الوفيات		(٥) الأجل المتوقع عند الحياة		(٦) القوات المسلحة	
		(٪)	الترتيب	(٪)	الترتيب	(٪)	الترتيب	(٪)	الترتيب	(٪)	الترتيب
١ ـ الطبقة الأولى (الأغنياء)											
الكويت	١	١٩,٤	١٦	٦٠	٢	٠,٥	١	٦٩	١	١٠	١٧
الامارات العربية المتحدة	٢	٢٢,٥	١١	١٨	١٤	١,٩	٧	٤٩	٩	٢٦	١٢
الجماهيرية العربية الليبية	٣	٢٠,٢	١٥	٤٥	٧	١,٤	٥	٥٥	٦	٢٩	١١
قطر	٤	١٨,٤	١٧	٣٥	٩	٢,٠	٨	٥٠	٨	٤	١٨
المملكة العربية السعودية	٥	٢٢,٤	١٢	١٨	١٤	١,٨	٦	٤٨	١٠	٦٢	٧
الترتيب المتجمع	١		٤		٣		٣		٣		٤
٢ ـ الطبقة الثانية (الميسورون)											
عمان	٦	٢٤,٩	٨	٢٠	١٣	٢,٠	٨	٤٩	٩	١٣	١٦
البحرين	٧	٢١,٤	١٣	٥٠	٦	١,٣	٤	٥٥	٦	٢	١٩
العراق	٨	٢٤,٠	١٠	٢٦	١٢	١,٣	٤	٥٥	٦	١٨٨	٣

لبنان	٩	٢٨,٠	٣	٨٨	١	٠,٨	٢	٦٥	٢	١٧	١٤
الجزائر	١٠	٢٥,٠	٧	٣٥	٩	١,٣	٤	٥٦	٥	٧٦	٥
الترتيب المتجمع	٢		٣		٢		٢		٢	٢٩٦	٣
٣ ـ الطبقة الثالثة (مناضلو الوسط)											
الجمهورية العربية السورية	١١	٢٥,١	٦	٥٣	٥	١,٣	٤	٥٧	٤	٢٢٨	٢
تونس	١٢	٢٦,٠	٤	٥٥	٤	١,٢	٣	٥٨	٣	٣٠	١٠
الأردن	١٣	٣٠,٤	١٤	٥٩	٣	١,٣	٤	٥٦	٥	٦٨	٦
المغرب	١٤	٢٥,٠	٧	٢٨	١٠	١,٣	٤	٥٥	٦	٨٥	٤
الترتيب المتجمع	٣		٢		١		١		١		٢
٤ ـ الطبقة الرابعة (الفقراء)											
اليمن	١٥	٢٨,٣	٢	١٣	١٦	١,٩	٧	٤٧	١١	٤٠	٩
اليمن الديمقراطية	١٦	٢٥,٩	٥	٢٧	١١	١,٩	٧	٥٠	٨	٢٢	١٣
مصر	١٧	٣٣,٥	١	٤٤	٨	١,٣	٤	٥٤	٧	٣٤٥	١
السودان	١٨	٢٤,٦	٩	٣٠	١٣	١,٩	٧	٤٦	١٣	٥٢	٨
موريتانيا	١٩	٢٤,٠	١٠	١٧	١٥	٢,٢	٩	٤٦	١٢	١٥	١٥
الصومال	٢٠	٢٥,٠	٧	٥٠	٦	٢,٠	٨	٤٣	١٣	٤٠	٩
الترتيب المتجمع	٤		١		١		٤		٤	٥١٤	١

(أ) البيانات رتبت تنازليا حسب ترتيب النصيب الفردي من الناتج القومي الاجمالي .

المصدر : احتسب من : المصدر نفسه ، ص١٢٨ ـ ١٧١ ؛

Institute for Strategic Studies (ISS), *The Military Balance, 1977/1978* (London: ISS, 1979), pp. 34-42,

ومصادر عربية وأجنبية متفرقة .

ولدى فحصنا للعناصر الأخرى، التي ينطوي عليها التقسيم الطبقي العربي، فإننا نجد أن مفهوم «عدم اتساق المكانة» يفيدنا الى حد كبير (بقدر ما سنجد فائدة كبيرة أيضاً في مفهوم «التنمية المشوهة»). وثمة مقارنة في الجدول ٥ ـ ٢ بين الأقطار العربية على أساس عدد من المؤشرات التي تتساوى بشكل مبدئي مع معايير المهنة، والتعليم، وأسلوب الحياة، والسلطة في دراسات التصنيف الطبقي داخل المجتمعات. وفي العمود الأول من ذلك الجدول، نشير الى ترتيب بلدان كل شريحة طبقية على أساس بُعْد الناتج القومي الاجمالي الذي سبقت مناقشته. ولسوف يلاحظ حينئذٍ، أن البلدان العربية، التي رتبت في اعلى القائمة على أساس الناتج القومي الاجمالي للفرد، لا تحوز المكانة نفسها، بصفة عامة، على أساس مؤشرات أخرى للمكانة الاقتصادية الاجتماعية. ولسوف يلي هذا، تعليقات موجزة تتناول كل مؤشر من هذه المؤشرات.

١ ـ مشاركة العمل في النشاط الاقتصادي

سبقت (في الفصل الثاني) مناقشة نسبة المشاركة الاقتصادية، لسكان كل بلد عربي، في قوة العمل في هذا البلد، بيد أننا نستخدمها هنا، بوصفها مؤشراً عاماً أو مبدئياً للامكانات الاجتماعية للاستخدام المثمر، ولتحقيق الانتاجية. ومن الواضح أن الطبقة الأولى من حيث الثراء أو الناتج القومي الاجمالي ليست الأولى على الاطلاق على هذا المؤشر أو المعيار، فالترتيب المتجمع للبلدان الخمسة الغنية الداخلة في هذه الشريحة الطبقية تضعها في أدنى القاع من حيث نسبة مشاركة السكان الوطنيين ضمن قوة العمل. على أن انخفاض المشاركة قد يكون دالا على وجود مزيد من الأطفال في المدارس، أو على قلة عدد النساء الداخلات ضمن قوة العمل. وقد يشير الى ارتفاع معدلات المواليد الذي يزيد من نسبة السكان الذين لم يبلغوا سن العمل. ولا ريب في أن بعضاً من هذه العوامل، أو كلها ينطبق على حالة البلدان العربية الغنية (الطبقة الأولى) لكن انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية، بوصفه عنصراً من عناصر المكانة، يمثل عاملا سلبياً. انه يعني نقص معدل «الاعتماد» على السكان الوطنيين الذين يؤدون عملاً منتجاً، أو يعني ما هو أسوأ وهو الاعتماد على قوة العمل الوافدة من الخارج. كذلك فإذا ما عرفنا «القوة» بأنها عكس «الاعتماد على الآخرين» (مثلاً قوة «أ» على «ب» تساوي اعتماد «ب» على «أ»)، فحينئذ يعكس انخفاض معدل المشاركة ارتفاعاً في مدى الخضوع للعوامل الخارجية والتأثر بها في أكثر من مجال.

وعلى خلاف الشريحة الطبقية الأولى (الأغنياء)، نلاحظ من الجدول ٥ ـ ٢ أن أعلى معدلات المشاركة تقوم في البلدان العربية الفقيرة. وقد يكون في ذلك دالة على مشاركة

النساء والأطفال (برغم أن النسبة عادة ما تحتسب للسكان الذين تجاوزوا الفئة العمرية ١٠ - ١٥). ثم اننا نجد الطبقتين الثالثة والثانية يتبع بعضهما بعضاً بهذا الترتيب وفق المؤشر عينه. بتعبير آخر، يبدو كأنه كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، انخفض معدل مشاركته الاقتصادية والعكس بالعكس. ثمة بعض الاستثناءات هنا أو هناك، ولكن الملاحظة في مجموعها صحيحة. إننا نكرر القول بأن هذه العلاقة المعكوسة بالذات (بين الناتج القومي الاجمالي، ومعدل المشاركة الاقتصادية) داخل كل من البلدان العربية ثم بينها وبين بعضها البعض هو الذي: (أ) أطلق عقال نظام الهجرة داخل الوطن العربي و(ب) شكّل النظام الطبقي العربي الراهن بكل ما يعتريه من تشوهات. بتعبير آخر، فإن البلدان الفقيرة (الطبقة الرابعة) التي تعتمد على تدفق الأموال (على شكل تحويلات أو معونات مباشرة) من البلدان الغنية، تمتلك حقاً آلية للتوازن لأنها تجعل من الاعتمادية طريقاً ذا اتجاهين في النظام الاجتماعي العربي الجديد. فبقدر ما يحتاج الفقراء العرب الى أموال من أغنياء العرب، بقدر ما يحتاج هؤلاء الأغنياء الى سواعد فقراء العرب.

وإذا كنا قد حاولنا تأكيد واقع التشوهات التي أصابت نظام التقسيم الطبقي العربي، فليس معنى ذلك غياب عناصر اتساق المكانة في حالات كثيرة. حقيقة أن هناك حالات ارتباط سلبية متناقضة، بين عنصر الثروة وغيره من عناصر المكانة القطرية في الوطن العربي. ولكن هذه التشوهات هي سائدة بالدرجة الأولى في حالة الشرائح الأعلى والأدنى من هذا النظام الطبقي.

أما في وسط هذا النظام، فهناك درجة أعلى من الاتساق بين معظمها، إن لم يكن كل، العناصر التي تقوم عليها المكانة. ويصدق هذا بصفة خاصة في حالة الطبقة الثالثة (مناضلو الوسط). ذلك أنه اذا أعطينا جميع أبعاد المكانة وزناً متساوياً (وهي أبعاد الناتج القومي الاجمالي، والمعدل الاقتصادي للمشاركة، والتعليم، وفرص الحياة، والقوة العسكرية)، فإن أعضاء هذه الشريحة الطبقية سيتصدرون أعلى القائمة كلها. إن ترتيبهم الاجمالي سيضعهم في المركز الأول وفق ثلاثة من المؤشرات الستة.

٢ - مؤشر التعليم

استخدمنا معدل الالمام بالقراءة والكتابة بوصفه مؤشراً للعنصر التعليمي للمكانة القطرية. كان يمكن، بمزيد من البيانات الأفضل والأوثق استخدام مؤشر أكثر حساسية في هذا المجال. ورغم بدائية مؤشر الأمية الا انه يعكس تشوهاً بارزاً في النظام الطبقي العربي الراهن. فباستثناء الكويت التي تأتي في المركز الثاني بين البلدان العربية

العشرين ، نجد أن بقية أعضاء الشريحة الطبقية الغنية يسجلون ترتيباً منخفضاً على مؤشر التعليم. فالمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة تأتيان مثلا في المركز الرابع عشر بالنسبة لمعدلات الالمام بالقراءة والكتابة ، برغم ارتفاع متوسط الدخل الفردي فيهما . ولقد كان أعلى الأقطار العربية في مؤشر التعليم هو لبنان (الطبقة الثانية) ، يليه في ذلك الكويت (الطبقة الأولى) ، ثم الاردن وتونس وسورية (الطبقة الثالثة) . وحتى بعض الفقراء يأتون في مرتبة تعليمية تسبق معظم الأغنياء . ومن هنا نجد الصومال ، وهي أفقر الفقراء تأتي في المركز السادس ، سابقة في هذا أربعة من أغنى البلدان . ومصر أيضاً وهي بين الفقراء تأتي في المركز الثامن من حيث الالمام بالقراءة والكتابة ، سابقة ثلاثة من أغنى البلدان العربية المنتمية الى الشريحة الطبقية الأولى .

بيد أننا لو أخذنا بالترتيب الاجمالي لكل أقطار الشريحة الطبقية الثالثة (مناضلو الوسط) مجتمعين ، فلسوف نجدها في الصدارة من الناحية التعليمية تتبعها في ذلك الشريحة الثانية (الميسورون) ، ثم الشريحة الأولى (الأغنياء) ، وأخيراً الشريحة الطبقية الرابعة (الفقراء) . بتعبير آخر ، إن الثراء لا يعني بالضرورة أنه سينجر تعليمياً . ولكن الفقر ينتج عنه بالضرورة أثر مثبط للانجاز التعليمي . ان أغنى بلد وهو الكويت ، الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث التحصيل التعليمي ، يشهد بأن الثروة يمكنها مع مرور الزمن أن تنجز شيئاً في مجالات أخرى من الانجاز الانساني . بالقدر نفسه ، فإن أفقر بلد عربي ، وهو الصومال الذي يأتي في مرتبة متقدمة نسبياً تعليمياً (المرتبة السادسة) ، يدل بدوره على أن بالإمكان تحقيق الكثير رغم الفقر . ثم تأتي ليبيا عقب الكويت بين الأغنياء ، وتنهج اليمن الديمقراطية على خطى الصومال بين الفقراء لتسلكا معاً السبيل نفسه .

٣ ـ مؤشر فرص الحياة

إن أحد مقاييس الرفاهية يتمثل في التخفيف من البؤس الانساني . ومن بين أوجه البؤس هذه نجد المرض والموت المبكر . إن الثروة تفقد جزءاً كبيراً من معناها اذا لم تعمل على التخفيف من البؤس الانساني والمعاناة البشرية . وعلى هذا فقد اخترنا مؤشرين لكي نرى كيف يتفاعلان مع مؤشر الثروة وهما : معدل الوفيات الخام ، والأجل المتوقع للحياة . وفي العمودين ٤ و٥ من الجدول ٥ ـ ٢ ، تم ترتيب البلدان العربية العشرين على أساس هذين المؤشرين . ومرة أخرى فإن الكويت تنفرد بكونها البلد الوحيد بين أعضاء الطبقة الأولى الذي يتصف بإتساق كامل بين ثروته من ناحية وبين مؤشري فرص الحياة من ناحية أخرى . وهو بهذا يمثل الحالة الوحيدة حتى الآن التي تمت في ظلها ترجمة كاملة

للثروة الآتية من « باطن الأرض » (وهي النفط) لكي تصبح « رفاهية » لمن يعيشون فوق هذه الأرض من مواطنين. وقد تقتفي البلدان النفطية الأخرى أثر الكويت في المستقبل. ولكن حتى الآن فإن بلدان الطبقة الأولى من حيث الثروة تأتي ، في مجموعها ، في المركز الثالث بين الطبقات الأربع للبلدان العربية. وهذا يمثل في الوقت الحالي أحد أوجه التضارب والتشوه الصارخة في النظام الطبقي العربي.

وكما هو الحال في التعليم ، فإن الطبقة التي تتسق فيها الثروة مع فرص الحياة ومؤشراتها على أكمل وجه ليست هي الطبقة الغنية ، ولا حتى الميسورة ، ولكنها الطبقة الثالثة ، التي تضم مناضلي الوسط ، الذين يشملون فيما بينهم سورية وتونس والأردن والمغرب. ويتلوها في هذا المضمار ، البلدان التي تندرج تحت الطبقة الميسورة (الثانية).

ومرة أخرى ، إن الثروة لا تمثل ضمانة للانجاز ، في حقل الرفاهية ولكن الفقر هو عامل سلبي أكيد يحول دون التمتع بفرص الحياة. فأعضاء الطبقة الرابعة (الفقراء) جاءوا في أسفل القائمة كمجموعة ، رغم أن مصر تعتبر استثناء بارزاً في هذا الصدد. وبتعبير آخر ، فثمة تضارب أكثر بين الفقر وغيره من مؤشرات الرفاه أكثر من ذلك الاتساق بين الثروة وهذه المؤشرات على صعيد الوطن العربي. والفقر بطبيعة الحال يمثل بحد ذاته أحد وجوه البؤس والمعاناة البشرية.

٤ ـ مؤشر القوة العسكرية

ثمة رابطة تصل بالضرورة ما بين قضيتي الثروة والأمن ، على نحو ما رأينا لدى مناقشتنا لاحدى أزمات المملكة العربية السعودية في الفصل الرابع. على أن عدم الاتساق بين القدرة المالية والقدرة العسكرية لا يمثل مصدراً للخوف تشعر به البلدان المعنية فقط ، ولكنه أيضاً مصدر لتوتر محتمل داخل النظام العربي الشامل ، فضلاً عن مجمل النظام الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط (الذي يشمل دولاً غير عربية مثل ايران واسرائيل فضلاً عن نفوذ القوى الكبرى في العالم). كذلك فحقيقة أن المنطقة ظلت لعدد من السنين وما زالت تمثل العميل رقم ١ في مشتريات السلاح ، هي مؤشر آخر على عمق الترابط بين الأمن والثروة[٤٠].

---

(٤٠) فيما يتعلق بنظم التسليح والانفاق العسكري في المنطقة ، انظر:

Alvin Cottrell and Frank Bray, *Military Forces in the Persian Gulf, Washington Papers,* no. 60 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications; Georgetown University, Center for Strategic and International Studies, 1976); =

لقد حاولنا معالجة موضوع «القوة العسكرية» من خلال مؤشر عام، هو حجم القوات المسلحة في كل بلد عربي. إن هذا المؤشر لا يأخذ بالطبع في اعتباره أنواع الأسلحة والنظم الحربية، ونوعية التدريب، والمذاهب العسكرية المتبعة، والروح المعنوية للقوات المسلحة في كل من البلدان المعنية. ومع تسليمنا بأهمية تلك الاعتبارات، فقد آثرنا، كما في سائر عناصر المكانة القطرية، أن نستخدم هذا المؤشر البسيط العام. ويبين العمود الأخير من الجدول ٥ ـ ٢ تصنيف الأقطار العربية حسب حجم القوات المسلحة في كل منها. ونلاحظ على الفور أن أغنى بلدان المنطقة وأكثرها ثراء هي أضعف البلدان العربية من حيث القوة العسكرية. فالجدول يكشف عن علاقة سلبية تماماً بين القدرة المالية والقوة العسكرية، وذلك أمر يدعو الى القلق الشديد. إن الضعف العسكري لأغنى الأقطار العربية يؤدي الى زيادة تأثرها بالعوامل الخارجية، ويجعلها دائماً مستهدفة، ويضع ثرواتها نفسها في حال من التهديد المستمر كذلك فإن اعتمادها على القوى الخارجية لحماية نفسها ضد قوى خارجية أخرى، لا يضاهيه الا اعتمادها على الأيدي العاملة الوافدة اليها من خارج الحدود. وكلا مظهري الضعف هذان يستقيان أصولهما بطبيعة الحال من واقع الضعف الهيكلي نفسه ألا وهو ضآلة حجم القاعدة الديموغرافية في تلك الأقطار.

وتأتي الشريحة الطبقية الرابعة (الفقراء)، بحكم وجود مصر في وسطها، في أعلى المراتب من حيث القوة العسكرية. وتليها في هذا المضمار الشريحة الطبقية الثالثة (مناضلو الوسط)، ثم الشريحة الثانية (الميسورون). ويعني هذا وجود ارتباط عكسي بين الثروة المالية والقوة العسكرية داخل النظام العربي. إن الأطراف التي ترتفع مرتبتها عسكرياً، هي نفسها التي تدنو مرتبتها من حيث الثراء. هذه الحقيقة تعكس الى حد ما، طبيعة مؤشر (القوة) الذي اعتمدنا عليه والذي يتمثل في حجم القوات المسلحة المتوافرة في هذا القطر وذاك. ان أدنى شريحتين هما أكثر المجموعات العربية ازدحاماً بالسكان، إذ تشملان أكثر من ٧١ بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي، وذلك على خلاف المجموعتين الأوليين اللتين لا تضمان سوى أقل من ٣٠ بالمائة من مجموع السكان. إن هذا التفاوت السكاني الهائل يكمن بلا شك وراء مدى قدرة البلد المعني على بناء

= محمود عزمي «مواجهة التغير في ميزان القوى العسكري العربي الاسرائيلي،» المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ١٨ (آب/أغسطس ١٩٨٠)، ص٨٨ ـ ١٤٤، و

J.T. Cummings, H.G. Askari, and M. Skinner, "Military Expenditures and Manpower Requirements in the Arabian Peninsula," *Arab Studies Quarterly*, vol.2, no. 1(Winter 1980), pp. 38-49.

جيش كبير الحجم. المهم أن أغنياء الوطن العربي يمكن أن يكونوا موضع ابتزاز فقراء الوطن العربي من ناحية القوة البشرية، سواء في حالة العمل وفي حالة الحرب. كما أن الفقراء العرب يعتمدون على الأغنياء العرب للحصول على المعونات المالية وعلى التحويلات النقدية من مواطني هؤلاء الفقراء الذين يعملون عند الأغنياء. إن الموقف هنا هو أشبه بالتفاضل والتكامل اللذين يحكمهما التوتر والتحفز من جانبي معادلة الاعتمادية المتبادلة. إن الشريحة الثالثة (مناضلو الوسط) في الهرم الطبقي العربي قد أتت في المرتبة الأولى على مؤشرات ثلاثة، وفي المرتبة الثانية على مؤشرين، وفي المرتبة الثالثة على مؤشر واحد. ويعني هذا أنه لا توجد تناقضات صارخة في المراتب التي سجلتها بلدان تلك المجموعة ككل على المؤشرات الستة. إن مؤشرات النمو في هذه البلدان، تبدو أكثر توائماً واتساقاً في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، أي أن هناك قدراً عالياً من التنمية المتوازنة. وفي ضوء حقيقة أنه لا يوجد بين اعضاء هذه الشريحة (سورية، تونس، الاردن والمغرب) أي منتج أو مصدِّر رئيسي للنفط، فإن مقدرة هذه البلدان على الانعتاق من ربقة «الفقر» هو أمر ذو دلالة. فهو يعني وجود قوى اجتماعية دينامية أصيلة قادرة على التنمية. بيد أن هذه الملاحظة لا ينبغي أن توحي بأن هذه التنمية خالية من المشكلات. كما أنها لا تعني الغياب الكامل لأثر العوامل الخارجية عن هذه المعادلة الانمائية في البلدان الأربعة. إن جميع هذه البلدان، على سبيل المثال، تملك قوة عمل في الخارج، كما أنها من بين الأطراف المستفيدة والمستقبلة للمعونات العربية والأجنبية. إن هذه البلدان قد قامت بأداء أفضل من معظم شقيقاتها من دول الشريحة الرابعة، على مؤشرات المكانة القطرية التي استخدمناها ولأن العوامل الخارجية نفسها الايجابية والسلبية المؤثرة على المجموعة الرابعة هي نفسها التي تؤثر على بلدان الشريحة الثالثة، فلا بد من التنويه بالفارق في الأداء ولا بد من أن يسجل لها بالثناء. يبقى أن نقول أن الاختناقات والعقبات الانمائية بهذه البلدان تكمن في الساحة الاجتماعية السياسية. إن معظم التوترات الداخلية التي نشأت في هذه البلدان الشريحة الثالثة ترجع في رأينا الى أن بطء عملية التحول الديمقراطي أو الى التعاون الطبقي الصارخ وما يتصل بقضايا العدالة الاجتماعية الاقتصادية. ولكن هاتين المشكلتين لا تقتصران على أقطار هذه الشريحة بل تشمل جميع الأقطار العربية بغير استثناء، على نحو ما سنراه لاحقاً.

وتشهد الطبقة الثانية (الميسورون)، من جانب آخر، نفس مظاهر عدم إتساق المكانة نفسها. ان الترتيب الجماعي للبلدان الخمسة التي تشملها هذه الشريحة الطبقية جعلتها في المكانة الثانية أو الثالثة على كل من المؤشرات الستة التي استخدمناها. على أن

التباينات الداخلية ضمن هذه المجموعة من الأقطار ، أوسع مما شهدناه بين أقطار الشريحة الطبقية الثالثة . ومع ذلك فإن درجة عدم الاتساق في المكانة بين أقطار الشريحة الثانية لا يزال أقل بكثير من درجة عدم الاتساق الذي يعد علماً على الطبقة التي نلاحظها في الشريحة العليا عن قمة الهرم الطبقي أو في الشريحة الدنيا عند قاعدته . ان أربعة من الأقطار الخمسة (عُمان ، البحرين ، العراق والجزائر) في الشريحة الثانية هي أقطار منتجة ومصدّرة للنفط . ولكنها عمدت ، أكثر من غيرها ، الى وضع هذه الميزة النسبية في خدمة عملية التنمية بشكل أكثر تنوعاً وأشد توازناً . ومع ذلك فهذه البلدان الخمسة جميعاً تعاني مشكلة الشرعية . فثلاثة منها شهدت في واقع الأمر عدة صراعات داخلية خطيرة . كما أن طول أجل حكم الحزب الواحد في بعضها واجهاض التجربة الديمقراطية في البعض الآخر لأمر يهدد بقلاقل واضطرابات داخلية . لكن كما قلنا في السابق ، فهذه مشكلة لها طابعها العام بالنسبة لجميع الأقطار العربية بغير استثناء في الوقت الحالي .

من ناحية أخرى إن الشريحتين الطبقيتين الثالثة والثانية تحتويان قدراً أقل من أوجه التشوه والتضارب ، وعلى قدر أكبر من الاتساق والتجانس فيما بين الأبعاد المختلفة للمكانة القطرية ، هذه الحقيقة لا بد من أن تنطوي على دلالات لها مغزاها بالنسبة للنظام العربي الجديد . هاتان المجموعتان تضمان معاً تسعة أقطار ، ويبلغ مجموع السكان فيهما ٦٧ مليون نسمة ، كما أن الناتج القومي الاجمالي المتجمع لهما يصل الى ٦٧ مليار دولار سنوياً ، فضلاً عن أن القوة العسكرية المتجمعة لديهما تصل الى ٧٠٧ آلاف جندي . بتعبير آخر تمثل الشرعيتان معاً ٧٧ بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي ، و٤٦ بالمائة من ناتجه القومي الاجمالي ، و٥٢ بالمائة من مجموع قواته المسلحة . لذلك يمكن القول أن هاتين الشريحتين تمثلان قطب الرحى ، في توازن النظام العربي بأكمله . فهما تفوقان الأغنياء من ناحية الناتج القومي الاجمالي ، وتفوقان الفقراء من ناحية عدد السكان والقوة العسكرية . لكن محاولة الابقاء على النظام العربي ، في حال من التوازن باستخدام أعضاء هاتين الشريحتين ، إنما يفترض بطبيعة الحال ، قدرة هذه البلدان على التنسيق بين سياساتها ، وهذا افتراض من الصعب على أي مراقب أن يخاطر بطرحه في اطار الأوضاع الراهنة لشؤون الوطن العربي والشرق الأوسط .

لكن هذا التحوط لا يستبعد في الوقت نفسه دور التوازن الذي يمكن لبلدان عربية منفردة أن تقوم به في كل اقليم من أقاليم الوطن العربي . فبسبب غلبة أوجه الاتساق في المكانة بين أقطار الطبقتين الثانية والثالثة ، يمكن لعدد من أعضاء هاتين الطبقتين أن تلعب دور القوى الاقليمية العظمى . فالعراق والجزائر من الطبقة الثانية (الميسورون) وسورية والمغرب من الطبقة الثالثة لديها من الامكانات الذاتية ما يجعلها قادرة على

أداء مثل هذه الأدوار . أما المرشحان الآخران ، وهما مصر والعربية السعودية ، فإنهما يقاسيان في الوقت الحاضر ومن أوجه عدة من تشوهات المكانة ، على نحو ما رأينا بوضوح . لكن على فرض إمكانية الجمع بين ما يتوافر لهذين البلدين من موارد بشرية ومالية ، وهو ظرف بدا ، ممكن التحقيق لفترة قصيرة في بدء السبعينات ، فإن بوسعهما أن يلعبا معاً دور « المايسترو » بالنسبة للنظام الاجتماعي العربي ، وهو دور يبحث عنه النظام العربي ، وهو في أمس الحاجة إليه . إن العراق ، وسورية ، والجزائر ، والمغرب ، كلها تتمتع بأعداد كبيرة من السكان، وبقواعد اقتصادية متنوعة ، وبقوة عمل نامية متطورة في السلكين المدني والعسكري . كما أنها تتمتع فيما بينها ، على نحو ما رأينا آنفاً ، بمزيد من الاتساق الشامل من حيث المكانة التي تتبوأها . لكن دور كل من هذه الأقطار بوصفها قوى اقليمية فعالة ، إنما يتطلب شروطاً لأزمة أخرى . من بين هذه الشروط ، ضرورة تسوية المنازعات « الثنائية » الناشبة فيما بينها (سورية والعراق ، الجزائر والمغرب) . أما الشرط الثاني ، فهو ضرورة احداث التكامل بين الجهود الاجتماعية الاقتصادية ، التي تبذلها هذه الأقطار في مجال التنمية ، من خلال نزوع أصيل من جانب هذه الأطراف تجاه الأخذ بتنمية سياسية أيضاً . إن هذا الجانب من جوانب التنمية يعني مزيداً من المشاركة في العملية السياسية بواسطة التكوينات الاجتماعية الحديثة التشكيل (كالطبقة المتوسطة الجديدة والطبقة العاملة في المدن) فضلاً عن بعض الفئات الاجتماعية الأقدم ، والتي طال حرمانها (مثل الأقليات العرقية) .

رابعاً : التقسيم الطبقي داخل الأقطار العربية

تناولنا في هذا الفصل الأقطار العربية ،كما لو كان كل منها بأكمله عضواً في طبقة أو شريحة طبقية اجتماعية اقتصادية . ولقد كان التركيز في هذا المجال على جوانب الاختلاف والتباين فيما بين الأقطار أو مجموعات البلدان العربية المختلفة . بيد أننا لم نقل سوى النزر اليسير ، عن التباين الاجتماعي داخل حدود كل مجتمع قطري منها . ولا ينبغي في هذا المجال ، أن يترك القارىء ، ولديه انطباع بأن ليس هناك ، فقراء داخل البلدان العربية الغنية ، أو أنه لا يوجد أغنياء ضمن حدود البلدان العربية الفقيرة . فالواقع يشهد ، بطبيعة الحال ، انه بقدر وجود تقسيم طبقي عربي اقليمي حاد ، فثمة نظام طبقي ، على الدرجة نفسها من الحدة ، في داخل كل بلد عربي . وكما أن هناك مصادر للتوتر ، بسبب هذا النظام الطبقي الذي يقسم الأقطار العربية ، هناك أيضاً أكثر من مصدر للتوتر ، داخل كل قطر منها . إن هذين النظامين ، من التقسيم الطبقي ، النظام القطري والنظام القومي ، مترابطان أوثق الأرتباط مع بعضهما البعض . وكأن ثمة علاقة جدلية متبادلة

بين النظامين، من حيث الديناميات التي تحرك أياً منهما، وكذلك الآثار المترتبة عليها.

ومما يؤسف له أنه لا تكاد توجد أي بيانات عن توزيع الدخل، في اطار كل قطر عربي. وما يتوافر بين أيدينا في أحوال قليلة، لا يتجاوز مسوحاً لميزانيات الأسر، تعكس فحسب النصيب النسبي لهذه الأسر من الاستهلاك على أساس نسب مئوية للقطاعات المختلفة من السكان(٤١). وقد لجأ البعض إلى هذه المسوح على الرغم من القصور الحاد الذي تعانيه، ولعدم وجود مسوح أو بيانات أفضل منها. انها تعتبر مؤشرات أولية حول شرائح توزيع الدخل. وبدلاً من محاولة عرض هذه الدراسات (وبعض منها من وضع كاتب هذه السطور) فإننا نحيل القارىء المهتم الى هذه الدراسات عينها(٤٢). وسوف نقتصر على اعطاء نظرة عامة موجزة لها جانبها التاريخي، وجانبها الانطباعي، بالنسبة لتطور التكوينات أو التشكيلات الاجتماعية في البلدان العربية المختلفة(٤٣).

منذ القرن التاسع، وحتى القرن التاسع عشر، ظل المجتمع العربي ككل، وعلى صعيد معظم أجزائه، منقسماً بصورة عامة الى طبقتين اثنتين. كانت الطبقة العليا، التي تألفت من نسبة مئوية صغيرة من مجموع السكان، تشمل نخبةً مركزيةً (خلافة أو سلطنة أو امارة)، كما تضم من يرتبط بهذه النخبة الحاكمة، من ممثلين في الأقاليم، أو من حلفاء (الوالي، نائب السلطنة، الحاكم، البيك، الداي... الخ)، ثم ضباط الجيش وعلماء الدين، والقضاة والطبقة العليا من موظفي الحكومة (من أرباب الدواوين والكتاب)، فضلاً عن كبار التجار. أما الطبقة الدنيا، وكانت هي الغالبية العظمى من السكان، فكانت مكونة من أرباب الحرف في المدن، والفلاحين في الأرياف. من ناحية أخرى، عاشت قبائل البدو على هامش هذا النظام الطبقي، دون أن ترضخ كلياً لسلطة الحكومة

---

(٤١) توجد هذه المسوح لميزانيات الأسرة بالنسبة لمصر والأردن والعراق والسودان.

(٤٢) استخدمها مثلاً:

Amin, *Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries.*

واستخدمها أيضاً أمين. في:

"Social Mobility and Income Distribution," in: Robert Tignor and Gouda Abdel-Khalek, eds., "Income Distribution in Egypt," (forthcoming).

(٤٣) هذه النظرة الشاملة تقوم على أساس دراسة سبق أن أجراها المؤلف، انظر: سعد الدين ابراهيم، «الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية،» في: لبيب شقير، اشراف، «الوحدة الاقتصادية العربية،» (يصدر قريباً عن مركز دراسات الوحدة العربية). وقد صدر جزء من هذه الدراسة تحت نفس العنوان في: **الفكر العربي**، السنة ٢، العددان ١١ - ١٢ (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٧٩).

المركزية[٤٤]. في غضون تلك القرون العشرة، تغيرت الطبقة العليا، من حيث تكوينها البشري (من المسلمين العرب الى المسلمين من غير العرب) كما تبدلت ولايتها الاقليمية (من حكومة مركزية، الى حكومات أقاليم، الى ولايات محلية، الى امبراطورية مركزية مرة أخرى... الخ) وحدث ذلك عدة مرات. ولقد اتسم صعود وسقوط الأسر الحاكمة بدورة منتظمة متكررة أوحت للمفكر العربي ابن خلدون بأن يخرج علينا بنظريته الشهيرة في فلسفة التاريخ، في أثناء حياته في القرن الرابع عشر[٤٥]. ولكن، على الرغم من التغير الدائب في هذه التركيبة البشرية، وفي الولاية التشريعية، فإن الوظائف الاجتماعية السياسية، التي أنيطت دوماً بالطبقة العليا، ظلت دون تغيير، تماماً كما لم يطرأ أي تغيير على العلاقة بين هذه الطبقة، وبين الطبقة الدنيا في المجتمع العربي.

---

(٤٤) لكن كان هناك تباينات أيضاً داخل التقسيمات الطبقية العريضة في غالب الأحيان. لمزيد من الاطلاع على هذه النقطة، انظر:

Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963).

وبالنسبة لمنطقة المغرب (الجزائر، تونس والمغرب)، انظر:

Elbaki Hermassi, *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study* (Berkeley, Los Angeles: University of California Press, 1972).

(٤٥) طرح ابن خلدون ظاهرة الدورة أو صعود وانهيار الممالك على أساس أنها تبدأ بقبيلة غازية أو فاتحة يحدوها شعور قوي بالتماسك القبلي أو ما أسماه ابن خلدون **العصبية**. تتحرك هذه القبيلة من البادية أو الصحراء إلى حيث تفرض سلطانها في المدن، فتقوض بذلك أركان نخبة حاكمة منهارة وتقيم سلطتها الجديدة هناك. ويضيف ابن خلدون أن أول جيل ينشأ بعد الاستيلاء على السلطة يحتفظ بالعصبية وبما ورثه عن البادية من تماسك وخشونة. أما الجيل الثاني من هذه الأسرة القبلية الحاكمة فهو يستجمع أسباب السلطة ويشرع في عمليات البناء، بقدر أقل من العصبية وتماسكها. الجيل الثالث يتسم برعايته للآداب والفنون ولأشكال أرقى من الثقافة ومن ثم يبدأ في التمتع بحياة الدعة والترف في حين أن عصبيته تبدأ في التحلل والانهيار. ثم يأتي الجيل الرابع الذي يكون قد ولد بين أحضان الترف والجواري وينغمس بكليته في غماره. ويكون الولاة الحاكمين في هذا الجيل في غاية الضعف والخور ولا يكادون يستندون إلى أي نوع من العصبية. عند هذه النقطة تبدأ قبيلة أخرى في التحرك من الدواخل وقد انطلقت عن عصبية كاسرة قوية فتقوض أركان حكم هذا الجيل الرابع وتستولي على السلطة؛ ومن ثم يكون ذلك إيذاناً بدورة جديدة وطور جديد في حياة الأمم والممالك... وهكذا. للاطلاع على عرض كامل لآراء ابن خلدون، انظر:

Ibn Khaldun, *Prolegomenon: An Introduction to History*, trans. Franz Rosenthal (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967).

وهناك عدة طبعات عربية للمقدمة صدرت في القاهرة وتونس.

ومع حلول القرن التاسع عشر، بدأ هذا الهيكل الطبقي في التغير بشكل عضوي نتيجة عوامل عدة، من بينها تغلغل النفوذ الغربي في أقطار الوطن العربي، والمحاولات التي بذلتها القوى المحلية لمقاومة هذا الاختراق الأجنبي. وهنا قد يكون مهماً أن نلحظ وجود فواصل زمنية في تغير الهياكل الطبقية ما بين منطقة في الوطن العربي ومنطقة أخرى. فبلدان الحزام الشمالي العربية، التي يطل معظمها على البحر الأبيض المتوسط، شهدت التغير قبل بلدان الحزام الجنوبي من المنطقة العربية بفترة تراوح بين خمسين ومائة عام على الأقل. من هنا يحق لنا أن نتعامل مع كل من هاتين المجموعتين على حدة.

١ - الحزام الشمالي للوطن العربي

أهم تغيير طرأ على الهيكل الطبقي في الحزام الشمالي من الوطن العربي، تمثل في النشوء التدريجي لـ «طبقة متوسطة» ولـ «طبقة عمالية» تعيش في المدن. إلا أن حجم هاتين الطبقتين، بقي محدوداً، فلم يصل مجموعهما معاً الى ما يزيد على ١٥ بالمائة من مجموع السكان في أي بلد عربي، خلال الفترة الفاصلة بين منتصف القرن التاسع عشر، ومنتصف القرن العشرين. ثم بدأت «الطبقة البورجوازية الجديدة» كما يسميها بعض الكتاب[٤٦] تلعب دوراً متزايداً ومهماً على الساحتين الاجتماعية والسياسية على الرغم من حجمها المحدود. لقد تحدر أعضاء هذه الطبقة، من أصلاب كبار ومتوسطي التجار ومن أعيان الأرياف إنما تميز هؤلاء عن آبائهم، وأسلافهم، بما حصلوه من تعليم مدني حديث، ومن مهن عصرية مارسوها، فضلاً عما تميزوا به من نظرة عصرية الى الأمور. وبفضل تعليمهم الحديث، انخرطوا في مهن مختلفة (أطباء ومحامين ورجال أعمال). بل أن منهم، من حاول الدخول في مضمار الصناعة، على نحو ما فعل نظراؤهم في الغرب (كما هي حالة طلعت حرب مثلاً في مصر وأصحاب الشركة الخماسية في سورية). ومن ناحية منطلق هذه الطبقة البورجوازية الجديدة، فهو ينبثق أساساً من الأفكار الحديثة التي تبنتها. لقد تشبعت هذه الطبقة باتجاهات قومية ووطنية وتقدمية. لقد كانت ساخطة على السيطرة الأجنبية على اقدار بلادها، وناقدة للنخبة التقليدية الحاكمة في وطنها (الممثلة في الطبقة العليا القديمة): إما لأنها سلمت قياد البلاد للمحتل الأجنبي، أو أنها قد فشلت في مقاومته، أو تحالفت واياه. وبالقدر نفسه شرعت هذه الطبقة الوسطى الجديدة، في تبني وطرح أفكار جديدة أيضاً، عن الليبرالية والاصلاح الاجتماعي والديمقراطية. لقد كانت

---

(٤٦) تعبير «الطبقة الوسطى الجديدة» قال به لأول مرة Manfred Halpern في عام ١٩٥١ ثم عمد إلى تطويره وطرحه بشكل كامل في:

Halpern, *Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*, pp. 40-55.

هذه الطبقة ، هي التي تشكلت منها الأحزاب السياسية القومية والوطنية التي قادت بدورها النضال ضد الاستعمار الغربي ، كما أثارت الهمم للاصلاح الاجتماعي ، طوال الجزء الأول من هذا القرن العشرين ، في معظم أقطار الحزام الشمالي للوطن العربي (مصر وسورية ولبنان والعراق وفلسطين والمغرب وتونس والجزائر) . هذه الطبقة استخدمت وسائل متنوعة ، تدرجت من النضال السلمي الى انتهاج وسائل شبه عنيفة ، إلى اتباع أساليب النضال المسلح . كما حاولت قيادات هذه الطبقة المتوسطة تعبئة الطبقات الأخرى الأدنى منها في معارك الكفاح من أجل الاستقلال . وقد نجحت بالفعل في الحصول على نوع من الاستقلال السياسي لأقطارها . وفي السنوات القليلة التي أعقبت هذا الاستقلال ، تولت العناصر المدنية من هذه الطبقة الوسطى الجديدة تقاليد المسؤولية في أقطارها . ولكن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ظلت تتفاقم وطأتها وحدّتها ، وهو الأمر الذي دفع بمجموعات من الضباط الشباب في الجيوش العربية الحديثة التكوين الى أن تهيىء الساحة لمسلسل من الانقلابات العسكرية في بلد أثر آخر . ان معظم النخب الحاكمة في العراق وسورية واليمن الشمالية والصومال والسودان ومصر وليبيا والجزائر وموريتانيا هي نخب عسكرية تعد كلها بمثابة النتائج المباشرة أو الورثة المباشرين لهذه الانقلابات العسكرية . ولقد عمل بعض صانعي هذه الانقلابات لصالح أحزاب عقائدية كانت موجودة فعلاً في الساحة كما في حالة سورية والعراق ، في حين أن بعض هؤلاء الانقلابيين ، حاولوا انشاء أحزابهم الخاصة بعد وصولهم الى السلطة (كالصومال ومصر والسودان وليبيا) . وحاول البعض الآخر تحويل ما بدأ كانقلاب في مراحله الأولى ليصل الى ما يكاد يكون ثورة كاملة شاملة (كما في حالة مصر في ظل قيادة جمال عبد الناصر) .

وأياً كانت التباينات التفصيلية بين بلدان هذا الحزام الشمالي من الوطن العربي ، إلا أنها جميعاً قد شهدت نمواً مطرداً في حجم ودور الطبقة الوسطى الجديدة عبر السنوات المئة الأخيرة . وعلى الوتيرة نفسها تشكلت طبقة عاملة جديدة ونمت باطراد . وقد استمدت أصولها البشرية الأولى ، أو نواتها الجنينية من أصلاب أرباب الحرف والصنائع في المدن ، الذين لم يعد في مقدورهم التنافس مع السلع الأجنبية التي انتجت بكميات رهيبة ، والتي غمرت الأسواق العربية عقب احتلال جيوش الغرب للوطن العربي . وقد أدت الزيادة السكانية المطردة والنظام الاقطاعي لحيازة الأراضي ، وتفتت الملكيات الصغيرة الى دفع أعداد متزايدة من الريفيين المعدمين نزوحاً الى المدن العربية ، مما أضاف الى أعداد الطبقة العاملة الجديدة في المناطق الحضرية . من هنا قفزت هذه الطبقة ، من حيث الحجم ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في بلدان الحزام الشمالي خلال الحربين العالميتين . وفي غضون عقد الستينات ، ونتيجة البرامج الطموحة التي بدأتها

النخبات الحاكمة الجديدة بعد الاستقلال. وفي الوقت الحاضر تراوح نسبة هذه الطبقة العاملة الجديدة الى ما بين عشرة وعشرين في المائة من مجموع السكان في معظم أقطار الحزام الشمالي.

أما العلاقة بين العناصر الحاكمة من الطبقة الوسطى الجديدة من ناحية، وبين طبقة العمال والفلاحين من ناحية أخرى فقد راوحت بين التحالف والسلام الاجتماعي تارة، والقمع تارة أخرى. في المراحل الأولى من استيلاء الجناح العسكري للطبقة الوسطى، على السلطة كان التحالف عادة يقوم بين الطرفين، ومن ثم، يعود الأمر بمكاسب اقتصادية لا تخطؤها العين بالنسبة للطبقات الدنيا، ولكن دون أن يكون لها فرصة لأية مشاركة سياسية حقيقية. وفي مرحلة لاحقة في بعض البلدان، (مصر والسودان مثلاً) قد تعمد النخبة الحاكمة الى تحويل تحالفها صوب العناصر المتبقية من الطبقة العليا القديمة، وتتجاهل مصالح الطبقة العاملة أو حتى تشرع في قمعها.

والشيء الذي ينبغي تذكره من هذه النظرة الشاملة الى بلدان الحزام الشمالي العربي هو: (أ) أن هناك نمواً مضطرداً من أواخر القرن الماضي لطبقة جديدة وسطى، ولطبقة عمالية حضرية جديدة، (ب) إن نمو هاتين الطبقتين، قد حدث في اطار عملية تاريخية طويلة، (ج) إن العلاقة بين الطبقتين ظلت علاقة هشة ومتقلبة، و(د) إن هؤلاء الذين يشكلون النخبة الحاكمة، إنما يمثلون جزءاً صغيراً من الجناح العسكري للطبقة الوسطى الجديدة، الذي يكاد يحتكر السلطة بين صفوفه. وما دامت النخبة الحاكمة على حماستها بالنسبة لعملية التنمية والتوسع الصناعي، والمزيد من بناء مؤسسات الخدمات، فإن الأمر يؤدي عادة الى افساح المجال لنوع من الحراك الاجتماعي يكون أعلى بالنسبة لأبناء الطبقة العمالية والفلاحية، على الأقل من الناحيتين الاقتصادية والتكنوقراطية. من هنا، فإن المجتمع ككل، يجد نفسه، وقد تحرك صوب مزيد من العدالة الاجتماعية الاقتصادية، حتى مع استمرار القيود على درجة المشاركة السياسية في هذا المجتمع. لكن عندما تفتر الحماسة للتصنيع، أو لمباشرة تنمية جادة في المجتمع، أو عندما تصادفه عقبات أو نكسات لأي سبب كان، تحدث عادة عملية هي أشبه بتصلب الشرايين داخل مجتمع البلد المعني. ومن ثم تتقلص امكانات الحراك الاجتماعي الى أعلى؛ وكذلك تتضاءل فرص العدالة الاجتماعية بالتدريج. ولقد ناقشنا هذه النقطة، فيما يتعلق بمصر (الفصل الثالث) وإن كان الشيء نفسه يصدق على معظم أقطار الحزام الشمالي (ربما باستثناء العراق والجزائر).

٢ ـ الحزام الجنوبي (الجنوب العربي)

يقع معظم البلدان النفطية الغنية في النصف الجنوبي من الوطن العربي. وكما رأينا سابقاً، فهذه البلدان قليلة السكان، كثيرة الغنى من ناحية الموارد المالية. وباستثناء الأماكن المقدسة في الحجاز، وفيما عدا بعض المواقع العسكرية والثغور التجارية، فإن معظم سكان بلدان هذا الحزام الجنوبي لم يتصلوا بالعالم الخارجي اتصالاً حضارياً واسعاً إلا في منتصف هذا القرن. كذلك، لم يكن من سبيل الى مباشرة أية من العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت عن التغلغل الغربي في منطقة الشمال منذ قرن سبق. وكنتيجة للفجوة الزمنية بين هذه المنطقة ومنطقة الشمال، فإن التكوينات الاجتماعية للسكان، ظلت أقل تبايناً وأكثر انطباعاً بالسمة القبلية فترة دامت طويلاً خلال هذا القرن نفسه.

تمحور النمط الذي اتخذه التطور الاجتماعي السياسي لهذه المجموعة، من البلدان حول قيام قبيلة فيها بغزو القبائل الأخرى والسيطرة عليها. ولقد كانت قدرة قبيلة ما على القيام بهذه الأعمال يتوقف أساساً على حجمها وعلى جسارة وصرامة قيادتها. وقد حدث في حالة من تلك الحالات، أن تحقق هذا الأمر، وتعزز من خلال محالفة مع حركة اصلاح دينية ناشئة (الفرع السعودي من قبيلة عنيزة في وسط نجد) واستطاع هذا الفرع من القبيلة السيطرة على سائر القبائل وأن يحول نفسه الى أسرة حاكمة خلال القرنين الأخيرين[٤٧]. وقد رسّخت أقدام بعض هذه الأسر الحاكمة في أجزاء أخرى من الحزام الجنوبي من خلال ما ارتبط معظمها به من علاقات مع القوى الاستعمارية الغربية، ثم بفضل اكتشاف النفط واستغلاله. ويصدق هذا النمط على الأسر القبلية لآل سعود (المملكة العربية السعودية) وأُسر قبلية في أقطار أخرى من الخليج العربي.

حتى عقد الأربعينات من هذا القرن، لم تكن القاعدة الاقتصادية في بلدان هذا الحزام الجنوبي من الوطن العربي تشمل أكثر من زراعة الكفاف، والرعي، والقنص، والصيد، والغوص بحثاً عن اللؤلؤ. وفيما عدا المكانة الاجتماعية التي تمتع بها بعض القبائل بسبب شجاعتها العسكرية وبسبب نفوذها السياسي وعراقة نسبها التاريخي، لم يكن ثمة تفاضل أو تباين من حيث الأنشطة الاقتصادية بين التكوينات القبلية، أو في داخل هذه

---

(٤٧) للاطلاع على وصف موجز لهذه العملية، انظر:
Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), pp. 165-229.

التكوينات نفسها. لذلك فإن مفاهيم مثل «الطبقة» أو «الشريحة الطبقية» لم تكن لتصدق على هذه الحالات في ذلك الوقت.

على أنه في العقود الثلاثة الأخيرة لحق التآكل بالقواعد الاقتصادية الكفافية الموجودة في تلك البلدان، حيث بدأ السكان يهجرون تدريجاً صيد السمك والغوص والرعي وزراعة الكفاف. وحدث هذا كله بسرعة، وعلى نطاق واسع، وفي خلال حياة جيل واحد لا أكثر. ثم كان أن حل النفط محل معظم النشاطات السابقة بوصفه الهيكل الاقتصادي الأساسي الجديد. ورغم محدودية قوة العمل في صناعة النفط نفسها، فإن التدفقات المالية، جذبت أعداداً متزايدة من السكان المواطنين، لكي يعيشوا في مناطق حضرية نمت بسرعة، ولكي يشتغلوا في مجالات التجارة والخدمة العسكرية والادارات الحكومية[48].

لكن هذا الانتقال من مرحلة اقتصادية، الى أخرى خلال فترة زمنية قصيرة، لم يسمح بوقوع عملية من تبلور ونضوج التشكيلات والتكوينات الاجتماعية في هذه البلدان، على نحو ما حدث في نظيرتها بالحزام الشمالي. لقد كانت قفزة هائلة. فمن اقتصاد الكفاف، وجد مواطنو البلدان النفطية أنفسهم يتعاملون في مليارات الدولارات و«يسيطرون» على مصدر للطاقة يعتمد عليه عالم صناعي هائل التعقيد.

هذا الانتقال المفاجيء أدى بدوره، بين ما أدى إليه، الى قيام ما يمكن أن يسمى «مجتمع ـ الطبقة» (متميزاً بذلك عن المجتمعات الطبقية في الشمال العربي، وفي أماكن أخرى بالعالم). إن صغر حجم السكان المواطنين في هذه البلدان، فضلاً عن وشائجهم القبلية والتاريخية التي تربطهم بالأسر القبلية الحاكمة، إلى جانب المتطلبات العاجلة للأمن الداخلي، كانت كلها عوامل أوحت باعتماد اجراء يقضي بتوزيع الثروة النفطية الجديدة. من هنا قامت سياسات مباشرة، وغير مباشرة لتتيح لمعظم المواطنين أن يكونوا ميسوري الحال من الناحية المالية، أو يصبحوا أثرياء دفعة واحدة. وجاء هذا كله، على شكل منح من الأراضي ومضاربات في البورصة العقارية، وأعمال مصرفية وتجارة في الاسهم، ومضاربات في أسواق العملة والذهب، وعمليات استيراد، ثم استثمارات في الخارج. لقد أصبحت هذه كلها بمثابة النشاطات المفضلة لدى معظم مواطني تلك البلدان[49]. لقد تحولت هذه النشاطات الى ما يشبه «الرياضة الشعبية المفضلة»،

---

(٤٨) لمزيد من المعرفة عن التكوينات الاجتماعية في البلدان النفطية الغنية، انظر: الرميحي، **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة**، ص٢٣ ـ ٢٦.

(٤٩) المصدر نفسه. ص٢٤.

يستوي في ذلك طلاب المدارس الثانوية وأعضاء النخب الحاكمة على السواء. إلا أن هناك من بين أبناء هذه البلاد نفسها من ظلوا على هامش هذه العملية المريحة، ألا وهم القبائل البدو الرحل وغيرهم، من أبناء بعض المناطق المتخلفة (كما في الجنوب الغربي من المملكة العربية السعودية على سبيل المثال).

ولكن أياً كان الأمر، فإن معظم مواطني هذه البلدان، قد أصبحوا بمثابة طبقة مميزة، تتمتع بدخول عالية مما تحصله من المرتبات والأرباح، والايجارات والعائدات الاستثمارية في الخارج، فضلاً عما يتقاضاه أفرادها من عمولات. وقد أطلق بعض الاقتصاديين على تلك البلدان وصف «المجتمعات الريعية»[٥٠]. فمن ناحية الدخل وحده، يمكن تصوير التقسيم الطبقي في هذه المجتمعات الريعية بأنها أقرب ما تكون، إلى شكل الماسة أكثر من شكل الهرم، على نحو ما يوضحه الشكل ٥ - ٦.

إن الغالبية العظمى من أبناء هذه المجتمعات هي غالبية ميسورة، الى جانب عدد من الأغنياء وعدد أقل من أثرياء الملايين المتربعين على قمة الالماس، وكذلك عدد صغير نسبياً من الفقراء عند قاعدتها. مثل هذا الوضع يقرب الى حد ما، من شكل توزيع الدخول في الولايات المتحدة، أو في المجتمعات الاسكندنافية. إلا أن ثمة فرقاً أساسياً بين النمطين، يتمثل في أن هذه المجتمعات «الريعية»، أو «المجتمع - الطبقة» يأتي فيها هذا الشكل الطبقي، شكل الماسة، لا كنتيجة عملية تاريخية طويلة من التطور الصناعي الرأسمالي (امتدت حوالى ٢٠٠ سنة في الولايات المتحدة وغرب أوروبا)، كما أنه ليس محصلة نمو أصيل لقوى انتاجية وطنية. إن هذا المجتمع بالأحرى تكوّن بسرعة، وبصورة مصطنعة خلال حياة جيل واحد لا أكثر.

حقيقة أن هناك قوى انتاجية في بلدان المجتمع - الطبقة، بالحزام الجنوبي للوطن العربي، لكنها ليست قوى أصيلة، ولا هي مندمجة في الهيكل الاجتماعي - السياسي الوطني الذي يشمل المواطنين من أبناء هذه المجتمعات. فكما شهدنا سابقاً، هي قوى من الوافدين العاملين، المستوردين الذين لا يتمتعون بأي حقوق مدنية أو سياسية متساوية مع

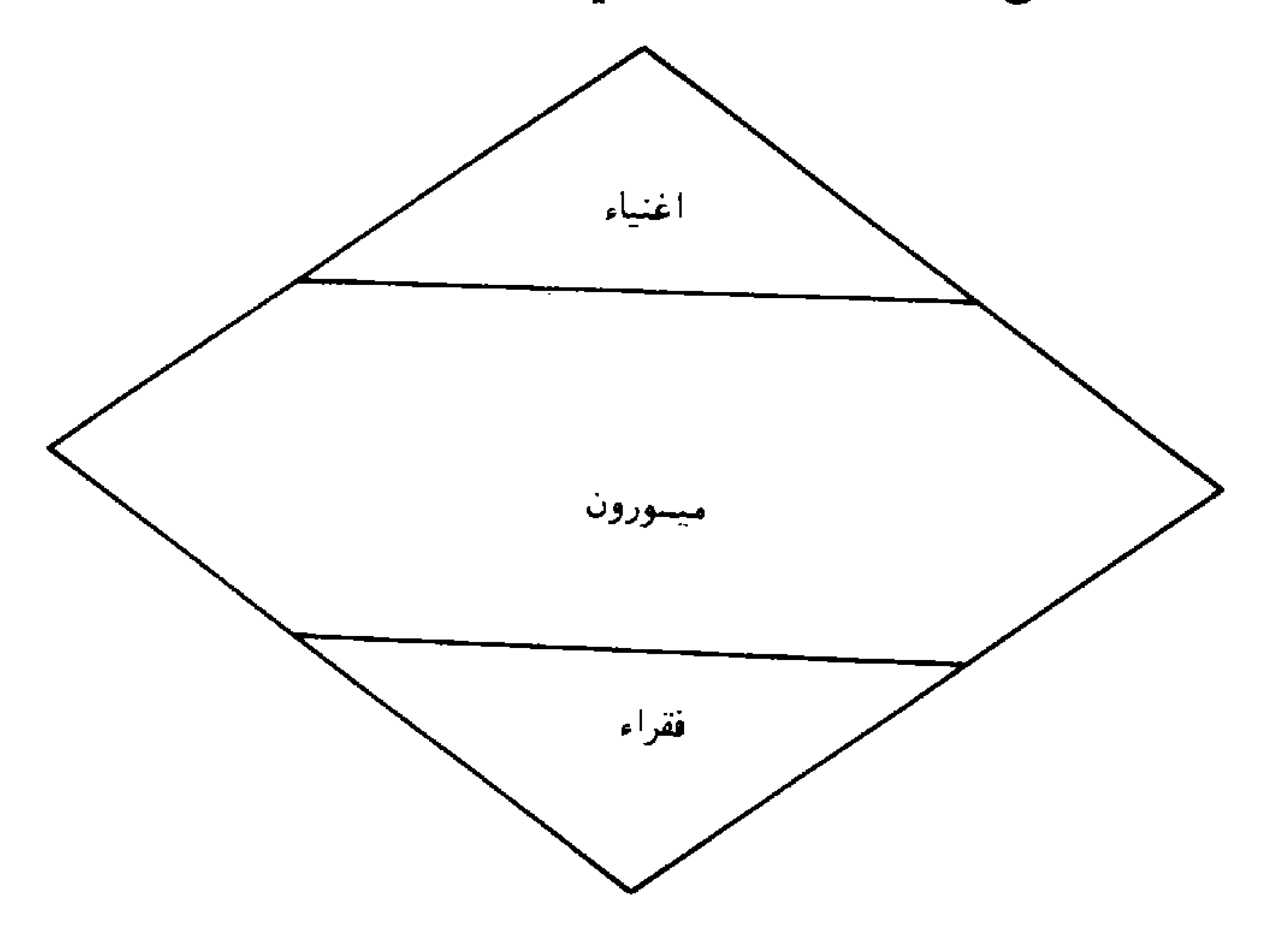
---

(٥٠) Yousef Sayegh, "The Social Cost of Oil Revenues,"

في: مؤتمر الطاقة العربي، ١، أبو ظبي، ٤ - ٨ آذار/مارس ١٩٧٩، أوراق المؤتمر (أبو ظبي: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول؛ الصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، [د. ت.])، ومحمود عبد الفضيل، «مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية،» **النفط والتعاون الاقتصادي**، السنة ٥، العدد ٣ (١٩٧٩).

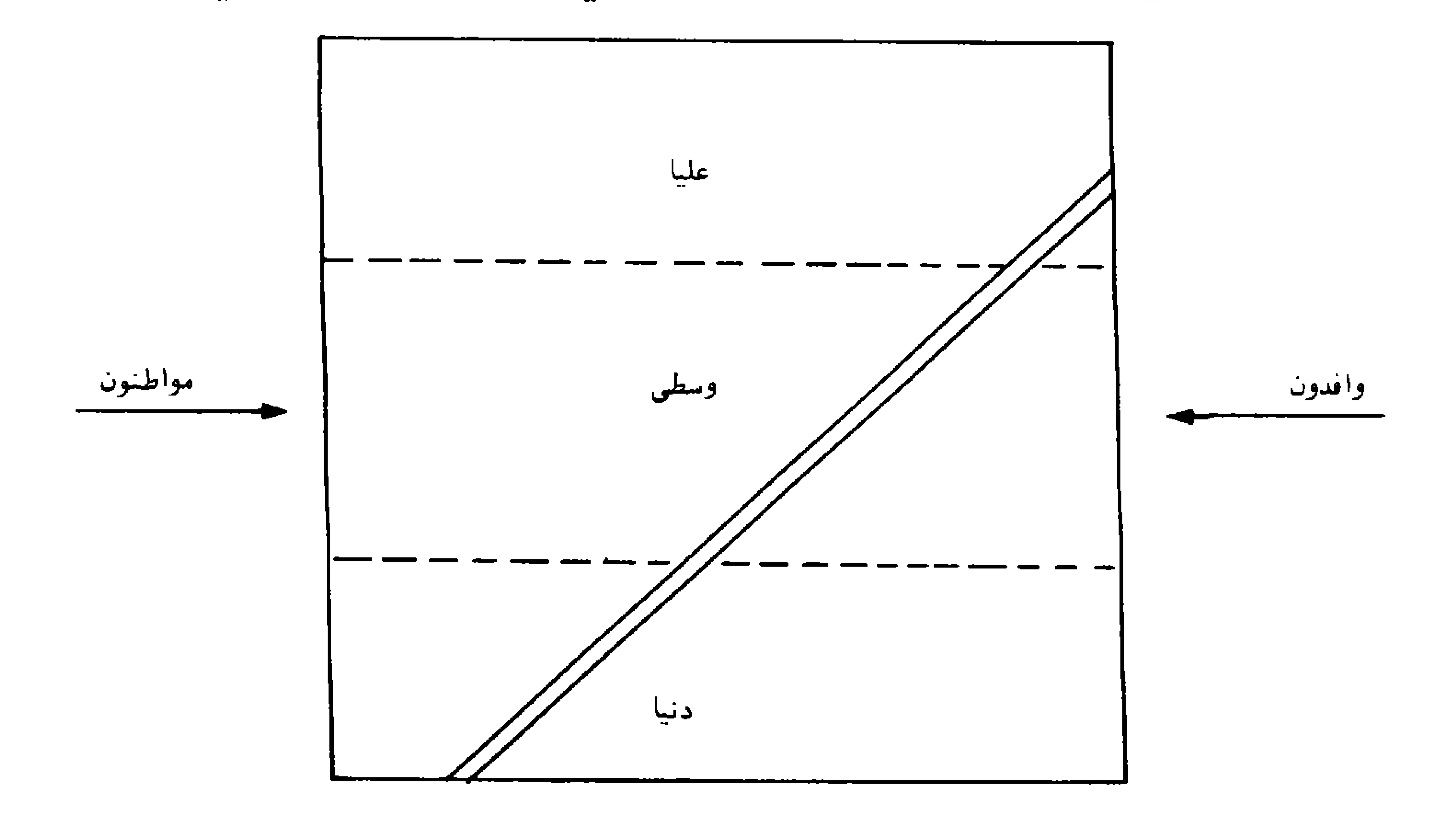
شكل رقم (٥ ـ ٦)

توزيع الدخل بين مواطني البلدان النفطية الغنية



شكل رقم (٥ ـ ٧)

توزيع الدخل بين المواطنين والوافدين في البلدان النفطية الغنية



أبناء المجتمع الأصلي. إنهم رعايا لا مواطنين. ومن ناحية توزيع الدخل، فإن النسبة المئوية لهذه القوة عند المستوى الأعلى محدودة للغاية، (منها مثلاً المهنيون والعاملون من ذوي المستوى الرفيع من الوافدين)، وإن كانت تتسع نسبياً عند الوسط، وتصبح أوسع ما يكون، بل ومفرطة في التمثيل عند القاع. وعلى نحو ما يبين الشكل ٥ - ٧ فإن مواطني تلك المجتمعات الأصليين فهم في مجموعهم يشكلون «مجتمع - طبقة» يتربع معظمها بصورة متميزة على مجتمع الوافدين (عرباً كانوا أم غير عرب). وهذا الخط الفاصل المزدوج في الشكل ٥ - ٧ يشير الى نوع من التعايش الاجتماعي الاقتصادي الجزئي القائم على العزل العنصري. إنه يشبه سياسة التفرقة العنصرية (الابارفيد) في جنوب أفريقية، القائمة على الفصل وعدم المساواة بين الأجناس. ومن البديهي أن يطفح مثل هذا الوضع بمشاعر الحنق والسخط، بل والعداء الطبقي الكامن المستتر من جانب الوافدين، لا سيما إذا كانوا عرباً. ويصل السخط أعلى مداه بين الوافدين من ذوي التعليم العالي الذين يشعرون عادة بأن كفاءاتهم أعلى من مرؤوسيهم المواطنين، في حين أنهم لا يحظون إلا بجزء أقل، سواء من الناحية المادية (المرتبات والأجور)، أو من الناحية المعنوية (الحقوق المدنية والسياسية).

خامساً: زيادة الاعتماد المترابط في الوطن العربي

لا بد من أن يكون قد أصبح واضحاً للقارىء الآن كيف أصبحت البلدان العربية أكثر ترابطاً نتيجة النفط وما تولد عنه من آثار عديدة. بطبيعة الحال، كانت هناك دائماً تلك الروابط أو الوشائج الثقافية والدينية والسياسية بين الأقطار العربية قبل النفط بأمد طويل. لكن ما فعله النفط هو قلبه لنظام التقسيم الطبقي في الوطن العربي رأساً على عقب. فكثير من البلدان، التي كانت في السابق قابعة في براثن الفقر المدقع، والتي كانت تعاني قلة السكان والتكوينات القبلية والهياكل الاجتماعية المتخلفة البسيطة، هذه البلدان كتب لها، بين عشية وضحاها، أن تدخل فجأة عالم عمالقة المال بكل المعايير الاقليمية والعالمية. من ناحية أخرى كتب على العديد من البلدان التي كانت ميسورة في الماضي، ان تصبح، بصورة نسبية، هي الطبقة الفقيرة في الوطن العربي[٥١].

---

(٥١) للاطلاع على نظرة شاملة عن توزيع ثروة البلدان العربية، عبر الزمن، في ضوء مؤشرات عديدة اجتماعية اقتصادية، انظر: الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**. ص١٩٥ - ٢١٥ الذي يقدم بيانات احصائية قيّمة عن الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٧.

إن العلاقات التي أصبحت تربط الأغنياء، والميسورين، والمستورين، والفقراء من البلدان العربية قد وضعت الوطن العربي داخل نظام اجتماعي جديد، يتميز بنوع من التقسيم الطبقي الحاد لا للثروة وحدها، ولكن للعمل الاجتماعي الاقتصادي أيضاً. ويرسم الشكل ٥ ـ ٨ الملامح البارزة والاتجاهات المتميزة لـ «مدخلات» هذا النظام الجديد.

لقد دأب بعض دعاة القومية العربية في السنوات الأخيرة على الشكاية من نقص التقدم في مجال التكامل الاقتصادي العربي، بوصفه خطوة لازمة لتحقيق الوحدة العربية السياسية الشاملة. ويذكر بعضهم بمزيد من الأسى ما حدث من تراجع في هذا المضمار عبر سنوات العقد الأخير في مجالات عدة. يشهد بها مثلاً، تناقص النسبة المئوية للتبادل التجاري بين البلدان العربية، أو اتباع الأقطار العربية لسياسات اقتصادية تقوم على أساس التناقض أو التنافس فيما بينها[٥٢]. وإذا ما دققنا في هذه المؤشرات، لوجدنا أن هذه الشكوى هي في محلها تماماً. على أن هناك مشكلة مفهومية في هذا النوع من الشكوى. إنها قائمة على أساس رؤية ما «ينبغي أن يتسم به» التكامل الاجتماعي الاقتصادي العربي. ولقد صدرت كتابات كثيرة عن هذه الرؤية المثالية لما ينبغي أن يكون عليه منذ عقدي الخمسينات والستينات. بل أن أدبيات هذا الجانب الفكري لا تزال شائعة، سواء على الصعيد العام، أو على صعيد الكتابات الأكاديمية. كذلك فهذه الرؤية وجدت لها عديداً من التقنينات والصيغ في الكثير من المعاهدات والمواثيق التي عقدت على الصعيد العربي، وعلى مستويات عدة: ثنائية ومتعددة الأطراف؛ وتحت اشراف جامعة الدول العربية، أو خارج اطار هذه الجامعة أيضاً[٥٣]. مع هذا كله، فلم تسفر هذه الحركة العارمة من الأفكار والأعمال الثقافية والعقائدية والمؤسسية إلا عن النزر اليسير جداً من النتائج.

بيد أننا، من ناحية أخرى، نقول بأن الوطن العربي، هو الآن في حال من الترابط

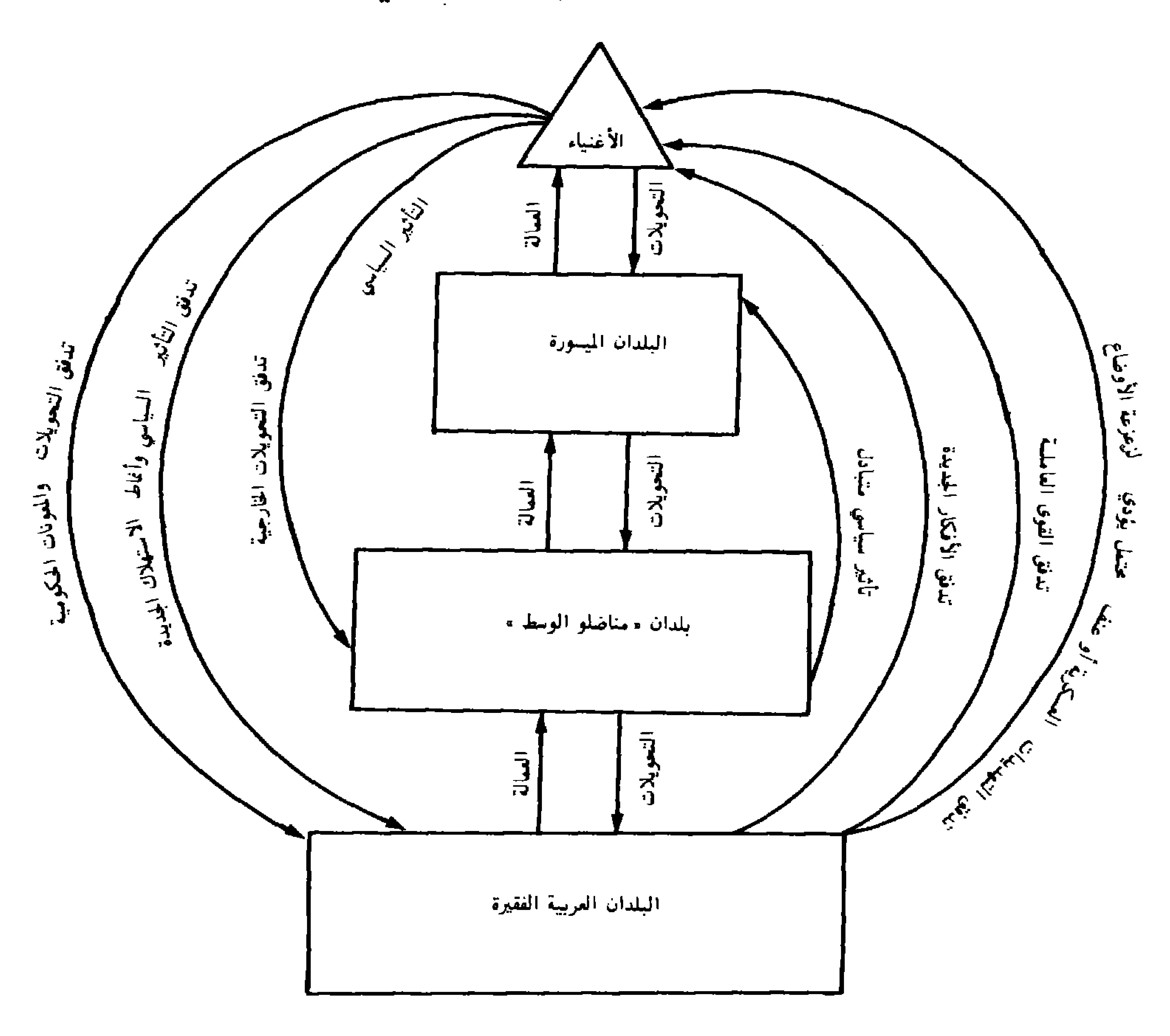
---

(٥٢) انظر مثلاً: المصدر نفسه، ص٢١٦ ـ ٢٤٣؛ عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية**، ص١٤٣ ـ ١٦٥؛ عادل حسين، «المال النفطي، عائق للتوحيد والتكامل،» وصايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي، وذريعة السيادة الوطنية،».

(٥٣) انظر مثلاً: نديم البيطار، **النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)؛ التنير، **التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية**؛ يوت، **التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية**، ومطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**. والمصادر الثلاثة الأخيرة تحتوي تذييلات وملاحق بالمعاهدات والاتفاقيات العربية المشتركة حول التعاون الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك تحوي قوائم بالهيئات والوكالات العربية المختلفة في داخل وخارج جامعة الدول العربية.

شكل رقم (٥ ـ ٨)

نمو الاعتماد المتبادل في الوطن العربي



الوثيق الاجتماعي والاقتصادي، أكثر من أي وقت مضى في تاريخه الحديث. وتتمثل هذه الوشائج (على نحو ما حاولنا التدليل عليه خلال سطور هذا الكتاب)، أكثر ما تتمثل، في ذلك التدفق المستمر من الأيدي العاملة والأموال (في اتجاهين متقابلين) عبر حدود الأقطار العربية، وبمستويات وأحجام لم يسبق لها مثيل في القرون القليلة الماضية. وفي اطار هذا التدفق ذي الاتجاهين، هناك تدفقات أخرى أقل رؤية وصخباً، منها تدفق الأفكار والمواقف، وأنماط الاستهلاك الجديدة، ومحاولات التأثير السياسي فيما بين الحكومات. وهناك تدفقات أكثر حدة مثل تدفق المخاوف والتهديدات العسكرية المحتملة والانتفاضات المتوقعة؛ وعوامل الاضطراب الاجتماعي والسياسي. ومرة أخرى، فهذه التدفقات المستترة تنساب بمستويات وبأحجام لم يسبق لها مثيل في التاريخ العربي المعاصر. قد يجادل المراقبون ويتحاورون حول ما هو «سلبي» وما هو «ايجابي» في هذه التفاعلات العميقة التي تعتمل داخل النظام العربي الجديد. إلا أن هؤلاء المراقبين لا يسعهم اطلاقاً انكار حقيقة وجود هذه التفاعلات ولا ضخامة حجمها.

هذا الواقع بكل ما ينطوي عليه، نسميه نحن من جانبنا نظاماً عربياً اجتماعياً جديداً. وتقديرنا هو أنه يمثل قفزة كمية ونوعية هائلة في الاعتماد العربي المتبادل. هذا الواقع، وهذا الحجم يكتسبان بالتدريج، قوة دفع ذاتية هائلة لدرجة تمنع بشكل متزايد القادة السياسيين العرب من اتخاذ قرارات مبنية على الثروات والنوازع والأهواء. وهناك مقالان بارزان للتدليل على هذا الواقع الجديد.

ففي صيف ١٩٧٧ وصلت العلاقات بين النظامين المصري والليبي الى حال من التدهور البالغ وتطور مسلسل تدهور العلاقات بين البلدين بتصعيد الهجمات في وسائل الاعلام، فضلاً عن زيادة أعمال التخريب من كلا الجانبين. كذلك فقد تبادلت قيادتا البلدين تهديدات عدائية شديدة، وأخيراً نشبت بينهما حرب الحدود في شهر تموز/يوليو حيث استخدمت القوات البرية والبحرية والجوية في تلك الحرب الخاطفة والمكثفة في وقت واحد(٥٤). سال الدم العربي الغزير على جانبي الحدود. والمفارقة المأساوية هنا هو أن النظامين كانا قد وقعا منذ سنوات ست لا غير، اتفاقاً بوحدة سياسية بينهما. بل إن دعوة «الوحدة مع ليبيا» كانت في واقع الأمر الشعار الذي رفعه الرئيس أنور السادات في غمار صراعه مع خصومه (مجموعة علي صبري ـ شعراوي جمعة ـ سامي شرف) ومن ثم

---

(٥٤) للاطلاع على عرض مفصل لوقائع حرب الحدود، انظر:

Arab Reports and Records, (1-15 July; 16-31 July; 1-15 August 1977), 3 issues.

جرى أقصاؤهم في أيار/مايو ١٩٧١ . في ذلك الوقت اتهم السادات هؤلاء الخصوم بأنهم أداروا ظهرهم للشقيقة ليبيا ، وأنهم خانوا قضية الوحدة العربية التي كرس لها الرئيس الراحل عبد الناصر جانباً كبيراً من وقته وجهده(٥٥) . لكن مياهاً كثيرة ، كانت قد جرت تحت الجسور ، وبحلول تموز/يوليو ١٩٧٧ كانت قد تغيرت أشياء كثيرة ، وأصبحت الصيحة الجديدة التي أطلقها السادات في معركته تلك ، هي معاقبة « حاكم ليبيا » .

هذا المد والجزر في العلاقات ، التي تسود النظام العربي ليست جديدة تماماً . لقد قام الأستاذ الامريكي ملكولم كير بتوثيقها وتحليل أنماطها في كتابه **الحرب العربية الباردة** الذي عرض فترة الخمسينات والستينات(٥٦) . ولكن المتغير الجديد في المثال الذي نورده هنا هو عجز أنور السادات ومعمر القذافي أو عزوفهما عن العبث بالعلاقات التي كانت قد قامت بين البلدين خلال تلك السنوات الست وما قبلها ، والتي كان قوامها الأيدي العاملة المهاجرة أو الوافدة . من هنا فبينما قطعت العلاقات الدبلوماسية ، وتبودلت العبارات الغاضبة ، التي تبعها تبادل الطلقات والقذائف ، إلا أن معظم المصريين العاملين في ليبيا واصلوا العمل هناك وكأن شيئاً لم يحدث . طبعاً كانت وقعت بعض حوادث صغيرة هنا أو هناك (أو هكذا قيل) ، إلا أن هؤلاء المصريين المقيمين في ليبيا ، وعددهم كان يصل إلى ٤٠٠ ألف مصري ، لم يطلب منهم لا أن يغادروا ليبيا ، ولا هم أعربوا عن رغبتهم في ذلك . والذي حدث ، إن النظام الليبي ، مهما كانت دوافعه المثالية أو العملية ، أكد على « الأخوة المصرية ـ الليبية » شعبياً ، وأعلن أن المصريين في ليبيا يعيشون فوق جزء من « وطنهم العربي »(٥٧) . السادات من ناحية أخرى ، لم يقدم على استدعاء المصريين العاملين في ليبيا ، كي يأتوا إلى أرض « الوطن » . ونعتقد نحن من أنه لو فعل ذلك ، فان الكثيرين من هؤلاء المصريين كانوا سيتجاهلون دعوته بالعودة إلى مصر . وباختصار ، فعلى الرغم من العداء الشديد بين الزعيمين ، وعلى الرغم من الرغبة التي كانت تحدو كلا منهما لالحاق الأذى بالآخر ، إلا أن ثمة ادراكاً بارداً لا عاطفة فيه ساد الموقف ومنعهما من التلاعب بقضية اليد العاملة . لقد أدرك كل منهما ما يمكن أن ينجم عن ذلك من الأذى الذي ينال كلا الرجلين على حد سواء . فبالنسبة للقذافي ، كان ابعاد الأيدي العاملة المصرية معناه حينئذ (وربما معناه الآن) الوصول إلى حافة انهيار اقتصادي . أما بالنسبة للسادات ، فقد كان استدعاء ٤٠٠ ألف مصري ، كي يأتوا أرض

---

(٥٥) *Arab Reports and Records*,(15-31 May 1971).

(٥٦) Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970.*

(٥٧) *Arab Report and Records*,(16-31 July 1977).

الوطن، جديراً بأن يخلق مشكلة اقتصادية خطيرة بالنسبة لنظامه، على الأقل في المدى القصير. كان هذا معناه خسارة مصر لحوالى ٥٠٠ مليون دولار، تأتيها على شكل تحويلات سنوية وتمس الحاجة إليها لعلاج اقتصادها المريض. ولقد كان النظام المصري سيجد نفسه تحت طائلة ضغوط كثيرة، وهو يحاول استيعاب كثير من المصريين العائدين، ضمن قوة العمل الوطنية في مصر، في الوقت الذي عمد فيه النظام، إلى تجميد القطاع العام، وفي الوقت الذي اختار فيه القطاع الخاص العمل في مشاريع كثيفة الاستخدام لرأس المال (أكثر من استخدامها للأيدي العاملة)، وبالتالي لم يكن نظام السادات ليستطيع إيجاد وظائف لهذا العدد الضخم من المصريين.

المثل الثاني الذي يصور ازدياد الاعتماد العربي المتبادل، يشمل أيضاً مصر وشقيقاتها من الأقطار العربية الغنية. والمناسبة هذه المرة هي اقدام الرئيس أنور السادات على «مبادرة سلام» تجاه اسرائيل، وما تبع ذلك من رحلته التي قام بها إلى القدس (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧)، ثم ما كان، من توقيع اتفاقي كامب ديفيد (أيلول/سبتمبر ١٩٧٨)، وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل (آذار/مارس ١٩٧٩). وقد دان معظم الأنظمة العربية، بما فيها أنظمة الأقطار النفطية الغنية، أعمال وتصرفات الرئيس أنور السادات واتفاقاته مع اسرائيل، واصفة إياها بأنها خيانة للأمة العربية وللقضية الفلسطينية. وقد عقدت في هذا المجال، عدة اجتماعات رسمية عربية، بما فيها ثلاثة مؤتمرات للقمة، للتداول بشأن خطوات السادات، وللخروج بمواقف سياسية عربية ملائمة[٥٨]. وانطوت هذه المواقف على استخدام نهج «الجزرة والعصا» أو الترغيب والترهيب. فأعلن عن إمكان زيادة مبلغ المعونات الرسمية العربية المقدمة إلى مصر بصورة كثيفة، ولمدة خمس سنوات متواصلة (لكي يصل مجموعها إلى ١٥ مليار دولار بواقع ثلاثة مليارات من الدولارات سنوياً) إذا ما أوقف السادات الخطوات التي يتخذها تجاه الصلح مع اسرائيل.[٥٩] وعندما لم يثنه ذلك على التراجع والعودة إلى الصف العربي، قررت البلدان العربية في مؤتمر قمة بغداد فرض عقوبات قاسية شملت: قطع العلاقات الدبلوماسية، وقطع جميع أشكال المعونات الثنائية والمتعددة الأطراف (التي وصلت في المتوسط آنذاك إلى حوالى ١,٥ مليار دولار سنوياً)، وسحب الودائع الحكومية العربية

---

(٥٨) للاطلاع على عرض لردود الفعل العربية المختلفة لمبادرة الرئيس السادات السلمية، انظر:

Arab Reports and Records,(15-30 November 1977); (16-30 September 1-15 October 1978), 2 issues, and (1-15 April; 16-30 April; 1979), 2 issues.

(٥٩) *Arab Reports and Records*, (16-31 October 1978).

من المصارف المصرية، وفرض حظر على التجارة مع مصر[٦٠]. ولقد كان من المتصور أن مثل هذه التدابير، وغيرها هي اجراءات ردع قاسية ضد النظام المصري. ولكن كشفت الأحداث بعد ذلك، عن أنه رغم تنفيذ الكثير من هذه التدابير العقابية، ورغم ما قد يكون قد لحق من ضرر بشأنها بنظام السادات الذي تم في الحقيقة عزله أدبياً ودبلوماسياً من الدوائر العربية والاسلامية ومن العالم الثالث، إلا أن مصر، في ظل السادات استطاعت أن تمضي في طريقها رغم هذه العقبات والعقوبات. إن الشيء الوحيد، الذي كان جديراً بأن يحدث أكبر الآثار المدمرة على مصر ونظامها هو المقاطعة في مجال القوة العاملة. وربما كان الجانبان، مصر وخصومها قد فكرا في هذا الأمر، ولكن من الواضح أن أياً من الأطراف لم يجسر على الاقدام عليه. حتى العراق، وهو أحد الخصوم الألداء الذي تبنى الحملة العربيةالمقدسة ضدالسادات، والعراق هو البلد الذي يتمتع بالمزيد من الموارد البشرية والطبيعية المتنوعة، الأمر الذي يجعله أقل اعتماداً بصورة نسبية على استيراد الأيدي العاملة المصرية، حتىهذا النظام ظل يرفع باطراد من استيراده لقوة العمل المصرية منذ كامب ديفيد بدلاً من التقليل منها.

باختصار، فان الأقطار العربية، لم تعد راغبة في «تشويه وجوهها في سبيل التعبير عن بغضها»، على نحو ما كانت قد تفعل طوال الخمسينات والستينات. أما في السبعينات، وربما خلال الثمانينات، فان كل عمل من هذا القبيل، سوف ينطوي على أكثر من تشويه «وجه». إنه ينطوي على المخاطرة بالحاق التشوه بجمل «الجسم الاقتصادي» بأسره. كذلك، فهو لا يصدق على العلاقة بين مصر والأقطار العربية الغنية فقط، وإنما ينطبق أيضاً على علاقة هذه الدول الغنية، وقوة العمل الفلسطينية المقيمة بين ظهرانيها. قد يحاول بعض الحكام في الخليج، طرح فكرة تخفيض الوجود الفلسطيني في الامارات التي يحكمونها، سعياً وراء التخفيف من إمكان الاضطراب الداخلي. ولكن عليهم أن يدركوا، تماماً أن المخاطر الاجتماعية الاقتصادية (إن لم تكن السياسية) الناجمة عن مثل هذا الأمر، هي أكبر من محاولاتهم بكثير.

لقد مضت ـ ربما إلى غير رجعة ـ الأيام التي كان بوسع أي حاكم عربي فيها، أن يبعد مواطني بلد آخر بالجملة، أو يسحب مواطني بلده هو بالجملة، رداً على اجراءات حاكم آخر. لقد كان بوسع النظام السعودي أن يفعل ذلك في أوائل الستينات، تعبيراً عن

(٦٠) يرد عوض لهذه العقوبات وللقضايا السياسية الأوسع المترتبة على مبادرات السادات السلمية ثم مناقشتها في: فؤاد مرسي، «الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية»، «**المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٨ (آب/أغسطس ١٩٨٠)، ص٢٨ - ٥٣.

معارضته لتدخل مصر في اليمن ، وكان بوسع نظام عبدالناصر ، أن يتحمل عودة قوة العمل هذه التي كانت في المملكة السعودية فيستوعبها في إطار القطاع العام ، الذي كان يتوسع فيه ، وبرامج التنمية الطموحة التي كان يسهر عليها . كذلك فان حجم هذه القوة العاملة ، كان مختلفاً كثيراً في تلك الأيام ، عما هو عليه في الوقت الحالي . ولكن الوضع قد تغير . لذلك يمكن للنظم المتخاصمة ، أن تذهب إلى أبعد الأشواط ، وحتى إلى اشعال الحرب بينها ، قبل أن تقدم على أي مقاطعة جدية في مجال القوى العاملة .

لعل هذا هو جوهر التفاضل والتكامل الجديد لظاهرة الاعتماد العربي المتبادل . قد يكون هذا النظام العربي الجديد حافلاً بشتى أنواع التبادل غير المتكافىء أو الظالم بين البلدان العربية الفقيرة والبلدان العربية الغنية ، بين مصدّري اليد العاملة وبين مستورديها . وقد ينطوي هذا النظام على أكثر من وجه للتشوه في تطور الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي ، وقد يولّد وينشر قيماً ، ومواقف وأنماط سلوك جديدة ، وإن تكن « غير مرغوبة » . كذلك : فثمة بون شاسع بالقطع بين هذا النظام العربي الجديد وبين الصيحة التي ارتفعت في الماضي ، داعية إلى نوع من الترابط والاعتماد العربي المتبادل على نحو ما كان يحلم به المثاليون والرومانسيون والمسؤولون عن قضية الوحدة السياسية العربية . ومع هذا كله ، فان هذا الاعتماد العربي المتبادل الجديد هو نسيج صنعته أيادي الملايين من العاملين ، وملايين أخرى من الذين يعولونهم على جانبي خط الثروة في الوطن العربي . إنه ارتباط متبادل لا يقل من حيث مستواه وحجمه عما استطاع أن يقدمه ألوف المثقفين والمسؤولين القوميين العرب بين عامي ١٩٤٥ (تاريخ ولادة جامعة الدول العربية) و١٩٧٣ ، تاريخ حرب تشرين الأول/أكتوبر التي عجلت بمولد هذا النظام العربي الجديد .

الفصل السّادس

التّحدّي

يحفل النظام الطبقي العربي ، بكل ما يعتريه من تشوهات ، بعدد من مصادر التوتر السافرة والمستترة . ولا يقتصر الأمر على هذه المصادر وحدها . فثمة مصادر رئيسية أخرى للتوتر تنبع من حقيقة النمو الاجتماعي الاقتصادي غير المتوازن ، والتبعية المتزايدة للوطن العربي للخارج .

والغريب أن هذا النمو غير المتوازن ، يساء فهمه أحياناً ، على أنه « تنمية » ، تماماً كما أن هذه التبعية للخارج تفهم خطأً على أنها « اعتماد متبادل » . وسوء الفهم هذا تذكيه وتغذيه جماعات ذات مصالح طبقية خاصة تجني من ورائه فوائد ومنافع جمّة . لكن كما يحدث غالباً في المجتمعات المعقدة ، فان الاتجاهات المضادة تعبىء قواها الاجتماعية من أدنى ، ثم تعمد إلى الصدام مع جماعات المصالح عند القمة . هذه العملية الجدلية تتكشف أبعادها في المرحلة الحالية على صعيد الوطن العربي ، تماماً على نحو ما حدث في ايران المجاورة . وإذا كان الأمر يختلف بين العرب وإيران من حيث السيناريو المدى والشكل والسياق التاريخي لهذه العملية ، إلا أن الديناميات التي تحركها ، هي في الأساس واحدة لا تتغير . وفي هذا الفصل الختامي سنفصل الحديث حول هذه الطروحات .

أولاً : نمو أم تنمية

حقق الوطن العربي معدلات مدهشة للنمو في عقد السبعينات . فاذا بدأنا بمجال السكان ، نجد ، أنهم زادوا على صعيد هذا الوطن العربي من ١٢٠ مليوناً في بدء العقد ، ليصلوا إلى حوالى ١٦٠ مليوناً عام ١٩٧٩ (٣٣ بالمائة) . كذلك ، فقد زاد الناتج المحلي الاجمالي من ٤٠ مليار دولار إلى ٢١٤ مليار دولار (٤٣٥ بالمائة) . من ناحية أخرى ، زاد عدد المقبولين في المدارس ، على صعيد المنطقة ككل ، وفي كل المستويات التعليمية ،

من ١٦,٣ مليون إلى ٢٥,٦ مليون في السنوات السبع الأولى من هذا العقد (٥٧ بالمائة). كما زادت أعداد هيئات التدريس من ٥٦٦ ألفاً إلى مليون و١٤ ألف مدرس (٧٩ بالمائة). كذلك فقد زاد عدد الأطباء ضعفين في مدى سبع سنوات (من ٣١٣٦٩ إلى ٦٢٨٥٢)، طبيباً وزاد عدد أطباء الأسنان بأكثر من الضعف (من ٤٣٦٥ إلى ١٠٩٠٠)، طبيب كما زاد عدد الصيادلة بأكثر من ثلاثة أضعاف (من ٩٦٣٤ إلى ٣١٠٦٧)، صيدلياً في حين زاد عدد المستشفيات ثلاث مرات تقريباً (من ٢٣٤٤ إلى ٦٤٥١) مستشفى[١].

هذه المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية وغيرها، تعكس معدلات نمو مرتفعة حقاً بمقاييس العالم الثالث. ولهذه المعدلات ولا شك، أثرها المحسوس في تحسين ظروف المعيشة في الوطن العربي. إلاّ أن هذا النمو اختلت مقاييسه وأبعاده في حالات كثيرة فيما بين الأقطار العربية، بل وفي داخل القطر الواحد منها. إن النظرة الفاحصة إلى مؤشرات النمو في الوطن العربي، لتكشف عن مزيد من أوجه الاختلال، بين هذه المؤشرات نفسها. من ذلك، فبينما تضاعفت الثروة أربع مرات، فان التعليم لم يتوسع (إذا ما قسناه بأعداد القيد المدرسي) إلا بقدر لا يصل إلى ٨٠ بالمائة. وثمة مؤشرات نمو أخرى، لم تزد إلا بمقدار الضعف. إن هذه الاختلالات نجمت عنها ثغرات واختناقات خاصة بها.

على أن النمو الاقتصادي هو الأكثر بروزاً بين هذه المؤشرات. ولكن لكونه، في معظمه، نمواً مالياً (بفضل العائدات النفطية) فإن تنويع القاعدة الاقتصادية في الوطن العربي قد سار بخطى أبطأ من النمو المالي بكثير. إن نمو القوى الانتاجية خارج قطاع النفط، كان متواضعاً للغاية، بل شهد تدهوراً في بعض الحالات. فانتاج القمح على سبيل المثال، انخفض في الوطن العربي، من الحجم الذي كان قد سجله سنة ١٩٧٠ وهو ٧,٥ مليون طن ليصبح سبعة ملايين فقط عام ١٩٧٧، أي بنقص قدره ٦,٥ بالمائة. أما مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في مجموع الناتج المحلي الاجمالي العربي، فقد ظل عند مستواه المنخفض الذي كان يبلغ ١٠ بالمائة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٧. كذلك بقيت الأرض القابلة للزراعة دون تغيير، من حيث حجمها (١٣,٤٧ مليون هكتار عام ١٩٧٠، و١٣,٥١ مليون هكتار عام ١٩٧٧)[٢].

---

(١) الأرقام المتعلقة بمؤشرات النمو هذه مستقاة من: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) وجامعة الدول العربية، **المؤشرات الاحصائية للعالم العربي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨**، (بيروت: اكوا؛ جامعة الدول العربية، ١٩٨٠)، ص٩ ـ ١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٩ ـ ١٤ و =

وعلى الرغم من هالة الدعاية التي أحاطت النمو في ثروة الوطن العربي ، بسبب ما حدث من تضاعف أسعار النفط أربع مرات في عقد السبعينات ، فان الوطن العربي ككل ، سجل ناتجاً محلياً إجمالياً ، بلغ مجموعه حوالى نصف مجموع مبيعات أكبر ٢٠ شركة في الولايات المتحدة عام ١٩٧٧ (٢١٤ مليار دولار مقابل ٤٠٣ مليار دولار)[٣]. أما متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد في الوطن العربي ، فلم يزد إلا زيادة طفيفة على ألف دولار سنوياً وهو حوالى ثمن (١ على ٨) نظيره في الولايات المتحدة. كذلك « فالاغنياء العرب » ، الذين يقارب الدخل الفردي عندهم ، نظيره في الولايات المتحدة (وهم الكويت ، والامارات العربية المتحدة ، وليبيا ، وقطر والمملكة العربية السعودية) فهم في مجموعهم ، لا يمثلون أكثر من ٦ بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي كله. أما أفقر البلدان العربية (اليمن ، مصر ، السودان ، موريتانيا والصومال) فيمثلون ٥٠ بالمائة من مجموع السكان العرب ، وهم كمجموعة ، لم يصل دخل الفرد لديهم إلا إلى ٣٢٠ دولاراً سنوياً في أواخر عقد السبعينات.

هذه النظرة الشاملة الموجزة لمؤشرات النمو في الوطن العربي في العقدين الأخيرين ، توحي بعدد من النتائج. أولاً ، هناك نظام للتقسيم الطبقي في داخل المنطقة العربية ، ينطوي على تفرقة حادة من حيث الثروة المالية بين «أغنى الأغنياء » و« مناضلو الوسط » ثم البلدان العربية الفقيرة. وقد عالجنا هذه النقطة في الفصل السابق. ثانياً ، لقد نتج عن معدلات النمو في الوطن العربي طوال العقدين السابقين ، تشوهات هائلة فيما بين الأقطار ، وفي داخل كل قطر منها على حدة. وكما رأينا في الفصل السابق ، فان الأغنياء من حيث الثروة ، على صعيد الوطن العربي الكبير ، هم فقراء في كل شيء آخر تقريباً : في القوى العاملة والتطور الاجتماعي ، وتنويع القاعدة الاقتصادية ، والقدرات العسكرية. من ناحية أخرى هناك بعض البلدان المتوسطة ، بل والفقيرة (مصر مثلاً) تملك ، رغم تواضع ثروتها ، ورغم قسوة مشاكلها الاقتصادية ، مزيداً من امكانات قوة العمل ، والتكوينات الاجتماعية الاقتصادية ، وسبل التنويع الاقتصادي والقدرات العسكرية. هذه التشوهات ، ينبثق عنها نظام عربي مفعم ، كما أسلفنا ، بمصادر من التوتر السافر والمحتمل.

World Bank, *World Development Report, 1980* (New York: Oxford University Press for = World Bank, 1980).

(٣) من بيانات مجموعة بواسطة:

Information Please Almanac Atlas and Yearbook, 1979, 33rd ed. (New York: Information Please Publishing Inc., 1978), p. 48.

ثانياً : الوجوه العديدة للتبعية

شهد العقد الأخير تزايد الاعتماد العربي على العالم الخارجي إن محاولات السعي نحو تحقيق الوحدة العربية ، والاستقلال السياسي ، والتنمية الداخلية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ، وتأكيد الأصالة الحضارية والثقافية للعرب ، قد انتكست جميعاً منذ الهزيمة العسكرية العربية عام ١٩٦٧ . وهنا نرسم بايجاز بعض جوانب أو ملامح التبعية العربية المتزايدة في فلك النظام الرأسمالي العالمي .

لقد تزايد حجم التجارة بين المنطقة العربية ، والعالم الخارجي طوال العقدين الأخيرين باطراد . فقد نما من ١٢,٤ مليار دولار عام ١٩٦٠ إلى ١٥١ ملياراً عام ١٩٧٧ ، أي تضاعف اثنتي عشرة مرة.أما التجارة بين الأقطار العربية فقد زادت ٦ مرات فقط ، من ١,٣ مليار دولار إلى ٧,٧ مليار دولار . من هنا ، فبينما كان حجم التبادل التجاري بين البلدان العربية هو ١٠,٥ بالمائة من تجارتها الدولية عام ١٩٦٠ فإنها تقلصت لتصبح ٥,١ بالمائة فقط عام ١٩٧٧[٤].

إن تكوين التجارة بين العرب والعالم الخارجي ، ليس أقل دلالة من حجمها الكلي . فالعرب يصدرون المادة الخام ، ولا سيا النفط ، في حين يستوردون الأغذية والأسلحة وغيرها من السلع المصنعة . وهذا الاتجاه ، قد تعمّق في العقدين الأخيرين . ففي عام ١٩٦٠ شكلت المواد الخام ٨٣ بالمائة من جميع صادرات الوطن العربي ، وفي هذا الاطار ، بلغ نصيب النفط ٥٢ بالمائة من مجموع الصادرات . وفي عام ١٩٧٧ زاد نصيب المواد الخام إلى ٩٥ بالمائة ، علماً بأن نصيب النفط زاد بدوره على ٨٧ بالمائة من مجموع الصادرات . من ناحية الواردات بلغ نصيب السلع المصنعة والأغذية ٧٧,٤ بالمائة من مجموع واردات الوطن العربي عام ١٩٦٠ (٥٥,٣ و١٩,٢ بالمائة على التوالي) . بعد هذا التاريخ ، بعشرين عاماً ، وصلت الواردات العربية من هذه السلع ، والمواد نفسها إلى ٨٥ بالمائة من مجموع الواردات (حيث بلغ نصيب السلع ٦٩ بالمائة ، في حين أن نصيب الأغذية بلغ ١٥,٣ بالمائة)[٥].

---

(٤) هذه الأرقام المتعلقة بالتجارة العربية احتسبت من :
United Nations(U.N.),*United Nations Statistical Yearbook, 1978* (New York: UN, 1979), pp. 446-449, and Organisation for Petroleum Exporting Countries (OPEC), *OPEC Annual Statistical Bulletin, 1977* (Vienna: OPEC, 1978), pp. 1-5.

(٥) هذه الأرقام احتسبت من : =

هذا ويتجه معظم التجارة العربية الخارجية صوب الدول الصناعية الرأسمالية. ففي عام ١٩٧٨، ذهبت نسبة ٦٩ بالمائة من مجموع الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، واليابان في حين جاء ٧٤ بالمائة من مجموع الواردات من هذه البلدان نفسها[٦]. إن هذا النمط كان قائماً منذ عام ١٩٥٠، وإن كان قد شهد انخفاضاً لمدة وجيزة في أواخر الستينات.

بقيت ملحوظتان، تتصلان بقضية العلاقات التجارية، بين العرب والدول الغربية. فالنسبة المئوية للتجارة الخارجية، في أقطار عربية متعددة نسبة جد عالية، إذا ما قارناها بتجارة البلدان الصناعية. ففي حين أن قيمة هذه التجارة (الواردات والصادرات) لا تمثل أكثر من ٢٠ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان، فان متوسطها قد بلغ في حالة معظم الأقطار العربية ما يراوح بين ٥٠ بالمائة و٢٢٥ بالمائة، من الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان[٧]. وهذا يشير بدوره إلى أن اندماج الوطن العربي ضمن النظام الاقتصادي العالمي يتسم بطابع التبعية والانكشاف أمام العوامل الخارجية.

الملحوظة الثانية تتصل بتجارة السلاح. لقد ظل الشرق الأوسط، في طليعة مناطق العالم استيراداً للسلاح طوال السنوات العشر الأخيرة. ففي عام ١٩٧٧، على سبيل المثال، بلغ ما استورده الشرق الأوسط، من مجموع مبيعات الأسلحة من الولايات المتحدة (البالغة ١١,٢ مليار دولار) ما يزيد على ٧٥ بالمائة من هذا المبلغ أي بحوالى ٨,٤ مليار دولار. كذلك، فان الاتحاد السوفياتي، وهو ثاني القوى الرئيسية المصدرة للأسلحة، باع ٧٠ بالمائة من مجموع تجارته العالمية إلى بلدان عربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقية. وهذه المنطقة أيضاً استأثرت بـ ٤٩ بالمائة، من تجارة الأسلحة في بريطانيا، و٤٧ بالمائة من مجموع مبيعات فرنسا من الأسلحة[٨].

في ضوء ما ذكر، توحي التجارة الخارجية للبلدان العربية بعدد من النتائج، سواء

= World Bank, *World Development Report, 1980*, pp. 124-133; various issues of the United Nations, *Yearbook of International Trade Statistics*, and various issues of *Direction of Trade*.

(٦) World Bank, *World Tables, 1980* (Baltimore, Maryland: Johns Hopkins University Press for World Bank, 1980), pp. 396-407.

(٧) محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص٥٤ - ٥٥.

(٨) هذه الأرقام مجموعة من مصادر مختلفة وواردة في: سامي منصور، **تجارة الأسلحة والعالم الثالث** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٩)، ص٣٠ - ٣٤.

من حيث حجمها ، أو تكوينها أو اتجاهها على امتداد العقدين الأخيرين : أولاً ، ثمة تدهور مستمر في التجارة بين الأقطار العربية على الرغم من كل ما يذاع عنها من بيانات ، وكل ما يبرم بشأنها من مواثيق على الصعيد العربي القومي ، وعلى الرغم من المعاهدات التي تعقد بين أطراف ثنائية أو متعددة ، رامية كلها إلى إقامة صروح وحدوية وظيفية وحيوية . ثانياً ، إن الوطن العربي ، لا يزال متخصصاً بانتاج وتصدير المواد الخام ضمن نظام تقسيم العمل الدولي . ثالثاً ، إن العرب ، لا يزالون يعتمدون اعتماداً شديداً على الدول الصناعية المنتمية إلى العالم الأول من حيث حاجات العرب من الأغذية ، والسلع المصنعة ، والأسلحة . رابعاً ، إن الوطن العربي مندمج كلياً ضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي . هذه النتائج لا تصدق ، على الوطن العربي ككل فقط ، ولكنها تنطبق أيضاً على معظم بلدانه منفردة ، بما في ذلك البلدان ، التي تدعي ، أنها قد أقامت اقتصادات اشتراكية وأخذت بمبدأ مركزية التخطيط والتي قد تعلن نظمها السياسية عن اعتناقها لايديولوجيات مناهضة للغرب . من ناحية أخرى ، تنطبق النتائج نفسها أيضاً على البلدان العربية الغنية والفقيرة على السواء ، عكس ما يردده الغرب من مخاوف الاعتماد على النفط العربي .

إن أثر القوى العظمى على أنماط ووسائل « التنمية » في الوطن العربي تكشف عن نفسها ، لا من حيث التجارة فحسب ، ولكن أيضاً من ناحية انتقال رؤوس الأموال ، والتكنولوجيا ، والمعرفة والخبرة الادارية . إذا بدأنا بمسألة انتقال رأس المال فإننا نلاحظ اتجاهاً ذا شعبتين . فالقوى العظمى تنقل بعض من رأسمالها إلى بعض البلدان العربية الفقيرة ، على شكل قروض أو معونات . ومن ناحية اخرى ، فان معظم البلدان العربية النفطية الغنية تنقل رؤوس أموالها إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على شكل ودائع مصرفية وشراءً للأسهم والعقارات في تلك البلدان (قدرت بمبلغ ٣٥ مليار دولار عام ١٩٧٨)[٩] . مع ذلك ، ظلت حركة انتقال السلع الصناعية ، وانتقال التكنولوجيا والمعرفة الفنية والادارية ، ظلت تسلك مجرى أحادي الاتجاه ، أي من الدول الكبرى ، إلى البلدان العربية المختلفة . ومرة أخرى ، تعد مصر والعربية السعودية مثلين في هذا الخصوص .

فمصر تشكل مثلاً أساسياً لبلد عربي قابل لجميع هذه الأشكال : رأس المال ، والتكنولوجيا ، والمعونات الفنية ، والسلع ، والخبرات الادارية . ويصور تاريخ المعونة

---

(٩) World Bank, *World Development Report, 1980*. p. 139.

المقدمة إلى مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة تباين أثر العلاقات مع كلتا القوتين العظميين، ذلك المد والجزر الذي خلف طابعه على مسار التنمية في مصر. فخلال السنوات الخمس عشرة ١٩٥٨ - ١٩٧٣ كانت مصر تتلقى بشكل متواصل المعونات السوفياتية. كذلك تلقت مصر معونات أمريكية بشكل متقطع خلال السنوات الثلاثين الماضية، مع انقطاع في تدفق هذه المعونات دام عشر سنوات، بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٤.

وحيثما كانت المعونة الواردة من أي من هذين المصدرين الخارجيين تزداد، فقد جنحت إلى تشويه التنمية الاجتماعية الاقتصادية في مصر، وإلى التقليل من استقلالية مصر، في وضع سياساتها الداخلية والعربية والدولية. لقد تعاصرت المعونة السوفياتية لمصر مع الاتجاه الجديد، الذي سلكته مصر - عبد الناصر من منتصف الخمسينات، وحتى عام ١٩٧٠. فعلى الساحة الدولية، تبنت القيادة المصرية «عدم الانحياز» ومناهضة الاستعمار (مناهضة الغرب). وعلى الصعيد العربي الاقليمي، كانت مصر في طليعة العاملين من أجل قضية الوحدة العربية، وقضية النضال ضد الصهيونية. كما أنها شددت الهجوم على الأنظمة المحافظة وتلك الموالية للغرب. وعلى الصعيد الداخلي، تبنت مصر - عبد الناصر سياسات شبه اشتراكية، وأخذت بمبدأ مركزية التخطيط، وتبنت برامج طموحة للتصنيع وإحقاق العدالة الاجتماعية.

وفي الوقت الذي بدأت فيه المعونات الوافدة من الاتحاد السوفياتي، ومن المصادر العربية الأخرى تتناقص، لاحت بوادر المعونات من الولايات المتحدة في السبعينات. وقد قدم القدر الأكبر من هذه المعونة (٦,٨ مليار دولار) في أواخر ذلك العقد[١٠]. ومرة اخرى لم يكن هذا الامر مجرد مصادفة. إن الزيادة في هذا السخاء الامريكي. تعاصرت بدورها مع اتجاه جديد في سياسة مصر - السادات. فعلى الصعيد الدولي، كانت مصر تتحرك بعيداً عن السوفيات، وتتخلى - عملياً إن لم يكن رسمياً - عن سياسة عدم الانحياز. وعلى الساحة الاقليمية العربية، بدأت مصر تتبنى سياسة معتدلة في الشؤون العربية. كذلك شهدت تلك - حقبة المساعدات الامريكية السخية - تحرك الرئيس أنور السادات بجرأة منفردة صوب تسوية سلمية مع اسرائيل. أما على الساحة الداخلية، فقد أطلق السادات العنان لاتجاه جديد، تخلى فيه عن الناصرية بصورة مطردة، ويعرف هذا الاتجاه رسمياً بسياسة الانفتاح، ويرمي إلى تشجيع المستثمرين المحليين، والعرب، والأجانب على تنمية اقتصاد مصر. ويمكن أن يقال

(١٠) Agency for International Development (AID), *Congressional Presentation, Fiscal Year 1981*, annex IV, "Near East," p. 15.

الكثير حول تفسير التوجهات الجديدة في عهد السادات. وقد تراوح التفسيرات، من تفسيرات فردية ذاتية (دوافع الرئيس السادات الشخصية ونوازعه الذاتية) إلى تفسيرات أخرى موضوعية (وجود قوى هيكلية على الصعد الوطنية والاقليمية والعالمية). إلا أن الحقيقة، تبقى من قبل ومن بعد ممثلة في ذلك الاعتماد الشديد على المعونةالامريكية الذي بات يخلّف تأثيره العميق على التنمية الداخلية في مصر.

هناك أثر ملحوظ أيضاً، للمعونة الامريكية الراهنة على نمو الاقتصاد المصري. فمعدلات النمو، بالنسبة إلى أواخر السبعينات، بلغت في المتوسط ما بين ٧ بالمائة و٨ بالمائة سنوياً. وكان للمناطق الحضرية النصيب الأكبر من عوائد هذه المعونات. وربما كان ذلك مقصوداً من جانب المانح والممنوح على حد سواء، فالمدن المصرية الرئيسية، كانت مسرحاً للاضطرابات الخطرة التي نشبت من أجل قضايا الغذاء والأسعار عام ١٩٧٧. كذلك فإن فقراء المدن استفادوا من المعونةالامريكية، أكثر مما استفاد فقراء الأرياف. ولكن نصيب الأسد من منافع هذه المعونات ذهبت في معظمها إلى طبقة رأسمالية مصرية ناشئة. لقد ازدهرت شركات الاسكان والتشييد، نتيجة دخول استثمارات كبيرة في مجال مشاريع المرافق الأساسية. وازدهرت أيضاً البنوك الخاصة، وتجارة الاستيراد والتصدير وغيرها من الأعمال التجارية[١١]. لقد أصبحت السلع الاستهلاكية بما فيها سلع المعمرة والكمالية متوافرة على نطاق واسع في المراكز الحضرية والمناطق الجمركية الحرة بالبلاد. طبعاً هذه الأنشطة الاقتصادية المزدهرة ليست نتيجة المعونة الامريكية وحدها، ولكن هذه الأخيرة تزامنت مع التحويلات المالية الواردة من العاملين المصريين في الخارج (التي بلغت في المتوسط ملياري دولار سنوياً أواخر السبعينات) لقد ساهمت التحويلات بنصيبها في هذه الظاهرة.

لا بد من تسجيل ملاحظتين حول بعض النتائج السلبية للمعونة الامريكية بصفة عامة. أولاً، هناك ضغط تضخمي ملحوظ، يمارس تأثيره على الاقتصاد المصري. إن معدل التضخم يقدر بما يراوح بين ٢٠ بالمائة و٣٠ بالمائة سنوياً. وكما هو الحال، في أي مكان آخر من العالم، فان هذا التضخم المرتفع، يضر بمصالح الفقراء، والطبقة الوسطى الدنيا وأصحاب الدخول الثابتة، أكثر مما يضر بالفئات الأخرى من سكان مصر. وإذا

---

(١١) للاطلاع على معالجة كاملة لهذا الموضوع، انظر:

Gouda Abdel-Khalek, "Development Assistance and its Impact on Income Distribution in Egypt," in: Robert Tignor and Gouda Abdel Khalek, eds., "Income Distribution in Egypt," (forthcoming).

كانت الدولة تدعم بعض السلع، فان أثر هذا الدعم، يتبدد تحت وطأة أسعار التضخم التي تتميز بها السلع غير المدعومة. الأثر السلبي الثاني، يتمثل في الزيادة الواضحة في تباينات الدخول، بين شرائح مختلفة من سكان مصر. وحسب تقرير للبنك الدولي، انخفض نصيب أدنى عشرين بالمائة من سكان مصر من الدخل القومي من ٦,٦ بالمائة عام ١٩٦٠ إلى ٥,١ بالمائة في أواخر عقد السبعينات. وعلى العكس من ذلك، ارتفع نصيب المتربعين على قمة الهرم السكاني في مصر، وهي طبقة الخمسة بالمائة، من ١٧,٥ إلى ٢٢ بالمائة من الدخل القومي[١٢]. هذه الثغرة المتسعة صاحبتها في الوقت نفسه مظاهر استهلاكية استفزازية مفرطة من جانب الطبقات العليا في مصر، ولا سيا من الأثرياء الجدد، حديثي النعمة، الذين خلقتهم سياسات الانفتاح.

هذا وإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من خط الثروة العربي، نجد أن نمط العلاقة بين المملكة السعودية والولايات المتحدة يختلف في بعض الوجوه، ويشبهها في وجوه أخرى، وبخاصة من حيث النتيجة النهائية، وهي التبعية. فالسعودية بلد عربي يتمتع بوفرة سخية في النفط وبموارد مالية فائضة، ولكنه يواجه بمشكلات كثيرة منها قلة السكان، وعدم تنوع القاعدة الاقتصادية، وندرة المؤسسات الحديثة. إن علاقات المملكة السعودية بالولايات المتحدة، ليست علاقة معونة، ولكنها علاقة تبادل ظاهري: السعودية تقدم النفط مقابل سلع أمريكية، ومقابل تكنولوجيا وإدارة وأسلحة وأمن عسكري.

ربما كان الوجودالامريكي في العربية السعودية، هو أطول وجود من نوعه في أي بلد عربي، باعتباره يرجع إلى الثلاثينات. ولكنه حتى أواخر الخمسينات، ظل هذا الوجود محصوراً بشكل عام، في نشاطات شركة أرامكو في الاقليم الشرقي من المملكة. إلاّ أنه خلال العقدين الأخيرين، انتشر الوجود الامريكي أفقياً ورأسياً، وبأشكال مختلفة، ليغطي كل أنحاء هذه المملكة الصحراوية. وقد عزز من هذا الاتجاه، الايرادات النفطية الضخمة التي بدأت تنهمر على المملكة العربية السعودية، ولا سيا عقب حرب ١٩٧٣. على أن النخبة السعودية الحاكمة، هي التي اختارت عن عمد، الأسلوب الامريكي الاقتصادي في التنمية، ويرجع ذلك أولاً إلى «العلاقة الخاصة» الطويلة بين البلدين، كما يرجع إلى انبهار النخبة الحاكمة السعودية وما خلب ألبابها من تأثير سحري لطريقة الحياةالامريكية. ولكن العامل الرئيسي في هذا الاختيار هو الطبقة أو الأسرة الحاكمة في المملكة، وبخاصة فيا يتعلق بمقتضيات الأمن، التي فرضت نفسها على الوضع. وفي ظل

---

(١٢) *World Tables, 1980,* p. 463.

غياب أي عوامل وطنية أو أصيلة لتحقيق التنمية الرأسمالية ، ولهشاشة الهيكل الاجتماعي الاقتصادي في العربية السعودية ، فان النخبة تواجه حالياً أزمات عديدة. وقد أسهبنا في شرح هذه النقطة في فصل سابق.

إن تركيزنا على كل من مصر ، والمملكة العربية السعودية ، وعلى أثر علاقتهما بالقوى الأعظم ، من حيث الأساليب التي اعتمدتها كل منهما في التنمية ، هو لأسباب واضحة. فكل من البلدان يمثل أحد أقطاب أو عمد النظام العربي الاقليمي : مصر ، بفضل وزنها الديموغرافي ، وقوتها العسكرية وهيمنتها الحضارية الثقافية ؛ والمملكة العربية السعودية ، بفضل مواردها النفطية الضخمة ، ومركزها الروحي في العالمين العربي والاسلامي. إن الاختلافات الهيكلية بين البلدين هي تلخيص أمين لواقع التباين الهائل في المنطقة العربية ، وما تنطوي عليه هذه المنطقة من تناقضات داخلية. ومع ذلك فقد سجل التاريخ العربي الحديث أن بوسع هذين البلدين ، إذا ما دخلا في أي نوع من التحالف الحصيف ، أو من الشراكة أو التعاون ، أن يحفظا للمنطقة قدراً نسبياً عالياً من الاستقرار. من ناحية أخرى ، فان مستوى هذا الاستقرار يضطرب بشكل ملحوظ في حال نشوب خلاف ، أو تنافر بين هذين القطرين.

ومن العجب أن البلدين في الوقت الحالي (مطالع الثمانينات) تربطهما بالولايات المتحدة علاقات جد وثيقة ، أكثر من أي وقت مضى. إلاّ أن العلاقات بين مصر والعربية السعودية شهدت توتراً ، منذ قيام السادات بمبادرته السلمية تجاه اسرائيل ، الأمر الذي عاناه الاستقرار في المنطقة العربية عموماً. وطبعاً ليس الخلاف بين هذين البلدين المحوريين ، هو السبب الوحيد للاضطراب في المنطقة. إن الأساليب المتبعة لديهما في التنمية الداخلية ، تأثرت إلى حد بالغ بصلاتهما بالولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. إن مصر والسعودية ـ وإن على نحو مختلف ـ يزداد اعتمادهما باطراد على امريكا. كما أن أساليب التنمية المتبعة فيهما حالياً لتكشف عن تشوهات وتناقضات بارزة في المجالين الاجتماعي والسياسي رغم استمرار النمو الاقتصادي في كل منهما. وفي هذا السياق ، ينحى مواطنو البلدين ، بجزء من اللائمة على هذه الصلة مع امريكا. إن ما ينتج عن هذه التشوهات من سخط اجتماعي يوجه إلى النظامين الحاكمين أساساً ، ثم ينسحب جزء منه ، بطبيعة الحال ، على «شريكهما» الأعظم.

ثالثاً : أزمة الشرعية : انشقاقات جديدة ومطالب جديدة

لم يصاحب النمو الاجتماعي الاقتصادي المشهود ، الذي حققه الوطن العربي لا عدالة

في توزيع الثروة ، ولا عدالة في توزيع السلطة . ولا صاحبته زيادة في المشاركة السياسية . ولو كنا قد طلبنا من أي مراقب للأحداث ، في نهاية عقد السبعينات ، أن يسمي ولو بلداً واحداً من بين البلدان العربية المستقلة العشرين ، قد شهد نوعاً من الديمقراطية الفاعلة ، لوجد هذا المراقب نفسه في موقف بالغ الحرج . لقد كان من الجائز التسليم بأن العقدين السابقين على السبعينات شهدا ايديولوجيات ثورية ، وزعامات كاريزمية ، أو حتى سلطات نابعة من الأعراف والتقاليد ، وكلها كانت مصادر رئيسية مقبولة للشرعية بالنسبة لمعظم الأقطار العربية .

لقد كانت هزيمة العرب عام ١٩٦٧ هي التجربة ، التي انقضّ معها هذا البنيان وتناثرت أجزاؤه . فالنظم التي كانت تستقي شرعيتها من واحد ، أو أكثر من المصادر السالفة الذكر ، فقدت الكثير من مصداقيتها . وفي هذا الاطار ، تصدعت زعامة عبد الناصر الكاريزمية ، بقدر ما تصدعت سلطة النظام السوري بايديولوجيته الثورية البعثية المعلنة آنذاك . كذلك اهتز بالقدر نفسه النظام الأردني الذي يستند إلى سلطة تقليدية . وحتى النظم التي لم يلحقها مباشرة أي مهانة في ساحة المعركة لم تفلح في الهروب من آثار عملية تآكل الشرعية وانهيارها ، فمعظم هذه النظم ، كانت متشابهة في هياكلها واتجاهاتها ، كما كانت متحالفة سياسياً مع أحد الخاسرين الرئيسيين الثلاثة في حرب حزيران/يونيو ، أو مع هؤلاء الثلاثة جميعاً . لقد كان من المعروف أن النظم الحاكمة في العراق واليمن والجزائر ، كانت لها صلات قوية مع نظامي مصر وسورية . أما النظم الملكية العربية الأخرى فقد كانت مترابطة ايديولوجياً مع النظام الملكي في الأردن .

ومن السذاجة بطبيعة الحال أن نعزو جميع مشاكل الشرعية إلى هزيمة العرب عام ١٩٦٧ . لكن من الانصاف أيضاً ، أن نؤكد ان هذه الصدمة كشفت بصورة درامية عن عورات الأنظمة العربية ، وعن التقصير في انجاز المهام المطلوبة لبناء أمة عصرية . لقد تغاضت قطاعات وفصائل رئيسية في المجتمع العربي عن حقها في المشاركة السياسية ومطالبتها بها ، رغم كون هذه المشاركة عنصراً مهماً من عناصر التنمية . لقد كان هذا التغاضي أو التنازل المؤقت عن حق المشاركة السياسية هو نتيجة الاعتقاد ، بأن بعضاً من هذه النظم الحاكمة كان مشغولاً في انجاز مهام رئيسية كبرى في بناء الدولة الحديثة وإزالة آثار الاستعمار ، والسعي نحو تحقيق الوحدة العربية ، وتأكيد الاستقلال الاقتصادي ـ السياسي ، والأخذ بأسباب التصنيع ، وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية ، وبناء جيوش وطنية قوية لتحرير فلسطين والدفاع عن الوطن العربي . ومن الانصاف القول ، بأن ثمة تقدماً كبيراً أحرز في كل من هذه المجالات ، ولا سيا في مصر ـ عبد الناصر ، لكن هزيمة ١٩٦٧ جاءت أيضاً لتكشف ، عن أن هذا التقدم كان قاصراً

بأشواط بعيدة عما كانت تحلم به وتتوقعه.

كانت مصر ـ عبدالناصر هي دعامة النظام العربي الثوري، الذي لحقه دمار كبير من جراء هذه الهزيمة. وكانت زعامة عبد الناصر الكاريزمية، والعقيدة التي طرحها هي القوة الشرعية الرئيسية التي استند إليها نظامه وغيره من الأنظمة المشابهة في الوطن العربي. لقد تهاوى جزء كبير من مخطط عبد الناصر ومن الصرح الضخم الذي كان قد شيده في السنوات الخمس عشرة السابقة. كانت أحجار وكتل البناء لا تزال في الساحة رغم الهزيمة التي شتتت هذه الكتل في اتجاهات عدة. الجماهير العربية تمسكت بحلم مؤداه، أن هذا الرجل سيكون قادراً على أن يعيد تشييد صرح البناء من جديد. وقد حاول بدوره عبد الناصر، وبجهد دون هوادة أن ينجز هذه المهمة على امتداد سنوات ثلاث. لكنه، رحل عن الساحة العربية، دون أن ينجز المهمة المطلوبة. ومع ذلك فإن المؤمنين به ظلوا يسيرون باخلاص على دربه على أمل أن تنتصر روح عبد الناصر ونهجه في نهاية المطاف. وقد بدا لهم أن لحظة تحقيق أحلامهم قد حانت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وتمثل ذلك في الأداء الباهر للجيوش العربية، وفي الجهود الكفوءة للدبلوماسية العربية التي رافقها في الوقت ذاته ولأول مرة استخدام فعال لـ «سلاح النفط» في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة.

ومن سخرية القدر، أن هذا العنصر الأخير، سلاح النفط، هو الذي عجّل بنهاية النظام العربي الثوري الذي شادته مصر ـ عبد الناصر. إن تضاعف أسعار النفط أربع مرات، كان يعني في ذلك الوقت إمكانية الضغط التكتيكي على الغرب، بغية التعجيل بإيجاد حل عادل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، إلا أنه أسفر بدلاً من ذلك عن ميلاد نظام عربي جديد يتسم بالمهادنة والخنوع والتبعية للخارج، ويتسم بالعنف والتسلط والقمع في الداخل. إن مسيرة الأحداث الاجتماعية السياسية خلال ما تبقى من عقد السبعينات زادت من وطأة أزمة الشرعية، في إطار هذا النظام العربي الوليد.

لقد تحدثت البترودولارات بصوت أعلى مما تحدثت به الايديولوجيات الثورية. كذلك حازت الواقعية والبراغماتية قصب السبق على المثالية. تبددت الأحلام العربية التي كانت تتوق إلى الوحدة القومية لتقوم بدلها محاولات بذلتها النخب الحاكمة، وبنشاط جم، لكي تكرس بناء وترسيخ الدول القطرية. وإذا كان هناك من ظل يراعي ولو بصورة مظهرية تأكيد الاستقلال الاقتصادي والسياسي على صعيد النظام العالمي، إلا أن هذا التأكيد حجبته حقيقة الهرولة نحو الاندماج التابع في النظام الرأسمالي العالمي. أما التدابير والاجراءات التي كانت قد اتخذت في مجال الاشتراكية، ومركزية التخطيط،

ومحاولات تأمين التنمية العادلة والمتوازنة، فقد تبددت كلها لصالح سياسات وآليات نمو تقوم على أساس الربح والسوق، وعلى أمل أن يتساقط بعض الخيرات على الجماهير العريضة القابعة عند قاعدة النظام.

على الرغم من أهمية هذه التغيرات، إلا أنها ليست بجديدة تماماً على الساحة العربية. فلقد شهدت مراحل في الماضي وجود مؤسسات وتوجهات سياسية واقتصادية وذلك خلال الحقبة الاستعمارية، بل وحتى خلال الفترة القصيرة التي شهدت التجارب الليبرالية عقب الحصول على الاستقلال السياسي في عدة بلدان عربية (منها مثلاً مصر والعراق بين العشرينات والخمسينات، وسورية والسودان في الأربعينات والخمسينات، والأردن والمغرب، والمملكة العربية السعودية وأقطار الخليج فيما بعد وإلى الآن). ولقد ترافق قيام هذه الأوضاع في السابق إما مع نوع من الديمقراطية الليبرالية أو من السلطة التقليدية البدائية. ولكن تلك التوجهات تم تحديها وإسقاطها وتجاوزها خلال عقدي الخمسينات والستينات. وحلت محلها توجهات تقدمية مغايرة بشكل جذري في عدد من البلدان العربية المركزية. واستمدت السلطة السياسية التي قادت التغيير وقتئذ من الايديولوجيات الثورية. في ذلك الوقت، استطاعت زعامة عبد الناصر الكاريزمية التي كانت تمثل قطب الرحى في السياسة العربية، أن تنال قبول الجماهير العربية، وتأييدها لسياسات التحول الاشتراكي، والتحرر بكل أشكاله، والنضال من أجل الوحدة العربية، والسير على طريق عدم الانحياز.

ولقد كانت الردة أو الانتكاس، سياسات ما قبل الناصرية، في المجالات الداخلية والاقليمية والدولية، انتكاساً تدريجاً وحصيفاً للغاية في كل من مصر، وسورية، والعراق، والسودان، والصومال والجزائر. ظلت أصداء الشعارات الثورية تتردد في بعض من هذه البلدان. لكن في بعضها الآخر، مثل مصر والسودان، فإن غلالة الحياء حتى لم تبق طويلاً. واختفت الشعارات التي كانت تقول «بالاشتراكية» و«نضال قوى الشعب العامل» من مجال الاستخدام الرسمي لصالح شعارات جديدة هي «السلام الاجتماعي» و«الاتجاه نحو الرخاء» و«سياسة الانفتاح». أما عودة الانحياز للغرب، فهو واقع قائم وإن كان يستتر خلف شعارات من قبيل «الصداقة» و«الشريك الكامل». هذا الانتكاس في المسار كان بالطبع مبعثاً لرضا النظم الملكية المحافظة. إنه أتاح لها أن تستمر في عملية الحكم، كما كانت قد تعودت من قبل، دون أن تضطر حتى إلى بذل أدنى عناء في تبني شعارات اصلاحية معتدلة.

مع هذا كله، فان انتكاس معظم النظم العربية إلى سياسات ما قبل الثورة

الناصرية، لم يرافقه بناء قاعدة متينة من الشرعية. إن معظم النظم التي تحكم الوطن العربي في المرحلة الراهنة لا تستقي شرعيتها لا من الديمقراطية الليبرالية المماثلة لما كنا قد شهدناه صبيحة الاستقلال؛ ولا من زعامة تاريخية كاريزمية، أو عقيدة ثورية مماثلة لما كانت عليه الزعامة والعقيدة الناصريتان. حقيقي أننا نسمع ونشاهد بين فترة وأخرى عن استفتاءات واقتراعات وانتخابات. لكن لا المواطنون العرب ولا المراقبون الأجانب يأخذون هذا كله على محمل الجد. فهم يعلمون النتيجة الملفقة مقدماً، والتي تصل دائماً إلى ٩٩ بالمائة لمصلحة ما يريده النظام الحاكم. لكن إلى جانب هذا التضليل السياسي السافر، فقد اعتمدت معظم الأنظمة العربية للبقاء في الحكم أطول مدة ممكنة على واحد أو أكثر من الأساليب التالية: الابتزاز، القمع، فعالية حل المشكلات، بيع الأحلام، وسياسات التأزيم.

تقوم شرعية الابتزاز على أساس إثارة مخاوف الناس ضد أي منافسين على السلطة يرون في أنفسهم أو يمكن أن يرى فيهم الناس بديلاً للنظم الحاكمة. وقد أتاحت سيطرة النخب الحاكمة واحتكارها لوسائل الاعلام في معظم الأقطار العربية استمرار هذا الاتجاه فترة من الزمن. إن الحالة النموذجية التي تتمثل فيها هذه الشرعية المتذرعة بالعجز أو الابتزاز هو تصوير أي بدائل النظام القائم على أنها إما «حكم شيوعي دموي» يستمد توجيهاته من موسكو (مثل أفغانستان) أو «دكتاتورية اسلامية متعصبة» (مثل إيران ـ الخميني)، أو نظام ليبرالي فوضوي ضعيف (كما يحدث في الصراع والحرب الأهلية في لبنان). من هنا فلا سبيل إلى تصور أي بدائل عملية للنظام القائم؛ فضلاً عن أن النظام الحاكم لا يسمح لمثل هذه البدائل بأن تتبلور أو تظهر إلى الوجود. ومن خصائص شرعية العجز أو الابتزاز أيضاً هو تشويه النظم السابقة عليها من خلال تضخيم ما وقعت فيه تلك النظم من أخطاء. باختصار شديد، فالمطلوب من الجماهير أن تفهم بألف طريقة وطريقة، إن حالها هو أفضل الأحوال في ظل النظام القائم، وإن ليس في الامكان أبدع مما كان، وإن التفكير، مجرد التفكير، في أي بديل للنظام، هو أمر ينطوي على كارثة محققة.

القمع أياً كان الاسم الذي يتستر وراءه، إلا أنه يحمل المضمون القبيح نفسه. ومن المؤسف أن معظم الأنظمة العربية الحاكمة تلجأ غالباً بدرجات متفاوتة إلى العنف في مواجهة معارضيها سواء لاحتوائهم، أو ارهابهم، أو تصفيتهم، تستوي في ذلك المعارضة الجماعية أو المنشقون الأفراد. ولقد شاع استخدام هذا الأسلوب حتى مع أعضاء النخبة الحاكمة نفسها، التي باتت تصفي الخلافات الشخصية وخلافات السياسة فيما بين أفرادها باستخدام وسائل التصفية الجسدية دون وازع أو ضمير. وفي هذا الصدد تميزت النظم

الحاكمة التي ما زالت تدعي الثورية عن غيرها بأشواط طويلة. في هذا المضمار بعض النظم في المنطقة تمارس الأسلوب نفسه، ولكن بوسائل أكثر تقدماً وأبعد تطوراً وأشد تعقيداً. فهناك الاعلان بصفة دورية عن اكتشاف «مؤامرات» لقلب نظام الحكم، وهي غالباً ما تكون مجرد ذريعة، لكي يبادر النظام إلى عقد محاكمات جماعية لخصومه، وإصدار أحكام مشددة بحقهم، والتقتيل الجماعي من يتصور بأنهم سينقلبون عليه في المستقبل، والذي يطلق عليهم عادة اسم «أعداء الشعب». إن القمع المستمر يبقي المعارضة المنظمة في حال من عدم التوازن، وهو أيضاً يعمد إلى إلقاء الرعب، فيمن يمكن أن ينشقوا عليه، وكأنما بهذا يشتري عنصر الزمن لإطالة عمر وامتيازات النخبة الحاكمة.

الفعالية في حل المشكلات: ربما كانت أقرب الأنماط لما قد يعتبره علم الاجتماع الغربي مصدراً معقولاً للشرعية. فهناك من بين النخب الحاكمة في الوطن العربي، من استخدم ثروة بلاده أو أجهزتها الحكومية الفعالة لمعالجة مشاكل مزمنة مثل الأمية، والاسكان، والبطالة، والبنية الأساسية. والنجاح في هذا الصدد، مهما كان متواضعاً، عادة ما يحاط بهالات التضخيم والتزويق، ويستخدم في كل الأحوال كذريعة لبيع المزيد من أحلام العظمة الوطنية والرخاء الذي سيسود. وقد تشمل هذه الأحلام وعداً بتطبيق «ديمقراطية حقيقية» في وقت ما، يخبئه ضمير المستقبل.

سياسات التأزيم ليست أمراً فريداً ولا جديداً على الوطن العربي، فأسباب الأزمات الحقيقية، المحلية والاقليمية وفيرة وعديدة. إلا أن حوادث الحدود وصراعاتها ازدادت بصورة واسعة في السبعينات. في أوج المد العربي القومي نحو الوحدة كانت حوادث الحدود قليلة، وإذا ما وقعت، فقد كان يجري احتواؤها بسرعة. ولعل هذا كان ينطلق من تصور أن جميع الحدود بين الأقطار العربية إن هي إلا حدود موهومة من صنع الاستعمار، ومن ثم فانها حدود وفواصل مؤقتة لا تلبث أن تزول من فوق الخريطة العربية. لكن مع انحسار الاتجاه نحو الوحدة العربية، أصبحت مشاكل الحدود يتم تضخيمها ودفعها بشكل مطرد إلى مستوى الأزمة. وقد حدث أن استخدمت النخب الحاكمة التي تشعر بتناقص شرعيتها، هذه المشاكل الحدودية، ذريعة للتعبئة السياسية المؤيدة لنظمها الحاكمة. فالأمثلة التي شهدتها المنطقة في السنوات العشر الأخيرة كثيرة فيما يتعلق بخلافات ثنائية في ذلك النوع. وإلى هذا كله لا بد من أن نضيف حقيقة الصراع الأصيل، والدائم، بين العرب واسرائيل، والذي يمكن أن ترتفع درجة حرارته إلى مستوى الأزمة في أي وقت من جانب النخب الحاكمة في بعض الأقطار العربية المواجهة للكيان الصهيوني.

في غياب الشرعية ، تستند معظم الأنظمة العربية إلى البدائل التي أشرنا إليها . وقد كانت تلك هي الوسيلة التي استندت إليها النظم العربية الحاكمة ليطول عمرها خلال عقد السبعينات . ومن الملفت للنظر حقاً أنه مع استثناء ثلاثة من الأقطار العربية الطرفية (موريتانيا واليمن الشمالي والجنوبي) فان جميع البلاد العربية الأخرى ظلت واقعة تحت سيطرة النظم الحاكمة الراهنة لعقد كامل أو أكثر من عمر الزمان : تونس ، ليبيا ، مصر(*) ، السودان ، الصومال ، سوريا العراق .

أما في الجزائر ، والكويت والعربية السعودية فقد كان تغيير الحكام راجعاً إلى وفاة الحكام ، حيث تمّ انتقال السلطة دون مشاكل في إطار النظام القائم . أما النظم الملكية العربية الأخرى ، فقد ظلّت بدورها بغير مساس خلال السبعينات ، وهذا بدوره يدعو إلى مزيد من الدهشة في ضوء ما عرف عن المنطقة العربية بأنها تفتقر دوماً إلى الاستقرار بالنسبة للنخب الحاكمة فيها . إن عقد السبعينات في ذلك الصدد يتناقض بحدة مع العقدين السابقين عليه (سورية وحدها تعوّدت أن تشهد انقلاباً كل سنة ونصف في المتوسط) . مع هذا كله ، فان بدائل الشرعية التي سادت في السبعينات تبدو كأنها تفقد فعاليتها بسرعة كبيرة . فالتغيرات الهيكلية والسيكولوجية التي تحدث في داخل معظم الأقطار العربية تتفاعل بدورها مع قوى اقليمية ودولية في تعرية معظم النخب الحاكمة القائمة وتجريدها من مصداقيتها .

وثمة حقيقة تشكّل أهمية محورية في هذا الصدد ، وهي أن معظم المطالب والآمال العربية الكبرى لم يتم تحقيقها بعد ، وخصوصاً فيما يتعلق بالسعي نحو الوحدة العربية ، وتحرير فلسطين ، وتأكيد الاستقلال القومي . إن الانسان العربي العادي ، يشعر أنه رغم أي تقدم جرى احرازه فيما يتعلق بهذه الأهداف خلال العقود السابقة ، فان هذا التقدم ، قد تدهور عبر السنوات العشر الأخيرة ، على يد النخب الحاكمة حالياً في الوطن العربي . إن هناك نظاماً عربياً وقّع بالفعل معاهدة سلام مع اسرائيل ، وهناك نظم أخرى تغازل هذه الفكرة وتحوم حولها . ولم يقتصر الأمر على أن السعي النشط نحو الوحدة العربية قد توقف أو كاد ، بل إن التشتت العربي والتجزئة العربية هما الآن في ازدياد . ولم يقتصر الأمر أيضاً على أن المسيرة على طريق عدم الانحياز ، قد توقفت أو كادت ، ولكن هناك ما هو أدهى وأمرّ ، ألا وهو دعوة النفوذ الأجنبي للقدوم إلى المنطقة ، وهذا يتجلى في منح التسهيلات العسكرية ، والقواعد العسكرية لقوات كلتا الدولتين العظميين . إن الفشل الذريع للنظم العربية في المعالجة الفعالة للهموم التاريخية الكبرى للجماهير العربية

(*) اعدت مخطوطة هذا الكتاب قبل اغتيال الرئيس السادات . (المحرر)

قد أسقط كثيراً من شرعية تلك النظم، وهي شرعية كانت ضعيفة، شاحبة من الأساس.

أما بشأن معدلات النمو السريعة التي شهدها الوطن العربي فهي قد لا تنطوي على تنمية حقيقية، ومع ذلك، فهذا النمو كان من شأنه، إحداث عدد من المتغيرات الهيكلية، واطلاق العنان لقوى اجتماعية هائلة، ليس للنخب الحاكمة خبرة بها، ولا معرفة بكيفية التعامل معها.

ففي عام ١٩٨٠ بلغ عدد الطلاب المقيدين في مدارس الوطن العربي ما يزيد على ٣٠ مليون طالب، أي حوالى ٢٠ بالمائة من مجموع سكان المنطقة العربية. ومن بين هؤلاء كان هناك حوالى ١,٥ مليون طالب جامعي. هذه الحقيقة بحد ذاتها تعني أن هناك قاعدة تتزايد باستمرار، من العرب الذين تلقوا تعليماً عالياً. إن استمرار عدم المشاركة السياسية الديمقراطية يباعد بسرعة ما بين هذه القاعدة المتنامية والطبقة الحاكمة في بلادها. إن هناك علامات عن انتشار السخط بين صفوف هذه الفئة، وعن بدء شقها عصا الطاعة بسرعة متزايدة على الحاكمين. إن الملايين من العرب الجامعيين يشكلون ما سماه مانفريد هالبرن (Manfred Halpern) يوماً من الأيام بالطبقة الوسطى الجديدة[١٣]. وتشير البيانات القطرية والبيانات المتوافرة عن الوطن العربي ككل إلى أن هذه الطبقة الوسطى الجديدة، هي أسرع الطبقات نمواً بالمنطقة من الناحيتين النسبية والمطلقة.

ويتساوى مع هذا في الأهمية الطبقة العاملة الصناعية، التي تنمو بشكل مطلق فقط. فمن بين حوالى ٣٠ مليون عربي تضمهم قوة العمل في المنطقة، هناك أكثر من سبعة ملايين عامل صناعي (أو ٢٥ بالمائة) تضمهم هذه القوة. وإلى جانب هؤلاء، هناك ثمانية ملايين من عمال الخدمات. أي اننا بصدد حوالى ١٥ مليون عامل يتركزون بصفة أساسية في المراكز الحضرية. إن معظمهم مهاجرون حديثو العهد من المناطق الريفية. ولقد كان التحول الذي طرأ على وعيهم الاجتماعي - السياسي بطيئاً ولكنه مطرد مستمر الخطى على أي حال. وإذا كانت لقمة العيش، تمثل عادة الهمَّ الرئيسي لهذه الفئات، فان هذه الملايين من العمال، وغيرهم من العاطلين، تمثل الرصيد الاحتياطي الذي يمكن للطبقة الوسطى الجديدة الساخطة، أن تشعل فيه شرارة التمرد والمعارضة السياسية. وينبغي أن نتذكر في هذا المقام، أن الأحداث التي شهدتها مصر بسبب إلغاء الدعم على السلع الأساسية (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧) والتظاهرات الواسعة النطاق في تونس (١٩٧٨ و١٩٨٠) قادها تحالف بين الطلبة والعمال. وبتعبير آخر، فان قضايا العدالة

---

(١٣) Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963).

التي تطالب بها الطبقة العاملة، وقضايا المشاركة السياسية، التي تطالب بها الطبقة الوسطى تبدو كأنها تلتقي ضمن حركة تمرد واحدة، تتحدى شرعية النخب العربية الحاكمة في المنطقة.

في الوقت نفسه، ثمة عوامل هيكلية أخرى تنال من الشرعية السياسية لتلك النخب الحاكمة. إن التغيير الذي طرأ على المشاعر الأثنية ـ العرقية هو أحد هذه العوامل. لقد أتى على الوطن العربي، حين من الدهر شغل فيه بخوض المعركة مع الاستعمار، لكي يزيل كل آثار السيطرة الأجنبية. وفي تلك الفترة كانت المنطقة بأكملها تستجيب لـ «موحدات» ثقافية وتاريخية تربط بينها في مواجهة الغرباء عن رقعتها. ثم جاءت الناصرية، واستطاعت بمهارة واقتدار أن تتمثل هذه العوامل التوحيدية وتعبئها لمصلحة الهدف القومي. لكن، مع غياب الناصرية ومجيء الثروة النفطية المالية الهائلة، ومع شحوب الرؤى الأصيلة القادرة على بث الحيوية في أوصال القواعد الجماهيرية، حدث فقدان للاتجاه. بعدها أطلق العنان لقوى كانت كامنة، ساكنة ولو إلى حين، ولكنها ما لبثت أن نهضت من مرقدها. إننا نقصد العصبيات المحلية الضيقة، والتي عملت تاريخياً ولا تزال تعمل «كمجزئات» للمجتمع الكبير. وفي غياب «الموحدات»، انطلقت الجماعات العرقية في المنطقة العربية في سعيها نحو إثبات ذاتها داخل أقطارها. وما اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، واستمرارها دون هوادة منذ عام ١٩٧٥، إلا حالة درامية من حالات هذه الظاهرة. وهناك حالات أخرى مماثلة في أقطار عربية أخرى. على أن مثل هذا التحدي الاثني للنخبة الحاكمة يمثل باستمرار مسألة أكثر تعقيداً من مجرد القضية العرقية بحد ذاتها. إنه يمثل في غالب الأمر محصلة تفاعل عوامل عدة: الحرمان الطبقي، أو الحرمان النسبي الاجتماعي والاقتصادي، وغياب المشاركة السياسية، والقمع العرقي، والتدخل من جانب قوى اقليمية ودولية لاثارة هذه العوامل بعضها أو كلها.

الخلاصة إذن، إن النظام الاجتماعي الجديد، الذي كان النفط هو المحرك الأول له، قد نتجت عنه توترات جديدة، وانبعثت في ظله توترات قديمة كانت مستكنة في الأعماق. كما أنه كشف مدى عجز النخب الحاكمة عن معالجة التوترات القديمة والحديثة على السواء. وفضلاً عن ذلك، فان الطموحات التاريخية العظيمة التي تجيش في صدور أبناء الأمة العربية (من وحدة، وتحرير لفلسطين، وتحقيق للاستقلال الحقيقي)، كلها ظلت معلقة بين السماء والأرض، دون أن تجد طريقها إلى التحقيق.

ثم هناك الهموم الناشئة في صدور الطبقات، والفئات الاجتماعية الجديدة التي ترنو

إلى المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية ؛ وكلها لم تتحقق بعد . باختصار ، ليس هناك أي سبب وجيه أو مبرر لشرعية معظم النخب الحاكمة في الوطن العربي .

وقد زاد الأمر سوءاً أن هذه النخب نفسها قد دخلت في غمار صراع داخلي فيما بينها . فأبواق الدعاية التي يتحكم فيها كل بلد لا تكف عن تعرية البلد الآخر ، والتشهير بالنخبة الحاكمة فيه . يدخل في ذلك ، كشف الصلات بين هذه النخبة أو تلك ، وبين الدول الأجنبية ، وتسليط الأضواء على الفساد ، وعلى الاجراءات القمعية ، وعلى دروب الفشل ، الذي منيت به الأطراف في تحقيق أهدافها المعلنة . كذلك فقد باتت الجماعات المعارضة في بلد ما ، أو نظام ما ، تجد المأوى ، وتقدم لها الأموال والأسلحة وكذلك المنابر الاعلامية من قبل النظم الأخرى .

في ضوء هذا كله ، انتشرت في صفوف القواعد الجماهيرية العربية ، مشاعر الشك واللامبالاة والمرارة والسخط الاحتماعي . ويتخذ هذا السخط العام أشكالاً متنوعة ، منها الانتفاضات بين حين وآخر ، والتظاهرات ، والحرب الأهلية ، وتكاثر الجماعات المعارضة في الخارج . إلا أن أكثر هذه الأشكال تنظيماً في السنوات الأخيرة كانت الجماعات الاسلامية المتشددة . وعندما نحاول ، تجريد هذه الجماعات لنصل إلى حقيقة جوهرها ، نجد أن بعض هؤلاء المتشددين الاسلاميين يتحدرون من أصلاب طبقات متوسطة ، ومتوسطة صغيرة ، وإنهم يتلقون تعليماً حديثاً ، وأنهم متفوقون تعليمياً ، كما أنهم وطنيون حقيقيون . وسنجد أيضاً أنهم يسعون لمزيد من السلطة ، والثروة ، وتحقيق الاستقلال ، وتأكيد الأصالة الحضارية . إن الاسلام الثوري للجيل الحالي من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة في الأمة العربية ، هو المكمل الوظيفي للقومية العربية منذ جيل مضى ، كما أنه مكافىء الوطنية المناهضة للاستعمار منذ جيلين سبقا على الطريق . وليس مصادفةً أن تعمد هذه الجماعات المتمردة الساخطة إلى رفع راية الاسلام . إنه يمثل درعاً ثقافية وسياسية ضد الاتهامات بـ « الشيوعية » أو باستيراد « الايديولوجيات الأجنبية » وهي اتهامات درج الحكام الأوتوقراطيون بالمنطقة على توجيهها في محاولاتهم لقمع الحركات المعارضة .

إن ظاهرة الصحوة الاسلامية المتمردة ، تعطي الساخطين من الشباب شرعية حضارية ، هي بمثابة السيف الذي يرفعه في وجه السلطة على اختلاف ألوانها السياسية . وأياً كانت القوة الأعظم التي تربطها علاقات بهذه السلطة فانها تتلقى في كل الأحوال نصيبها من غضب المتشددين المسلمين ، يستوي في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

إن المفارقة السوسيولوجية الساخرة في هذا كله ، تتمثل في أن النمو الاقتصادي للوطن العربي قد أدى إلى نمو الطبقة الوسطى الصغيرة وطبقة البروليتاريا الهلامية في المدن . لكن هذا النمو لم يصحبه القدر المطلوب من العدالة الاجتماعية ، والديمقراطية السياسية ، أو تأكيد الأصالة الحضارية . من هنا ، فهذه الطبقات المتنامية يزداد سخطها يوماً بعد يوم ، ويتضاعف استعدادها لتقويض أركان النظام الاجتماعي العربي الراهن من الأساس .

المـراجع

١ - العربية

كتب

الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا]، وجامعة الدول العربية. **المؤشرات الاحصائية للعالم العربي ، ١٩٧٠ - ١٩٧٨** . بيروت : اكوا ؛ جامعة الدول العربية ، ١٩٨٠ .

ابراهيم ، سعد الدين . **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ .

ـــ (اشراف). **العروبة في مصر : حوار السبعينات**. القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٨ .

براهيمي ، عبد الحميد . **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ .

البيطار ، نديم . **النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة العربية**. بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٨ .

التنير ، سمير . **التكامل الاقتصادي العربي وقضية الوحدة العربية** . بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٨ .

جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية . **دراسات حول ضمانات الاستثمار في قوانين البلاد العربية**. القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ .

الحمد ، عبد اللطيف . **الاستثمارات المتعددة الاطراف والتكامل الاقتصادي العربي** .

الكويت : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، ١٩٧٥ .

الحمصي ، محمود . **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ .

الرميحي ، محمد . **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة**. الكويت : دار السياسة ، ١٩٧٧ .

السعودية ، مصلحة السجون . **الكتاب السنوي ، ١٣٩٦ هجرية**. الرياض : مصلحة السجون ، ١٩٧٦ .

ـــ ، وزارة الداخلية . **الكتاب الاحصائي السنوي ، ١٩٧٩** . الرياض : وزارة الداخلية ، ١٩٨٠ .

ـــ ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني . **التقديرات الاولية للحسابات القومية ، ١٩٧٠ - ١٩٧٩** . الرياض : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ١٩٧٩ .

ـــ ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الاحصاءات العامة . **تعداد السكان ، ١٩٧٤** . الدمام : مصلحة الاحصاءات العامة ، ١٩٧٧ .

عامر ، ابراهيم . **الارض والفلاح** . القاهرة : ١٩٦٤ .

عبد الفضيل ، محمود . **النفط والوحدة العربية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ .

عبد الكريم احمد عزت [وآخرون] . **الارض والفلاح في مصر على مر العصور** . القاهرة : الجمعية التاريخية المصرية ، ١٩٧٤ .

غر ال ، محمد شفيق . **تكوين مصر** . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٥ .

مرعي ، سيد وسعد هجرس . **اذا ما اراد العرب** . القاهرة : دار التعاون ، ١٩٧٥ .

مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . **التعداد العام للسكان والاسكان ، ١٩٧٦** . القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٧٨ .

ـــ . ـــ . **المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٥٧ - ١٩٧٨** . القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٧٩ .

ـــ ـــ **النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والاسكان ، ٢٣/٢٢ نوفمبر ١٩٧٦** . القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٧٧ .

ــــ ، وزارة الداخلية. **الخطة الخمسية، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢**. القاهرة: وزارة التخطيط، ١٩٧٧. ١٣ ج.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

منصور، سامي. **تجارة الاسلحة والعالم الثالث**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٧.

يموت، عبد الهادي. **التعاون الاقتصادي العربي واهمية التكامل في سبيل التنمية**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦.

دوريات

ابراهيم، سعد الدين. «الابعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية.» **الفكر العربي**: السنة ٢، العدد ١١/١٢، آب (اغسطس) ـ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩.

احمد، محمد سيد. «الفوائض النفطية ودورها في تغيير معالم الوطن.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٣، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨.

الأهرام: ١٩٦٨/١١/٢٧؛ ١٩٦٩/٧/٥؛ ١٩٦٩/٩/٩؛ ١٥ ـ ١٩٧٧/٧/١٩؛ ١٩٧٨/٤/٢١؛ ١٩٧٨/٩/١٨؛ ١٩٧٩/١٢/٢٦؛ ١٩٨٠/١٢/٢٦؛ ١٩٨٠/١٢/١؛ ١٩٨٠/٥/١٦، و١٩٨١/١/٩.

الأهرام الاقتصادي: العدد ٣٠٨ (١٥ حزيران/يونيو ١٩٦٨)؛ العدد ٤٠١ (١ ايار/مايو ١٩٧٢) (ملحق خاص بعنوان السياسة المالية والاقتصادية: ١٩٨٠)؛ (١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، و (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠).

حسين، عادل. «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩.

الخولي، لطفي. «البترودولار والبترو دم.» **الاهرام**: ١٩٧٥/١/٣٠.

«خمسة عشر عاما من العمل الانمائي الدولي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣، العدد١، ١٩٧٧.

الرميحي، محمد. «الهجرة العربية الى الخليج: الاسباب الاقتصادية والنتائج

الاجتماعية. » **العربي**: العدد ٢٤٤، آذار (مارس) ١٩٧٩.

رياض، محمود. «قبل ان تضيع الفرصة.» **الأهرام**: ١٩٧٥/١٢/١٢.

سعد الدين، ابراهيم. «الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في الاقطار الاقل دخلا ـ حالة مصر.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣، العدد ٤، ١٩٧٩.

الشربيني، نعيم. «تدفقات العمال ورأس المال في الوطن العربي.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣، العدد ٤، ١٩٧٧.

صايغ، يوسف. «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ٦، آذار (مارس) ١٩٧٩.

الصكبان، عبد العال. «العرب وواقع وحدتهم الاقتصادية.» **الاهرام الاقتصادي**: (١٥ تموز/يوليو ١٩٧٥).

عبد الفضيل، محمود. «مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٥، العدد ٣، ١٩٧٩.

عزمي، محمود. «مواجهة التغير في ميزان القوى والنتائج الاستراتيجية العسكرية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٨، آب (اغسطس) ١٩٨٠.

مرسي، فؤاد. «الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٨، آب (اغسطس) ١٩٨٠.

أوراق

ابراهيم، سعد الدين. «الابعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية.» في: لبيب شقير (اشراف). «الوحدة الاقتصادية العربية.» (يصدر قريبا عن مركز دراسات الوحدة العربية).

رمضان، عبد الفتاح. «دراسة عن اوضاع المصريين في الكويت.» المعهد العربي للتخطيط، الكويت، حزيران (يونيو) ١٩٧٨.

مصر، وزارة التخطيط. «تقرير المتابعة.» القاهرة، ١٩٧٧.

منظمة العمل العربية. «امكانيات تنقل الايدي العاملة العربية الزراعية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥.» كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧.

مؤتمرات وندوات

مؤتمر الاقتصاديين العرب، ٥، بغداد، ١٢ ـ ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٥. **اعمال المؤتمر**. بغداد: اتحاد الاقتصاديين العرب، [١٩٧٦].

مؤتمر الاقتصاديين المصري السنوي، ٥، القاهرة، آذار (مارس) ١٩٨٠.

مؤتمر الطاقة العربي، ١، ابو ظبي، ٤ ـ ٨ آذار (مارس) ١٩٧٩. **اوراق المؤتمر**. ابو ظبي: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول؛ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، [د.ت.].

المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ ـ ١٢ ايار (مايو) ١٩٧٨. بغداد: المؤسسة العربية للدراسات والنشر لجامعة الدول العربية، الادارة الاقتصادية؛ اتحاد الاقتصاديين العرب، الامانة العامة، ١٩٧٨.

الندوة العلمية العالمية لمركز دراسات الخليج العربي، ٣، البصرة، ٢٩ ـ ٣١ آذار (مارس) ١٩٧٩. **الانسان والمجتمع في الخليج العربي**. بغداد: مطبعة الارشاد لمركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٩.

ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي، الكويت، ٢٠ ـ ٢٩ اذار (مارس) ١٩٧٦. الكويت: المعهد العربي للتخطيط؛ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية؛ جامعة الكويت، ١٩٧٦.

٢ ـ الأجنبية

Books

Agency for International Development [AID]. *Congressional Presentation, Fiscal Year 1981*. Annex IV, "Near East.".

Amin, Galal. *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries*. Leiden: Brill, 1974.

Ayubi, Nazih. *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt*. London: Ithaca, 1980.

Beck, Lois and Nikki Keddie (Eds.). *Women in the Muslim World*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979.

Bendix, Reinhard and Seymour Lipset (Eds.). *Class, Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective*. 2nd ed. New York: Free Press, 1966.

Birks, J.S. and C.A. Sinclair. *International Migration and Development in the Arab Region*. Geneva: International Labor Organisation (ILO), 1980.

Blanford, Linda. *Oil Sheikhs*. London: Weindenfeld and Nicholson, 1976.

Cole, Donald. *Nomads of the Nomads*. Chicago: Aldine, 1975.

Cottrel, Alvin and Frank Bray. *Military Forces in the Persian Gulf*. Washington Papers, no. 60. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications; Georgetown University, Center for Strategic and International Studies, 1978.

Demir, Soliman. *Arab Development Funds in the Middle East*. New York: Pergamon for UNITAR, 1979.

Fanon, Frantz. *A Dying Colonialism*. New York: Monthly Review Press, 1965.

Gordon, Lincoln. *The Growth Policies and the International Order*. New York: Mc Graw-Hill, 1979.

Habib, John S. *The Ikhwan Movement in the Najd: It's Rise, Development and Decline*. Ann Arbor, Mich.: University of Michigan, 1970.

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North*

Africa. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963.
Hermassi, Elbaki. *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study*. Berkeley, Los Angeles: University of California Press, 1972.
Hirsch, Fred. *Social Limits to Growth*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1976.
Hudson, Michael. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977.
Hussein, Mahmoud. *Class Conflict in Egypt, 1945-1970*. New York: Monthly Review Press, 1973.
Ibn Khaldun. *Prolegomenon: An Introduction to History*. Trans. Frank Rosenthal. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967.
Ibrahim, S.E. and D.P. Cole. *Saudi Arabian Bedouin*. Cairo Papers in Social Sciences, vol. 1, monograph 5. Cairo: American University in Cairo, 1978.
— and Nicholas S. Hopkins (Eds.). *Arab Society in Transition*. Cairo: American University in Cairo, 1977.
International Monetary Fund (IMF). *Consolidated Balance of Payments Report*. Washington,D.C.: IMF, 1969.
— *Direction of Trade*. Washington,D.C.: IMF, 1970-1979. 9 vols.
Information Please Almanac Atlas and Yearbook, 1979. 33rd ed. New York: Information Please Publishing Inc., 1978.
Kerr, Malcolm. *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970*. London: Oxford University Press for Royal Institute of International Affairs, 1971.
Lebkicher, Roy [et al.]. *ARAMCO Handbook*. Netherlands: Arabian-American Oil Company, 1960.
Long, David. *Saudi Arabia*. Washington Papers, no. 39. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications; Georgetown University, Center for Strategic and International Studies, 1976.
Mabro, Robert E. *The Egyptian Economy, 1952-1972*. London: Oxford University Press, 1974.
Marx, Karl. *Capital: A Critique of Political Economy*. Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1962.
Military Balance, 1977/1978. London: Institute for Strategic Studies (ISS), 1977.
Organisation for Petroleum Exporting Countries (OPEC). *Annual Statistical Bulletin, 1977*. Vienna: OPEC, 1978.
Paine, Suzanne. *Exporting Workers: The Turkish Case*. Cambridge: Cambridge University Press, 1974.
Parkin, Frank. *Class Inequality and Political Order: Social Stratification in Capitalist and Communist Societies*. New York: Praeger, 1971.

Parsons, Talcott. *Societies: An Evolutionary and Comparative Perspective*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1966.
Philby, John. *The Heart of Arabia*. 2 vols. London: Constable, 1922.
Philip, Harry S. *Saudi Arabia*. Beirut: Librairie du Liban, 1968.
Tahtinen, D.R. *National Security Challenge to Saudi Arabia*.Washington,D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1978.
Thompson, Herbert (Ed.). *Studies in the Egyptian Political Economy*. Cairo Papers in Social Sciences, vol. 2, monograph 3. Cairo: The American University in Cairo, 1979.
United Nations [UN]. *United Nations Statistical Yearbook, 1978*. New York: UN, 1979.
——. *United Nations Yearbook of International Trade Statistics*. Vol. 1.
Waterbury, John and Ragei El-Mallakh. *The Middle East in the Coming Decade: From Well-head to Well-being*. New York: McGraw-Hill, 1978.
World Bank. *World Development Report, 1980*. New York: Oxford University Press for World Bank, 1980.
——. *World Development Report, 1979*. Washington D.C.: World Bank, 1979.
——. *World Tables, 1980*. Baltimore, Maryland: Johns Hopkins University Press, 1980.

Periodicals

Altman, Israel. "Islamic Movements in Egypt." *The Jerusalem Quarterly:* Vol. 3, no. 10, Winter 1979.
Arab Reports and Records: 15-31 May 1971; 16-30 November 1971; 1-15 September 1972; 11-16, 15-31 July 1977; 1-15 August 1977; 15-30 November 1977; 16-30 September 1978; 1-15, 16-31 October 1978; 28 February 1979; 1-15, 16-31 April 1979.
Birks, J.S. and C.A. Sinclair. "Egypt: A Frustrated Labor Exporter." *Middle East Journal:* Vol. 33, no. 3, Summer 1979.
Business Exchange: June 1980.
"Can Inflation Be Slowed Without Recession?" *The Arab Economist:* Vol. 11, no. 114, March 1979.
Cole, Donald. "Bedouins of the Oil Fields." *Natural History:* November 1973.
Cummings, J.T. [et al.]. "Military Expenditures and Manpower Requirements in the Arabian Peninsula." *Arab Studies Quarterly:* Vol. 2, no. 1, 1980.
Daily Telegraph: 8/8/1969.
Davis, Kingsley and Wilbert Moore. "Some Principles of Stratification." *The American Sociological Review:* Vol. 10, no. 2.
Dekmejian, R. Hrair. "The Anatomy of Islamic Revival and the Search for Islamic Alternatives." *Middle East Journal:* Vol. 34, no. 1, Winter 1980.

Al-Ghosaibi, Ghazi. "Saudi Development: A Unique Experiment." *Mid-East. The Guardian:* 17/7/1977.
Halliday, Fred. "Labor Migration in the Middle East." *MERIP Reports:* No. 59.
"Hidden Commissions on Saudi Deals." *The Arab Economist:* Vol. 12.
Humphreys, R.S. "Islam and Political Values in Saudi Arabia, Egypt and Syria." *Middle East Journal:* Vol. 33, no. 1 (Winter 1979).
Ibrahim, Saad E. "Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups." *International Journal of Middle East Studies:* Vol. 12, no. 3 (November 1980).
"Kuwait: Expatriate Workers Outnumber Nationals." *The Arab Economist:* Vol. 11, no. 115 (April 1979).
Lewis, Bernard. "The Return of Islam." *Commentary:* Vol 66, no. 1, January 1976.
Mahmoud, Ali. "Arms Purchases Outpace Reconstruction and Economic Development." *The Arab Economist:* Vol. 11, no. 113, February 1979.
Middle East EconomicSurvey [MEES]: Vol. 25, no.1, 19 October 1981. Supplement.
The Middle East Monitor: Vol. 9, nos. 22 and 24, 1-30 December 1979.
Newsweek: 5/5/1978.
New York Times: 28, 30, 31/1/1980.
"Saudi Arabia – Steady Growth in Economy." *The Arab Economist:* Vol. 12, no. 128 (May 1980).
"285 Billion Saudi Arabia Third Five-Year Development Plan Spending." *Mid-East Business Exchange:* June 1980.
Williams, John A. "A Return to the Veil in Egypt." *Middle East Review:* Vol. 11, no. 3, Spring 1978.

Papers

Ayubi, Nazih. "The Political Revival of Islam: The Case of Egypt." 1980. (Mimeo.)
Choucri, Nazli. "Migration Among Developing Countries: The Middle East." A paper presented to the American Political Science Association Meeting, Washington, D.C., September 1977. (Mimeo)
—,N. Eckaus and Amr Mohie El-Din. "Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development." MIT Technology Adaptation Program, 1978. (Mimeo.)
Dessouki, Ali E. Hillal. "Development of Egypt's Migration Policy, 1952-1978." A paper prepared for the Project on Egyptian Labor Migration. Cairo University; MIT Technology Adaptation Program, Cairo, 1978. (Mimeo.)
— "The Resurgence of Islamic Movements in Egypt." 1979. (Mimeo.)

Messeiha, Suzanne. "Export of Egyptian School-Teachers." (M.A. Thesis in Economics, American University in Cairo, 1979). (Mimeo.) (Also appeared in: *Cairo Papers in Social Sciences*. Monograph 4, April 1980).

Mohie El-Din, Amr. "The Emigration of University Academic Staff." A paper prepared for the MIT Project on Egyptian Labor Migration. Cairo University; MIT Technology Adaptation Program, Cairo, 1980. (Mimeo.)

Tignor, Robert and Gouda Abdel-Khalek (Eds)."Income Distribution in Egypt." (Forthcoming.)

World Bank. "International Labor Migration and Manpower in the Middle East and North Africa." Washington,D.C., September 1980. (Mimeo.)

——."Labor Migration and Manpower in the Middle East and North Africa- Interim-Report." Washington D.C., December 1979. (Mimeo.)

Conferences and Seminars

AID/Near East Bureau. Seminar on Labor Migration in the Middle East. Washington D.C., 2 September 1977. "Jordan: A Labor Receiver-a LaborSupplier." By Joan Clarke. "Yemen Migration: Blessing and Dilemma." By Lee Ann Ross.

Seminar on Population, Labor and Migration in the Arab Gulf States. Kuwait 16-18 December 1978. "Regional Cooperation and Integration of Arab Manpower Resources: A Migration Strategy." By M.A. Faris.

United Nations. Economic Commission for Western Asia (ECWA). Regional Population Conference, 2,Damascus,1-6 December 1979. "Arab Cities: Present Situation and Future Prospects." By Saad E. Ibrahim.

فهرس عام

(أ)

(ب)

(ت)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

– A –

– B –

الدكتور سعد الدين ابراهيم

- ولد في المنصورة في القطر المصري عام ١٩٣٨
- تعلّم في جامعات القاهرة وكاليفورنيا وواشنطن (سياتل) ، حيث حصل من الأخيرة على الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي عام ١٩٦٨
- أثناء دراسته في أمريكا ، كان رئيسا لمنظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة وكندا (١٩٦٥ ـ ١٩٦٦)
- قام بالتدريس في جامعات القاهرة ، وواشنطن ، وانديانا ـ بردو ، وديبو ، والجامعة الأمريكية في بيروت ، وجامعة كاليفورنيا (لوس انجلوس)
- قام بأبحاث ميدانية في عدد من الأقطار العربية ، وعمل مستشارا لعدد من الهيئات العربية والدولية
- له عدة مؤلفات بالعربية منها : سوسيولوجية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، كيسنجر وصراع الشرق الأوسط ، عروبة مصر ، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة ، ومصر في ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧)
- من مؤلفاته بالانجليزية : المجتمع العربي يتحول ، بدو المملكة العربية السعودية ، التحضر في المغرب ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، وعشرات المقالات حول قضايا الوطن العربي والتنمية والعالم الثالث
- يشغل في الوقت الحاضر منصب أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الامريكية في القاهرة ، ورئيس الشؤون العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

الطبعة الثالثة

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون
ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

الثمن : [illegible]
او ما يعادلها